المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 27 (تشرين الثاني-نوفمبر 2023)

المجلد السادس

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

D.A.C

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية - الصين
- **د. منال محمود خيري،**
أستاذة جامعية، جامعة حلوان - مصر
- **د. بلال نجاح جبير**
عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق
- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين
- **د. هشام الصرمي**
استاذ الاقتصاد المساعد، المعهد الوطني للعلوم الادارية - الجمهورية اليمنية
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر
- **د. انيسة سدرة**
أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر
- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق
- **د. ربيعة ملال**
أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. عطار نسيمة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، الجزائر

- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
كلية التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

- **د. الراجي أحمد**
أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

- **رفار أمير عبد القادر**
أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **محجوب كماز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير، المغرب

- **صلاح محمد إبراهيم أحمد**
أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد الرفاعي محمد أحمد إمام**
كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة مايو بالقاهرة، مصر

- **مركان محمد البشير**
أستاذ محاضر، جامعة تيسمسيلت ، الجزائر

- **محمد عبدالقادر عطاالله محمد**
أستاذ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية ، مصر

International
Journal
Economic
Studies

فهرس المحتويات

	البحث/المقال	الصفحة
1	**أثر الأحكام العرفية البريطانية على الاقتصاد المصري (١٩١٤-١٩١٨م)** **د. ليلى السيد عبدالعزيز السيد** دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة طنطا- قسم التاريخ، جمهورية مصر العربية	11
2	**دور القيادة الإدارية في دعم جودة الخدمات (دراسة ميدانية على موظفي شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي)** **أ. مصطفى عادل محمد الحاسي**، عضو هيئة تدريس، جامعة بنغازي، ليبيا **أ. نسرين فرج عبدالهادي الجهمي**، عضو هيئة تدريس، جامعة بنغازي، ليبيا	30
3	**دور الإقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي دراسة تحليلية على المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ – ليبيا** **أ. بشير محمد الأصفر**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة وادي الشاطئ - ليبيا **أ. عبدالرؤوف علي جريد**، المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية القرضة الشاطئ - ليبيا	44
4	**السياحة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة: تعدد المقومات وضعف التنمية الترابية** **يونس سيف النصر** جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب	66
5	**آثر الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي السعودي (دراسة تطبيقية للفترة من 2005 -2022م)** **د. صالح احمد على جامع**، أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة كردي - السودان **د. سيف الدين علي مهدي البلولة**، أستاذ الاقتصاد المساعد- جامعة الحدود الشمالية - السعودية	79
6	**دور إدارة وتقييم المشروعات في زيادة كفاءة الإنتاجية – دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة – السودان 2022م** **د. كمال احمد محمد عبدالله**، هيئة الاوقاف الإسلامية، السودان **د. محمد مسعود محمد إدريس**، كلية غبيش للعلوم والتكنولوجيا، السودان	97
7	**تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة (1990 – 2018)** **بروفيسور، صلاح محمد إبراهيم أحمد**، أستاذ الاقتصاد، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان **أ. هناء فاروق التجاني عوض الله**، باحث دكتوراة، محاضر في كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض كوستي، السودان	124

152	**وضعية صندوق النقد الإفريقي بين الوعود والتحديات** **ياسر الصافي** دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية-جامعة محمد الخامس بالرباط-المملكة المغربية	8
167	**تطبيق الخدمات المصرفية الالكترونية لزيادة رضا الزبائن دراسة مقارنة بمصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي ليبيا** **د. يوسف الطيب عبد السلام الأسمر**، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا - إندونيسيا **د. محمد لطائف غزالي**، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا - إندونيسيا	9
194	**مجلس المُساعدة الإقتصادية المُتبادلة (١٩٤٩-١٩٩١)** **أ.م.د. وسام هادي عكار** وزارة التربية، تربية بغداد الكرخ الثانية، العراق	10
217	**أثر عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من (1980-2019)** **أ. يونس علي أمبية أبوخطوة**، محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية -تامزاوة الشاطئ **طارق محمد سالم ابوخزام**، محاضر مساعد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية-القرضة الشاطئ	11
201	**The role of applying the AFROSAI-E (International standards of the Supreme Audit Institutions) In achieving administrative reform and improving performance** **Dr. Nadra Bushra Naqodi Farah,** Ministry of Health, Khartoum, Sudan **Dr. Asad Mubarak Husayn Musa,** Business Adm. College, Prince Sattam ben Abd Al-Aziz K.S.A	12
258	**The Impact of cultural marketing on intellectual capital through organizational Performance - Applied Study in Iraqi Universities** **Dr. Ali Aboudi Nehme Al Jabouri** Imam Al-Kadhum College (IKC), Iraq	13
273	**D'une approche traditionnelle à une approche innovante du contrôle de gestion** **HAMMOUCH Hind** Docteur chercheur en Economie ET Gestion, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Fès Maroc	16
290	**Effets de la Pandémie de Covid-19 et Conflit Ukraine-Russie: L'Économie Marocaine en épreuve ?** **FERROUD Abderrahim,** Docteur en Sciences Economiques, Faculté D'Economie et Gestion de SETTAT, Université Hassan Premier - Maroc **DABNICHI Youness,** Docteur en Sciences Economiques, Faculté D'Economie et Gestion de SETTAT, Université Hassan Premier - Maroc	17

أثر الأحكام العرفية البريطانية على الاقتصاد المصري (1914-1918م)

The impact of British martial law on the Egyptian economy (1914- 1918 AD)

د. ليلى السيد عبدالعزيز السيد

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة طنطا- قسم التاريخ، جمهورية مصر العربية

الملخص:

يعاني الشباب الباحثين من الكثير من المشكلات التي تعيق عملية النشر العلمي، ومن هنا يهدف البحث إلى توضيح مدى تأثير وقوع اقتصاد مصر تحت قبضة الحكم العسكري البريطانيّ أثناء الحرب العالمية الأولي، ولقيام الحرب سارعت بريطانيا بإعلان الأحكام العرفية على مصر، والتي خضعت مصر لها وطبقت على كل مواردها. وبمقتضى الأحكام العرفية استولي البريطانيين على اقتصاديات البلاد ومقدراتها قسراً، وكانت السلطة البريطانية تصادر الحاصلات الزراعية والمواشي وتستولى عليها وتحرم أصحابها منها بطرق غاية في القسوة. وكان الأثر واضح على العمال فألغيت العديد من الوظائف، فصناعة الورق مع بداية الحرب بلغت أزمة الورق أشدها. فهددت الحياة الأدبية في البلاد، وعانت منها الصحافة والتجارة ودوائر الحكومة والكتاب والمؤلفون وأصحاب المطابع وعمالها وتلاميذ المدارس، وكل فرد من أفراد الأمة، وكذلك وضعت مادة زيت البترول تحت تصرف السلطة العسكرية، ومنع أي شخص من اقتنائه إلا بشروط قاسية، ولمدة محدودة جدا وبكمية صغيرة، وكان للحرب أثرها على التجارة الداخلية حيث توقفت الواردات في الوقت الذى كان لابد من تموين الجيوش البريطانية، فارتفعت الأسعار، والواضح أن سنوات الحرب العالمية الأولى مزقت الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المصري، الحكم العسكري، القطن، البترول، الحرب العالمية الأولي.

Abstract

Young researchers suffer from many problems that hinder the scientific publishing process. Hence, the research aims to clarify the extent of the impact of the fall of Egypt's economy falling under the grip of British military rule during the first world war, In order for the war to break out, Britain hastened to declare martial law on Egypt. Which Egypt was subject to and applied to all its resources. Under the British took over the country's economies and resources forcibly, The British authority confiscated agricultural crops and livestock and deprived their owners of them in very cruel ways. The impact was clear on the workers, and many jobs were abolished. The paper industry, with the beginning of the war, reached the most severe paper crisis. It threatened the literary life in the country, and the press, commerce, government departments, writers, authors, owners and workers of printing presses, schoolchildren, and every member of the nation suffered from it. Likewise, petroleum oil was placed at the disposal of the military authority, and no one was allowed to acquire it except under harsh conditions, for a very limited period and in a small quantity. The war had an impact on internal trade, as imports stopped at a time when it was necessary to supply the British armies, so prices rose, and it is clear that the years of world war 1 Tore the Egyptian economy apart.

Keywords: The Egyptian economy, military rule, cotton, petroleum, world war 1.

مقدمة:

عندما قامت الحربُ العالمية الأولى ومصر واقعة تحت قبضة الاحتلال البريطانيّ، وقع شعبها تحت الأحكام العسكرية وخنق كل وسائل التعبير عن الرأي السياسي والتضييق على كل منظمات العمل السياسي مما أدى إلى اختفاء أهم عوامل الضغط على الوزارة، ومن ثم ظلت مؤسسات السلطة ومنها الوزارة نفسها تعمل متعاونة دون أي تأثيرات محسوسة يمكن أن تؤثر في طبيعة هذا التعاون. بل عمدت إلى استخدام الحل الامني المتمثل في القمع لإسكات أي أصوات معارضة، وليصبح قانون الأحكام العرفية سيفا مسلطا ليس فقط على رموز الارهاب بل على الجميع.

وكان الواقع الاقتصادي لمصر زمن الحرب العالمية الأولى، ينم عن خلل واضطراب؛ في ظل سيطرة الاحتلال البريطانيّ صاحبها سيطرة وتغلغل للنفوذ الأجنبي في كافة الأنشطة سواء الزراعة أو الصناعة أو التجارة.

أهمية الموضوع:

يعود السبب في اختيار موضوع الدراسة إلى أهميته في تاريخ مصر المعاصر، وفي الحقيقة كانت هناك كتابات كثيرة مرت على تلك الفترة، لكنها لم توفها حقها من دراسة الجانب الاقتصادي، وتوضيح آثر الحكم العرفي البريطانيّ علي اقتصادها.

المنهجية:

فقد اتبع البحث منهج البحث التاريخي في ضوء جمع المادة العلمية الذى يقوم عن جمع الأصول والمصادر وإثبات صحتها وتحرى الأصول وتحديد العلاقة بينها ونقدها وإثبات الحقائق التاريخية وتنظيمها وتحليلها ثم عرضها عرضا تاريخيا مقبولا، والذى اشتمل على المنهج التاريخي.

إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

- ماهية الحكم الاستثنائي؟
- ما التقسيم الطبقي في النصف الأول من القرن العشرين؟
- كيف تم تمزيق الاقتصاد المصري على يد بريطانيا؟
- كيف احتكر القطن المصري؟
- كيف ارتبط البنكنوت المصري بالدين البريطاني؟

وبناء على ما سبق عرضه سيتم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور ألا وهي:

المحور الأول: السياسة الداخلية لمصر أثناء قيام الحرب العالمية الأولى.

وقد أدت قيام الحرب العالمية الأولى 1914 خلق ظروفا دولية أضرت بالحركة الوطنية في مصر. فقد قامت حرب دولية كبرى، وانقسم العالم الى كتلتين متصارعتين، كتلة تتزعمها ألمانيا والنمسا وكتلة أخرى تترأسها انجلترا وفرنسا. ولوجود الجيوش البريطانية في مصر وسيطرة بريطانيا على المرافق المصرية، أصبح محتما أن تجر بريطانيا مصر الى ويلات هذه الحرب العظمى، سواء شاء المصريون ذلك أو أبوا. فقد أرغمت بريطانيا الحكومة المصرية على الامتناع عن التعامل مع

ألمانيا وحلفائها، وعلى تخويل القوات البريطانية البرية والبحرية على استعمال جميع الأراضي والموانئ المصرية، وأن تعلن الأحكام العرفية(*)، وتفرض الرقابة على الصحف، وبدأ حكم ارهابي شديد الوطأة[1].

لزمت مصر الحياد في تلك الحرب، حتى خاضت بريطانيا غمارها فتغير موقفها تبعا لسياسة بريطانيا، وأخذت الحكومة المصرية بتأثير وجود الاحتلال البريطانيّ، تقف من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية، فخولت بريطانيا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانئ المصرية، وفى جميع جهات البلاد، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد هو القرار الذى أصدره مجلس الوزراء في 5 أغسطس 1914 أي عقب إعلان الحرب بين بريطانيا وألمانيا مباشرة "بشأن الدفاع عن مصر أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى"، وفى شهر أغسطس1914 وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج وبينها وبين السودان[2].

أصدر القائد العام البريطانيّ في مصر بياناً أعلن فيه انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، ثم ختم بيانه بهذه العبارات: "ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمي مصر، فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصريّ أية مساعدة، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالي وتطلب إليهم الامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها أو أي مساعدة لأعدائها"[3].

وعلى أثر نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا في الأول من نوفمبر، أصبح من المتوقع أن تعلن الحرب بينها وبين بريطانيا، لذا سارعت الأخيرة بإعلان الأحكام العرفية على مصر، وفى 2نوفمبر صرح مكسويل أنه أمر من قبل الحكومة البريطانية أن يأخذ على عاتقه "مراقبة مصر" [4].

وأعلن الجنرال السير جون مكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذى أصدره يوم 2 نوفمبر 1914، وهذا نصه: "ليكن معلوماً أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ علىّ مراقبة مصر عسكريا، لكى يتضمن حماؤه، فبناء على ذلك قد صارت مصر تحت الحكم العسكريّ من تاريخه"[5].

(*) ولتعريف الأحكام العرفية نقول أنها عبارة عن نظام استثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة واختلال الأمن وتقرر فيه حالة الطوارئ حتى يزول الخطر عن البلاد. الأهم أن الأحكام التي تصدر من المكمة العرفية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه، على أنها لا تصبح نهائية وواجبة النفاذ إلا بعد اعتمادها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية. انظر؛ الأهرام (3 يوليو2015م): العدد(46960)، السنة139، (رانيا حنفي: الأحكام العرفية ظهرت في عهد الاحتلال الإنجليزي وعقب الحرب العالمية الأولى وقد تغير اسمها بعد ثورة 1952 إلى قانون الطوارئ).

والظروف الاستثنائية هي الحالات التي تهدد حياة الأمة، أوقات الحرب، أو الخطر العام، أو أي ظرف آخر يشكل تهديداً لأمن الدولة واستقرارها. الأزمات الخطيرة، سواء اتخذت شكل حرب أم نزاع مسلح خارجي أو داخلي أم عدم استقرار داخلي. الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو الفيضانات. حالة الحرب الفعلية، أو حالة الاستعداد لمواجهة حدوثها المتوقع. حالة وجود الإرهاب أو التخريب الداخلي، أو الخشية من حدوثه. الأزمات الاقتصادية الحادة، أو الخشية من حدوث الانهيار الاقتصادي. انظر؛ إسحاق صلاح أبو طه، (ديسمبر2011م): الظروف الاستثنائية وشرعية قوانينها في ضوء حماية حقوق الانسان، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع55، (الصفحات323-343)، مصر، ص325.

(1) محمد عبدالرحمن حسين، (د. ت): نضال شعب مصر1798-1956، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص80.

(2) عبدالرحمن الرافعي، (1968م): ثورة 1919 تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، ج1، ط3، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ص ص 14- 15.

(3) محمد عبدالرحمن حسين: مرجع سابق، ص81.

(4)بحوث ودراسات ندوة مصر في الحرب العالمية الأولى بمناسبة مرور مائة عام 18ديسمبر2014، (2016م)، (لطيفة سالم: إنجلترا ومصر بين إعلان الحرب وفرض الحماية)، تحرير وتقديم أ.د. لطيفة سالم، مركز تاريخ مصر المعاصر دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ص57.

(5) دار الوثائق القومية، (4- 8 أكتوبر1939): مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي: 050375- 0075، محفظة 1069، رياسة مجلس الوزراء، إدارة المحفوظات، رقم الدوسيه 5-6/1، الموضوع: إعلان وضع القطر المصريّ تحت الحكم العسكريّ من تاريخ 2 نوفمبر 1914وتنفيذ الأحكام العرفية ؛ وزارة الخارجية، كود أرشيفى:014075-0078، ملف رقم 2/9/55، محفوظات 1939-1943، الباب الحروب، الحرب الأوروبية لسنة 1939، الموضوع: الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية قبل نشوب الحرب؛ الاهرام: العدد(11173)، 3 نوفمبر1914، ص5، مقال بعنوان "بسط الأحكام العرفية في القطر المصريّ"؛ الوقائع المصرية "غير اعتيادي": العدد (146)، 2نوفمبر 1914.

وأعقب هذا الإعلان القصير مذكرة تفسيرية، حذر فيها الأهالي من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائها، ودعاهم إلى اتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية؛ هذا نصها: "أنا جون جرنفل مكسويل لفتننت جنرال قومندان الجيوش البريطانية في مصر المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية؛ أعلن بهذا ما يأتي: أولا- إن السلطة التي تستعمل تحت إشرافي بمعرفة الإدارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الإدارة الملكية، بل تعتبر تكميلا لها. وعلى كل الموظفين الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة في وظائفهم. ثانياً- إن أحسن ما يمكن للأهالي عمله للصالح العام؛ هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر. ومتى اتبعوا ذلك فلا يكونون معرضين لأى تداخل في شئونهم من السلطة العسكرية. ثالثًا- جميع الطلبات التي ربما تلزم للأعمال العسكرية من خدمات الأفراد، أو مما يمتلكونه؛ تكون قابلة للتعويض التام، وتجدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة إن لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين". وأبلغ المستر (السير) ملن شيتهام القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطانيّ هذا المنشور الى حسين رشدي باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو[1]. وهكذا وضعت مصر تحت الحكم العرفيّ، وخضعت مصر للأحكام العرفية البريطانية وطبقت على كل مواردها في جميع النواحي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وعلى الحياة العلمية والفكرية، كما تم استغلال الحكم العرفيّ في الميدان الحربى، ولم تسلم الحركة الوطنية من إجراءات القمع والاضطهاد من جراء تطبيق الأحكام العرفية. ولذلك تترك الأمر لتوضيح أثر الأحكام العرفية البريطانية على الحياة الاقتصادية في مصر.

وبإلقاء الضوء على التقسيم الطبقي في النصف الأول من القرن العشرين نجد طبقة البورجوازية المصرية المتمثلة في ملاك الأراضي الذين شكلوا في مجموعهم رغم قلة عددهم أصحاب المصالح الاقتصادية المشتركة، ومن ثم احتلوا مكانة متميزة جعلتهم في أعلى قمة المجتمع المصري آنذاك، ومن هنا انصبت اهتماماتهم حول تطوير أنفسهم وتحقيق أكبر قدر من المكاسب المتميزة لهم، وبالتالي ازدادت الفجوة بينهم وبين فقراء الفلاحين بشكل لافت للنظر، وإلى جانبهم وقف العديد من المتمصرين ذوى الأصول الأجنبية المقيمين بشكل دائم في مصر يسيطرون هم الآخرون على المصالح الاقتصادية داخل القطر المصري جنبًا إلى جنب مع الشركات الأوروبية المهيمنة هي الأخرى، إلى جانب الطبقة البورجوازية المتوسطة المكونة من الموظفين والمهنيين، ويأتي في نهاية السلم الطبقي طبقة البورجوازية الصغيرة [2]. يتضح من ذلك أن سنوات الحرب العالمية الأولى مزقت الاقتصاد المصري، واستفاد منه غير المصريين الذين توافدوا على مصر إبان الحرب بنفس القدر الذى أضر بالمصريين.

وبمقتضى الأحكام العرفية استولوا البريطانيين على اقتصاديات البلاد ومقدراتها قسراً. وكانت السلطة البريطانية تصادر الحاصلات الزراعية والمواشي وتستولى عليها وتحرم أصحابها منها بطرق غاية في القسوة والوحشية[3].

(1) دار الوثائق القومية(4- 8 أكتوبر1939): مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي: 050375- 0075، محفظة 1069، رياسة مجلس الوزراء، إدارة المحفوظات، رقم الدوسيه 6/1-5، الموضوع: إعلان وضع القطر المصريّ تحت الحكم العسكريّ من تاريخ 2 نوفمبر 1914وتنفيذ الأحكام العرفية؛ الاهرام: العدد 11173، 3نوفمبر1914م، السنة التاسعة والثلاثون، ص3؛ 50عاما على ثورة1919، (1969م)، مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ص55.

(2) بحوث ودراسات ندوة مصر في الحرب العالمية الأولى بمناسبة مرور مائة عام 18ديسمبر2014، (آمنة حجازي عبده: الواقع الاجتماعي زمن الحرب)، ص128.

(3) محمد عبدالرحمن حسين: مرجع سابق، ص94.

المحور الثاني: الزراعة.

مع بداية الحرب أخذت السلطة العسكرية تضع يدها على ما تنبته الأرض من قطن وكتان وحبوب في مقابل أثمان تحددها السلطة بنفسها لنفسها وتلزم الناس قبولها. وياليتها كانت تأخذ ما تحتاج اليه هي وحدها بهذه الطريقة الجائرة، ولكنها كانت تأخذ هذه الأشياء بأثمانها الضئيلة وتبيعها للدول الأخرى بالأثمان العالمية، فكانت بذلك شر وسيط ومع ذلك كله وقفت الأمة المصرية على بكرة أبيها تنظر إلى هذه الأعمال بعين الأسف والرجاء[1]. وأشارت الوثائق من خلال تقارير لجنة تموين القطر المصريّ ابتداء من أول سبتمبر 1914 إلى 30 يونيه 1916، بإصدار قانون رقم (6) لسنة 1914 بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية[2]. وجاء اعلان من القائد العام بتاريخ 6مايو1915 يحظر تصدير القطن للموانئ الأوروبية مع استثناء موانئ بريطانيا وايرلندا وفرنسا وروسيا واسبانيا والبرتغال[3].

وساءت حالة الفلاحين بسبب انخفاض أسعار القطن في بداية الحرب وارتفاع إيجارات الأراضي وتكاليف المعيشة وتشديد البنوك في تحصيل الديون العقارية، ووقف التسليف على القطن فاضطر الفلاحون إلى إنفاق ما لديهم وبيع ما يمتلكونه بل والالتجاء للاقتراض بالربا الفاحش وللوفاء بالديون، ومع هذا فقد استخدمت الحكومة القسوة والعنف في تحصيل الضرائب، زد على ذلك انخفاض أثمان المحصولات، وأمام هذا انتشر المرابون واتسع نشاطهم وأسهموا مع البنك العقاري في نزع الأراضي من الفلاحين، وقد اعترف لويد بسوء الحال فقال: "وهكذا كانت مسألة الشعب آخذه في التحول ببطء إلى حالة من الهياج الشديد، وفقد الفلاحون احتمالهم الصبور للظلم"[4].

ومع هبوط أسعار القطن في الوقت الذى كان الاقتصاد المصري موجهًا فيه نحو إنتاج وتصدير محصول واحد حيث مثل 93% من الصادرات في الفترة السابقة عن إعلان الحرب، وحتى بعد اندلاعها حددت الصورة بشكل أكبر وأصبحت مصر تعتمد في اقتصادها على تصدير منتج واحد "القطن الخام" –على وجه التحديد- إلى مصانع لانكشيرLancaschire إلى جانب تصنيع ضئيل جدًا من المحصول داخل القطر المصري يكاد يكون معدومًا [5]. ومن ناحيتها كانت الحكومة المصرية تشدد في تحصيل الأموال الأميرية المقررة على الأراضي الزراعية والعوائد على العقارات، فجاء قرارها بقبول المصوغات والحلى الذهبية وفاء لما عليهم من الأموال، بل عينت عددًا من المختصين في المديريات لهذه المهمة، تفاديًا من وقوع الممولين لاستغلال الجشعين[6].

ولمنع حكرة القطن في مصر لأجل إمكان تصديره لأمر أو لحساب أشخاص لهم روابط أو علاقات مع الأعداء اقتضى اتخاذ تحوطات أصدرها القائد العام في 14 ديسمبر1916، أن تخزين القطن باسم أو تحت تصرف أشخاص غير مقيمين في مصر ممنوع إلا بترخيص صادر من ضباط الرخص، كل شخص يكون من تاريخ في تاريخ نشر هذا الإعلان قد خزّن

(1) عبدالرحمن فهمى، (1988م): مذكرات يوميات مصر السياسية، ج1، إشراف: يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ، ص40.

(2) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، (1سبتمبر1914- 30 يونيه 1916)، كود أرشيفي: 0075-006202، رقم المجموعة: 382 داخلية، الموضوع: تقرير عن أعمال لجنة تموين القطر،

(3) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، كود أرشيفى:014075- 0078، ملف رقم 2/9/55، محفوظات 1939-1943، الباب الحروب، الحرب الأوروبية لسنة 1939، الموضوع: الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية قبل نشوب الحرب.

(4) ندوة ثمانون عاما على ثورة 1919: (2000م)، مجموعة البحوث التي ألقيت بين يومى 8 مارس و17 مايو الموسم الثقافي الأول، تقديم: يونان لبيب رزق، مركز تاريخ مصر المعاصر، (لطيفة سالم: إرهاصات ثورة 1919)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ص 27.

(5) عبدالرحمن الرافعي: ثورة 1919 تاريخ مصر القومي من سنة 1914، ط4، 1987م، ص 90؛ بحوث ودراسات ندوة مصر في الحرب العالمية الأولى بمناسبة مرور مائة عام 18ديسمبر2014، (آمنة حجازي عبده: الواقع الاجتماعي زمن الحرب)، ص128.

(6) على شلبي، (2006م): أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري (1929- 1934)، سلسلة الوجه الآخر(11)، دار الشروق، ط1، ص25.

قطنا باسم أو تحت تصرف شخص غير مقيم في مصر يجب عليه أن يقدّم به إقرارا بالكتابة إلى ضابط الرخص بوزارة المالية في خلال الثلاثة الأيام التالية للتاريخ المذكور. ووجوب تقديم هذا الاقرار يتناول كل شخص يكون عهدته قطن ويكون لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن ذلك القطن مخزن باسم أو تحت تصرف شخص غير مقيم في مصر، كل مخالفة لأحكام هذا الاعلان وكل إقرار يكون غير صحيح أو غير كامل عن علم يجعلان صاحبهما وجميع الذين يكونون قد ساعدوه أو عاونوه واقعين تحت طائل المحاكمة بمجلس عسكريّ، ويجوز أن يحاكم شخصيا مرتكبو هذه المخالفات، أو شركاؤهم في ارتكابها الممثلون بأية صفة كانت لإحدى الشركات أو المحال التجارية[1].

وجاء إعلان السلطة العسكرية الصادر في 12 أغسطس 1917لوزرة الزراعة من القائد العام البريطانيّ بخصوص منع أي معاملة في المستقبل تتعلق ببذرة القطن عن محصول عام 1917-1918 وذلك نظرا لما رأته حكومة برياني من شراء ذلك المحصول: "لا يجوز لوابورات الحلاجة أن تسلم بذرة القطن إلاّ إذا كان تسليم البذرة في الإسكندرية، وإذ كان التسليم بمقتضى رخص معطاة لمعامل الزيت، وإذا كان التسليم للتقاوي اللازمة للزراعة وذلك إما مباشرة إلى وزارة الزراعة وذلك إما مباشرة إلى وزارة الزراعة وإما إلى المزارعين المعطى لهم رخص بذلك من وزارة الزراعة[2].

فقد عينت بريطانيا لجنة باسم "لجنة مراقبة بذرة القطن "لكى تتولى شراء وتخزين وشحن بذرة القطن عن محصول عام 1917-1918لحساب حكومة جلالة مل بريطانيا العظمى. وقد خُولت هذه اللجنة السلطة:

أ- لشراء بذرة القطن عن محصول عام 1917-1918 بالإسكندرية سواء كان مباشرة أو بواسطة محلات أو أشخاص تنتدبهم للقيام بهذا الشراء لحسابها على قاعدة الأسعار التالية:

سعر الأردب لبذرة القطن العفيفي بما فيه الاصيلي والنوبارى والعباسي "بونا مركنتيلى" 92 قرشا صاغا،

سعر الأردب لبذرة القطن الفيومي وقطن الوجه القبلي "بونا مركنتيلى" مائة قرش صاغ،

سعر الأردب لبذرة القطن السكلاريدس "بونا مركنتيلى" 85 قرشا صاغا.

ب_ لتحدّد من وقت إلى آخر- حسبما ترى لزوما لذلك- عينات "البونا مركنتيلى" للأنواع المبينة قبل.

ج- لتقرّر مقدار الفرق في جنس البضاعة بالنسبة للعينات المنوّه عنها سواء كانت البضاعة دون العينة أو أحسن منها.

د- لتعطى رخصا لمحلات أو الأشخاص حسبما تشاء وبالشروط التي تقرّرها- لشراء البذرة لتسليمها فيما بعد للجنة.

هـ- لتعطى رخصا حسبما تشاء لأصحاب معامل الزيوت لشراء ما تحتاج اليه معاملهم من بذرة القطن بالقيود والشروط التي تقررها بما في ذلك- اذا اقتضى الأمر- شرط ابتياعها ما يستخرجونه من تلك البذرة حسب التعليمات التي ترد للجنة المنوّه عنها من الحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

و- وبوجه عام لتتخذ جميع الاجراءات التي تراها ضرورية للقيام بالمهمة التي عينت من أجلها.

وعنوان "لجنة مراقبة بذرة القطن" يكون مؤقتا في البنك الأهلي المصريّ بالإسكندرية وجميع المخابرات يجب أن ترسل إلى رئيس اللجنة بالعنوان المذكور. الاجراءات المقتضى اتخاذها لتوزيع التقاوي اللازمة للزراعة المنشور عنها في اعلان مخصوص لا تدخل في اختصاصات اللجنة السالفة الذكر بل تقوم بها الحكومة المصرية[3].

(1) الوقائع المصرية،(25 ديسمبر سنة 1916): العدد(110).

(2) الوقائع المصرية، (3 سبتمبر سنة 1917) "ملحق": العدد(73)، ص ص1-2.

(3) الوقائع المصرية، (3 سبتمبر سنة 1917)، "ملحق": العدد(73)، ص ص1-2.

وبصـــدور قائد جيش الاحتلال في مصـــر هذا الأمر وقضـــى بعدم التعامل في بذرة أقطان عام 1917 والزم المزارعين بتوريدها الى السلطات البريطانية نظرا لأن الحكومة البريطانية قامت بشرائها لقاء سعر معين، وانزعج المواطنون من هذا الأمر خشـــية أن يعامل القطن بنفس المعاملة رغب عبداللطيف المكباتي في تأليف وفد برئاســـة ســـعد زغلول "لرجاء الحكومة ان تعدل عن قرارها في خصوص البذرة" وبعث في 21 أغسطس الى سعد يبلغه برغبته هذه، رد سعد على مبعوثه "ان الاحسن قبل الشروع في أي عمل من هذا القبيل جس نبض الحكومة فان لم نجد مانعا تألف الوفد لان الامر الصادر في مســألة البذرة أتى من الســلطة العســكرية بناء على أمر الحكومة البريطانية وكل حركة ضــده يمكن تأويلها بما ربما لا تحمد عقباه"، وابلغه انه يعتزم التوجه الى الاسكندرية "لهذه الغاية فلا تعجلوا"[1].

والأكثر من ذلك عبئا على المزارعين المصـــريين، فقد قـام مفتش وزارة الزراعـة العـام مســـتر "ميكلوب" وزملاؤه البريطانيين بتنفيذ المرسـوم الخاص الجديد الصـادر من السـلطة العسـكرية بالإكثار من زراعة الحبوب والغلال، وكانت وسيلتهم لذلك تحديد زراعة القطن بثلث الزمام فقط والا تعرض زرعه للقلع[2].

وكان قرار الحكومة المعلن في 14مارس 1918 الذى يقضى بتدخلها لشـراء القطن بواسـطة لجنة ومنع تصـديره اعتبارا من أول أغســـطس من نفس العام بغير هذه اللجنة، وأنه يؤدى إلى "تقييد حرية التجارة وحرمان المزارعين من فوائد أملاكهم والتجار من ثمرة تجارتهم والقضاء على كثير من الوسطاء بين البائعين والشارين بالبؤس وسوء المصير" بل أكثر من هذا فانه عندما فكر البعض فيما يجب عليهم القيام به ازاءه اشـار الى أنه "يلزم رفع الصـوت بالشـكوى ولكن ذلك لا يتأتى الا باجتماع يضم أرباب المصالح، وكل اجتماع في الاوقات الحاضرة يؤول بما لا تحمد عقباه، وما أجمل من الصبر حتى يقضى الله الامر وهو ولى الصابرين"[3].

وعندما ذهب اسـماعيل صـدقي لزيارة سـعد بناء على طلبه بتاريخ 19 مارس 1918 – ليشـكو له من ان "حالنا اليوم مما يؤسف عليه، يساء الينا بجميع أنواع الاساءات ونحن ساكتون لا نقدر حراكا، ويتأولون سكوتنا بأننا راضون عما يعملون. ولقد اكد الوزراء للبريطانيين ان الامة راضية عن تحديد الحكومة لأسعار الاقطان فماذا نصنع وماذا نفعل" فكان جواب سـعد عليه "ان الاحكام العرفية ألقت الرعب في قلوب الناس وكل خائف يترقب، وكل عمل يأتيه فرد أو بعض أفراد منا لا يجدى ســـوى الاضـــرار بالقائمين به واجتماع جمع "يعتد به غير متأنى" ولقد ذكرت لبعض الناس انه يلزم كل واحد ان يحتج على انفراده، فقرفوا من هذه النتيجة. ان ظروف الاحوال صـــعبة وحرجة وقد فاتحت بعضـــهم في لزوم التفكير في مصيرنا بعد الحرب فأبدى مخاوف جمة وافترقنا على أن لا نفعل شيئا.. ويظهر انه لا يمكننا فعل شيء ما دامت الاحكام العرفية جارية فينا والخوف منها ملء قلوبنا[4].

ولم يتأخر ســـعد عن مقابلة ونجت – بناء على طلب الســـلطان– فذهب لزيارته بتاريخ 23 مارس وراح يشـــكو له من اجراءات السلطات البريطانية ومسلك لجنة التموين ازاء المحاصيل الزراعية، وقرار لجنة القطن وغيرها دون "استشارة أحد من المصـــريين" فطلب اليه ونجت ان يكتب تقريرا بجميع ملاحظاته "ونحن نجيبك عن كل ملاحظة بما تقتنع به

(1) عبدالخالق لاشين، (1975م)، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، تقديم: أحمد عبدالرحيم مصطفى، ط1، دار العودة بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 92.
(2) ماجدة محمد حمود،(1999م)، دار المندوب السامي في مصر(1914-1924)، ج1، سلسلة تاريخ المصريين العدد 132، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص162.
(3) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول.. مرجع سابق، ص 111.
(4) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول.. مرجع سابق، ص 112.

وترتاح اليه نفوس مواطنيك" كما طلب اليه مقابلة برونيت للتحدث معه في هذا الشأن لأنه "خبير" بهذه الامور لأنه اشتغل بها وقد وافقه سعد على ذلك، وقص سعد امر هذا اللقاء على اصدقائه ومنهم عدلي يكن[1].

وقد قابل سعد برونيت فعلا في صباح 25 مارس مقابلة طويلة ومهمة استهلها بأنه يرى "الحكومة تميل الى ابعاد المصريين من الاشتراك في تدبير شئونهم مما يجعلهم يرتابون في نوال امانيهم بعد انتهاء الحرب" كما راح يناقشه في كل الامور التي تهم مصر ومنها عدم اشتراك المصريين في لجنتي التموين وتقدير اصناف القطن ورتبه. ثم مسألة القطن وبيعه ولجنة الامتيازات، وابعاد أعضاء الجمعية التشريعية عن الاشتراك فيها وتجاهل أعضاء الجمعية في كل الامور التي تمت ابتداء من خلع الخديو عباس وتولية السلطان فؤاد[2].

هذا في الوقت الذى كانت مصر تقاسى من قلة المياه ونُدرة مشروعات الري مما كان له الأثر على باقي الإنتاج الزراعي ونقص القمح لانقطاع الوارد وزيادة هجرة اليهود والأرمن إلى مصر وتموين القوات البريطانية وأصاب الكساد سوق الإنتاج الزراعي، وأصيب الأرز بالبوار، ولكن أمكن التغلب على بعض العقبات، ومضت سياسة تشجيع زراعة الحبوب والخضروات والدرنيات بدلا من القطن لتموين الجيوش البريطانية على حساب المصريين[3].

وفى 16أغسطس1917 رأت السلطة ضرورة إيجاد كل السبل لتسهيل زراعة الحبوب والزيادة منها لتموين جيشها، فاحتكرت السلطة أيضا محصول الذرة الخضراء للمعسكرات في القاهرة والإسكندرية وضواحيهما، وحدد المقدار الشهري الذى على كل مدينة أن تقدمه، فالقاهرة 500و2 طن إنجليزي والإسكندرية 000و2 طن إنجليزي. واستمرارا لتلك السياسة، أصدر القائد العام للقوات البريطانية في نوفمبر1917 أمره بالحصول على المؤن اللازمة للحملة العسكرية بالأسعار الرسمية، وتحددت بأبخس الأثمان، كما أصدر أللنبي بلاغا في 4 مارس 1918 ينص على: "حيث أنه قد حصل تأخير في استيراد الكميات اللازمة من الأذرة الشامي والرفيعة (العويجة) للسلطة العسكرية، ولضمان الحصول على المقادير المطلوبة من الجهات المختلفة بالقطر بطريقة عادلة نعلن أن كل شخص يملك الذرة شامي أو عويجة عليه أن يخطر مأمور المركز التابع له بما في حيازته منها، وذلك في ظرف عشرة أيام من تاريخ هذا الإعلان وهذا الإخطار يجب عمله بواسطة عمدة البلد، ويمكن للمالك أن يخطر المأمور مباشرة بعد إبلاغ عمدته بذلك، وكل من يتأخر عن إخطار المركز بما لديه من الأذرة، يكون جميع ما يمتلكه منها عرضة للمصادرة، فضلا عن تعرضه للمحاكمة أمام مجلس عسكري، والعمد مسئولون عن تنفيذ ما جاء بهذا الإعلان كل فيما يختص بالبلاد التابعة لعموديته، وعن مراجعة البيانات التي تقدم بواسطتهم، وعن صحة ما جاء بها بوجه عام". وفى أول أبريل1918 أمرت السلطة العسكرية العمد بالمحافظة على الأجران بمنع المزارعين من التصرف في محصولاتهم وبأن يخزنوها عند العمد حتى تأخذ السلطة حاجتها من الحبوب على اختلافها، وبذلك توسط العمد بين الفلاحين والسلطة، وأطلق أيديهم للتحكم في الفلاحين باسمها.

(1) عبدالخالق لاشين: سعد زغلول.. مرجع سابق، ص 114.
(2) المرجع نفسه، ص ص 114- 115.
(3) لطيفة سالم: إرهاصات ثورة 1919، مرجع سابق، ص 25.

واستولت السلطة على الأشجار لتنتفع بأخشابها وتغطى احتياجاتها منها[1]. كما أصدرت السلطة العسكرية بلاغ بشأن التصريح لمصلحة السكك الحديدية بوضع يدها على أراضي لازمة لجعل الخط بين الزقازيق والاسماعيلية مزدوجا[2].

ولكن نظرا لاحتياجات الحرب، بدأت أسعار القطن ترتفع رويدا، ومع هذا تحكم تجار الصادرات، وهم مضاربون في الوقت نفسه في ميناء البصل، وكان معظمهم من الأجانب. وفى 8 سبتمبر 1917، وللالتزامات التى فُرضت على مصر لتموين الجيوش البريطانية صدر مرسوم يقضى بتحريم زراعة القطن في الصعيد وتقييد زراعته بثلث الأراضى فقط، وأصيبت مصر بخسارة فادحة عام 1918 عندما احتكرت بريطانيا محصول القطن، وحددت ثمن القنطار باثنين وأربعين ريالا، وخسرت مصر اثنين وثلاثين مليون ريال، وقد اعترف ملنر في تقريره بما كان لهذا الاحتكار الأثر في تفجير ثورة 1919[3].

وعلى الرغم من سعى الحكومة إلى إصدار عدة قرارات وقوانين اعتبرت ذات صفة استثنائية في ظل من العقوبات الجنائية بهدف ترتيب وتنظيم أثمان الأصناف بوضع تعريفة للحد الأقصى لأسعار الحاجات الأولية، فكان إنشاء لجنة لكل محافظة ومديرية لتحديد الأسعار، فإن تلك المحاولات اتضح ضررها أكثر من نفعها حيث أدت إلى تحديد كمية ما يعرض في الأسواق العامة من الأصناف المسعرة بل إلى تشجيع بيعها خلسة بأثمان تتجاوز التسعيرة، وزد على ذلك أن اللجان المحلية التى أنشئت لتكون مهمتها مراقبة تنفيذ التسعيرة، وزد على ذلك أن اللجان المحلية التى أنشئت لتكون مهمتها مراقبة تنفيذ التسعيرة لن تكن عند حسن الظن بها[4]، حيث عمدت تلك اللجان في أحيان كثيرة إلى عدم إدخال كل المواد في التسعيرة، فأخرجت -على سبيل المثال- الدقيق والخبز والفحم وغيره من الأساسيات مما ساعد على عدم التحكم في السوق. وبذلك عرفت مصر لأول مرة جرائم التموين التى تعتبر من أهم الجرائم الاقتصادية مع بداية الحرب العالمية الأولى عندما عمد بعض التجار إلى تخزين السلع بهدف رفع أسعارها [5]. ولذلك نرى أن القوانين والقرارات الاستثنائية لا يمكن الرجوع لها إلا عند الضرورة القصوى إذا تعثر الوصول لها بطرق عملية تفي بالغرض المطلوب.

وفى خلال سنوات الحرب العالمية الأولى امتصت سلطات الاحتلال دماء الفلاحين والعمال وسيق أبناء الفلاحين والعمال إلى ميادين القتال.. فكان الأمل في الثورة والاستقلال الاقتصادي، البورجوازية الصغيرة بطبيعتها ثورية في المستعمرات.. الطبقة الوسطى من الزراعيين المتوسطين والمزارعين الذين يستأجرون مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، والمزارعون الأغنياء وكبار الملاك للأراضي الزراعية، والرأسماليون التجاريون والصناعيون كانوا يطمعون إلى الاستئثار بالسوق المحلية، وهذا يعنى ثورة تؤدى إلى التحرر من الاستعمار وسلطات الاحتلال وبالتالي إلى الاستقلال الاقتصادي وهذا يعنى الارتباط الوثيق بين الاحتلال السياسي والديمقراطية والاستقلال الاقتصادي، فكان الأجانب في عام 1917 الذين يملكون أرضًا زراعية في مصر (8242) ما يعادل 712 ألف فدان بنسبة 13% من مجموع الأرض

(1) لطيفة محمد سالم، (2009م): مصر في الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الشروق، ص ص 344- 346.

(2) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، كود أرشيفى:014075- 0078، ملف رقم 2/9/55، محفوظات 1939-1943، الباب الحروب، الحرب الأوروبية لسنة 1939، الموضوع: الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية قبل نشوب الحرب.

(3) المسألة المصرية في دورها الاخير، (أول مارس1921): مجموعة تشمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية وغيرها كالمبين بالفهرس، القاهرة، ص36.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محفظة رقم 294، تقرير المستشار المالي السير بول هارفي، ص3.

(5) آمنة حجازى، (2014م): الجريمة في مصر (1919- 1939)، سلسلة مصر النهضة(99)، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ص42.

الزراعية، ومن هنا بدأت تظهر مصالح الفلاحين والطبقة الوسطى من الزراعيين الأغنياء وكبار الملاك [1]. هذا الأمر الذى جعلهم يؤيدون ثورة 1919 بل وينضموا لها.

وبطبيعة الحال أثرت هذه الأوضاع على المصريين، فقد تعرض كبار ملاك الأراضي للخسارة بسبب السياسة القطنية إذ انخفض سعر القطن في بداية الحرب، وعندما ارتفعت الأسعار تحددت مساحة زراعته بالإضافة إلى احتكار بريطانيا لمحصول عام 1918 مما جعل هؤلاء الملاك يسخطون على البريطانيين [2]. ومن ثم كانت السياسات الزراعية التي وضعت لخدمة المصالح البريطانية –في المقام الأول- عرقلت جميع المكاسب التي استطاع كبار ملاك الأراضي من المصريين الحصول عليها في أوقات بعينها مثل تلك الأرباح المكتسبة من ارتفاع أسعار القطن المصري. وبالمقابل كان السواد الأعظم من الفلاحين المصريين قد عانوا الأمرين من جراء تسلط السلطات البريطانية، والذى ترجم إلى مصادرة حيواناتهم ومحاصيلهم الزراعية لصالح بريطانيا العظمى وجيوش الحلفاء في الشرق الأوسط وأوروبا [3]. لم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل أشارت الوثائق أنه مع نهاية الحرب قامت الحكومة المصرية بمنح أراضي مطلوبة لإقامة مقابر لدفن الجنود الضباط المقتولين في الحرب العالمية الأولى مجاناً[4].

وجاء بعد ذلك دور مصادرة الحبوب والمنتجات المصرية بالقوة لصالح السلطة العسكرية وقد كانت هذه المصادرة أيضا من أسباب قيام ثورة 1919.

- **مصادرة الأقوات:**

فرضت بريطانيا الأحكام العرفية لأول مرة على مصر فور إعلان الحرب، وكان من مظاهر هذه الأحكام العرفية استيلاء السلطات البريطانية على جميع وسائل النقل المستخدمة في ذلك الوقت، ونتيجة لحالة الحرب تدفقت على مصر القوات من أنحاء الامبراطورية بعد أن اتخذت من مصر قاعدة للحلفاء. وعبأت كل موارد مصر لخدمة بريطانيا في هذه الحرب، ومد قوات الحلفاء بحاجتهم من المواد التموينية الأمر الذى تطلب وضع شبكة المواصلات في مصر في خدمتهم[5].

لقد أعلن قائد الجيوش البريطانية في مصر عند دخول البلاد تحت الأحكام العرفية أن الحكومة البريطانية سوف تدافع عن مصر وتتحمل أعباء الدفاع، لكن الوزراء وعلى رأسهم حسين رشدي رغبوا في أن تكون الحكومة رهن إشارة الأوامر العسكرية، فبذلوا العطاء على حساب مصر والمصريين وكان لهذا أثره على الشعب، "ولما اطلع الناس على هذه المذكرة(الكشف) سخطوا سخطا شديدا على الوزراء واستنزلوا عليهم اللعنات"[6].

(1) ندوة ثمانون عاما على ثورة 1919: (لمعى المطيعى: رؤية نقدية لشخصيات ثورة 1919)، ص ص38-39.

(2) لطيفة سالم: إرهاصات ثورة 1919.. مرجع سابق، ص 26.

(3) آمنة حجازي عبده: الواقع الاجتماعي زمن الحرب، مرجع سابق، ص128.

(4) دار الوثائق القومية: مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي: 058811-0075، رقم المجموعة: رئاسة مجلس النظار "وزارة الخارجية"، الموضوع: وثائق خاصة بمنح الحكومة المصرية مجاناً أراضي مطلوبة لإقامة مقابر لدفن الجنود الضباط المقتولين في الحرب العالمية لأولى، ت: أكتوبر1918- مايو1921.

(5) صلاح منتصر، (2003م): من عرابي إلى عبدالناصر قراءة جديدة للتاريخ، ط1، دار الشروق، القاهرة، ص27.

(6) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى.. مرجع سابق، ص353.

وبالإضافة إلى ما تقدم من فرض الضرائب على اختلافها لإمداد الجيش البريطانيّ بالمؤن والعتاد والاستيلاء على دواب وأموال الأهالي ومصادرة قوت الشعب من الحبوب والمنتجات الزراعية من قطن وكتان لمواجهة أعباء الحرب بتصديرها للخارج وكان على القاهرة وحدها تقديم ألفين وخمسمائة طن من المواد الغذائية والاسكندرية 2000 طن[1].

واستولت السلطة العسكرية على ما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشي فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخس حددها قسم مراقبة التموين، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضروري وعلف مواشيهم، وكذلك استولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها، وصارت الحكومة بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم كل المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية، حتى أن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل مهملة شؤون وظيفتها الأصلية، وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربي، وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات[2]. وخلاصة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشي والحاصلات الزراعية والصناعية كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية.

فقد تعرض الفلاحون إلى مصادرة حبوبهم، إذا استولت عليها السلطة العسكرية بأبخس الأثمان، وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها في الأسواق وفرضت على كل المراكز، مقدارا معينا من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار. وكان يطلب من الأهالي في بعض الأحيان، أكثر مما عندهم، فيضطرون تحت تأثير الضغط، إلى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق، ثم يقدمونه كرها بالسعر البخس وكأنما كان هذا كله دون الكفاية، فقد تعرض الفلاحون لسطو عصابات الأشرار المسلحة، دون أن يستطيعوا لها دفعا بعد أن قامت السلطات بمصادرة أسلحتهم، وعجزت عن مصادرة أسلحة الأشرار الذين أفلحوا في تهريبها[3].

استولت السلطة على كل ما يلزمها من المنتجات الزراعية بالسعر الذى ترتضيه، وكان على كل فرد أن يقدم يداه من غلال وحبوب، وإلا عرض نفسه لخطر المصادرة والقبض والمحاكمة. حتى أن السلطة احتكرت الدريس، ففي 11 نوفمبر 1915 أصدر القائد العام لجيوش الإمبراطورية أمرا لوزارة الزراعة لتوريد كافة الدريس إلى الجيش البريطانيّ، وهذا العمل يعد اعترافا من الحكومة بتقديمها كل ما استطاعت من المساعدات للجيش المحارب في مصر رغم ما أعلنه الإنجليز أنفسهم من أنهم لن يلجئوا إلى ذلك، وتحججت الوزارة بأن الزراع المصريين لم ينتفعوا حق الانتفاع ببيع الدريس للجيش البريطاني، بل اختص الوسطاء أنفسهم بأرباحه "لهذا ارتأت السلطة العسكرية رعاية لمصلحة الزراع المصريين أن تشترى منهم رأسا الدريس المطلوب للجيش على يدها هى، وأنها ستعين من وقت لآخر الثمن الذى تشترى به الدريس، وتعلقه في الأسواق بين القرويين، وتنيب شركة الأسواق عنها استلام الدريس وشحنه وتصديره" [4].

وهكذا سُخر الإنتاج الزراعي في خدمة إنجلترا وجيوشها، ومن أجل هذه الغاية زيدت مساحة الأراضي التي تزرع حبوبا وأنقصت المساحة التي تزرع قطنا لتموين تلك الجيوش المتدفقة على مصر. وكان على كل فرد أن يقدم ما ملكت يداه من غلال وحبوب، وإلا عرض نفسه لخطر المصادرة والقبض والمحاكمة "وهكذا أخذت غلال البلاد ومحاصيلها وسلمت

(1) مجلة كلية التربية بأسيوط، (1995م)، ع11، مج2، (تهاني شوقي عبدالرحمن: أسيوط في ثورة1919)، ص 1139.

(2) الرافعي: ثورة 1919.. مصدر سابق، ص 33.

(3) ندوة شهداء ثورة 1919، (1984م)، (فهيمة على الشايب: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى قيام 1919)، سلسلة الدراسات التاريخية مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،، ص45؛ تقرير ملنر: مصدر سابق، ص ص34-35.

(4) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى.. مرجع سابق، ص ص342-344.

للسلطة العسكرية بأبخس الأثمان، وكان لهذا العمل رد فعل، ترك الأهلين في ضنك وعطل أعمالهم وعاد عليهم بكل الأضرار". وحين منعت الحكومة تصدير المواد الغذائية في بداية الحرب كان ذلك حرصا منها على كفاية متطلبات السلطة لتموين جيوش بريطانيا، وليس بحرصا منها على شعبها الذى يعانى من الظروف التي خلقتها الحرب على اقتصادياته، ومثلت دورها في الضغط على الشعب للحصول على القمح والشعير والتبن والدريس، فاستخدمت نفس الأسلوب فيما يخص طلبات السلطة، والمتعلق بتدرج مهمات المسئولين، والمساوئ التي اصطحبها الفساد والظلم والجبروت، كما لجأ البعض من ذوي الأمر إلى ذلك كوسيلة للانتقام من أعدائه حتى فسدت نفوس بعض الحكام والمحكومين على السواء[1]. أما عن موقف العمد فقد جعلوا الجمع ضريبة على المزارعين، فمنهم من فرض على أهل بلدته مثلا مائة إردب واضطرهم إلى شرائها من الجهات الأخرى البعيدة، فنتج عن ذلك أن ارتفع ثمن الشعير إلى 400 قرش للإردب كما حدث في بلدة إتليوم بمركز ملوي[2].

المحور الثالث: الصناعة.

كان لصدور قوانين وقرارات التجمهر والأحكام العرفية والرقابة على الصحف وإعلان الحماية البريطانية وتعطيل الجمعية التشريعية ضربة شديدة للطبقة العاملة، اذ أنها كانت تعنى في الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعي وشل حركتهم في العمل الجماعي وشل حركتهم في العمل الاقتصادي والوطني، كما كانت تعنى أنه اذا تعرض العمال ونقاباتهم لإجراءات تعسفية من جانب أصحاب الأعمال – وخاصة الشركات الأجنبية والادارات الأوروبية في المرافق- فلن تتاح لهم فرصة لمقاومتها بسلاح الاضراب أو بالعمل النقابي الذى مارسوه في سنوات ما قبل الحرب[3].

وكانت النتيجة الحتمية لهذه القوانين والقرارات أن أصبحت المنظمات النقابية، والصحف التي طالما عطفت عليها، مخنوقة طيلة أيام الحرب. ومن المحقق أن سلطات الاحتلال وجدت ضالتها في هذه الظروف الاستثنائية لتوجه ضربتها إلى العناصر الوطنية النشيطة بحجة تأمين جهود الحرب في المنطقة، ولم يكن غريبا أيكون الحزب الوطني أول من تلقى الضربة باعتباره أنشط الأحزاب الوطنية وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية الأخرى[4].

ألغيت العديد من الوظائف، وكثير من الأعمال أصبحت مربوطة لحساب السلطة العسكرية، كمصلحة المساحة والمطبعة الأميرية. أما الصناعات الكيماوية: (منها صناعة الورق وصناعة الكاوتشوك). فصناعة الورق مع بداية الحرب بلغت أزمة الورق أشدها. فهددت الحياة الأدبية في البلاد، وعانت منها الصحافة والتجارة ودوائر الحكومة والكتاب والمؤلفون وأصحاب المطابع وعمالها وتلاميذ المدارس، وكل فرد من أفراد الأمة، وظهر ذلك جليا في صغر حجم الصحف وارتفاع أسعارها وقلة طبع الكتب العلمية حتى إن حركة وقفت واستغنت عن كثير من عمالها، وتبعا لهذه الحال كان من الضروري التفكير مليا، بل والعمل المتواصل على إنشاء مصانع للورق، خصوصا وأن مواردها الأولية

(1) أحمد شفيق باشا، (1998م): مذكراتي في نصف قرن، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ص 92- 93.
(2) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى.. مرجع سابق، ص ص342-343.
(3) أمين عزالدين، (1966م): تاريخ الطبقة العاملة المصرية 1919-1929 من الثورة الوطنية إلى الأزمة الاقتصادية، دار الشعب، القاهرة، ص5.
(4) أمين عزالدين: مرجع سابق، ص5.

متوفرة في مصر[1]. كذلك وضعت مادة زيت البترول تحت تصرف السلطة العسكرية، ومنع أي شخص من اقتنائه إلا بشروط قاسية، ولمدة محدودة جدا وبكمية صغيرة[2].

المحور الرابع: التجارة.

وكان للحرب أثرها على التجارة الداخلية حيث توقفت الواردات في الوقت الذى كان لابد من تموين الجيوش البريطانية، فارتفعت الأسعار، وقد استفاد التجار والوسطاء وأغلبهم أجانب على حساب الشعب، الاحتكار والتلاعب، ولم تنجح مسألة تحديدها إذ أخفى التجار البضائع وباعوها في السوق السوداء، وكانت الحبوب أهم الموارد التي أصابها الغلاء، فعلى سبيل المثال ارتفع اردب الذرة وهو الغذاء الرئيسي للفلاح من مائة وعشرة قرش إلى ثلاثمائة قرش وكسدت الأسواق ومع هذا واصلت الأسعار ارتفاعها، ولجأ التجار للتصدير عندما أباته الحكومة، واستمر الغلاء الفاحش حتى لقد وصل ثمن الرغيف إلى ثلاثة قروش ونقص وزنه وصغر حجمه، وامتنع القصابون عن الذبح وسُمح بنحر الخيول[3].

ويرجع ارتباط البنكنوت المصريّ(الأوراق المالية) إلى سندات الدين البريطانيّ القريبة الأجل هي الضامنة لهذا البنكنوت. وقد يصح اعتبار هذا العمل من الاجراءات الاستثنائية التي تمت تحت الأحكام العرفية على أن تتعهد الحكومة البريطانية بدفع قيمة سنداتها الموجودة في البنك الأهلي ذهباً في مواعيد استحقاقتها. وأن يفرض على البنك أن يعود في مدة سنتين إلى مراعاة قانون 25يونيو1898 الذى أباح له اصدار البنك نوت ويحظر عليه ان يحول السندات البريطانية إلى أوراق مالية أخرى أو يقبل امتداد أجل الدفع فيها. أما الاجراءات التي تمت تحت الأحكام العرفية فيجب التفرقة بين ما يكون في بقائه مساس بسلطة مصر واستقلالها، ومالا سبيل لتلافيه من غير اضرار بالحكومتين المصرية والبريطانية، وما يمكن تلافيه بغير اضرار بهما[4].

أما عن دور السلطة العسكرية بالنسبة للبنوك أثناء الحرب، فإنها لم تخفف يدها وسلّطت سلطتها عليها وتدخلت في أمورها، ومن مظاهر هذا التدخل حظرها على هذه البنوك دفع مبالغ مباشرة للأشخاص المعتقلين بمصر إلا بتوقيع قومندان المعسكر الذى يكون صاحب الشيك معتقلا فيه. وحظرت هذه السلطة أيضا على تلك البنوك معاملة الموجودين في بلاد أعدائها بمقتضى منشور أصدرته في 24يناير1915. كما حددت السلطة بمقتضى إعلان عرفيّ صادر في 13يونيه 1916 شكل الإقرار الذى يجب على كل شخص مكلف بدفع الأرباح الخاصة بالسندات التي لحاملها أو بدفع قيمة السندات المستهلكة أن يطلب تقديمه من المنتفع[5]. زاد من الغلاء متطلبات السلطة العسكرية فما كان من الحكومة إلا أنها أصدرت أوراق البنكنوت تفاديا للأزمة[6].

فمنذ بداية الحرب ساءت أحوال البنوك بعد أن تم سحب الودائع لشراء ما بالأسواق، وبالتالي أوقفت دفع الأمانات عن التسليف على المحصولات الزراعية وخاصة القطن، وامتنعت عن فتح حسابات جارية، وبالتالي اضطربت الأسواق

(1) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى.. مرجع سابق، ص ص123، 158.
(2) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى.. مرجع سابق، ص345.
(3) لطيفة سالم: إرهاصات ثورة 1919، مرجع سابق، ص ص 25-26.
(4) أحمد زكريا الشلق، (1997م): الحزب الديمقراطي المصريّ (1918-1923) صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية، سلسلة مصر النهضة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص170-171.
(5) لطيفة سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى.. مرجع سابق، ص121.
(6) المرجع نفسه، ص228.

المصرية ورفتت المحلات التجارية مستخدميها، واخفضت أسعار الذهب لتهافت الناس على بيع مصوغاتهم لدفع الديون، ولما كان من الصعب استيراد النقود الذهبية، صدر قرارٌ بجعل أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية، ولكن مع التداول اختفى الذهب الذى أصبح عملة جيدة، وبالتالي غدا البنكنوت العملة الرديئة، وقل الرصيد الذهبي، ومن ثم حدث تضخم مالي وانخفضت القيمة الشرائية للوحدة النقدية وتحمل الشعب هذا العبء وكثرت الحوادث التي دلَّت على جهل المصريين لاستخدام البنكنوت، وحدث إقبال على الفضة، وأصابتها الأزمة نظراً لازدياد الطلب عليها لوجود القوات البريطانية، وما لبث أن حدث إحلالُ السندات البريطانية محل الذهب كرصيد لإصدار البنكنوت، وبذلك أصبح نظام العملة المصرية ينتمى إلى نظام الاسترليني وتحول عن قاعدة الصرف بالذهب، واستفادت بريطانيا من هذا الوضع فاشترت المحصولات المصرية، وسددت نفقات جيوشها، وهكذا قضى على السوق المالية المصرية، وكان لذلك الصدى حيث علا صوت طلعت حرب مناديا بإنشاء بنك وطني[1].

وقامت الحكومة المصرية بتشكيل لجنة التجارة والصناعة أو ما عرف بالغرفة التجارية والصناعية عام 1916 برئاسة محمد عبدالخالق مدكور بهدف إعادة رسم خريطة الاقتصاد المصري لتلائم السنوات المقبلة، وكان طلعت حرب عضوًا في تلك اللجنة لما عرف عنه من أنه رائد سياسة تمصير الاقتصاد المصري يرى بأن يقوم كبار ملاك الأراضي والتجار بتمويل التصنيع، وتبلورت تلك الأفكار لدى لجنة التجارة والصناعة وقدمت تقريرها 1918، وكانت توصيات اللجنة مساعدة الحكومة وتعديل نظام التعريفة الجمركية لتشجيع التجارة الوطنية للعمل على إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية، ومن الأمور التي لعبت فيها اللجنة دور فعال أثناء (أزمة الخبز) فقد رفعت تقريراً إلى رئيس لجنة مراقبة التموين لفتت النظر فيه إلى استمرار ارتفاع أسعار الخبز رغم الانخفاض الذى حدث في أسعار القمح، وذلك بمجرد أن عقد العزم على تسعيره، انخفض إلى أكثر من جنيه في الإردب، ومن ثم طالبت بخفض سعر الخبز بنسبة انخفاض سعر القمح، وتطرقت إلى ضرورة الاهتمام بمراقبة الخبز عن طريق تحليله لمعرفة إذا كان يوجد به مواد غريبة ممزوجة به، بهدف المحافظة على صحة سكان المجتمع المصري[2].

وجاء إعلان بمقتضى الحكم العرفيّ: "حيث أنه من الضروري منع الاتجار من غير تصريح بالأسلحة والذخائر والمهمات والمؤن العسكرية والبحرية والدواب المملوكة لصاحب الجلالة البريطانية والموجودة في حوزة السلطات البرية والبحرية في مصر، وبناء على ذلك صدر الأمر على كل من اشترى أسلحة وذخائر ومهمات وملابس وأدوات للنوم وبطانيات ومأكولات وعلف ومؤن عسكرية أو بحرية أو حاول مشتراها أو الحصول عليها مهما كان نوعها أو صفتها وأينما كانت وكل من اشترى دابة مملوكة لصاحب الجلالة البريطانية أو حاول مشتراها أو الحصل عليها يعدّ مرتكبا لجريمة يعاقب عليها بمقتضى الأحكام العرفية ما لم يثبت أن الشيء الذى اشتراه بيع له أو دخل في ملكيته بأمر سلطة عسكرية أو بحرية قد خولت حق البيع أو التصرف. وكل مخالفة لهذا الإعلان يعاقب مرتكبها بعد المحاكمة إما بالحبس لمدة لا تتجاوز السنتين مع الأشغال الشاقة أو بدونها وإما بغرامة لا تتجاوز قيمتها المائة جنيه مصريّ بتاريخ 29يونيه 1916, ويلغى الإعلان العرفيّ الصادر بهذا الشأن بتاريخ 9 يوليو 1915[3].

(1) لطيفة سالم: إرهاصات ثورة 1919، مرجع سابق، ص24.

(2) آمنة حجازي عبده: الواقع الاجتماعي زمن الحرب.. مرجع سابق، ص ص130- 131.

(3) الوقائع المصرية "غير اعتيادي"، (15يوليه سنة 1916): العدد(62)، إعلان بمقتضى الحكم العرفيّ.

فُرضت الرقابة على السواحل، وأُوقفت الحركة التجارية بميناء الإسكندرية بالنسبة للسواحل الغربية، وذلك حتى لا يتسرب أي شيء للسنوسيين أعداء بريطانيا، وفي 20مارس1916 ألصقت السلطة العسكرية في شوارع الإسكندرية إعلانا تهدد فيه بإعدام من يهرب بضائع إلى تلك الجهة. كذلك انقطعت العلاقات الاقتصادية مع الدولة العثمانية عقب دخولها الحرب في صف ألمانيا وحلفائها، وكان من أثر ذلك انقطاع ما كان يرد من تركيا من الجبن والحيوانات الحية والفواكه الجافة والطازجة والطباق. وكانت السلطة العسكرية هي المهيمنة على مصالح مصر منذ إعلان الحرب فأصدرت الأوامر تلو الأخرى، وجسدت الذهب وأمرت بعدم تحويله في المعاملات المالية إلى بلاد الأعداء، وائتمر الجمهور بهذا الأمر، فبطلت كل معاملة مالية بين مصر وألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا. وبدخول إيطاليا الحرب ضيقت دائرة التجارة، وحال دون ورود تلك البضائع والسلع المصدرة منها إلى مصر، وزادت مقاديرها في الفترة الأولى التي كانت إيطاليا فيها على الحياد، وكانت مصر تستورد منها الثياب والكبريت وزجاجات المصابيح والفحم[1].

وصدر 31يوليه1916 الاعلان القاضي بإحصاء جميع أموال الأعداء في مصر، ولّما كان من جهة أخرى ينبغي أيضا العمل على إحصاء ما قد يكون للأشخاص المقيمين في مصر أو المزاولين للتجارة في مصر من الأملاك المنقولة أو الثابتة في بلاد معادية كما وإحصاء ما قد يكون للأشخاص المذكورين من الديون والحقوق والمطالب على أشخاص تابعين لحكومات معادية، وصدر الاعلان بتاريخ 15 نوفمبر1916"على كل شخص مقيم في مصر ويكون صاحب حق على أملاك من أي نوع كانت في بلد معاد أو يكون له ديون أو حقوق على احدى الحكومات المعادية أو على أحد الأشخاص المعادين يجب عليه أن يقدم بذلك إقرارا مفصلا في مدّة ثلاثين يوما بعد تاريخ نشر هذا الاعلان، ويستلم الاقرارات الحارس الرسمي لأموال الأعداء في وزارة المالية بالقاهرة، وتشمل كلمة "شخص" الشركات والجمعيات أيا كان القانون الخاضعة له، وعبارة "بلد معاد" تتناول أراضي الدول المحاربة لبريطانيا والأراضي التي تحتلها هذه الدول عسكريا"[2].

كما أصدر القائد العام أرشيبلد مّرى 16 ديسمبر1916 اعلان بخصوص تنظيم حركة النقل والمعاملات في الصحراء الغربية لمصر وهي: (يصرح بالسفر في منطقة الشواطئ البحرية الواقعة بين الإسكندرية والسلوم وانما لا يجوز لأحد ما اجتياز حدود جبل الطرفاية جنوبا فيما بين مغره وقطاره أو الطريق الكائنة فيما بين قطارة وبير أبى بطه غربا أو جبال الطارف على حجاج السلوم جنوبا- لا يجوز لأحد ما الا يغال إلى أقرب من مسيرة خمسة أيام من واحة سيوه من أية جهة كانت ومسيرة خمسة أيام في هذا الإعلان تعادل مسافة مائة وعشرين ميلا -لا يجوز السفر من الواحات البحرية أو الفرافرة أو الداخلة إلى الجهات الغربية بحال من الأحوال- لا يسمح لأحد بالسفر إلى الواحات البحرية أو الفرافرة أو الداخلة أو الخارجة بدون تصريح وهذه التصاريح تطلب من مراكز القيادة العسكرية في بيرهوكر في وادى النطرون أو في مدينة الفيوم أو شوشه أو أسيوط أو القارة على خط السكة الحديدية المصرية، وعلى كل من يطلب تصريحا للسفر من أحد هذه الأماكن أن يصحب طلبه بشهادة حسن السلوك من دائرة البوليس، يعين القائد في مركز القيادة المذكورة قبل الأيام التي يجب السفر فيها والطرق التي ينبغي للمسافر السير فيها إلى الواحات المذكورة في غير الأيام أو الطرق التي يعينها القائد- كل من يخالف الأوامر الواردة في هذا الاعلان يقع تحت طائلة المحاكمة ويجازى بعقوبة أقصاها الاعدام

(1) لطيفة سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى.. مرجع سابق، ص ص183- 184.
(2) الوقائع المصرية: 20 نوفمبر سنة 1916، العدد(99).

وتصـــادر بضـــاعته ودواب الركوب والنقل التي تكون معه[1]. وصـــدر أمر عال بالتأجيل الجبري في المواد التجارية في 10 أغســـطس1914، ثم تلاه في 14 ســـبتمبر بتمديد هذا التأجيل، وفى 3ســـبتمبر1914 أمر عال بتعطيل بورصـــة البضـــائع بالإسكندرية مؤقتا، كما أصدر القائد العام في 25 يناير1915 بشأن تقييد المعاملات التجارية مع الأشخاص المقيمين في بلاد ألمانية، وفى 16 أغســطس1915 اعلان بشـأن مراقبة التجارة التي يتعاطاها الأشـخاص المنتمين للدول المعادية أو التي تكون لحسابهم، وتلاه بلاغ آخر ضد احتكار المواد الأولية[2].

وتأثرت مالية الدولة بوقوف الحركة التجارية، وانخفاض أســـعار القطن في البداية، وتعددت أبواب العجز، فهبطت الرسوم الجمركية والرسوم القضائية وإيرادات السكك الحديدية والبريد والتلغراف، وارتفعت المصروفات في الميزانية، وقد تأثرت سوقُ القطن بالأحداث حيث قل الإقبال عليه بعد أن تعطلت الطرق التجارية، وتدهورت أسعاره في البورصة، وما لبثت أن أقفلت بعض الوقت، ووصـــل الأمر إلى أن الفلاح باع القنطار بثمانية أو بتســـعة ريالات، بعد أن كان يفوق ثمانية عشر ريالا، كما ألحت الحكومة عليه بدفع الضريبة مما أضطره لبيع ماشيته وحلى زوجته بأثمان بخسة، وتوالت الحجوزات ونزع الملكيات، وفُتح الباب على مصراعيه للمرابين الأجانب [3].

ونتج عن تلك الأوضـاع الاقتصـادية الخاضـعة للأحكام العرفية البريطانية عن وجود فئة عانت كثيرا من تلك الأحكام، وفى المقابل أوجدت فئة أخرى مغايرة تماما لتلك الفئة ألا وهى التي أطلق عليها فئة (أغنياء الحرب) الذين خدموا الجيش البريطاني بتوفير الاحتياجات الأســـاســـية من غلال ومحاصـــيل لمؤنة الجيوش المحاربة، إلى جانب تجار تلك المحاصـــيل الذين اســـتفادوا لارتفاع مســـتوى الأثمان، وهكذا حقق أصـــحاب المصـــانع والتجار أرباحًا كبيرة وصـــلت إلى حد الثروة الهائلة، ولكن ما حققه هؤلاء القلة من الاستغلاليين تعارض مع ما عاناه السواد الأعظم من الشعب الفقير، فكان نقص البضائع والارتفاع الشديد في أسعار السلع؛ والأرباح التي حصل عليها ملاك الأراضي، من جراء زراعة أراضيهم بمحصول القطن المربح كل ذلك مع وجود القوات الأجنبية على الأراضـي المصـرية عوامل أدت إلى إنهاك ســكان مصـر[4]. وهؤلاء التجار ممن انتفعوا من الظروف الســيئة التي مر بها المجتمع المصــري؛ هم تجار المدن الكبيرة والســاحلية والذى كان بينهم وبين جيوش الحلفاء تعاون مثمر؛ حيث القواعد الحربية والمعسكرات البريطانية، أما أهالي وتجار الوجهين البحري والقبلي فقد عانوا الأمرين، ومع التغيرات التي صاحبت انخفاض الأسعار حدث تغير في الأجور وفى حجم العمالة بل أيضًا في الفرص المتاحة للعمل، علاوة على ما تحدثه الأزمات المالية وما يصاحبها من موجات من الغلاء خاصة داخل الطبقة العاملة[5].

(1) الوقائع المصرية "ملحق": (21 ديسمبر سنة 1916)، العدد(108).

(2) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، كود أرشـــيفى:014075- 0078، ملف رقم 2/9/55، محفوظات 1939-1943، الباب الحروب، الحرب الأوروبية لســـنة 1939، الموضوع: الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية قبل نشوب الحرب.

(3) لطيفة سالم: إرهاصات ثورة 1919.. مرجع سابق، ص ص24- 25.

(4) آمنة حجازي عبده: الواقع الاجتماعي زمن الحرب.. مرجع سابق، ص131.

(5) أمين عز العرب، (1971م): تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينيات 1929-1939، مطبعة الشعب، القاهرة، ص ص 15-17.

خاتمة:

وجدنا أن الأزمات الاقتصادية التي مرت على المجتمع المصري بجميع فئاته وطبقاته هي أحد الأسباب المباشرة لارتكاب العديد من الجرائم، فوجدت عمليات السرقات والاختلاسات من الشركات والحكومي ظاهرة تزداد كلما تفشت الأزمة المالية، وما صاحب تلك العمليات من حوادث قتل بغير قصد أو إحداث عاهة .. إلخ.

فقد ترتب على كل ذلك وقوع البلاد في أزمة مالية ظلت مستمرة حتى انتهاء الحرب عام 1918، وما خلفته من أثر سيئ للغاية على الحالة الاقتصادية للبلاد.

النتائج:

ارتفعت أسعار القطن إلى مستوى كبير جدًا إلى جانب هبوط سعر النقد وما نتج عن ذلك من شدة الغلاء، وما تتبع ذلك من هبوط شديد في أسعار الحاصلات، فكانت النتيجة الحتمية لكل ذلك هو حدوث خلل واضطراب في الميزان الاقتصادي. وبموجب الأحكام العرفية اتخذت القرارات الظالمة المجحفة التي تتلخص في كل شيء والاستيلاء بالقوة على كل ما تمتد إليه يد السلطة لصالح جيوش الإمبراطورية البريطانية.

لائحة المراجع:

- **الكتب:**

1- أحمد زكريا الشلق، (1997م)، الحزب الديمقراطي المصريّ (1918-1923) صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية، سلسلة مصر النهضة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

2- أحمد شفيق باشا، (1998م)، مذكراتي في نصف قرن، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

3- آمنة حجازي، (2014م)، الجريمة في مصر (1919- 1939)، سلسلة مصر النهضة(99)، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

4- أمين عزالدين، (1966م): تاريخ الطبقة العاملة المصرية 1919-1929 من الثورة الوطنية إلى الأزمة الاقتصادية، دار الشعب، القاهرة.

5- أمين عز العرب، (1971م)، تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينيات 1929-1939، مطبعة الشعب، القاهرة.

6- صلاح منتصر، (2003م)، من عرابي إلى عبدالناصر قراءة جديدة للتاريخ، ط1، دار الشروق، القاهرة.

7- عبدالخالق لاشين، (1975م)، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، تقديم: أحمد عبدالرحيم مصطفى، ط1، دار العودة بيروت، مكتبة مدبولي القاهرة.

8- عبدالرحمن الرافعي، (1968م)، ثورة 1919 تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، ج1، ط3، مؤسسة دار الشعب، القاهرة.

9- عبدالرحمن فهمى، (1988م)، مذكرات يوميات مصر السياسية، ج1، إشراف: يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

10- على شلبي، (2006م)، أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري (1929- 1934)، سلسلة الوجه الآخر(11)، دار الشروق، ط1.

11- لطيفة محمد سالم، (2009م)، مصر في الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الشروق.

12- ماجدة محمد حمود،(1999م): دار المندوب السامي في مصر(1914-1924)، ج1، سلسلة تاريخ المصريين العدد 132، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

13- محمد عبدالرحمن حسين، (د. ت)، نضال شعب مصر1798-1956، منشأة المعارف، الاسكندرية.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

14- الأهرام: العدد(46960)، 3 يوليو2015م/ العدد(11173)، 3 نوفمبر1914.

15- الوقائع المصرية: العدد (146)، 2 نوفمبر 1914/ العدد(110)، 25 ديسمبر سنة 1916/ العدد(73)، 3 سبتمبر سنة 1917 /العدد(73)، 3 سبتمبر سنة 1917/ العدد(99)، 20 نوفمبر سنة 1916/ العدد(108)، 21 ديسمبر سنة 1916/ العدد(62)، 15يوليه سنة 1916.

16- إسحاق اح أبو طه (2011م): الظروف الاستثنائية وشرعية قوانينها في ضوء حماية حقوق الانسان، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 55.

17- بحوث ودراسات ندوة مصر في الحرب العالمية الأولى بمناسبة مرور مائة عام 18 ديسمبر2014، (2016م)، تحرير وتقديم: لطيفة سالم، مركز تاريخ مصر المعاصر دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

18- ندوة ثمانون عاما على ثورة 1919، (2000م)، مجموعة البحوث التي ألقيت بين يومي 8 مارس و17 مايو الموسم الثقافي الأول، تقديم: يونان لبيب رزق، مركز تاريخ مصر المعاصر، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

19- المسألة المصرية في دورها الاخير (أول مارس1921)، مجموعة تشمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية وغيرها كالمبين بالفهرس، القاهرة.

20- ندوة شهداء ثورة 1919م، (1984)، (فهيمة على الشايب: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى قيام 1919)، سلسلة الدراسات التاريخية مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

21- مجلة كلية التربية بأسيوط(1995م)، ع11، مج2، (تهاني شوقي عبدالرحمن: أسيوط في ثورة1919).

- **الوثائق غير المنشورة:**

22- دار الوثائق القومية بالقاهرة: مجلس النظار والوزراء، أكواد أرشيفية: 050375- 0075، 0075-006202، 0075-058811،

23- وزارة الخارجية، كود أرشيفى:014075- 0078

24- محافظ عابدين، محفظة رقم 294

- **وثائق منشورة:**

25- 50 عاما على ثورة1919، مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1969م.

دور القيادة الإدارية في دعم جودة الخدمات
(دراسة ميدانية على موظفي شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي)

The role of administrative leadership in supporting the quality of services
(A field study on the employees of Brega Oil Marketing Company in Benghazi)

أ. مصطفى عادل محمد الحاسي، عضو هيئة تدريس، جامعة بنغازي، ليبيا

أ. نسرين فرج عبدالهادي الجهمي، عضو هيئة تدريس، جامعة بنغازي، ليبيا

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الإدارية في دعم جودة الخدمات، دراسة ميدانية على موظفي شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي، والتي تمثلت بالأبعاد (التأثير المثالي، التحفيز الالهامي، الاستشارة الفكرية)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين والبالغ عددهم (53)عنصراً، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وبرنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق القيادة الإدارية في شركة البريقة، وذلك بحسب أبعاد متوسطاتها الحسابية على النحو التالي (التأثير المثالي، التحفيز الالهامي، الاستشارة الفكرية) جاءت مرتفعة، كما بينت الدراسة أن مستوى جودة الخدمات، وفقاً لترتيب فقراتها حسب متوسطاتها الحسابية كانت مرتفعة، فيما عدا مستوى تقديم الخدمات المُقدمة من قبل إدارة الشركة، جاءت متوسطة، أيضاً بينت الدراسة أن درجة تطبيق البُعد(الاستشارة الفكرية) جاءت أقل مستوى وذلك بنسبة (3.215) وذلك بحسب ترتيبها(التأثير المثالي، التحفيز الالهامي، الاستشارة الفكرية).

كما أظهرت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها الاهتمام بالدعم المالي لتحسين جودة الخدمات، وتوفير الميزانيات الملائمة لتعزيزها وتطويرها.، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات الإدارية بما يتوافق مع الخدمات الإدارية المقدمة من خلال الاستعانة بالخبراء والمُختصين.

الكلمات المفتاحية: القيادة الإدارية، جودة الخدمات.

Abstract :

The study aimed to identify the role of administrative leadership in supporting the quality of services, a field study on the employees of the Brega Oil Marketing Company in the city of Benghazi, which was represented by the dimensions (ideal influence, inspirational motivation, intellectual consultation). In order to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used, and a community was formed. The study included all (53) employees, and the study relied on the questionnaire as a tool for collecting data, and the statistical analysis program (SPSS) to analyze the data. The study reached a set of results, the most important of which is that the application of administrative leadership in Al-Buraiqa Company, according to the dimensions of its arithmetic averages as follows: Next (ideal influence, inspirational stimulation, intellectual counseling) It was high, and the study showed that the level of quality of services, according to the arrangement of its items according to their arithmetic averages, was high, except for the level of service provision provided by the company's management, which was average. The study also showed that the degree of application of the dimension (intellectual consultation) was the lowest level, with a percentage (3.215) according to their order (ideal influence, inspirational stimulation, intellectual consultation).

The study also showed a set of recommendations, most notably attention to financial support to improve the quality of services, and providing appropriate budgets to enhance and develop them, in addition to improving administrative procedures in accordance with the administrative services provided through the assistance of experts and specialists.

Keywords: administrative leadership - quality of services.

مقدمة:

تحتل وظيفة القيادة موقعًا مهمًا للغاية بين الوظائف الإدارية الأخرى، مما يبرز أهمية الوظيفة القيادية من خلال التأثير الذي يمارسه القائد على مرؤوسيه، من خلال استخدام مهارات متعددة والتأثير والسيطرة المباشرة على المرؤوسين، والاستخدام الجيد لهذا المورد من قبل القائد لكسب تعاونه مع مراعاة التغيير الضرورات المؤسسية والحتمية من أجل مواكبة البيئة والتفاعل معها للحفاظ على مركز تنافسي وتطويره ، فإن أسلوب القيادة المناسب هو مفتاح نجاح التغيير، كما تحتاج منظمات الأعمال في عصر التحول والتغيير العاصفين إلى قادة تنفيذيين يمكنهم التكيف مع عاصفة التغيير أو تحمل آثارها السلبية. بحاجة إلى قادة قادرين على إحداث ثورة وتعظيم القدرات المادية والبشرية المحدودة بالفعل ، أو الاحتفاظ بها (مريم، 2016).

شهد القرن الحالي العديد من التغييرات والتحولات في العالم التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على جميع المستويات، بما في ذلك جميع المنظمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية، مما دفعهم إلى تبني مناهج حديثة لمواكبة وتيرة العصر من مداخلها، حيث أنها تساعد المنظمة على اكتساب ميزة تنافسية وتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة لتحقيق الرضا التام، فقد أصبحت معيارًا أساسيًا لتقييم المنظمة ومزاياها، كما تحتل صناعة الخدمات مكانة عالية نسبيًا وتمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، على الرغم من صعوبة قياس جودة صناعة الخدمات بسبب الخصائص العامة لصناعة الخدمات، بالإضافة للحاجة إلى الاهتمام بجودة صناعة الخدمات، وعدم وجود معايير ثابتة مُوزعة على جميع المؤسسات الخدمية لتحقيق أداء عالي(أبو النصر، 2008).

الدراسات السابقة:

دراسة زكريا، وعمر، (2018)، بعنوان " القيادة الإدارية على أداء العاملين بالمؤسسة الاقتصادية"، هدف الدراسة إلى إبراز تأثير القيادة الإدارية على أداء العاملين بالمؤسسة الاقتصادية، حيث أن تحسين أداء العاملين يعد من أهم محددات النجاح لأي مؤسسة مهما كان نوع النشاط الذي تمارسه. كما أن للقيادة الإدارية مساهمة فعالة في بلوغ المؤسسات لأهدافها عن طريق الأداء الفعال الناجم عن تعامل القائد الإداري مع كل فرد وفق ما يتلاءم مع طبيعته. وقد توصلت الدراسة إلى أن للقائد الإداري دور كبير في الرفع من مستوى أداء العامل نحو الأفضل، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي في وصف متغيرات البحث، والمنهج التحليلي في تحليل نتائج العينة المدروسة البالغ عددها ثلاثين عاملا من خلال الاستبيانات التي تمت الإجابة عنها والتي بلغت عشرين واسترجعت عشرة. وبالتالي فمن الضروري توفر قادة بمهارات عالية تؤدي إلى تطوير أداء العامل والسير بالمؤسسة بها نحو القمة.

دراسة (علي،2023)، بعنوان "دور القيادة الإدارية في تحقيق التميز المؤسسي بالتطبيق على وزارة الصناعة والتجارة بالسودان"، هدف البحث إلى التعرف على دور القيادة الإدارية في تحقيق التميز المؤسسي، وكذلك بيان مدى تأثير كفاءة القيادة على تحقيق التميز المؤسسي، وأيضاً معرفة أثر ثقافة المشاركة على تحقيق التميز المؤسسي. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب مع هذه الدراسة، بالإضافة إلى استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات، وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت (50) استبانة وتم استرداد (40) استبانة صالحة للتحليل. توصل البحث إلى عدد من النتائج من أبرزها: اعتماد الوزارة في إنجاز الأعمال على أسلوب فرق العمل من أجل إحداث نقلة نوعية في الأداء، وكذلك أن قيادة الوزارة لا تعطي القدر الكافي من عملية التفويض للعاملين لحل المشكلات.

أوصت الدراسة بضرورة قيام الوزارة بتبني نموذج للتميز المؤسسي وذلك من خلال الاسترشاد بمصادر وأنماط القيادة الإدارية الفعالة.

دراسة مدني، وآخرون (2022)، بعنوان "دور إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاقتصادية" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاقتصادية، دراسة ميدانية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك نظرا لملائمته لطبيعة الدراسة معتمدين في ذلك أسلوب دراسة الحالة، وللوصول إلى البيانات اللازمة تم تصميم استبيان يشمل 32 عبارة مكون من محورين، حيث يتعلق المحور الأول بعمليات إدارة المعرفة (تشخيص، توليد، تخزين، توزيع، تطبيق)، أما المحور الثاني فيتعلق بجودة الخدمات، ولقد كان حجم العينة المعتمد عليه في هذه الدراسة مساويا ل 40 فرد عامل، أين تم توزيع 40 استبيان على عينة عشوائية من عمال المؤسسة، وبعدها تم استرجاع 37 استبيان، وإلغاء 5 استبيانات لعدم صلاحيتها، تبين أن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي قد بلغ 32 وبمعدل استجابة 80%، حيث تم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي .Spss. 21 v، وأظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد تشخيص المعرفة و بعد توليد المعرفة وبعد تخزين المعرفة وبعد توزيع المعرفة في تحسين جودة الخدمات بينما بعد تطبيق المعرفة لا اثر له في تحسين جودة الخدمات لان دلالته لم تكن معنوية. وعلى أساس تلك النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها تبني المؤسسات الاقتصادية لإدارة المعرفة والاستفادة من الانعكاسات الايجابية لها على تحسين جودة خدماتها.

دراسة حسيبة، (2016)، بعنوان " جودة الخدمات المصرفية في الجزائر من وجهة نظر الزبون"، هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تقييم الزبون الجزائري لجودة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف الجزائرية، وقد اعتمدنا في دراستنا على أحد عينة من ثلاثة مصارف تكون ممثلة لجميع المصارف العاملة في الجزائر، وهذه المصارف الثلاثة هي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وقد بلغ عدد الاستمارات المعالجة 100 استمارة، شملت الزبائن الأفراد التابعين لثلاث وكالات متواجدة على مستوى الجزائر العاصمة اختيرت من بين العدد الكلي لوكالات هذه المصارف الثلاثة، وقد اعتمدنا في قياس الجودة على مقياس نموذج الأداء الفعلي للخدمة والمعروف بـ."SERVPERF" توصلنا من خلال الدراسة إلى أن تقييم الزبون الجزائري لجودة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف الجزائرية يعتبر تقييما متوسطا وأن الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف الجزائرية لم ترق بعد إلى مستوى تطلعات ورضا هذا الزبون .

مشكلة الدراسة:

تلعب شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي دورًا بارزاً في تقديم الخدمات، كذلك هيكلة العمليات الإدارية لتحسين مستوى جودة الخدمات المطلوبة، حيث يوجد العديد من العقبات التي تعترض تنفيذ إدارة الجودة وأكثرها شيوعاً هي الافتقار إلى إدارة المعلومات والتكنولوجيا، وسوء استخدام الموارد المالية، وأعباء إدارية ثقيلة لا يتم تنفيذها من قبل الجهة المُنفذة وعدم توافر فريق عمل لها، حيث اتجهت الشركة إلى مُتطلبات من شأنها إدخال تحسينات مستمرة على هياكلها التنظيمية وآلياتها العملية للاهتمام بتطوير مهارات العنصر البشري بالإضافة إلى الحاجة للتطوير المستمر، أيضاً توفير الإمكانات المطلوبة بشكل عاجل والمتاحة لتخفيف العبء عن كاهل الموظفين وتعزيز الخدمات المقدمة

لهم، ويستلزم ذلك تحقيق التفاعل والتكامل بين الموظفين، ووجود إدارة فاعلة ذات كفايات مُتعددة تتميز بالمرونة، والقدرة على التكيف مع طبيعة البيئة ومتغيراتها، والتوسع في تحليل وإدراك العلاقات واتخاذ القرارات.

ومن هنا ينبثق السؤال الرئيسي للدراسة:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة الإدارية ودعم جودة الخدمات لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي ؟

وينبثق من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

1. ما درجة تطبيق القيادة الإدارية لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي؟
2. ما مستوى دعم جودة الخدمات لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي؟
3. ما طبيعة العلاقة بين القيادة الإدارية ودعم جودة الخدمات لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1.توضيح درجة تطبيق القيادة الإدارية لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي.

2.التعرف على مستوى تحسين جودة الخدمات لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي.

3.تحديد طبيعة العلاقة بين القيادة الإدارية وتحسين جودة الخدمات لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من حيوية الموضوع الذي يحدد طبيعة العلاقة بين القيادة الإدارية وتحسين جودة الخدمات لدى شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي، وقد تساعد هذه الدراسة في فهم كيفية الاستفادة من الطاقة الكامنة للموظفين بالفرع من خلال التأكيد على الصعوبات التي يُواجهونها خارج نطاق الاحتياجات المادية والتدريبية لضمان تحسين جودة الخدمات.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة الإدارية المُتمثلة في: (التأثير المثالي، التحفيز الالهامي، الاستشارة الفكرية) وجودة الخدمات بشركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأثير المثالي للقيادة الإدارية وجودة الخدمات.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيز الالهامي للقيادة الإدارية وجودة الخدمات.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستشارة الفكرية وجودة الخدمات وجودة الخدمات.

متغيرات الدراسة:

1. المتغير المستقل: القيادة الإدارية: وتشمل الأبعاد (التأثير المثالي، التحفيز الالهامي، الاستشارة الفكرية)
2. المتغير التابع: تحسين جودة الخدمات.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع موظفي شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي وعددهم (53) عُنصراً.

حدود الدراسة:

1) الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على اختبار العلاقة بين القيادة الإدارية وتحسين جودة الخدمات.
2) الحدود البشرية: تشمل جميع موظفي شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي.
3) الحدود المكانية: تشمل الدراسة شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي.

الجانب النظري:

مفهوم القيادة الإدارية:

عرفتها مريم، واحلام،(2019) بأنها " هي القدرة على التأثير في الآخرين أفراداً أو جماعة والقدرة على إحداث تغيير في أساليب وإجراءات العمل المُتبعة ".

وبالمثل عرفها القري وتي،(2004) بأن القيادة الإدارية "شأنها شأن الإدارة نفسها فهي ليست موهبة أو فن فقط، بل تستند على قواعد ومبادئ أساسية يتوجب على المدير أن يتسلح بها, حتى يصل إلى وضع قيادي يمكنه من التأثير في الآخرين وتغيير سلوكهم الإداري بالشكل المرغوب به".

أهمية القيادة الإدارية:

للقيادة الإدارية العديد من المزايا والفوائد حيث لخصها بوكلتوم،(2009) بالنقاط التالية:

1. الارتباط بين الموظفين وخطة المنظمة والرؤية المستقبلية.
2. إرضاء رغبات الأفراد وتلبية احتياجاتهم.
3. طاقة المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات تذوب في الفرن.
4. قيادة المنظمة لتحقيق الأهداف المحددة.

5. السيطرة على مشاكل العمل ووضع الخطط اللازمة لعملهم.
6. التنمية الشخصية والتدريب والرعاية.
7. مسؤوليات القادة التنفيذيين في إقامة علاقات شخصية مع المرؤوسين في بيئة تعُم الثقة والتفاهم المُتبادل.
8. مواكبة وتيرة المتغيرات البيئية واستخدامها لخدمة المنظمة

أهداف القيادة الإدارية:

لخص دودين، (2014) أهداف القيادة الإدارية على النحو الآتي:

1) صياغة السياسات العامة للمؤسسة والتأكد من التزام الموظفين بهذه السياسات.
2) بتحمل المسؤوليات الوظيفية لتحقيق الأهداف التنظيمية بأقل تكلفة وجهود ممكنة .
3) اتخذ القرار الصحيح في الوقت المناسب .
4) تشجيع وتحفيز الموظفين لبذل قصارى جهدهم لمواصلة أدائهم المتميز.
5) توزيع الصلاحيات والمسؤوليات باستخدام وسائل الاتصال وتبادل الآراء المناسبة .
6) التركيز على حل الصعوبات التي تواجه الأفراد والجماعات ورفع معنوياتهم .
7) تقييم القدرات الإدارية للأفراد وتدريبها لتحسين كفاءة العمل.
8) تعزيز العمل الجماعي والعمل الجماعي، لأنه أهم من العمل الشخصي.

مفهوم جودة الخدمات :

عُرفت جودة الخدمة على انها "مستوى متعادل للصفات التي تتميز بها الخدمة على قدرة المنظمة الخدمية واحتياجات العملاء فهي مجموعة الصفات التي تحدد امكانية اشباع حاجات العملاء من خلال جودة الخدمة المقدمة وتكون من مسؤولية كل مستخدم او عامل في المنظمة (عليان، 2009: 297).

كما عرفتها الجمعية الأمريكية للخدمات على أنها "مجموعة من النشاطات او المنافع التي تعرض للبيع او يتم عرضها على أنها ترتبط بسلعة معينة (المسعودي، 2010: 31) .

أهمية جودة الخدمات:

تُشكل جودة الخدمات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تسعى إلى تحقيق النجاح والاستقرار، ففي مجال الخدمات يتطلب من الموظفين أن يتعاملوا معاً من أجل خلق الخدمة، وتقديمها في أعلى وأرقى مستوى، فيلزم على المؤسسات الاهتمام بالموظفين، لذا تكمن أهمية جودة الخدمة وفقاً للآتي(نورمان، 2005).

1- تساعد في نماء وازدهار حجم الطلب على الخدمة.

2- تعتبر وسيطة للمكانة التنافسية للمؤسسة الخدمة، مقارنة مع المؤسسات الأخرى المنافسة لها.

3-تساعد في زيادة نصيب المنظمة الخدمية من خلال استمرار التعامل.

4- تساعد في الحفاظ على المستفيدين من خلال توفر المعاملة الجيدة.

خصائص الخدمات:

بشكل أساسي تهدف إلى فهم خصائص وتصنيف وطبيعة الخدمات، على الرغم من فهم طبيعة الخدمات إذا تم فصلها عن دراسة المنتجات المادية وتحليل علاقتها، نظرًا لترابطها الوثيق، خاصة في مراحل التسليم ولكن إدراك هذه الأبعاد

وفهمها مهم لاختبار المزيج المناسب من التشويق من ناحية وفي نفس الوقت تطوير استراتيجية تسويقية مناسبة، نظرًا لطبيعة الخدمة والظروف التي يتم تقديمها في ظلها، قد تتطلب بعض الخدمات في بعض الأحيان من المنظمات اتباع استراتيجيات متعددة لتنفيذ هذه الخدمات (الرحومي، البكري، 2008).

الجانب الميداني:

توزيع بيانات الدراسة حسب البيانات الشخصية:

جدول (1) حسب متغير النوع

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
النوع	ذكر	38	0.72
	أنثى	15	0.28
	المجموع	53	100.0

يتضح من الجدول(1) إن نسبة الذكور في العينة أكثر من الإناث حيث بلغت نسبة الذكور (0.72%) بينما كانت نسبة الإناث (0.28%).

جدول (2) حسب متغير العمر

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
السن	أقل من 30 سنة	11	0.21
	30-أقل من40 سنة	29	0.54
	40-أقل من50 سنة	9	0.17
	من50 سنة فأكثر	4	0.07

يوضح الجدول رقم(2) أن الفئة العمرية أقل من(40) سنة تحصلت على أكبر تكرار بنسبة (48.3%) بينما تحصلت الفئة العمرية من (50 سنة فأكثر) على أقل نسبة (1.7%).

جدول (3) حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
المستوى العلمي	ثانوي	11	0.21
	بكالوريوس أو ما يعادلها	27	0.51
	ماجستير	10	0.18
	دكتوراه	1	0.01
	مؤهل آخر	4	0.08

من جدول(3) يتضح أن المؤهل العلمي (بكالوريوس أو ما يعادلها) حاز على أعلى نسبة (0.51%).

جدول(4) حسب متغيرعدد سنوات الخبرة.

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
عدد سنوات الخبرة	أقل من5 سنوات	15	0.28
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	17	0.32
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	5	0.09
	من 15 سنة فأكثر	16	0.30

من خلال الجدول(4) يتضح أن عدد سنوات الخبرة الأكثر نسبة كانت (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (0.32%) بينما كانت النسبة الأقل من نصيب الفئة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (0.09%).

جدول(5) حسب متغيرالمسمى الوظيفي.

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
الوظيفة	موظف	42	0.79
	رئيس وحدة	3	0.06
	رئيس قسم	6	0.11
	مدير	0	0
	مسمى آخر	2	0.04

يتضح من الجدول (5) أن المسمى الوظيفي موظف حاز على أعلى نسبة (0.79%) في الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات استبيان الدراسة فقد طبقت مُعادلة (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات استبيان الدراسة، وأعطت درجة ثبات عالية تدعو إلى الثقة في كل مجالات الدراسة، وكانت قيمة المقياس للاستبيان ككل (0.93) وهى درجة ثبات وثقة عالية وذلك كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول(6) قيم معامل الثبات

محاورالدراسة	معامل الثبات ألفا كرونباخ
القيادة الإدارية	0.92
التأثير المثالي	0.88
التحفيز الالهامي	0.91
الاستشارة الفكرية	0.84
جودة الخدمات	0.95
معامل الثبات الكلي للاستبيان	0.93

مقاييس الأداء:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك لقياس المتغيرات مُوضحة في الجدول (7)، كما يلي:

جدول (7): درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

جدول(8) يوضح مستويات ليكرت الخماسي حسب قيمة الوسط الحسابي المرجح من أجل تفسير النتائج اعتماداً على هذا الجدول.

جدول (8): مقياس الدراسة وفقًا لمقياس ليكرت

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1 إلى أقل 1.80	1.80إلى أقل 2.60	2.60 إلى أقل 3.40	3.40 إلى أقل 4.20	4.20 إلى 5.00
ضعيف جدًا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدًا

عرض نتائج الدراسة:

يحتوي هذا الجزء على البيانات المُتعلقة بمحاور الدراسة، وتشمل أبعاد المتغير المستقل القيادة الإدارية، والمتغير التابع جودة الخدمات.

جدول رقم(9) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (التأثير المثالي)

	فقرات المحور		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتمتع مديرك بمستوى عالي من السلوك الأخلاقي.	التكرار	25	21	3	3	1	4.2453	.93861	مرتفع
		النسبة%	47.2	39.6	5.7	5.7	1.9			
2	يتصرف مديرك بشكل نموذجي يسعى العاملون لمحاكاته.	التكرار	20	25	2	0	6	4.1132	.93357	مرتفع
		النسبة %	37.7	47.2	3.8	0	11.3			
3	يمتلك مديرك القدرة على اقناع العاملين لزيادة حماسهم للعمل.	التكرار	19	21	7	5	1	3.9811	1.02827	مرتفع
		النسبة%	35.8	39.6	13.2	9.4	1.9			
4	يعمل المدير على الاهتمام برغبات وحاجات العمال.	التكرار	14	27	8	3	1	3.9434	.90756	مرتفع
		النسبة%	26.4	50.9	15.1	5.7	1.9			
	الانحراف المعياري والمتوسط العام للمحور							4.2453	.93861	مرتفع جداً

يوضح الجدول(9) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة حول محور" التأثير المثالي "حيث جاء في المرتبة الأولى العبارة" يتمتع مديرك بمستوى عالي من السلوك الأخلاقي" بانحراف معياري (0.93861) ومتوسط حسابي (4.2453) بينما جاءت الفقرة " يعمل المدير على الاهتمام برغبات وحاجات العمال" في المرتبة الأخيرة حيث كان المتوسط الحسابي للاستجابات (4.1132) والانحراف المعياري (90756.)، وأخيراً وضح الجدول (9) المتوسط العام للمحور (التأثير المثالي) بقيمة(4.2453) وانحراف معياري (93861.) أي أن مستوى التأثير المثالي يعتبر مرتفع جداً من وجهة نظر الدراسة.

جدول رقم(10) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لفقرات(التحفيز الإلهامي)

	فقرات المحور		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يحث المدير العاملين للعمل بروح الفريق.	التكرار	16	27	8	2	0	4.0755	.78076	مرتفع
		النسبة%	12.5	11.7	67.5	5	0			
2	يهتم المدير بتحفيز العاملين مادياً لتحقيق أهداف المؤسسة.	التكرار	12	26	11	4	0	3.8679	.85570	مرتفع
		النسبة %	22.6	49.1	20.8	7.5	0			
3	يهتم المدير بتحفيز العاملين معنوياً لتحقيق أهداف المؤسسة.	التكرار	21	22	5	5	0	4.1132	.93357	مرتفع
		النسبة%	39.6	41.5	9.4	9.4	0			
4	يقوم المدير على تشجيع العاملين لتحقيق أكثر مما كانوا يتوقعون.	التكرار	17	26	4	6	0	4.0189	.93007	مرتفع
		النسبة%	32.1	49.1	7.5	11.3	0			
	الانحراف المعياري والمتوسط العام للمحور							4.0755	.78076	مرتفع

يوضح الجدول(10) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة حول محور " التحفيز الإلهامي" حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة "يهتم المدير بتحفيز العاملين معنوياً لتحقيق أهداف المؤسسة" بانحراف معياري(93357.) ومتوسط حسابي(4.1132) بينما جاءت الفقرة "يهتم المدير بتحفيز العاملين مادياً لتحقيق أهداف المؤسسة" في المرتبة الأخيرة، حيث كان المتوسط الحسابي للاستجابات(4.1132) والانحراف المعياري (93007.)، وأخيراً وضح الجدول (10) أن المتوسط العام للمحور(التحفيز الإلهامي) بلغ (4.0755) أي أن مستوى التحفيز الإلهامي يعتبر مرتفع من وجهة نظر الدراسة.

جدول رقم (11) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (الاستشارة الفكرية)

	فقرات المحور		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يعطي المدير فكرته عما يجب عمله ويترك التفاصيل للعاملين.	التكرار	16	23	8	6	0	3.225	.8448	متوسط
		النسبة %	30.2	43.3	15.1	11.3	0			
2	يصف المشاكل التي تواجه الشركة على أنها معوقات يمكن حلها.	التكرار	9	26	13	5	0	3.283	.724	متوسط
		النسبة %	17.0	49.1	24.5	9.4	0			
3	يقوم المدير بتشجيع العاملين على المشاركة في عملية صناعة القرار.	التكرار	13	27	8	4	1	3.208	.7548	متوسط
		النسبة %	22.6	52.8	15.1	7.5	1.9			
4	يتقبل المدير الأفكار حتى لو تعارضت مع فكرته.	التكرار	13	27	8	4	1	3.142	.7252	متوسط
		النسبة %	24.5	50.9	15.1	7.5	1.9			
	الانحراف المعياري والمتوسط العام للمحور							3.215	.5493	متوسط

يوضح الجدول(11) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة حول محور " الاستشارة الفكرية" حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة "يصف المشاكل التي تواجه الشركة على أنها معوقات يمكن حلها" بانحراف معياري(.724)، ومتوسط حسابي(3.283) بينما جاءت الفقرة" يتقبل المدير الأفكار حتى لو تعارضت مع فكرته" في المرتبة الأخيرة، حيث كان المتوسط الحسابي للاستجابات(3.142) والانحراف المعياري(.7252)، وأخيراً وضح الجدول (11) أن المتوسط العام لمحور (الاستشارة الفكرية) بلغ (3.215) أي أن مستوى الاستشارة الفكرية يعتبر متوسط من وجهة نظر الدراسة.

جدول رقم(12) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (جودة الخدمات)

	فقرات المحور		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتميز موظفي إدارة الشركة بالمعرفة والكفاءة في تقديم الخدمات.	التكرار	10	24	10	9	0	3.6604	.97947	مرتفع
		النسبة %	18.9	45.3	18.9	17.0	0			
2	يحرص الموظفون على الدقة وعدم حدوث الأخطاء في المعاملات الإدارية.	التكرار	8	26	10	8	1	3.6038	.98722	مرتفع
		النسبة %	15.1	49.1	18.9	15.1	1.9			
3	تحتفظ إدارة الشركة بسجلات وملفات دقيقة للمراجعين.	التكرار	8	32	7	5	1	3.7736	.89101	مرتفع
		النسبة %	15.1	60.4	13.2	9.4	1.9			
4		التكرار	10	24	15	4	0	3.7547	.85273	مرتفع

	تحرص إدارة الشركة على حل مشكلات المراجعين المختلفة.	النسب %	18.9	45.3	28.3	7.5	0			
5	يتم تقديم الخدمات بشكل أسرع من قبل إدارة الشركة.	التكرار	8	19	14	10	2	3.3962	1.08024	متوسط
		النسب %	15.1	35.8	26.4	18.9	3.8			
6	يوجد استعداد دائم بين الموظفين لحل المشكلات الإدارية.	التكرار	10	22	11	7	3	3.5472	1.11917	مرتفع
		النسب %	18.9	41.5	20.8	13.2	5.7			
7	يوجد مواعيد لتقديم الخدمات الإدارية والانتهاء منها.	التكرار	9	21	10	11	2	3.4528	1.11917	مرتفع
		النسب %	17.0	39.6	18.9	20.8	3.8			
8	يتعامل الموظفين باللباقة وحسن الخلق مع المراجعين.	التكرار	9	31	9	4	0	3.8491	79412.	مرتفع
		النسب %	17.0	58.5	17.0	7.5	0			
9	يتوفر لدى إدارة الشركة وسائل التجهيزات الأمنية والسلامة العامة.	التكرار	10	33	7	2	1	3.9245	.80501	مرتفع
		النسب %	18.9	62.3	13.2	3.8	1.9			
10	سلوك الموظفين يُعزز الثقة والامان لدى المراجعين.	التكرار	7	30	12	4	0	3.7547	78215.	مرتفع
		النسب %	13.2	56.6	22.6	7.5	0			
11	يتوفر لدى إدارة الشركة معلومات إدارية خاصة وسرية.	التكرار	13	20	11	8	1	3.6792	1.07011	مرتفع
		النسب %	24.5	37.7	20.8	15.1	1.9			
12	توفر التجهيزات الحديثة والتقنيات اللازمة لتسهل الخدمات.	التكرار	6	27	11	7	2	3.5283	.99235	مرتفع
		النسب %	24.5	37.7	20.8	13.2	3.8			
13	يوجد لوحة اعلانات وارشادات للوصول إلى الأقسام الإدارية.	التكرار	9	25	12	6	1	3.6604	.65964	مرتفع
		النسب %	17.0	47.2	22.6	11.3	1.9			
14	سهولة وسرعة الوصول إلى موقع إدارة الشركة.	التكرار	6	35	8	4	0	3.8113	.73528	مرتفع
		النسب %	11.3	66.0	15.1	7.5	0			
15	توفر التجهيزات والمباني لتقديم الخدمات المختلفة.	التكرار	7	31	6	7	2	3.6415	1.00181	مرتفع
		النسب %	13.2	58.5	11.3	13.2	3.8			
	الانحراف المعياري والمتوسط العام للمحور							3.5472	1.11917	مرتفع

يوضح الجدول (12) التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة حول محور" جودة الخدمات "حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة" يتوفر لدى إدارة الشركة وسائل التجهيزات الأمنية والسلامة العامة" بمتوسط حسابي(3.9245)، وانحراف معياري (80501.)، بينما جاءت الفقرة "يتم تقديم

الخدمات بشكل أسرع من قبل إدارة الشركة" في المرتبة الأخيرة حيث كان المتوسط الحسابي للاستجابات (3.3962) وانحراف معياري (1.08024)، وأخيراً وضح الجدول(12) أن المتوسط العام لمحور(جودة الخدمات) بلغ (3.5472) أي أن مستوى جودة الخدمات يعتبر مرتفع من وجهة نظر الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

يعتبر الغرض من اختبار الفرضيات هو الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتكون العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (0.30)، ومتوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30الى 0.70)، أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكثر من (0.70) فُتعد العلاقة قوية.

ولاختبار الفرضية الرئيسة للدراسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها تم استخدام تحليل الارتباط المتمثل في معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين أبعاد القيادة الإدارية وجودة الخدمات لموظفي شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي حيث كانت النتائج على النحو التالي:

الفرضية الاساسية:

والتي أوضحت بأنه لا توجد علاقة بين متغير جودة الخدمات ومتغير القيادة الإدارية باستخدام معامل ارتباط بيرسون وكانت النتائج في الجدول الآتي:

جدول(13) معامل ارتباط بيرسون بين متغير جودة الخدمات ومتغير القيادة الإدارية.

		القيادة الإدارية
جودة الخدمات	معامل الارتباط	.153
	الدلالة المعنوية	.095

من خلال الجدول(13) يلاحظ أن معامل الارتباط بين جودة الخدمات ومتغير القيادة الإدارية قد بلغ (0.153)، وقيمة الدلالة الإحصائية (0.095) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α=0.05) وعليه يتم قبول الفرضية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات ومتغير القيادة الإدارية)، وبهذا يمكن القول إنه لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات ومتغير القيادة الإدارية.

الفرضيات الفرعية:

1 ـ الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة بين متغير جودة الخدمات والتأثير المثالي".

جدول(14) معامل ارتباط بيرسون متغير جودة الخدمات (التأثير المثالي).

		التأثير المثالي
جودة الخدمات	معامل الارتباط	0.060
	الدلالة المعنوية	0.518

من خلال الجدول(14) يلاحظ أن معامل الارتباط بين جودة الخدمات ومتغير التأثير المثالي، قد بلغ (0.060)، وقيمة الدلالة الإحصائية (0.518) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α=0.05) وعليه يتم قبول الفرضية (لا توجد

علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات ومتغير إعادة قناعة الإدارة العليا)، وبهذا يمكن القول إنه لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات ومتغير قناعة الإدارة العليا.

2 . الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة بين متغير جودة الخدمات والتحفيز الالهامي".

جدول(15) معامل ارتباط بيرسون جودة الخدمات (التحفيز الالهامي).

		التحفيز الالهامي
جودة الخدمات	معامل الارتباط	0.247
	الدلالة المعنوية	0.006

من خلال الجدول(15) يلاحظ أن معامل الارتباط بين جودة الخدمات ومتغير التحفيز الالهامي، قد بلغ (0.247)، وقيمة الدلالة الإحصائية (0.006) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α=0.05) وعليه يتم رفض الفرضية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات ومتغير التحفيز الالهامي)، وبهذا يمكن القول إنه توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات ومتغير التحفيز الالهامي.

3 . الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة بين متغير جودة الخدمات والاستشارة الفكرية ".

جدول(16) معامل ارتباط بيرسون متغير جودة الخدمات (الاستشارة الفكرية).

		الاستشارة الفكرية
جودة الخدمات	معامل الارتباط	0.039
	الدلالة المعنوية	0.671

من خلال الجدول(16) يلاحظ أن معامل الارتباط بين جودة الخدمات ومتغير الاستشارة الفكرية، قد بلغ (0.039)، وقيمة الدلالة الإحصائية (0.671) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α=0.05) وعليه يتم قبول الفرضية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات ومتغير الاستشارة الفكرية)، وبهذا يمكن القول إنه توجد لا علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات الاستشارة الفكرية.

نتائج الدراسة:

1) بينت الدراسة أن تطبيق القيادة الإدارية في شركة البريقة، وذلك بحسب أبعاد متوسطاتها الحسابية على النحو التالي (التأثير المثالي، التحفيز الالهامي، الاستشارة الفكرية) جاءت مرتفعة.

2) أظهرت الدراسة أن مستوى جودة الخدمات، وفقاً لترتيب فقراتها حسب متوسطاتها الحسابية كانت مرتفعة، فيما عدا فقرة تقديم الخدمات المُقدمة من قبل إدارة الشركة، جاءت متوسطة.

3) بينت الدراسة أن درجة تطبيق البُعد(الاستشارة الفكرية) جاءت أقل مستوى وذلك بنسبة (3.215) وذلك بحسب ترتيبها(التأثير المثالي، التحفيز الالهامي، الاستشارة الفكرية).

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تمثلت في مجموعة كما يلي:

1) الاهتمام بالدعم المالي لتحسين جودة الخدمات، وتوفير الميزانيات الملائمة لتعزيزها وتطويرها.
2) تحسين الإجراءات الإدارية بما يتوافق مع الخدمات الإدارية المقدمة من خلال الاستعانة بالخبراء والمُختصين.
3) وضع السياسات والخدمات المناسبة للكوادر البشرية الأمثل، والعمل على تأهيلها.
4) إيجاد الآليات اللازمة لضمان تدفق أمن المعلومات، وكذلك تعزيز إدارة المعلومات والتكنولوجيا.
5) متابعة المرؤوسين وسماع الاستشارات التي يتقدمون بها خاصة التي تتعلق بجودة الخدمات.

لآئحة المراجع:

أولاً- الكتب

1. أبو النصر، مدحت محمد: (2015) " إدارة الجودة الشاملة " ،المجموعة العربية للتدريب، القاهرة.
2. العلاق، بشير (2020) : "القيادة الإدارية"، مجموعة يزوري، عمان.
3. مصطفى، عليان (2009)، أسس التسويق المعاصر ,ط1، دار صفاء للنشر، الأردن.
4. المسعودي , حيدر علي ,)2010(ادارة تكاليف الجودة استراتيجيا , ط2 , دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع , الأردن.
5. حمد الرحومي، ثامر البكري، (2008)، "تسويق الخدمات المالية"،ط1، دار إثراء للنشر والتوزع، عمان، الأردن.
6. نورمان، ريتشارد، "إدارة الخدمات"، ترجمة عمر فلاح، ط1، دار العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض.
7. نجم، عبود نجم (2010)،" إدارة الجودة الشاملة في عصر الإنترنت"، الطبعة الألى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .

ثانياً- رسالة ماجستير:

8. مدني، وآخرون (2022) : " دور إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاقتصادية" ، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر.
9. حسيبة، العربي (2016) " جودة الخدمات المصرفية في الجزائر من وجهة نظر الزبون": ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
10. بسنوي، حنان (2017): "جودة الخدمات وأثرها على رضا العميل "، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
11. بوكلتوم، نعيمة (2009) : أهمية القيادة الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي "،رسالة منشورة، الملتقي العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
12. مريم، طافر. واحلام ، بومجيرك. (2019). القيادة الإدارية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر.

ثالثا- المجلات العلمية:

13. علي، ايمن ميرغني ابراهيم (2023): دور القيادة الإدارية في تحقيق التميز المؤسسي بالتطبيق على وزارة الصناعة والتجارة بالسودان، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، السودان.
14. عيسى، جهاد، ومطور، نور،.(2020). واقع جودة الخدمات العامة في فلسطين باستخدام مقياس PPSQM الخماسي، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد 6 (2)، فلسطين.

دور الإقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي
دراسة تحليلية على المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ – ليبيا

The Role of Digital Economy in Enhancing Banking Efficiency: Analytical Study on Commercial Banks in Wadi Al-Shati Region – Libya

أ. بشير محمد الأصفر، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة وادي الشاطئ - ليبيا
أ. عبدالرؤوف علي جريد، المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية القرضة الشاطئ – ليبيا

الملخص

يمثل الإقتصاد الرقمي نقلة نوعية في العلاقة بين التكنولوجيا والإقتصاد، حيث يمكنه أن يكون دافعًا لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وتكمن أهمية هذه الدراسة في استكشاف وفهم الدور الذي يلعبه الإقتصاد الرقمي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإستعراض الأدب السابق والبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة. بالإضافة إلى إجراء استبيانات على عينة من المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ – ليبيا وعددها ثلاث مصارف تجارية، حيث بلغ عدد الإستبانات الموزعة (60 إستبانة) وزعت على مختلف الإدارات والأقسام بهذه المصارف وذلك لجمع المعلومات والبيانات اللازمة. وبناءً على البيانات والتحليلات عن طريق إستخدام حزمة من البرامج الإحصائية، خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها:

1. الانتقال إلى النظام الإلكتروني : يجب على المصارف العمل على التخلي عن المعاملات الورقية والإنتقال إلى النظام الإلكتروني بشكل كلي. هذا سيزيد من سرعة العمليات ويقلل من التكاليف ويزيد من الكفاءة.
2. متابعة التطورات العالمية : المصارف يجب أن يكونوا على إطلاع دائم على التطورات العالمية في مجال الإقتصاد الرقمي ويتبنون أحدث التكنولوجيا والأساليب المتاحة.
3. تحسين قاعدة البيانات : يجب على المصارف العمل على تحسين نوعية قواعد البيانات بإستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتقدمة لضمان تخزين وإسترجاع البيانات بكفاءة.
4. التدريب وتطوير المهارات : زيادة الدورات التدريبية للعاملين في المصارف لتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا وإستخدامها بكفاءة.
5. التحول الشامل نحو الرقمية : المصارف يجب أن تضع خططًا إستراتيجية للتحول الشامل نحو الإقتصاد الرقمي لضمان تحقيق التنمية والإستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الرقمي، القطاع المصرفي، الكفاءة، المصارف التجارية.

Abstract

The digital economy plays a significant change in the connection between technology and the economy, as it has the potential to foster sustainable social and economic progress worldwide. This study aims to investigate and comprehend the digital economy's role in enhancing the banking sector's operational effectiveness. The study employed a descriptive-analytical approach to examine prior literature and research pertaining to the subject matter. Furthermore, surveys were conducted on a sample of three commercial banks in Wadi Al-Shati - Libya. 60 questionnaires were distributed across various departments and divisions of these banks to gather the necessary information and data. Through the utilization of statistical software, the collected data was analyzed, leading to the identification of several outcomes, the most crucial of which are as follows:

1. Transitioning to the electronic system: Banks should abandon paper-based transactions and wholeheartedly embrace electronic systems. This will result in accelerated operations, reduced costs, and heightened efficiency.
2. Embracing global advancements: Banks should constantly stay informed about global developments in the digital economy and adopt the latest available technologies and methodologies.
3. Enhancing the database: Banks should enhance the quality of their databases by employing cutting-edge technology to ensure efficient data storage and retrieval.
4. Training and skill augmentation: Training programs should be increased for bank employees to equip them with the necessary skills to navigate technology and utilize it proficiently and effectively.
5. Holistic transition towards digitalization: Banks should formulate strategic plans for a comprehensive transition towards the digital economy to ensure long-term development and sustainability.

Keywords: Digital economy, banking sector, efficiency, commercial banks.

مقدمة:

يمنح الإقتصاد الرقمي بلدان العالم فرصة فريدة لتسريع خطى التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل. وقد أدخل القطاع المصرفي تحولات كبيرة فيما يتعلق بالإقتصاد الرقمي من خلال توسيع العمليات المصرفية. بالإضافة إلى إستخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز كفاءة المصارف التجارية بما يتماشى مع العصر الرقمي الحديث. وقد ظهر الإقتصاد الرقمي في فترة التسعينات لأول مرة في فترة الركود الاقتصادي في اليابان، إلا أنه تم صياغته بصورة توسعية في كتاب دون تابسكوت (Don Tapscott) ، بعنوان الإقتصاد الرقمي : الوعد والخطر في عصر الذكاء الشبكي والذي يعتبر من أوائل الكتب التي نظرت إلى الإنترنت كطريقة لأداء الأعمال، ثم تطور هذا المفهوم على وتيرة كبيرة في مختلف أنحاء العالم . أدخل دون تاب سكوت مدير الأعمال والإستراتيجي الكندي الإقتصاد الرقمي في عام 1995، حيث كان الإنترنت في ذلك الوقت لا يزال في بداية نشأته كشبكة عالمية، حيث صدر أول متصفح تجاري لشبكة الإنترنت في شهر أكتوبر عام 1994م، يعتمد الإقتصاد الرقمي بشكل رئيسي على تقنيات الحوسبة الرقمية، فعلى الرغم من أننا ندرك بشكل متزايد هذا المفهوم على أنه إجراء أعمال من خلال أسواق تعتمد على الإنترنت وشبكة الويب العالمية. وشهدت الساحة المصرفية خلال السنوات السابقة تطوراً كبير في إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية والمواكبة للتحول الرقمي الحديث، بهدف توسيع خدماتها المصرفية وجذب العملاء، بالإضافة إلى تسهيل العمليات المصرفية في ظل عصر التكنولوجيا الحديثة، ولا شك أن الإقتصاد الرقمي جعل الدول المتقدمة تقدم خدمات ذات طابع معرفي حديث وهذه الموجة المستمرة من الإبتكارات قادرة على إزالة أي عقبات تحول بين الناس والفرص المتاحة أمامهم، حيث أصبح بإمكان الأفراد أينما كانوا الوصول إلى قدر غير مسبوق من المعلومات، والحصول على الخدمات المصرفية عن بعد.

مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الهامة في الإقتصاد الليبي، حيث شهد القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة توسعاً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كنتيجة حتمية وضرورية لتوسيع الخدمات المصرفية، وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على التساؤل الرئيسي: **ما الدور الذي يلعبه الإقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي؟**

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأتية: -

1. قياس العلاقة بين الإقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز كفاءة المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ.
2. تحديد مدى إدراك العاملين بالمصارف التجارية المبحوثة للمتغيرات التي تعزز دور الإقتصاد الرقمي.
3. التوصل الى نتائج وتوصيات تعزز أهمية إستخدام التكنولوجيا في تعزيز الخدمات المصرفية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإقتصاد الرقمي وكفاءة القطاع المصرفي وتطوير الخدمات المصرفية، وهذه الفرضية تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:-

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي بالمصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ.

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر تطوير الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي بالمصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ.

أهمية الدراسة:

- دراسة موضوع الإقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات وأهمية استخدامه بالنسبة للمصارف التجارية.

- تساهم هذه الدراسة في تقديم المساعدة للقطاع المصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تبني التحول الرقمي.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الإقتصاد الرقمي

المتغير التابع: كفاءة القطاع المصرفي (مدى توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات – مدى مساهمة التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية للزبائن).

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الأتي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة دور الإقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي.

الحدود الزمنية: 2022 – 2023

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ.

الدراسات السابقة:

دراسة (إيمان، 2014)، بعنوان إندماج الإقتصاد الرقمي في البنوك الجزائرية، دراسة ميدانية في المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البواقي، هدفت هذه الدراسة إلى الدور الفعال الذي يلعبه الإقتصاد الرقمي في الرفع من نوعية الخدمات المصرفية وذلك إجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية. كما تطرقت أيضاً إلى الوسائل التي تطبقها البنوك لتحسين الخدمة المصرفية. أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية لبنك بدر أنه يعتبر في مرحلته الأولى إذا ما تمت مقارنته بما وصلت إليه الدول المتقدمة من ناحية وسائل الدفع الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، المقاصة الإلكترونية. فعلي سبيل المثال لا يتم استعمال بطاقة الدفع، أما الشيك الإلكتروني فلا يتم استخدامه في الغالب. ولهذا تم طرح هذه الإشكالية لتحقيق الأهداف، أبرزها تسهيل التعاملات المالية والرفع من مستوى الإقتصاد الوطني.

دراسة (بطاهر بحتة، 2019)، بعنوان: توجهات الإقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه – فلسطين، الإمارات، السعودية، الجزائر – تهدف هذه الدراسة إلى إظهار توجهات الإقتصاد الرقمي في البلدان العربية. فالإقتصاد الرقمي يعتبر من بين الإقتصاديات الجديدة التي إرتبطت ارتباطاً وثيقاً بمدى تطور التكنولوجيا في العالم فهو يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد والعلاقات البشرية. وقد خلص هذه الدراسة إلى أن الإقتصاد الرقمي له بوادر كثيرة في الدول العربية بدأت بالظهور في بعض منها ويجب الإهتمام بها اهتماماً كبيراً (بطاهر، 2019: 158).

دراسة (كنزة، دهان، 2019)، بعنوان : واقع الإقتصاد الرقمي في العالم العربي، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإقتصاد الرقمي في الدول العربية، أي تحديد مدى نجاحها في التحول الرقمي من خلال الإعتماد على مجموعة من المؤشرات . توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى: أولاً دول متصدرة : حيث تفوقت دول الخليج العربي على باقي الدول العربية وحققت نتائج جيدة في كل المؤشرات محل الدراسة مما جعلها تتبوأ مكانة عالمية، ثانياً دول تسعى للتحول الرقمي. مثل لبنان والأردن التي حققت نتائج لا بأس بها في معظم المؤشرات محل الدراسة، ثالثاً دول متأخرة عن التحول الرقمي: مثل مصر والجزائر والتي كان أداؤها ضعيفا في معظم المؤشرات المدروسة (تنيو ودهان، 2019: 312).

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد صمم الباحثان قائمة إستبانة بناءً على أهداف وفرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ.

عينة الدراسة: إشتملت عينة الدراسة على عدد (3) مصارف تجارية وهي المصرف التجاري فرع براك والمصرف التجاري فرع القرضة والمصرف التجاري فرع إدري، وتم توزيع إستمارة الإستبيان على مدراء الفروع والإدارات ورؤساء الأقسام والبالغ عددهم (60).

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1. الإقتصاد الرقمي: إن الإقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الإقتصاد القائم على الإنترنت أو إقتصاد الويب، وهو الإقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين، الشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، والمنتجات الرقمية **(نجم، 2004: 87)**.

2. القطاع المصرفي: يعتبر القطاع المصرفي المكون الرئيسي للقطاع المالي بالدولة الليبية حيث يمثل ما نسبته (90%) من القطاع المالي.

3. الكفاءة: عرفت الكفاءة على أنها القدرة على إستخدام المعارف، المهارات والسلوكيات في حالة التنفيذ **(أبو القاسم حمدي،2005)** . من خلال التعاريف المقدمة يمكن تعريف الكفاءة على أنها مجموعة من المهارات والمعارف المكتسبة والتي يوظفها الفرد في عمله.

4. المصارف التجارية: تعرف المصارف التجارية بأنها عبارة عن مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل . حيث يطلق عليها مصطلح **(بنوك الودائع) (محمد زكي، 1999)**.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الإقتصاد الرقمي:

هو مصطلح ارتبط بالتطور الهائل الذي شهده النظام الإقتصادي المعاصر وخاصة في البلدان المتقدمة في مجال العلم والتكنولوجيا. تعددت التعريفات التي تتناول هذا المصطلح بشكل كبير، ومن أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، حيث عرفه " دومينيك فوراي"، Dominique Foray على أنه تخصص فرعي من الإقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة إقتصادية حديثة تتميز بتغيير سير الإقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الإقتصادية **(مصطفي كافي 2013 : 33)** . كما يعرف على أنه الإقتصاد الرقمي عبارة عن الإقتصاد القائم على الإنترنت أو إقتصاد الويب، أو عبارة عن الإقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات، **(جعفر جاسم، 2023 : 25)** .

تعريف الجهاز المصرفي: يعتبر النظام المصرفي جزء من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس من خلال العمليات المصرفية، وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الإئتمان . ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسئولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة **(فريدة يعدل، 2005: 144)**.

خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الإقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، والبنوك والصيرفة الإلكترونية وفيما يلي أهم خصائص:

أ – سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات: ويحتاج نجاح ونمو الإقتصاد الرقمي إلى قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، يتطلب هذا الإشتراك ضرورة توفر البنية التحتية في الإقتصاد مثل: شبكة الكهرباء، شبكات الهواتف، وتوفر الآلات والأجهزة، واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية .

ب – إقتصاد لا حدودي: من إيجابيات الإقتصاد الرقمي أن الموقع الجغرافي والحدود والعامل الزمني قد خف أثرها، حيث تعاظم دور المعلومات وأهمية الوصول إليها، وبالتالي فإن هذا الإقتصاد يرتكز على المعلومات التي تعتبر المفتاح إلى عولمة الإقتصاد وشموليته.

ج – المنافسة وهيكل السوق في ظل الإقتصاد الرقمي: يشمل الإقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات وهي تختلف بإختلاف حجم المعاملات والقطاعات الإقتصادية، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الإقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي.

د- مستقبل الإقتصاد الكلي في ظل الإقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وفي الإستثمارات الرأسمالية والتجارية الإلكترونية الداخلية والخارجية حيث يؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

هـ - الإقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لإتخاذ القرارات: يمكن التحكم في المعلومات بالإستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الإقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح إتخاذ القرارات الإستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الإحتياجات المعلوماتية ثم إختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة في إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثيراً.

و – آليات الإقتصاد الرقمي : تأخذ المعلومات الإقتصادية أشكالاً مختلفة في الإقتصاد الرقمي فقد تكون في شكل كلمات أو أصوات أو أشكال توضيحية كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية، وقد تكون تلك المعلومات موجودة على أشرطة ممغنطة أو أفلام والتي لا يمكن تخزينها في الحواسب الإلكترونية أو تحويلها في حين أن الأشرطة أو تأخذ أشكالاً رقمية حيث يمكن تحويلها بين الحواسب الالكترونية وبالتحديد (CD) الأقراص الممغنطة المركزة تم تحويل الأشرطة والوسائل التقليدية لتداول المعلومات إلى الأسلوب الرقمي والقرص، فيمكن تداول المعلومات والحواسب الإكترونية في حالة تدعيم تلك الحواسب بالتليفونات والأقمار الصناعية وبالأخص الإنترنت **(موسي رحماني،2010)**.

– الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي تم إتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: -

- **فرضيات الدراسة:** تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

H_0 الفرضية الرئيسية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإقتصاد الرقمي وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي.

وتتفرع منها فرضيات فرعية كما يلي: -

H_{01} الفرضية الفرعية الأولى العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي.

H_{02} الفرضية الرئيسية الثانية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي.

– مجتمع وعينة الدراسة:

1 – مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالمصارف التجارية العاملة بمنطقة وادي الشاطئ.

2 – عينة الدراسة: عينة عشوائية من داخل مجتمع الدراسة وتتكون من 60 مفردة من جميع العاملين بالمصارف التجارية العاملة بمنطقة وادي الشاطئ.

أداة جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة على إستمارة الإستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على إختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث إحتوى الإستبيان على تسعة وعشرون عبارة وزعت هذه العبارات على أربع مجموعات وبناءً على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل 5 أسئلة شخصية وهي: النوع، والمؤهل العلمي، والعمر، ومدة الخبرة، والمسمى الوظيفي.

المجموعة الثانية: تشمل 7 عبارات من صحيفة الإستبيان وتمثل ((تكنولوجيا المعلومات والإتصالات)).

المجموعة الثالثة: تشمل 7 عبارات من صحيفة الإستبيان وتمثل ((تطوير الخدمات المصرفية)).

المجموعة الرابعة: تشمل 10 عبارات من صحيفة الإستبيان وتمثل ((تعزيز كفاءة القطاع المصرفي)).

حركة نماذج الإستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الإستبيان وعرضه على المحكمين وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الإستبيان في صورته النهائية تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الإستبيان الموزعة

البيان	نماذج الإستبيان الموزعة	نماذج الإستبيان المعادة	نماذج الإستبيان غير المعادة	نماذج الإستبيان المستبعدة	نماذج الإستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة "	نماذج الإستبيان الصالحة للتحليل
العدد	60	57	3	3	6	54
النسبة	100%	95%	5%	5%	10%	90%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الإستبيان المعادة كانت 57 نموذج إستبيان والتي تمثل 95% من جميع نماذج الإستبيان الموزعة، أما نماذج الإستبيان غير المعادة فكانت 3 نماذج إستبيان والتي تمثل 5% من جميع نماذج الإستبيان الموزعة، أما نماذج الإستبيان المستبعدة كانت 3 نماذج إستبيان والتي تمثل 5% من جميع نماذج الإستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الإستبيان الصالحة للتحليل 54 نموذج إستبيان والتي تمثل 90% من جميع نماذج الإستبيان الموزعة.

– الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1 – اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:

يعتبر إختبار كرونباخ ألفا من الإختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الإستبيان، حيث للقيام بأي تحليل لبيانات الإستبيان يجب إجراء هذا الإختبار ليبين مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على كل مجموعة من أسئلة الإستبيان.

وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0 ، 1) ويبين مدى الإرتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود إرتباط مطلق بين إجابات مفردات العينة ، أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فيدل ذلك على وجود إرتباط تام بين إجابات مفردات العينة ، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α) هي 0.6 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل.

2 – التوزيع النسبي:

يستخدم هذا الأسلوب لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة على سؤال معين من أسئلة الإستبيان فعندما يكون المقياس المستخدم لكارت الخماسي (معارض بشدة– معارض – محايد – موافق– موافق بشدة) يمكن تحديد شكل إجابات مفردات العينة على كل سؤال كالتالي:

أ – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (معارض بشدة) وتنخفض تدريجيا مع إرتفاع درجة الموافقة يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة جدا.

ب – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (معارض) وتنخفض تدريجيا مع إرتفاع درجة الموافقة يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.

ج – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (محايد) وتنخفض تدريجيا مع الارتفاع والانخفاض في درجة الموافقة يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة.

د – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) وتتناقص تدريجيا مع انخفاض درجة الموافقة يشير إلى أن درجة الموافقة عالية.

هـ – إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق بشدة) وتتناقص تدريجيا مع انخفاض درجة الموافقة يشير إلى أن درجة الموافقة عالية جدا.

3 – اختبارT حول المتوسط:

يستخدم اختبار t حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية أي (في المستوى الفتري على الأقل) وتتبع التوزيع الطبيعي حيث تكون:

الفرضية الصفرية: - متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة لا يختلف معنويا عن المتوسط المفترض (μ_0).

مقابل الفرضية البديلة: - متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويا عن المتوسط المفترض (μ_1).

فإذا كان حجم العينة صغير (أقل من 30 مفردة) يكون إحصائي الاختبار T علما بأن: -

$$T = \frac{\sqrt{n}(\bar{\chi} - \mu_0)}{S}$$

حيث $\bar{\chi}$ يمثل متوسط العينة وS الانحراف المعياري للعينة و μ_0 القيمة المفترضة لمتوسط المجتمع قيد الدراسة.

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من جدول توزيع T ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار عادة (5 %) ، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (5 %) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويا عن المتوسط المفترض ، ولمعرفة ما إذا كان متوسط المجتمع يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض في هذه الحالة نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض (μ_0) فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض (μ_0) فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يزيد عن المفترض (μ_0) ، في حين

إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يقل عن المفترض (μ_0) ،

وإذا كان حجم العينة كبير (أكبر من 30 مفردة) يكون إحصائي الاختبار T علما بأن: -

$$Z = \frac{\sqrt{n}(\bar{x} - \mu_0)}{S}$$

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من التوزيع الطبيعي المعياري ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار عادة (5 %) ، فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (5 %) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يختلف معنويا عن المتوسط المفترض ، ولمعرفة ما إذا كان متوسط المجتمع يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض في هذه الحالة نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض (μ_0) فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض (μ_0) فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يزيد عن المفترض (μ_0) ، و إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة يقل عن المفترض (μ_0) ، وبالرغم مما سبق ، جرت العادة على استخدام اختبار t في مثل هذه الخالات الخاصة مع المستوى الترتيبي وذلك فقط لمحاولة تقدير نقطة على الخط الترتيبي والذي تتجمع حوله أغلب الإجابات .

4 – معامل ارتباط سبيرمان: يستخدم هذا الإختبار لقياس درجة الإرتباط ولدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.

- تحليل البيانات واختبار الفرضيات: -

بعد تجميع إستمارات الإستبيان الموزعة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي كما بالجدول التالي :

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالعبارات الإيجابية

الإجابة	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق
الدرجة	1	2	3	4	5

وبالتالي يكون متوسط هذه الدرجات (3)، فإذا كان متوسط درجة الإجابة لا يختلف معنوياً عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة أما إذا كان متوسط درجة الإجابة تزيد معنويا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة عالية في حين إذا كان متوسط درجة الإجابة تقل معنويا عن 3 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة. وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3 أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS (Statistical package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما التالي:

- نتائج إختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل إختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الإستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم إستخدام إختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) :

جدول رقم (3) نتائج إختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	العبارات السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	0.850	(3)
العبارات المتعلقة بتطوير الخدمات المصرفية	0.708	(1،3،4)
العبارات المتعلقة بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي	0.836	-

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى من 0.6، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 0.85، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (3) ، كذلك بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بتطوير الخدمات المصرفية 0.708 وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات، (1،3،4) ، أيضاً بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي 0.836.

- خصائص مفردات العينة:

1. توزيع مفردات العينة حسب الجنس:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الجنس ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الجنس*.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	52	96%
أنثى	2	4%
المجموع	54	100%

من خلال الجدول رقم (4) ، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من الذكور وبنسبة 96%، والباقي من الإناث وبنسبة 4%.

2. توزيع مفردات العينة حسب نوع المؤهل العلمي:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *المؤهل العلمي*.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم متوسط	1	2%
دبلوم عالي	9	17%
بكالوريوس	34	63%
أخرى	10	19%
المجموع	54	100%

من خلال الجدول رقم (5) ، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)، وبنسبة 63%، يليه ذوي المؤهلات العلمية (الأخرى)، وبنسبة 19%، يليه من مؤهلهم العلمي (دبلوم عالي)، وبنسبة 17%. والباقي من مؤهلهم العلمي (دبلوم متوسط)، وبنسبة 2%.

3. توزيع مفردات العينة حسب العمر:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 25 سنة	1	2%
من 25 سنة إلى أقل 34	17	31%
من 35 سنة إلى 40 سنة	36	67%
المجموع	54	100%

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من أعمارهم (من 35 سنة إلى 40 سنة) ، وبنسبة 67%، يليه من أعمارهم (من 25 سنة إلى أقل 34 سنة) ، وبنسبة 31%، والباقي من أعمارهم (أقل من 25 سنة) ، وبنسبة 2%.

4 - توزيع مفردات العينة حسب مدة الخبرة:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب مدة الخبرة ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب مدة الخبرة

مدة الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	7	13%
من 5 إلى 10 سنوات	13	24%
أكثر من 10 سنوات	34	63%

المجموع	54	100%

من خلال الجدول رقم (7) ، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من خبرتهم (أكثر من 10 سنوات) وبنسبة 63%، يليه من خبرتهم تتراوح (من 5 إلى 10 سنوات) وبنسبة 24%، والباقي من خبرتهم (أقل من 5 سنوات) وبنسبة 13%.

4 - توزيع مفردات العينة حسب المسمى الوظيفي:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المسمى الوظيفي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير	1	2%
نائب مدير	2	4%
رئيس قسم	11	20%
موظف	40	74%
المجموع	54	100%

من خلال الجدول رقم (8)، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من مسماهم الوظيفي (موظف)، وبنسبة 74%، يليه من مسماهم الوظيفي (رئيس قسم)، وبنسبة 20%، يليه من مسماهم الوظيفي (نائب مدير)، وبنسبة 4%، والباقي من مسماهم الوظيفي (مدير)، وبنسبة 2%.

– درجة المو افقة حول توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الجدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة المو افقة حول توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	يملك المصرف بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.	التكرار	13	7	22	12	0	متوسطة	3.389	0.011
		النسبة	24.1	13.0	40.7	22.2	0.0			
2	يمتلك المصرف موقع إلكتروني دائم وفعال.	التكرار	10	11	30	3	0	متوسطة	3.519	0.000
		النسبة	18.5	20.4	55.6	5.6	0.0			
3	يعتمد نظام المعلومات في المصرف على الكمبيوتر.	التكرار	23	7	23	1	0	عالية	3.963	0.000
		النسبة	42.6	13.0	42.6	1.9	0.0			

4	يواكب المصرف في خدماته على التطورات العالمية المواكبة للتحول الرقمي والتكنولوجي.	التكرار	5	11	29	9	0	متوسطة	3.222	0.057
		النسبة	9.3	20.4	53.7	16.7	0.0			
5	يستطيع المصرف التخلي عن المعاملات الورقية والتحول إلى النظام الإلكتروني بشكل كلي	التكرار	6	5	12	11	20	ضعيفة جدا	2.370	0.001
		النسبة	11.1	9.3	22.2	20.4	37.0			
6	يعمل المصرف على تحسين نوعية قاعدة البيانات باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتطورة.	التكرار	8	9	22	10	5	متوسطة	3.093	0.556
		النسبة	14.8	16.7	40.7	18.5	9.3			
7	يقدم المصرف خدمات إلكترونية متطورة متميزة تدعم موقعه التنافسي وتتسم بجذب زبائن جدد.	التكرار	10	8	28	5	3	متوسطة	3.315	0.034
		النسبة	18.5	14.8	51.9	9.3	5.6			

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1- يعتمد نظام المعلومات في المصرف على الكمبيوتر.

ب- درجة المو افقة حول العبارة التالية متوسطة:

1- يملك المصرف بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

2- يمتلك المصرف موقع إلكتروني دائم وفعال.

3- يواكب المصرف في خدماته على التطورات العالمية المواكبة للتحول الرقمي والتكنولوجي.

4- يعمل المصرف على تحسين نوعية قاعدة البيانات باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتطورة.

5- يقدم المصرف خدمات إلكترونية متطورة متميزة تدعم موقعه التنافسي وتتسم بجذب زبائن جدد.

ج- درجة الموافقة حول العبارة التالية ضعيفة جداً:

1- يستطيع المصرف التخلي عن المعاملات الورقية والتحول إلى النظام الإلكتروني بشكل كلي.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بتوفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1- يملك المصرف بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

2- يمتلك المصرف موقع إلكتروني دائم وفعال.

3- يعتمد نظام المعلومات في المصرف على الكمبيوتر.

4- يقدم المصرف خدمات إلكترونية متطورة متميزة تدعم موقعه التنافسي وتتسم بجذب زبائن جدد.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **إرتفاع درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1- يواكب المصرف في خدماته على التطورات العالمية المواكبة للتحول الرقمي والتكنولوجي.

2- يعمل المصرف على تحسين نوعية قاعدة البيانات باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتطورة.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على **أن درجة المو افقة على هذه العبارات متوسطة.**

ج – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يقل عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1- يستطيع المصرف التخلي عن المعاملات الورقية والتحول إلى النظام الإلكتروني بشكل كلي.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يقل عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **إنخفاض درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ولاختبار درجة المو افقة على العبارات المتعلقة بتوفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات. واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بتوفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بتوفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات** يختلف عن 3.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بتوفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الإنحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	**3.267**	**0.771**	**2.548**	**0.014**

من خلال الجدول رقم (10) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن

المتوسط العام والبالغ 3.267 كان أعلى من المتوسط المفترض، ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– درجة المو افقة حول تطوير الخدمات المصرفية

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة المو افقة حول تطوير الخدمات المصرفية.

والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة المو افقة حول تطوير الخدمات المصرفية

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	يقدم الموقع الإلكتروني للمصرف خدمات مصرفية للزبائن.	التكرار	40	8	6	0	0	عالية جدا	4.630	0.000
		النسبة	74.1	14.8	11.1	0.0	0.0			
2	يقوم المصرف بعمليات التحول المالي الإلكتروني.	التكرار	45	8	1	0	0	عالية جدا	4.815	0.000
		النسبة	83.3	14.8	1.9	0.0	0.0			
3	الاقبال على الشبابيك أصبح قليلا بعد اعتماد الموزع الآلي.	التكرار	10	9	34	1	0	متوسطة	3.519	0.000
		النسبة	18.5	16.7	63.0	1.9	0.0			
4	أن استخدام جهاز الموزع الآلي للنقود يتم بكفاءة عالية.	التكرار	13	15	25	1	0	متوسطة	3.741	0.000
		النسبة	24.1	27.8	46.3	1.9	0.0			
5	يعتمد المصرف نظام المقاصة الإلكترونية.	التكرار	44	8	2	0	0	عالية جدا	4.778	0.000
		النسبة	81.5	14.8	3.7	0.0	0.0			
6	يقدم المصرف خدماته الإلكترونية عبر الهاتف الجول.	التكرار	50	2	1	1	0	عالية جدا	4.870	0.000
		النسبة	92.6	3.7	1.9	1.9	0.0			
7	يقدم المصرف خدمات البطاقة بكل سهولة ويسر للزبائن	التكرار	42	9	1	1	1	عالية جدا	4.667	0.000
		النسبة	77.8	16.7	1.9	1.9	1.9			

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1- يقدم الموقع الإلكتروني للمصرف خدمات مصرفية للزبائن.
2- يقوم المصرف بعمليات التحول المالي الإلكتروني.
3- يعتمد المصرف نظام المقاصة الإلكترونية.
4- يقدم المصرف خدماته الالكترونية عبر الهاتف الجول.
5- يقدم المصرف خدمات البطاقة بكل سهولة ويسر للزبائن

ب- درجة المو افقة حول العبارة التالية متوسطة:

1- الاقبال على الشبابيك أصبح قليلا بعد اعتماد الموزع الآلي.
2- أن استخدام جهاز الموزع الآلي للنقود يتم بكفاءة عالية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بتطوير الخدمات المصرفية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1- يقدم الموقع الإلكتروني للمصرف خدمات مصرفية للزبائن.
2- يقوم المصرف بعمليات التحول المالي الإلكتروني.
3- الإقبال على الشبابيك أصبح قليلا بعد اعتماد الموزع الآلي.
4- أن استخدام جهاز الموزع الآلي للنقود يتم بكفاءة عالية.
5- يعتمد المصرف نظام المقاصة الإلكترونية.
6- يقدم المصرف خدماته الإلكترونية عبر الهاتف الجول.
7- يقدم المصرف خدمات البطاقة بكل سهولة ويسر للزبائن.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ولاختبار درجة المو افقة على العبارات المتعلقة بتطوير الخدمات المصرفية بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات. واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بتطوير الخدمات المصرفية** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بتطوير الخدمات المصرفية** يختلف عن 3.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بتطوير الخدمات المصرفية

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الإنحراف المعياري	إحصائي الإختبار	الدلالة المعنوية
تطوير الخدمات المصرفية	**4.431**	**0.405**	**25.938**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (12) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن

المتوسط العام والبالغ 4.431 كان أعلى من المتوسط المفترض، ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بتطوير الخدمات المصرفية.

ولاختبار درجة المو افقة على العبارات المتعلقة بالإقتصاد الرقمي بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع عبارات **توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتطوير الخدمات المصرفية.** واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بالاقتصاد الرقمي** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بالاقتصاد الرقمي** يختلف عن 3.

الجدول رقم (13) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بالإقتصاد الرقمي

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الإقتصاد الرقمي	**3.849**	**0.4026**	**15.502**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (13) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 3.849 كان أعلى من المتوسط المفترض، ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالإقتصاد الرقمي.

– درجة المو افقة حول تعزيز كفاءة القطاع المصرفي

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بدرجة المو افقة حول تعزيز كفاءة القطاع المصرفي.**

الجدول رقم (14) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تعزيز كفاءة القطاع المصرفي

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	زيادة حجم التعاملات التجارية.	التكرار	8	33	7	6	0	عالية	3.796	0.000
		النسبة	14.8	61.1	13.0	11.1	0.0			
2	تحسين خدمة العملاء.	التكرار	9	38	4	3	0	عالية	3.981	0.000
		النسبة	16.7	70.4	7.4	5.6	0.0			
3	إمكانية تقديم الخدمات على مدار الساعة.	التكرار	7	33	7	7	0	عالية	3.741	0.000
		النسبة	13.0	61.1	13.0	13.0	0.0			
4	زيادة كفاءة المصرف.	التكرار	8	34	7	5	0	عالي	3.833	0.000

		النسبة	14.8	63.0	13.0	9.3	0.0		
5	تقليل التكاليف.	التكرار	5	20	19	9	1	عالية	3.352	0.008
		النسبة	9.3	37.0	35.2	16.7	1.9			
6	هناك مهارات جيدة لدى العاملين عند استخدام هذه التقنية.	التكرار	3	23	12	16	0	عالية	3.241	0.068
		النسبة	5.6	42.6	22.2	29.6	0.0			
7	يوجد فهم بإدارة المصرف لأهمية الإنترنت في تقديم الخدمات.	التكرار	10	16	14	13	1	عالية	3.389	0.013
		النسبة	18.5	29.6	25.9	24.1	1.9			
8	يوجد تخصيص الميزانية اللازمة لإستخدام هذه التقنية.	التكرار	4	16	17	10	7	متوسطة	3.000	1.000
		النسبة	7.4	29.6	31.5	18.5	13.0			
9	يوجد انتشار لشبكات الإنترنت لدى المستخدمين بشكل كافي.	التكرار	4	17	10	19	4	ضعيفة	2.963	0.811
		النسبة	7.4	31.5	18.5	35.2	7.4			
10	العاملين بالمصرف يجيدون استخدام الإنترنت بشكل جيد.	التكرار	8	12	10	22	2	ضعيفة	3.037	0.819
		النسبة	**14.8**	**22.2**	**18.5**	**40.7**	**3.7**			

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن:

أ- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية:

1- زيادة حجم التعاملات التجارية.

2- تحسين خدمة العملاء.

3- إمكانية تقديم الخدمات على مدار الساعة.

4- زيادة كفاءة المصرف.

5- تقليل التكاليف.

6- هناك مهارات جيدة لدى العاملين عند استخدام هذه التقنية.

7- يوجد فهم بإدارة المصرف لأهمية الإنترنت في تقديم الخدمات.

ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

1- يوجد تخصيص الميزانية اللازمة لإستخدام هذه التقنية.

ج- درجة المو افقة حول العبارة التالية ضعيفة:

1- يوجد انتشار لشبكات الإنترنت لدى المستخدمين بشكل كافي.

2- العاملين بالمصرف يجيدون إستخدام الإنترنت بشكل جيد.

ولإختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي** تم إستخدام إختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1- زيادة حجم التعاملات التجارية.
2- تحسين خدمة العملاء.
3- إمكانية تقديم الخدمات على مدار الساعة.
4- زيادة كفاءة المصرف.
5- تقليل التكاليف.
6- يوجد فهم بإدارة المصرف لأهمية الانترنت في تقديم الخدمات.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1- هناك مهارات جيدة لدى العاملين عند استخدام هذه التقنية.
2- يوجد تخصيص الميزانية اللازمة لإستخدام هذه التقنية.
3- يوجد انتشار لشبكات الإنترنت لدى المستخدمين بشكل كافي.
4- العاملين بالمصرف يجيدون استخدام الإنترنت بشكل جيد.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على **أن درجة المو افقة على هذه العبارات متوسطة.**

ولاختبار درجة المو افقة على العبارات المتعلقة بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات. واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي** يختلف عن 3.

الجدول رقم (15) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
تعزيز كفاءة القطاع المصرفي	**3.433**	**0.620**	**5.138**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (15) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث أن

المتوسط العام والبالغ 3.433 كان أعلى من المتوسط المفترض، ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بتعزيز كفاءة القطاع المصرفي.

اختبارفرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار R Spearman لقياس العلاقة بين الإقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات-تطوير الخدمات المصرفية) مع تعزيز كفاءة القطاع المصرفي عند مستوى معنوية 0.05، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (16) نتائج اختبار R Spearman

المتغير	المحور	الاختبار	تعزيزكفاءة القطاع المصرفي
الاقتصاد الرقمي		R	**0.470****
		Sig	**0.000**
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		R	**0.524****
		Sig	**0.000**
تطوير الخدمات المصرفية		R	**-0.018**
		Sig	**0.899**
مستوى المعنوية 0.01 0.05***			

يلاحظ من الجدول (16) قيم معامل **Spearman** والدلالة المعنوية للعلاقة بين الإقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-تطوير الخدمات المصرفية) مع تعزيز كفاءة القطاع المصرفي ، حيث تبين :

- توجد علاقة طردية متوسطة بين الاقتصاد الرقمي وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي حيث بلغ معامل Spearman 0.470، أي كلما زاد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي أدى ذلك الى زيادة تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وكانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت الدلالة المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05.
- توجد علاقة طردية متوسطة بين تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي حيث بلغ معامل Spearman 0.524، أي كلما زاد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أدى ذلك الى زيادة تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وكانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغت الدلالة المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي، حيث بلغت الدلالة المعنوية 0.899 وهي أعلى من 0.05.

النتائج والتوصيات

بنيت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على التحليل الإحصائي **لإجابات أفراد العينة على عبارات صحيفة الاستبيان وعددها 54 مفردة، 2% إناث 96% ذكور أغلبهم موظفين ،وأغلبهم من حملة شهادة البكالوريوس وأغلبهم أعمارهم تتراوح من 35 سنة إلى 40 سنة ، وأغلبهم ذوي خبرة أكثر من 10 سنوات.**

وبالتالي ستُظهر النتائج مدى توافق آراء مفردات العينة وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، أما التوصيات فستركز على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بعد التحليل.

- النتائج :

نتيجة اختبار فرضيات الدراسة:

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية

- **توجد علاقة طردية متوسطة بين الإقتصاد الرقمي وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي** حيث بلغ معامل Spearman 0.470، أي **كلما زاد الإعتماد على الإقتصاد الرقمي أدى ذلك الى زيادة تعزيز كفاءة القطاع المصرفي** وكانت هذه العلاقة **ذات دلالة إحصائية** حيث بلغت الدلالة المعنوية 0.000 وهي **أقل من 0.05.**

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الاولى

- **توجد علاقة طردية متوسطة بين تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي** حيث بلغ معامل Spearman 0.524، أي **كلما زاد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أدى ذلك الى زيادة تعزيز كفاءة القطاع المصرفي** وكانت هذه العلاقة **ذات دلالة إحصائية** حيث بلغت الدلالة المعنوية 0.000 وهي **أقل من 0.05.**

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

- **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي**، حيث بلغت الدلالة المعنوية 0.899 وهي **أعلى من 0.05.**

وعند تحليل محاور الدراسة تبين ارتفاع درجة الموافقة على العبارات التالية:

1- يملك المصرف بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
2- يمتلك المصرف موقع إلكتروني دائم وفعال.
3- يعتمد نظام المعلومات في المصرف على الكمبيوتر.
4- يقدم المصرف خدمات إلكترونية متطورة متميزة تدعم موقعه التنافسي وتتسم بجذب زبائن جدد.
5- يقدم الموقع الإلكتروني للمصرف خدمات مصرفية للزبائن.
6- يقوم المصرف بعمليات التحول المالي الإلكتروني.
7- الاقبال على الشبابيك أصبح قليلا بعد إعتماد الموزع الآلي.
8- أن استخدام جهاز الموزع الآلي للنقود يتم بكفاءة عالية.
9- يعتمد المصرف نظام المقاصة الإلكترونية.
10- يقدم المصرف خدماته الإلكترونية عبر الهاتف الجول.
11- يقدم المصرف خدمات البطاقة بكل سهولة ويسر للزبائن.
12- زيادة حجم التعاملات التجارية.
13- تحسين خدمة العملاء.
14- إمكانية تقديم الخدمات على مدار الساعة.

15- زيادة كفاءة المصرف.

16- تقليل التكاليف.

17- يوجد فهم بإدارة المصرف لأهمية الإنترنت في تقديم الخدمات.

- التوصيات:

اعتمادا على النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة علاج نقاط الضعف لدى العاملين وادارة المصارف التجارية العاملة بمنطقة وادي الشاطئ. وهي:

- ضرورة سعي المصرف للتخلي عن المعاملات الورقية والتحول إلى النظام الإلكتروني بشكل كلي.
- أن يواكب المصرف في خدماته على التطورات العالمية المواكبة للتحول الرقمي والتكنولوجي.
- أن يعمل المصرف على تحسين نوعية قاعدة البيانات باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتطورة.
- زيادة الدورات التدريبية للعاملين لإكسابهم مهارات جيدة تساعدهم عند استخدام هذه التقنية.
- تخصيص جزء من الميزانية لاستخدام هذه التقنية.
- ضرورة انتشار شبكات الإنترنت لدى المستخدمين بشكل كافي.
- ضرورة اجادة العاملين بالمصرف استخدام الإنترنت بشكل جيد.

لآئحة المراجع

1. أبو القاسم حمدي،(2005) : تنمية كفاءات الأفراد ودورها في دعم الميزة التنافسية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة الجزائر.
2. بختة بطاهر، (2019)، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه – فلسطين، الامارات، السعودية، الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 3.(2)
3. جعفر جاسم، (2013) : مقدمة في الاقتصاد الرقمي، (عمان: الأردن : دار البداية للنشر.
4. عبود نجم، نجم، (2004). الإدارة الالكترونية، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، المملكة العربية السعودية : دار المريخ .
5. كنزة تنيو، ومحمد دهان(2019) . واقع الاقتصاد الرقمي في العالم . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12. (1)
6. محمد زكي هاشم، (1999)،مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة 7، بيروت.
7. مصطفي كافي، (2013)، الاقتصاد المعرفي، الأردن : مكتبة المجتمع المغربي.
8. موسي رحماني وبن إبراهيم الغالي،(2010)، الاقتصاد الرقمي وتحديات البنوك الخلوية، ملخص كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة .

السياحة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة: تعدد المقومات وضعف التنمية الترابية

Mountain tourism in the Beni Mellal Khenifra region: the multiplicity of components and the weakness of territorial development

يونس سيف النصر

جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب

الملخص:

تظل إشكالية تحقيق التنمية من أكبر الأهداف التي خلقت من أجلها المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية وغيرها، ويظل التراب حجر الزاوية في تحقيق التنمية الترابية المحلية نظرا لوجود مؤهلات ومقومات كامنة وظاهرة تحتاج إلى فهم وإدراك عميق لخصائصها وكنهها، وبلورة استراتيجيات من أجل تحويلها إلى موارد ترابية حقيقية تساهم في تنمية المجال والانسان؛ عبر مشاريع ترابية ناجعة؛ منها المقومات السياحية التي تزخر بها المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، وتعدد أصنافها وأشكالها، غير أنها لم تخضع لمنظور تنموي حقيقي يمكن من خلاله استغلال كل هذه المؤهلات، وجعلها رافعة للتنمية الترابية للمجالات الجبلية نظرا لطغيان وهيمنة المقاربة القطاعية على حساب المقاربة الترابية.

الكلمات المفاتيح: المناطق الجبلية، السياحة، الموارد الترابية، التنمية الترابية، المقاربة الترابية.

Abstract

The problem of achieving development remains one of the biggest goals for which economic, social, legal and other institutions and organizations have been created, and the soil remains the cornerstone in achieving local territorial development due to the existence of latent and apparent qualifications and components that need a deep understanding and awareness of its characteristics and nature, and the development of strategies in order to transform them into real territorial resources that contribute to the development of the field and the human being, through effective territorial projects, including the tourist potential that abounds in the mountainous areas of the Beni Mellal Khenifra region, and the multiplicity of its varieties and forms, but it did not It is subject to a real development perspective through which all these potentials can be exploited, and made a lever for the territorial development of the mountainous areas, given the tyranny and dominance of the sectoral approach at the expense of the territorial approach.

Keywords: mountainous areas, tourism, territorial resources, territorial development, territorial approach.

مقدمة:

يُعد الهدف الأساسي بالنسبة للإدارة المعاصرة هو تعظيم قيمة الشركة من خلال تعظيم قيمة أسهمها في السوق و تعظيم أرباحها، لأن ذلك يعتبر الأداة التي من خلالها يمكن للمالكين تقدير كفاءة إدارة الشركة. (ميلودة،2013، 5)

تتمتع الجبال بجهة بني ملال خنيفرة بمقومات متعددة ومتنوعة، في مجموعة من المجالات والميادين، منها المجال السياحي، حيث تتميز بالتفرد من حيث الخصائص والمقومات الطبيعية، التراثية، الثقافية والعادات والتقاليد، يمكن أن تكون قاطرة تنموية حقيقية تنعكس إيجابا على الفرد والمجتمع.

لا شك أن هذه المؤهلات تحتاج إلى بلورة مخططات ومقاربات حقيقية تحترم الخصوصيات، وتأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الطبيعية التي تعيشها الجبال، عبر اعتماد مشاريع ترابية ناجعة وفعالة، نابعة من الأسفل نحو الأعلى، عبر إشراك الساكنة المحلية ومختلف الفاعلين.

وفي ظل طغيان المقاربة القطاعية والتقنية لم تستفد المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة من مؤهلاتها الكامنة والظاهرة، بل تعمقت المشاكل الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية. زادت من حدة الاختلالات والتفاوتات ما بين المجالات الجبلية والمناطق السهلية والساحلية؛ حيث تعد نسبة الهجرة الجبلية المرتفعة انعكاسا لهذه الاختلالات والتفاوتات.

1.المجال المدروس

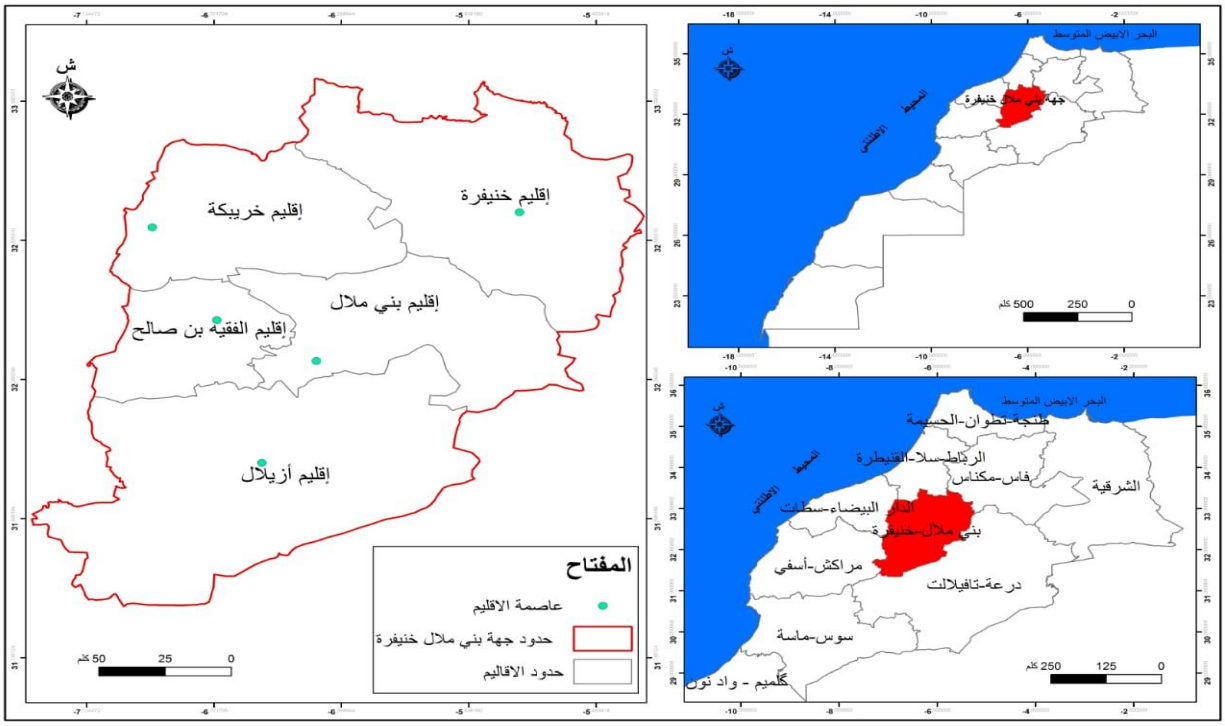

خريطة رقم 1 : موقع المجال المدروس ضمن الخريطة الجهوية للمغرب

المصدر: منوغرافية جهة بني ملال خنيفرة بتصرف 2015

تعد جهة بني ملال خنيفرة أحد الجهات الاثني عشر التي تشكلت بفعل التقسيم الجهوي سنة 2015، في إطار الجهوية المتقدمة التي دعا إليها دستور 2011، حيث جاءت بتعديلات شملت التقسيم الجهوي السابق للمغرب.

انبثقت جهة بني ملال خنيفرة من ثلاث جهات سابقة، وهي مكناس تافيلالت، الشاوية ورديغة وتادلة أزيلال، حيث تقع وسط المغرب؛ تستمد هذه الجهة أهميتها من موقعها الجغرافي الحيوي على مستوى الخريطة الجهوية للمغرب، تشكل صلة وصل بين مختلف جهات المملكة خصوصا الدار البيضاء-سطات والرباط سلا القنيطرة وكذا الجهات التاريخية، وقد جاءت هذه الجهة في موقع جغرافي يتميز بثقل سوسيوثقافي مهم، لعب تاريخيا دورا استراتيجيا، باعتباره ممرا رئيسيا لتنقلات مختلف السلاطين المغاربة سواء إلى العاصمتين التقليديتين فاس ومراكش، أو في اتجاه مناطق أخرى كواحات منطقة تافيلالت سجلماسة؛ وقد ساهم هذا العامل في إكساب المنطقة بعدا تاريخيا أغنى التراب الجبلي، إلى جانب مؤهلاتها الطبيعية والبشرية الغنية.

تعد جهة بني ملال خنيفرة جهة استراتيجية، بتواجدها على المحور السياحي الكبير، فاس، مكناس والدار البيضاء، وكذلك تواجدها بقلب الأطلس الكبير والمتوسط اللذان يتميزان بغني مواقعهما ومؤهلاتهما ومشاهدهما الطبيعية، إلى جانب الغنى الفلاحي بسهل تادلة والهضبة الوسطى، والمعدني بهضبة الفوسفاط. تمتد هذه الجهة على مساحة تقدر بحوالي 37428 كلم^2؛ يشغل المجال الجبلي فيها مساحة مهمة (إقليم أزيلال، إقليم بني ملال وإقليم خنيفرة). حيث يحدها شمالا كل من جهة فاس مكناس وجهة الرباط سلا القنيطرة، وشرقا وجنوبا تحدها درعة تافيلالت، وغربا جهة الدار البيضاء سطات، وجهة مراكش آسفي؛ وتعد مدينة بني ملال عاصمتها الإدارية.

2.تزخر المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة بمو اقع طبيعية وتر اثية مهمة

تراهن التنمية الترابية على استثمار جميع المقومات الترابية الكامنة في المجال، من أجل النهوض بالأوضاع التنموية بالجبال وفق منظور مستدام؛ حيث يعد مفهوم الاستدامة متعدد الأوجه، وهو يشمل عدة جوانب اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية؛ وهناك بعدين مهمين يجب إدراجهما في إطار هذا المفهوم، هو مسألة تموقعه في المشاريع التنموية المعتمدة والمبرمجة ودرجة الالتزام به، ومن جانب آخر مسألة إشراك الساكنة المحلية وتملكها لهذه المشاريع[1]، والتي يجب أن تكون في قلب كل العمليات التنموية. ولكي تكون المشاريع الترابية أكثر نجاعة يجب دمج جميع المقومات الترابية في سيرورة بناء التنمية، وعلى رأسها المقومات الطبيعية والتراثية التي تعرف غنى ملحوظا وتميزا بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة.

1. Gebrati Fatima., 2003, Le tourisme et les conceptions de la durabilité a travers les actions de développement local dans le Haut Atlas Occidental (Maroc), p 4.

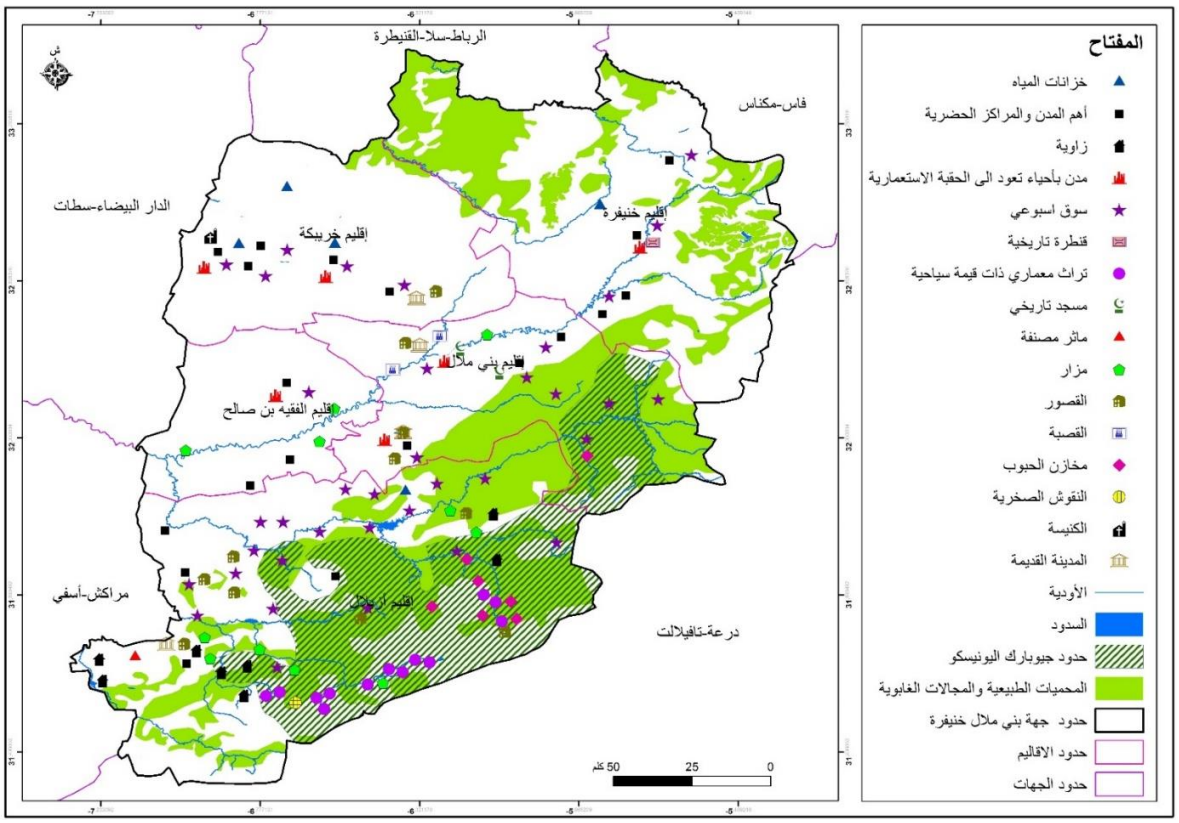

خريطة رقم 2: المقومات التراثية والمشاهد السياحية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة

المصدر: التصميم الجهوية لإعداد التراب لبني ملال خنيفرة 2019 بتصرف

تتمتع المناطق الجبلية بمؤهلات متنوعة، وهي غنية بالموارد التراثية القيمة، كما تتميز بتنوع المقومات الطبيعية (الوديان، والغابات والغطاء النباتي، والأشكال الجيومورفولوجية، والبحيرات الطبيعية والسدود، والشلالات، وغيرها) والتراث الجيولوجي الغني المهم (جسر إيمي نيفري، الكاتدرائية الطبيعية، المنحوتات الصخرية وأزوركي وآيت بواولى، موقع ما قبل التاريخ في إروتان...).

تنضاف فرص تثمين النباتات العطرية والطبية، وإنتاج العسل الحر والزيوت العطرية، إلى آفاق إثراء وتطوير اقتصاد التراث. وبفضل تعبئة وتهيئة مؤهلات التراث الطبيعي والتاريخي، يمكن للنشاط السياحي، أن يخلق فرصا للعمل والدخل للساكنة. كما أن الثراء الثقافي والتاريخي والمعماري للتراث المبني، يعكس التقاليد الحرفية القديمة والمتنوعة، سواء في المجالات القروية أو الحضرية الجبلية.

بالإضافة إلى الفرص المتاحة لتعبئة التراث، التي تكمن في الدرايات الفنية المتوارثة عبر أجيال، حيث يجب ترسيخ وإشعاع هوية المناطق الجبلية، على الصعيد الجهوي، الوطني والدولي؛ من خلال الحفاظ على مختلف أشكال التعبير عن هذا الموروث والتراث غير المادي، وتجديدها والتعريف بها ووضع أسس تساهم في استمراريتها وتثمينها بشكل ناجع.

3.المو اقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

تقدم المناطق الجبلية جهة بني ملال خنيفرة، تنوعا واضحا من المشاهد الجغرافية الطبيعية، والمنظومات البيئية، التي تشكل موردا ترابيا مهما، حيث يمكن توظيف هذه الموارد في تطوير مستوى السياحة الجبلية. التي تسمح بتوفير خيارات متعددة تخدم مستوى التنمية الترابية بهذه المجالات، خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم 1: المو اقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة

مو اقع ذات أهمية بيولوجية و إيكولوجية	المساحة
تامكا	8500
تزيركونت	15000
أقا و ابزازا	3000
شلالات أزود	100
إيمي نيفري	2500
سيدي مسكور	5000
بوتفردة	26608
دروة	888
تيزي نايت ويرة	14000
أكلمام ازكزا	600
أكمام مي أمي	60
أكلمام سيدي علي	500
وردان	3000
أكلمام أبخان	40
تلاغين	300
واد لخضر	-

المصدر: المنوغر افية الغابوية بجهة بني ملال خنيفرة 2020

يمكن الاستناد على المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية، من أجل بلورة تصور ومخطط تنموي ناجع بهم السياحة الجبلية، عبر استغلال كل المقومات والمؤهلات الطبيعية المتعددة والمتنوعة التي تزخر بها الجبال بجهة بني ملال خنيفرة، وتثمينها، إعدادها وتهيئتها للنهوض بالأوضاع التنموية للأسر الجبلية.

4.السياحة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة في ظل المقاربات والمشاريع التنموية المعتدة

بعد الاستقلال ركزت الدولة المغربية على التصدي لمجموعة من الإشكالات التنموية، الشيء الذي لم يجعل من السياحة أبرز انشغالاتها واهتماماتها ولم يتم الاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي إلا مع المخطط الثلاثي الممتد ما بين 1965 و1967. وبدأ الاهتمام بالسياحة عبر دخول السوق السياحية الدولية وإنشاء وزارة السياحة، فضلا عن تخصيص استثمارات لتطوير هذا القطاع[1].

1 .Brault Frédérick., 2004, Le tourisme et la transformation du terrioire et du paysage au Maroc, In Workshop de la Cupeum Marrakech, la Palmerie de Marrakech-un paysage périurbain, éd, Philippe Poulaouec-Gonidec & Stefan Tischer.

للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في تطور النشاط السياحي، إذ يعتبر عاملا أساسيا في تحديد نوع المناخ وتوزيع الغطاء النباتي، وضبط مناطق الجذب أو مناطق الطلب السياحي[1]. وتزخر المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، بمؤهلات طبيعية، بيئية، تاريخية وثقافية مادية ولا مادية غنية ومتنوعة. لا توازيها دينامية سياحية، تساهم في خلق التنمية الترابية المنشودة وتكون رافعة تنموية بالجبال، وتعزز القطاعات الاقتصادية الأخرى، نتيجة غياب مخططات تعنى بتطوير المنتوج السياحي الجبلي.

1.4.تطور المقاربة السياحية وإدخال البعد الجبلي

لم يكن لمفهوم السياحة الجبلية وجود قبل سنة الثمانينات في مختلف المخططات والبرامج التنموية بالمغرب، ولم يحظ بنوع من الاهتمام، إلى حدود الثمانينيات حيث تم وضع تصور جديد بهم السياحة الجبلية. وكان الأطلس الكبير الأوسط محط تجربة هذا النوع الجديد من السياحة؛ وتهدف هذه التجربة إلى خلق تنوع على مستوى المنتوج السياحي المغربي، لتحقيق التنمية المحلية ولتعزيز مكانة هذا النوع من السياحة بالأسواق السياحية الداخلية والعالمية.

تجلت بداية تجربة السياحة الجبلية بالمغرب من خلال مشروع تبانت الذي هم أربع جماعات قروية، ثلاثة منها توجد بإقليم أزيلال وواحدة بإقليم ورزازات؛ وجاء هذا المشروع في إطار التعاون المغربي الفرنسي، خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1993، بمساحة تصل إلى حوالي 290 كلم^2، لفائدة 40000 نسمة تقريبا. ركز هذا المشروع على تنمية هذه المناطق انطلاقا من مؤهلاتها السياحية المتنوعة، من موارد طبيعية وتراثها المادي واللامادي الغني؛ وقد تم إنجاز مجموعة من التجهيزات والبنية التحتية، كمراكز للتكوين في المهن الجبلية، والمساهمة في كهربة الدواوير. كما تم خلق وإحداث نيابة للسياحة سنة 1987 ومركز الإخبار حول الجبل في سنة 1991، والذي تحول اسمه فيما بعد إلى مكتب تنمية السياحة القروية[2].

في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالسياحة الجبلية، وتم التركيز على منظور جديد من أجل استغلال الموارد التراثية[3]، وتوظيفها في بلورة التنمية الترابية بالجبال.

1.بن الطالب عزيز.،2014 ،السياحة الجبلية بشلالات أوزود بين غنى المؤهلات وضعف الإمكانات التنموية، تنسيق محمد البقصي ومحمد الزرهوني، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، الطبعة الأولى، فاس، ص 522

2. احمامو مصطفى.، 2015، قضايا التدبير والإعداد في المناطق الجبلية: حالة الذروة الكلسية وهوامشها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والترجمة بتطوان، جامعة عبد المالك السعدي. ص 188.

3 .Boujrouf Said., 2014, Ressources patrimoniales et développement des territoires touristiques dans le Haut Atlas et les régions sud du Maroc, éd, Association pour la diffusion de la recherche alpine, in Journal of Alpine Research/ Revue de géographie alpine, 102-1, Ressources territoriales, développement et tourisme II : Qualités, Risques et Contradictions, https://journals.openedition.org/rga/2259, consulté le 19 avril 2019

2.4.المنتزهات السياحية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة: آلية تتميز بمحدودية الانعكاسات التنموية

1.2.4.المنتزه الجيولوجي مكون وتثمين المو اقع السياحية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة

خريطة 2: الجماعات الجبلية المكونة لجيوبارك مكون بجهة بني ملال خنيفرة

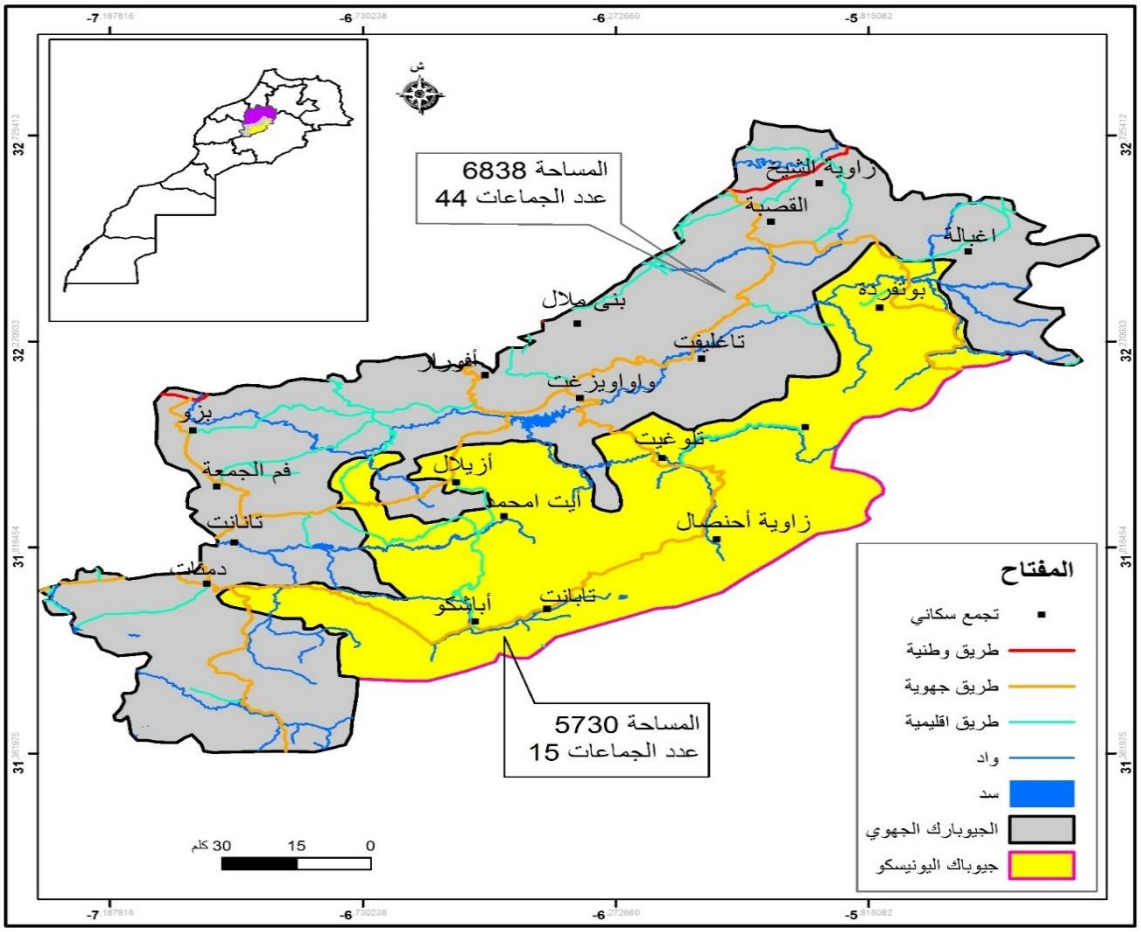

المصدر: إنجاز الباحث 2021

انطلاق مشروع المنتزه الجيولوجي مكون (M'goun) في 11 يونيو 2004، بموجب اتفاقية الإطار التي صادق عليها كل من المجلس الجهوي لجهة تادلة أزيلال والمجلسين الإقليميين لأزيلال وبني ملال، ومجموعتي الجماعات المحلية لحماية التراث الجيولوجي مكون لبني ملال وأزيلال، وجمعية حماية التراث الجيولوجي بالمغرب التي سهرت على تنفيذ هذا المشروع[1].

1. منوار أحماد&أواجاي خديجة.، 2015، مشاريع التنمية المندمجة بالجبال المغربية حالة مشروع المنتزه الجيولوجي مكون، ورد في المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة إغزران الجبلية، تنسيق محمد البقصي ومحمد الزرهوني، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافية لإغزران، الطبعة الأولى، فاس، ص 241.

يمتد المنتزه الجيولوجي مكون، وسط سلسلة جبال الأطلس الكبير الأوسط، وعلى جزء من الأطلس المتوسط الجنوبي، بين بني ملال شمالا وخط الأعراف لإغيل مكون جنوبا. تحده حدود واضحة، ويضم عدة مواقع جيولوجية وباليوتنولوجية (آثار الديناصورات)، وطبيعية (غابات، بحيرات، أودية، وجبال) وأركيولوجية وثقافية متميزة[1].

كان المنتزه يغطي مساحة تقدر بحوالي 12568 كلم^2، منها 5730 كلم^2 وصفتها اليونسكو ب "المنتزه الجيولوجي العالمي لليونسكو" في شتنبر 2014 وتشمل 15 جماعة (أزيلال، دمنات، تيلوغوجيت، زاوية أحنصال، تبانت، آيت محمد، آيت تاغويلا، أغودي نلخير، آيت عباس، آيت بوولي، آيت بلال، سيدي بولخلف، تيفني، أنركي وبوتفردة).

في الآونة الأخيرة أصبحت مساحة منتزه جيوبارك مكون محصورة في 15 جماعة فقط، منها 14 جماعة بإقليم أزيلال وجماعة واحدة بإقليم بني ملال، بتوصية من اليونيسكو، حيث تم الاقتصار على الجماعات التي تتمتع بتراث ومقومات جيولوجية مهمة؛ من أجل تركيز الجهود وإعداد الموارد الترابية التي تتمتع بها الجبال بجهة بني ملال خنيفرة بشكل ناجع، خصوصا أن هذه المناطق تعيش إكراهات حقيقية في مستوى التجهيزات، تحول دون تهيئة كل المقومات الموجودة بشكل فعال.

يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في التنمية الترابية بالمناطق الجبلية، وذلك بتهيئة، تعبئة وتدبير الموارد الترابية المحلية، والحفاظ في الآن نفسه على الثروات الطبيعية والثقافية؛ حيث يعد نواة مهمة، فيما يخص مسار السياحة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، من خلال تطوير كل أشكال التراث الجيولوجي، الطبيعي والبشري؛ وبذلك شكل عهدا جديدا ودعامة أساسية للاقتصاد الجبلي، وجاء هذا المشروع في إطار التعاون المغربي الفرنسي.

لا تشكل المواقع الجيومرفلوجية والجيولوجية أهمية للإنسان وللثقافة فقط، بل تمتد أهميتها إلى كونها تسهم في معرفة تاريخ الأرض والمناخ. من هنا تأتي أهمية المنتزهات الجيولوجية والجيومرفلوجية (جيوبارك) التي تعتبر فلسفة جديدة لتدبير التراب، وتثمين واستغلال الموارد الترابية لمجال ما. إذ لا تقتصر هذه المنتزهات على استغلال الطبيعة فقط، ولكنها تدمج كذلك التنوع الثقافي والتاريخي[2]. حيث تتجلى المقومات التراثية والبيئية في[3]:

-التراث الجيولوجي والجيومورفولوجي: ساهمت الظروف الصخارية والبنائية والباليوجغرافية للأطلس الكبير الأوسط، في جعله يحتوي على تراث جيولوجي وجيومورفولوجي وباليونتولوجي متميز، يستحق الحفاظ عليه واستغلاله لوظائف متعددة تهم التنمية؛

-يحظى الأطلس الكبير الأوسط وأطلس بني ملال بمجموعة من السلاسل والمرتفعات الجبلية أهمها: أزوركي 3690م، وجبل إغنايين 2411م، وغيرها من المرتفعات؛ إلى جانب مجموعة من المقعرات الكلسية الجوراسية (مقعر واد العبيد...).

1. منوار أحماد&أواجاي خديجة.، 2015، مرجع سابق، ص 241.

2.الخالقي يحيى& آخرون،2015،المشهد الثقافي المندمج وإشكالية التنمية الجبلية المحلية المستدامة حالة إقليم أزيلال، ورد في المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة إغزران الجبلية، تنسيق محمد البقصي ومحمد الزرهوني، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافية لإغزران، الطبعة الأولى، فاس، ص 230-231.

3. منوار أحماد&أواجاي خديجة.، 2015، مرجع سابق، ص 241.

تم التركيز على عدة عناصر أساسية من أجل إنجاحه، منها تكوين المرشدين الجبليين بمركز التكوين بتبانت الذي تم تأسيسه سنة 1984؛ بالإضافة إلى تهيئة المآوي المرحلية عند السكان المحليين، حيث ثم تحديد المنتوج السياحي ومكوناته الأساسية مع الترويج له؛ إضافة إلى القيام بمجموعة من الندوات واللقاءات العلمية، من أجل الوقوف على الحصيلة والآفاق الممكنة.

2.2.4.تصنيف المنتزه الجيولوجي مكون ضمن الشبكة العالمية للمنتزهات

صنف المنتزه الجيولوجي مكون (M'goun) ضمن الشبكة العالمية للمنتزهات، كتراث عالمي وواجهة للتنوع التراثي والبيئي بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة. نظرا لمساهمته في المحافظة على الثروات الطبيعية والثقافية للمجال الذي يشغله هذا المنتزه، وحماية الثروات الجيولوجية بالمنطقة، وتنمية وتطوير السياحة المستدامة والنسيج الاقتصادي، وإنعاش التراث الجيولوجي والطبيعي والإنساني وتوظيفه في مجال التنمية السياحية[1]. حيث يعتبر من المقومات الاستقطابية السياحية بجهة بني ملال خنيفرة، بتشكيله قاعدة عملية ملائمة للبحث العلمي والاستكشاف البيئي، وفضاء سياحيا، يتيح للزوار لحظات الاستجمام والترفيه.

تتوفر الحديقة الجيولوجية لليونسكو في مكون على مقومات تعليمية مهمة في المجال الطبيعي والبيئي. وقد أدت أهمية هذا المشروع إلى إشعاعه على الصعيد الدولي، منذ أن أعيد تسميته مؤخرا بمنتزه "جيو وورلد".

يعتبر الأطلس الكبير الأوسط غني بآثار الديناصورات، التي تعد موردا ترابيا متميزا، حيث يشكل قاطرة مهمة للسياحة الجبلية. غير أن هذا المورد، ظل يعرف إكراهات متعددة، بفعل عوامل طبيعية (التساقطات، الانجراف، الرياح)، إضافة إلى العوامل البشرية. هذا في غياب مخططات التهيئة، التثمين والحفاظ على التراث[2].

تلعب المواقع والأشكال الجيولوجية والجيومورفولوجية، دورا مهما في الاستقطاب السياحي، غير أنها لازالت تعاني من الإهمال وسوء التهيئة والتدبير، وعدم إدماجها بشكل فعال في عملية بناء التنمية الترابية.

وبالتالي، لعب هذا المشروع دورا في إحداث بعض التحولات بإقليم أزيلال، فيما يخص الاستقطاب السياحي، وتوفير قاعدة اقتصادية مهمة للساكنة المحلية. لكن ظلت آثاره التنموية محدودة في الزمان والمكان ومقتصرة على جماعات محددة. حيث أن مستوى الاستقطاب السياحي ظل ضعيفا، مقارنة مع حجم المؤهلات التي تتمتع بها هذه المناطق الجبلية، نظرا لافتقارها لمجموعة من العناصر التنظيمية والتجهيزات والبنيات التحتية الأساسية.

3.2.4.المنتزه الوطني لخنيفرة وإمكانات السياحة الجبلية

يعد المنتزه الوطني لخنيفرة من أهم المنتزهات على المستوى الوطني، والذي تم إنشاءه في سنة 2008، حيث تقدر مساحته بحوالي 93500 هكتار بإقليم خنيفرة. وهو منتزه يقوم على حماية الغطاء الغابوي والتنوع البيولوجي للمنطقة[3].

1 . http://www.benimellalkhenifra.ma/ 2020 أطلع عليه بتاريخ 2 أبريل

2. منوار أحماد&أواجاي خديجة.، 2015، مرجع سابق، 245.

3 . http://www.eauxetforets.gov.ma/consulté le 07/12/2019

يتميز هذا المنتزه بمناظر طبيعية خلابة وثروة جيولوجية وبيولوجية وثقافية ذات أهمية كبيرة؛ يحتوي المنتزه على النظم الإيكولوجية لغابة الأرز وسط الأطلس المتوسط، حيث يمتد على مستوى المناطق الجغرافية المتمثلة في أجدير، كروشن، إيتزر، سيدي مكويلد، وأغبالو لعربي[1].

لا يكمن ثراء المنتزه الوطني فقط في وجود غطاء غابوي غني ومتنوع، لكن أيضا بوجود مجموعة من البحيرات المهمة، كأكلمام أزكزا، أكلمام ويوان، أكلمام أبخان، والتي تتميز بوجود ثروة سمكية مهمة[2].

صوررقم 1: مشاهد من مقومات السياحة الجبلية التي يزخربها المنتزه الوطني بخنيفرة

Source : http://www.eauxetforets.gov.ma

يعتبر هذا المنتزه الوطني أحد الروافد السياحية المهمة على مستوى المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، حيث يقوم على السياحة الإيكولوجية التي تنبني على عناصر الطبيعة ومقوماتها، إضافة إلى الثقافة والدرايات المحلية المتوارثة والغنية بالمنطقة، التي تشكل إلى جانب المقومات الطبيعية عنصرا استقطابيا مهما، يجعل السائحين والزائرين للمنطقة يستشعرون عراقة المنطقة وأصالتها.

لا شك أن المكتسبات التي حققها هذا المنتزه مهمة على مستوى تثمين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وإعطاءها أهمية في البعد الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استثمارها في السياحة الجبلية؛ غير أن الانعكاسات التنموية المباشرة على

1 . http://www.eauxetforets.gov.ma/consulté le 07/12/2019
2 . http://www.eauxetforets.gov.ma/consulté le 07/12/2019

الساكنة المحلية تعد محدودة، ذلك أن هذه المنتزهات تبلور وتنجز بشكل بعيد عن طموحات وانتظارات الساكنة، ولم يتم وضع هذه الساكنة المحلية في قلب المنظومة التنموية؛ كما تتعرض الموارد الترابية الطبيعية للتدهور والهشاشة، بفعل عدة عوامل بشرية.

لم يرق الاستقطاب السياحي بهذه المنطقة بعد إلى المستوى المطلوب، في ظل غياب مجموعة من التجهيزات والبينات التحتية، وغياب شبكة للتسويق الترابي، ومختلف الاستثمارات الضرورية. حيث أن المشاريع السياحية لم يتم بموجبها تحويل وتهيئة الموارد الترابية الطبيعية إلى موارد قابلة للاستقطاب السياحي، وذلك بوضع تجهيزات وبنية تحتية تليق بمستوى السياحة المنشودة، ووضع استراتيجية للتعريف بها والعمل على إشعاعها وطنيا ودوليا.

وضع مشروع سياحي بمنظور أحادي لا يمكن أن ينجح ويعطي ثماره المرسومة والأهداف المرجوة، بحكم تشعب المعطيات الترابية وترابطها، التي تحتاج إلى تخطيط نسقي فعلي وعملي.

3.4.الرؤى التنموية المعتمدة ودورها في تطوير السياحة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة

1.3.4.تهميش دور السياحة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة في ظل الرؤية السياحية 2010

عرفت السياحة على غرار القطاعات الأخرى، نهجا مركزيا مبنيا على المقاربة القطاعية سواء في التخطيط والتدبير؛ لا يمكن الحديث في ظل هذه الأوضاع على المقاربة الترابية للنشاط السياحي. وركز هذا التوجه على الأهداف الوطنية التي تجسدت في استقطاب 10 ملايين سائح، وسخرت لذلك مجموعة من الآليات، تكمن في بلورة مشاريع سياحية واعتماد آليات تسويقية وهيكلة الإرشاد السياحي. حيث تبنت إطلاق العديد من المبادرات التي همت عدة ميادين، من بينها تعزيز طاقة الاستقبال، عبر الشروع في إنجاز برنامج يهدف إلى تأهيل ست محطات جديدة في إطار المخطط الأزرق. حيث تتجلى هذه المحطات في كل من محطة موغادور (الصويرة)، وليكسوس (العرائش)، ومزاغان (الجديدة)، والسعيدية وتاغزوت (أكادير)، والشاطئ الأبيض (كلميم). وتم التركيز في هذا البرنامج على السياحة الشاطئية، وبالتالي انصب كل الاهتمام على المدن الساحلية. ولم تكن السياحة الجبلية، من أولويات هذه الرؤية وهذا التوجه ولم تخصص لها مشاريع مهمة. كمجالات جغرافية تتمتع بمجموعة من المقومات والمؤهلات، التي تسمح بأن تكون وجهة سياحية، على المستوى الداخلي والخارجي.

لا يمكن في هذا الإطار للسياحة الجبلية أن تكون قاطرة للتنمية بالمناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، دون اعتماد مقاربة ترابية للمشاريع السياحة. حيث أن الاستراتيجيات والبرامج السياحية التي تم وضعها في إطار رؤية 2010، أغفلت تماما المناطق الجبلية كمجالات سياحية، قادرة على استقطاب شريحة عريضة من السياح، شريطة توفير البنيات التحتية السياحية اللازمة، وتأهيل العنصر البشري، وتوفير شبكة طرقية، ووسائل النقل من خلال هيكلة ودعم وكالات الأسفار.

2.3.4.تبني البعد البيئي والثقافي في إطار الرؤية السياحية ل2020

هذه الرؤية تم إطلاقها بحلول سنة 2010، تهدف إلى مضاعفة حجم القطاع والتصنيف ضمن الوجهات العالمية 20 المفضلة للسياح؛ كما تروم تحقيق جملة من الأهداف منها استقطاب 20 مليون سائح. وقد تبنت هذه الرؤية، إلى جانب السياحة الشاطئية، السياحة الثقافية والسياحة البيئية. نظرا لأهميتهما ونظرا لكونهما يشاكلان عنصران محوريان، في إطار تنويع الوجهات السياحية. حيث أضافت عنصرين أساسين للنشاط السياحي وهو البعد الثقافي والبعد البيئي، واللذان يوجدان بالمناطق الجبلية على نحو كبير. نظرا للمؤهلات الطبيعية والحضارية والتاريخية التي تتمتع بها الجبال بجهة بني ملال خنيفرة، حيث تندرج هذه المناطق ضمن الجهة السياحية المسماة بالأطلس ووديانه، وفق التقسيم السياحي للمغرب في إطار رؤية 2020.

في سياق دولي متنافس، حتم على رؤية 2020 عدم التركيز بشكل كبير على المدن الساحلية فقط، كآليات مهمة من أجل هيكلة السياحة واستقطاب أعداد مهمة من الوافدين الأجانب، وركزت على مواقع سياحية أخرى تتميز بغنى المؤهلات الطبيعية. كما اهتمت هذه الرؤية أيضا بتشجيع السياحة الداخلية في إطار مخطط وكنوز بلادي. وتم تقسيم المغرب إلى ثمانية مناطق سياحية، لضمان توظيف الخصوصيات المحلية في عملية الاستقطاب السياحي، وتثمين مؤهلات كل منطقة.

تأتي السياحة الجبلية ضمن رؤية 2020 في إطار السياحة البيئية المستدامة، من أجل تنويع الوجهات السياحية بالمغرب، بعد إدراك أهمية الأبعاد البيئية والثقافية كمقومات أساسية في تطوير إمكانات السياحة. والاهتمام بالمجالات الجبلية، يتوافق مع توجهات سياسة إعداد التراب الوطني، التي ركزت على محاربة التفاوتات المجالية، عبر استغلال وتوظيف خصوصيات المناطق الجبلية في عمليات وسيرورة التنمية الترابية.

يتميز مستهلكو هذا النوع من المنتوج السياحي الطبيعي والثقافي، بتقديرهم للطبيعة وبمستواهم السوسيوثقافي العالي. حيث أن جولاتهم عبر المسالك الضيقة، تمنحهم فرصة مهمة للتعرف على تقاليد وقيم المجموعات البشرية المستوطنة للجبل. هذا النوع من السياحة، هو ما يطلق عليه بالسياحة الجبلية[1].

خلاصة:

لم تحظ المناطق الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة بتثمين مواردها الترابية بشكل ناجع، لكي تكون قاطرة مهمة للتنمية الاقتصادية، وجعلها إحدى اللبنات الأساسية في حلقة التنمية الترابية. وهذا راجع بالأساس إلى عدم إدراك أبعاد الموارد الترابية وكيفية تحويلها إلى ميكانيزمات اقتصادية، وتقدير آثارها المتوخاة على الساكنة المحلية بالجبال.

1.الغزواني محمد.، 1998، نمو المجالات السياحية بكتلة امكون، ص 49.

لائحة المراجع:

1. ودواح محمد&بوهلال عبد السلام.، 2015، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية في المغرب، ورد في المشروع الترابي أداة استراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة إغزران الجبلية، تنسيق محمد البقصي ومحمد الزرهوني، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافية لإغزران، الطبعة الأولى، فاس.
2. احمامو مصطفى.، 2015، قضايا التدبير والإعداد في المناطق الجبلية: حالة الذروة الكلسية وهوامشها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والترجمة بتطوان، جامعة عبد المالك السعدي.
3. الغزواني محمد.، 1998، نمو المجالات السياحية بكتلة امكون.
4. Azouaoui Hassan., 2005, le marketing territorial et la gouvernance locale au Maroc, publication de la revue marocaine d'Audit et de développement, série Management stratégique, n°7.
5. Ballaoui Ahmed., 1996, Le développement du tourisme au Maroc, Casablanca, les éditions maghrébines.
6. Boujrouf Said., 2014, Ressources patrimoniales et développement des territoires touristiques dans le Haut Atlas et les régions sud du Maroc, éd, Association pour la diffusion de la recherche alpine, in Journal of Alpine Research/ Revue de géographie alpine, 102-1, Ressources territoriales, développement et tourisme II : Qualités, Risques et Contradictions, https://journals.openedition.org/rga/2259, consulté le 19 avril 2019
7. Oiry Marie., 2014, Quand le tourisme recompose les identités collectives : étude de projets touristiques « alternatifs dans les Atlas marocains, Thèse de doctorat, Université de Genève et Faculté des lettres et sciences humaines de l'Université Cadi Ayyad de Marrakech, no, SES 850.
8. Kotler Philip et Dubois Bernard., 2000, Marketing Management, 10 édition, Publi-Union, Paris.
9. Oiry Marie., 2014, Quand le tourisme recompose les identités collectives : étude de projets touristiques « alternatifs dans les Atlas marocains, Thèse de doctorat, Université de Genève et Faculté des lettres et sciences humaines de l'Université Cadi Ayyad de Marrakech, no, SES 850.
10. Chahid Fatima., 2005, territorialisation des politiques publiques, publications de la revue Marocaine d'administration locale et de développement, collection manuels et travaux, n°63.
11. Gebrati Fatima., 2003, Le tourisme et les conceptions de la durabilité a travers les actions de développement local dans le Haut Atlas Occidental (Maroc).

المواقع الإلكترونية:

12. http://www.eauxetforets.gov.ma/consulté le 07/12/2019
13. http://www.benimellalkhenifra.ma/ أطلع عليه بتاريخ 2 أبريل 2020

اثر الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي السعودي
(دراسة تطبيقية للفترة من 2005 -2022م)
The Impact of the public expenditure on the Saudi Arabia health sector for the period 2005-2022

د. صالح احمد على جامع، أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة كرري - السودان

د. سيف الدين علي مهدي البلولة، أستاذ الاقتصاد المساعد- جامعة الحدود الشمالية - السعودية

الملخص:

تناولت الدراسة اثر الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي السعودي (للفترة من 2005-2022م)، هدفت الدراسة للتوصل لنموذج يعكس شكل العلاقة بين الانفاق الحكومي وتطور القطاع الصحي. وتناولت مشكلة الدراسة عدد من التساؤلات أهمها: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق على القطاع الصحي والناتج المحلي الاجمالي؟ وهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق على القطاع الصحي وحجم السكان خلال فترة الدراسة؟. ونبعت أهمية الدراسة من خلال التوصل الى اطار فكري متكامل لتقويم مدى فعالية الانفاق الحكومي على القطاع الصحي بالمملكة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والكمي والتحليلي للبيانات باستخدام برنامج .(E.views) توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق على القطاع الصحي السعودي والناتج المحلي الاجمالي وحجم السكان، كذلك إتضح من الدراسة أن نموذج الانحدار المتعدد هو أفضل نموذج للانفاق العام على القطاع الصحي السعودي. ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة تفعيل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تمويل خدمات الرعاية الصحية، وكذلك توفير الحوافز الملائمة لمقدمي خدمات الرعاية الصحية والوقائية وطب الاسرة.

كلمات مفتاحية: الانفاق الحكومي، القطاع الصحي، الناتج المحلي، حجم السكان، السعودية.

Abstract

The study dealt with the Impact of the public expenditure on the Kingdom of Saudi Arabia health sector (for the period 2005-2022). This basic aim of the paper to communicate a model that reflects the relationship between public expenditure and the development of the health sector. The study raises the primary question is there a statistically significant relationship between public expenditure and Gross domestic product during the study period? and is there a statistically significant relationship between the public expenditure and Population size during the study period? The importance of the study stems from the Reaching an integrated intellectual framework to evaluate the effectiveness of public expenditure on the health sector. The study followed the descriptive and analytical and statistical analysis of the data using a program (E. views). The study important results: The study proved the existence of a direct, statistically significant relationship between spending on the Saudi health sector, gross domestic product, and population size. It also became clear from the study that the multiple regression model is the best model for public spending on the Saudi health sector. The study recommended the necessity of activating the private sector and NGOs in financing health care services. And Provide appropriate incentives for health care, preventive and family medicine providers.

Keywords: Saudi Arabia, Public Expenditure, Health sector, Gross domestic product, Population size.

مقدمة:

منذ بداية خطط التنمية في المملكة العربية السعودية، كان تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة لمواطني المملكة خيارًا استراتيجيًّا، ويتجسد هذا الاهتمام في التنمية الصحية في المادة الحادية والثلاثين من النظام الأساسي للحكم التي أكدت على عناية الدولة بالصحة العامة، وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن. وهو ما أكدته كذلك خطط التنمية السابقة التي انطلقت جميعها من مفهوم واحد؛ وهو توفير مقومات الرعاية الصحية التي تلبي احتياجات السكان في كل أرجاء المملكة. وقد توجت رؤية المملكة 2030 هذه الجهود بضرورة التركيز على تنمية القدرات البشرية وبرنامج تحول القطاع الصحي واعادة هيكلته ليكون نظاما صحيا شاملا فعالاً ومتكاملاً، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر في تنفيذ أهداف الرؤية، فالعنصر البشري هو أهم عناصر الإنتاج التي تساهم في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية المستدامة. والانفاق على القطاع الصحي يعد مطلباً اساسياً لتقديم الخدمات الصحية وزيادة الامكانات التى تعمل على زيادة الانتاجية لدى الافراد ولاسيما ان الانفاق الصحي يعد من أهم الركائز الاساسية للتنمية البشرية لما له من انعكاسات ايجابية في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. ويعد الانفاق الصحي كجزء من الانفاق العام، والمحرك الاساسي للنمو الاقتصادي الذى يساعد في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد والناتج المحلي الاجمالي اذا ما وجه بالشكل الصحيح والا فانه سيكون عبئاً على الاقتصاد المحلي وذلك بزيادة عجز الموازنة العامة للدولة ومن ثم الوصول الى الركود أو الكساد الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من استمرار الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي بالمملكة ألا أنه مازالت هنالك بعض المعوقات التي أدت الى عدم تحقيق الطموح والارتقاء بمستويات الخدمات المطلوبة. ويحتل قطاع الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية موقعاً متميزاً بين القطاعات الخدمية الأخرى نظراً للأهمية التي تفرضها طبيعة الخدمات التي يخدمها هذا القطاع لافراد المجتمع والشرائح المختلفة. ومن خلال ماسبق تتمثل مشكلة الدراسة حول التساول الرئيسي التالي: ماهيّة تاثير وفعالية الانفاق العام على القطاع الصحي بالمملكة للفترة من (2005-2022م)، ومنها تتفرع عدة تساؤلات:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي على القطاع الصحي؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان والانفاق الحكومي على القطاع الصحي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الآتي:

1. التعرف على مفاهيم القطاع الصحي والمتغيرات المرتبطة بها.
2. التعرف علي بعض العوامل التي يمكن أن تؤدي إلي تحسين وتطوير كفاءة القطاع الصحي بالمملكة.
3. التوصل إلي بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير الأداء وتدعيم قدراته علي تقديم خدمات صحية متميزة تتفق مع أهداف القطاع الصحي.
4. التوصل لنموذج يعكس شكل العلاقة بين الانفاق الحكومي وتطور القطاع الصحي بالمملكة.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي على القطاع الصحي؟

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان والانفاق الحكومي على القطاع الصحي.

أهمية الدراسة:

الاهمية العلمية: تحاول الدراسة ملء الفجوة الحالية للدراسات العلمية من خلال التوصل الى اطار فكري متكامل لتقويم مدى فعالية الانفاق الحكومي على القطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية.

الاهمية العملية: تُسهم الدراسة في توجيه صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار في المملكة العربية السعودية الى اتخاذ القرارات المناسبة، والتي قد تساعد في دعم الجهود المبذولة تجاه الاستفادة القصوى من الانفاق الحكومي على قطاع الخدمات الصحية.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، الوصفي والكمي والتحليلي واستخدام برنامج (E.views) لتقدير وتقويم نموذج الدراسة واختبار جودة معالم النموذج عن طريق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL).

الدراسات السابقة:

دراسة: جيانكيانق وأخرين (2021): Jianqiang Xu

اجريت الدراسة في الصين تحت عنوان (المساواة في استخدام الخدمات الصحية والنفقات بين سكان الحضر والريف تحت التغطية الصحية الشاملة) وقد خلصت إلى أنه رغم أهمية التغطية الصحية الشاملة لجميع الدول إلا أنه لا يزال التفاوت الصحي قائمًا. وقيمت هذه الدراسة درجة الانفاق على الخدمات الصحية والمساواة في طلبها من حيث التغطية الصحية الشاملة ، والاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية ، وفئات الدخل المختلفة. وقد اخذت عينه من مسح الخدمات الصحية الخامس في الصين واستخدمت التحليل الوصفي ومؤشر التركيز ومنحنى التركيز وأثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الطلب والاستفادة من الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية. وخلصت إلى أن إنفاق الخدمات الصحية لسكان الحضر والريف من ذوي الدخول المختلفة لا يزال يمثل مشكلة، ويتطلب تحسين الوصول والسياسات الصحية.

دراسة: ميهايلا اونفري (2021): Mihaela Onofrei

أجريت الدراسة بين البلدان النامية في الاتحاد الأوربي، وهدفت إلى التحليل التجريبي للعلاقة بين الإنفاق على الصحة العامة والنتائج الصحية بين هذه البلادان. وقد استخدمت تحليل الانحدار وتحليل العوامل. وتوصلت إلى أن الإنفاق على الصحة العامة والنتائج الصحية في علاقة توازن طويلة المدى ويمكن أن تؤدي تحسين متوسط العمر المتوقع وتقليل وفيات الرضع. وأن فاعلية الصحة وطريقة الحد من وفيات الرضع أو لتحسين نوعية الحياة موجه بشرط وضع الحكم الرشيد. كما أن توطيد أداء نظام الرعاية الصحية يؤدي بشكل مباشر إلى تحسين نوعية الحياة بين البلدان النامية في الاتحاد الأوروبي ، مما يشير إلى أن صانعي السياسات العامة يجب أن يتدخلوا ويقدموا الدعم السياسي والمالي من خلال مزيج من السياسات.

دراسة: اسحار محمد مالك وآخرين (2021): Ashar Muhammad Malik

تناولت الدراسة الصعوبات المالية للإنفاق الشخصي على الصحة كمصدر قلق لواضعي السياسات الصحية في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وناقشت الاختلاف الزماني المكاني بين مقاطعات باكستان الأربع خلال الفترة

2015-2001 ، لمقارنة تقديم الخدمات الصحية الحالية وخطط الحماية من المخاطر المالية. والمصاعب المالية التي يعاني منها مكتب الصحة المهنية في باكستان. واستخدمت مجموعة أربعة بيانات مختلفة للمسوح الاقتصادية المتكاملة للأسر (2001 –2015) وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض عدد الأشخاص الكارثي والإفقار نتيجة للصعوبات المالية للانفاق الشخصي على الصحة على المستوى الوطني (-1.3٪) نقطة) وفي محافظتي السند (-7.8٪) وخيبر بوختونخوا (-2.8٪) وشهد العام 2005-2006 أعلى نسبة كارثة مالية (26.89٪ نقطة) وإفقار (4.8٪). وخلصت الدراسة إلى أن الاختلاف بين المقاطعات في الصعوبات المالية لمكتب الصحة المهنية يوفر المساعدة لتحديد الأولويات على مستوى المقاطعات. التأثير كبير من OPHE في غير الفقراء ، في المناطق الريفية ، وفي KPK يدعو إلى تعزيز استهداف الحماية من المخاطر المالية .

دراسة: عبد الرحمن سعيد وأشواق العتيبي (2020):

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985 – 2015 باستخدام تقنيات التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. ومن فرضيات الدراسة أن هناك محددات للإنفاق الحكومي على القطاع الصحي تتمثل في عدة عوامل كمتوسط دخل الفرد، وعدد السكان، وعدد الأطباء، وعدد السكان بالحضر، ومؤشر سعر المستهلك ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن عدد الأطباء وعدد السكان من أكثر العوامل تأثيرا على الإنفاق الحكومي على القط اع الصحي في المملكة؛ فزيادة عدد الاطباء ب 1 % من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي ب 2.7 %. أخيرً وأن هناك ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي لمقابلة الزيادة في السكان بزيادة عدد المستشفيات العامة والمتخصصة وتشجيع البحوث العلمية في الحقل الطبي.

دراسة: مديحة محمود خطاب (2009م):

اهتمت هذه الدراسة بتحليل الوضع الصحي بمصر خلال الفترة 20000-2006م من خلال التركيز على بعض المؤشرات الصحية التي تساعد على تقييم مدى فعالية الموارد التي تم صرفها على القطاع الصحي، مع الإشارة إلى أهم المصادر التي تعتمد عليها مصر في عملية تمويل القطاع الصحي، وفي الأخير تم اختتام الدراسة بملامح إصلاح النظام الصحي بمصر وأهم الخطط الانتقالية للفترة المستقبلية وتوصلت الدراسة إلى أنه ينبغي على واضعي السياسات الصحية بالدول النامية التركيز على الإنفاق الخاص مثل الإنفاق العام، كما ينبغي على هذه الدول التركيز على المصادر الداخلية للتمويل، فهي المسئولة عن الحجم الأكبر لمصادر إنفاقهم على الصحة. أما فيما يتعلق بالحجم الأمثل للإنفاق العام فان القطاع يحتاج دائما إلى موارد إضافية في ظل إشكالية تزايد الإنفاق العام، ولكن مزيد من المال لن يحقق نتائج ما لم يتم التعامل مع المعوقات الرئيسية للقطاع.

دراسة: محمد الجموعي قريشي (2011م):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الخدمات الصحية من طرف المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلق للبيانات، وتم استخدام الاطباء والممرضين العاملين في مستشفيات العينة كمدخل للنموذج، وعدد المرضى الداخلين والمرضى الخارجين كمخرجات للنموذج، وتضمنت الدراسة عشرة مستشفيات. وتوصلت الدراسة إلى كون الكفاءة النسبية يعتبر مؤشرا جيدا لتقييم ومقارنة أداء وحدات اتخاذ القرار أي قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر أسلوب تحليل مغلق البيانات بجانبيه الادخالي والاخارجي أداتين مناسبتين لحساب وقياس هذا المؤشر. وعند

استخدام هذا المؤشر على عينة الدراسة تم التوصل إلي أن القطاع الخاص يتميز بمستويات كفاءة أعلا نسبيا من وحدات القطاع العام، والسبب في ذلك يعود إلى الاحجام الكبيرة في مدخلات ومخرجات القطاع العام مقارنة بالأحجام الصغيرة لمدخلات ومخرجات القطاع الخاص.

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية حول الانفاق الحكومي على القطاع الصحي وتقييم كفاءة الخدمات الصحية، وتختلف في المنهج والاطار الزماني والمكاني. بينما تتميز الدراسة الحالية بإبراز مختلف المؤشرات والمفاهيم ذات الصلة بالمنظومة الصحية خلال فترة الدراسة.

1. الإطار النظري للدراسة

تعتبر اقتصاديات الصحة علماً لايزال في دور التطوير، وهو فرع حديث من فروع علم الاقتصاد التطبيقي يبحث في كيفية تطبيق ادوات علم الاقتصاد على قضايا الرعاية الصحية، وتوضيح جوانبها المختلفة بحيث تصبح اكثر قابلية للتحليل ويقدم علم الاقتصاد معايير لتحديد ما اذا كانت سياسات معينة تزيد أو تخفض الكفاءة الاقتصادية وعدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية. ويناقش علم اقتصاديات الصحة تساؤلات تتمثل في كم من الموارد المحدودة يرغب المجتمع في انفاقها على الرعاية الصحية؟ وكيف يتم تقديم الرعاية الصحية باقل تكلفة ممكنة؟ كيف يتم توزيع الخدمات الصحية على من يحتاجون اليها بعدالة؟ كما يركز علم اقتصاديات الصحة على تحليل القضايا الصحية وتقييم سياساتها وتشريعاتها وانظمتها منحي ث تأثير كل منها في العرض والطلب وفي خدمات الرعاية الصحية وفي التخطيط المستقبلي وفي انتاجها بكفاءة وتوزيعها بعدالة وفي تحديد تكاليف ومنافع اي من خياراتها (محمد،2017: ص14).

يعرف قطاع الرعاية الصحية على أنه هو القطاع الذي يعمل على توفير السلع والخدمات لمعالجة المرضى من خلال تقديم الرعاية العلاجية أو الوقائية أو التاهيلية او التلطيفية. وهنالك طرق اخرى لتحديد نطاق قطاع الرعاية الصحية تضع تعريفاً اشمل لهذا القطاع بحيث يتضمن ايضاً الانشطة الرئيسية المرتبطة بالصحة مثل تعليم الاخصائيين الصحيين وتدريبهم وتنظيم كيفية تقديم الخدمات الصحية وادارتها الى جانب توفير العلاجات التقليدية والتكميلية وادارة التأمين الصحى. ويتم تقسيم قطاع الرعاية الصحية لاغراض التمويل والادارة الى عدة اقسام أهمها قسم عمل اساسي لتعريف قطاع الرعاية الصحية، ويتكون هذا القطاع بوجه عام وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد التابع للأمم المتحدة من الفئات التالية: انشطة المستشفيات، انشطة العيادات الطبية وعيادات الاسنان، انشطة أخرى متعلقة بصحة الانسان(العربي،2017: ص31). كما يقسم كل من معيار التصنيف الصناعي العالمي ومعيار تصنيف الصناعة هذا القطاع الى مجموعتين رئيسيتين هما: اجهزة الرعاية الصحية وخدماتها، الدواء والتقانة الحيوية وعلوم الحياة ذات الصلة.

ويعتبر الانفاق الصحي الجزء الاهم من الانفاق العام والذي يشكل نسبة كبيرة من مكونات الطلب الكلي أو الناتج القومي اذ تصل الى اكثر من 35% منه حيث ان تحديد توجهات الانفاق العام واولوياته مسألة مهمة في التاثير في مسار النمو ومن المعروف ان النفقات العامة تنقسم الى قسمين نفقات استثمارية تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد من خلال زيادة الطاقة الانتاجية ونفقات استهلاكية كالانفاق على القطاع الصحي أو الخدمات الصحية التى تؤثر بشكل مباشر من خلال التاثير في صحة العامل والتى تنعكس بزيادة انتاجية العامل (محمد،2017: 31). ومن ثم زيادة الناتج أو الدخل. ويتالف الانفاق على قطاع الصحة من الانفاق الحكومي والمدفوعات من الاموال الخاصة (حيث يدفع الناس مقابل مايحصلون عليه من

رعاية ومصادر مثل التأمين الصحي والطوعي والبرامج الصحية التى توفرها جهات العمل والانشطة التى تمارسها المنظمات غير الحكومية. ويشهد الانفاق على قطاع الصحة نموا متواصل بوتيرة اسرع من سائر قطاعات الاقتصاد العالمي حيث يمثل نسبة 10% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي حيث اكدت تقارير الصحة العالمية ان هنالك تصاعد سريع في مسار الانفاق العالمي على قطاع الصحة وهو مايتضح في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

استعرضت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام 2019م تطور استراتيجيات وسياسات بناء الانظمة الصحية على مستوى العالم خلال القرن العشرين، وشهدت الانظمة الصحية ثلاث اجيال من الاصلاح، الجيل الاول اشتمل على تأسيس انظمة وطنية للرعاية الطبية وانتشار انظمة الضمان الاجتماعي في الدول المتقدمة اولاً ثم الدول متوسطة الدخل واخيراً الدول النامية، وبحلول الستينات عانت معظم الانظمة الصحية من مشاكل تمثلت في ارتفاع التكلفة وعدم عدالة توزيع منافع الرعاية الصحية وسوء نوعية الخدمات الصحية التى تقدم للفقراء(عبد القادر،2003:ص4). ثم ظهر الجيل الثاني متمثلاً في الاصلاح القاضي بتشجيع "الرعاية الصحية الاولية" ويعنى بها توفير مستوى من العناية الصحية، ومستوى ملائم من الغذاء والتغذية ونشر التعليم وانظمة مصادر المياه النظيفة وانظمة الصرف الصحى لكل السكان وبالتركيز على اجراءات الصحة العامة مقارنة بالعناية الطبية، وبالوقاية مقارنة بالعلاج وتوفير الادوية الاساسية وتدريب وتعليم الناس بواسطة العاملين في مجال صحة المجتمع، ايضاً تعرض لمشاكل بسبب نقص التمويل وقصور عملية تأهيل العاملين في الصحة خاصة وظائف الوقاية ونقص المعدات الخاصة وتدنى مستوى الخدمات الصحية. ثم الجيل الثالث الذي استند على ماتسميه منظمة الصحة العالمية "الشمولية الجديدة" والمقصود بها تقديم خدمة اساسية عالية النوعية لكل شخص حيث عرفت النوعية على اساس مبدأ الكفاءة في التكلفة، والتركيز على التمويل العام أو التمويل الخاص المنظم والمراقب بواسطة الدولة دون ان يعنى توفير الخدمة بواسطة الحكومة أو مؤسسات القطاع العام وتم اعتبار توفير خدمات الرعاية الصحية كواحدة من متطلبات التنمية حيث تصنف في جانب الاحتياجات الاساسية.

2. و اقع القطاع الصحي السعودي (2005 – 2022م)

صدر مرسوم ملكي من الملك عبد العزيز في عام 1925م بإنشاء مصلحة الصحة العامة في مكة المكرمة، وبعدها إنشئت مديرية الصحة العامة والإسعاف؛ بهدف الاهتمام بشؤون الصحة والبيئة، والعمل على إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية في جميع أنحاء المملكة، وواكب ذلك إصدار اللوائح التنظيمية؛ لضمان ممارسة مهنة الطب والصيدلة، وفق عدد من الضوابط والمعايير التي أسهمت في تحسين قطاع الصحة وتطويره في المملكة. وبحلول عام 1926م تم افتتاح أول مدرسة للتمريض ثم افتتاح مدرسة للصحة والطوارئ في عام 1927م (حافظ 2019: ص5). حيث وصل عدد المستشفيات الحكومية والأهلية في المملكة إلى (408) مستشفى بإجمالي أسرَّة يصل إلى (55932) سريراً، بلغ نصيب وزارة الصحة منها (244) مستشفى، تتسع لـ(34370) سريراً، تدعمها (2037) مركزاً للرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى العيادات والوحدات المجمعة الخاصة. وتم دعم ميزانية وزارة الصحة بمبلغ 16 مليار ريال خلال الفترة دعماً إضافياً لتعزيز وتطوير وزيادة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية، وإنشاء مراكز للعناية المركزة، ليصبح بذلك عدد المدن الطبية المتكاملة خمس مدن طبية، موزعة على مناطق المملكة المختلفة، بسعة أكثر من سبعة آلاف سرير مرجعي، وهي: مدينة الملك فهد الطبية في الرياض لخدمة المنطقة الوسطى، ومدينة الملك عبد الله الطبية في مكة المكرمة لخدمة المنطقة الغربية، ومدينة الملك فيصل الطبية لخدمة المناطق الجنوبية، ومدينة الأمير محمد بن عبد العزيز لخدمة المناطق

الشمالية، ومدينة الملك خالد لخدمة المنطقة الشرقية (ابوالنور،2018:ص61). وتم تنفيذ الأهداف الصحية للمملكة، وفق استراتيجية صحية مدروسة، تم التعامل معها على أساس أنها مشروع وطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة، والذي يعد أحد أهم مرتكزات وأركان الخطة الصحية الاستراتيجية التي اشتملت على مجموعة من البرامج والمبادرات الصحية. وفي عام 1951م انطلقت الخدمات الصحية بصورة موسعة وذلك بعد أن تم إنشاء وزارة للصحة. مرسوم وزاري أُصدر في عام 1980م، أدى إلى إنشاء دمج إداريا للمستوصفات القائمة والمراكز الصحية ومكاتب الصحة ومراكز صحة الأم والطفل (صحة الأم والطفل) في وحدة واحدة. وقبل نهاية عقد الثمنينات من القرن العشرين، كان هناك 253 مستشفى بسعة 38955 سرير، و1640 مركز رعاية صحية أولية. نسبة الوظائف التي يشغلها المواطنين السعوديين في قطاع الصحة منخفضة جدا. ويمثل المواطنين السعوديين 13% من الأطباء (22633 الأطباء)، و 11.2% في التمريض (45840 الممرضات) و 38% من الفنيين الصحيين (25192 الفنيين الصحيين). وفي عام 1970م بدأت أول خطة من خطط الحكومة الخمسية (لمدة خمس سنوات) وذلك بتعزيز التنمية والتطوير في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الرعاية الصحية، والخطة تهدف فقط بإنشاء البنية التحتية اللازمة للمستشفيات والعيادات والصيدليات والمختبرات ومرافق الأبحاث، وكذلك التعاقد مع الموظفين الأجانب للعمل في المنشآت وتشجيع السعوديين لممارسة المهن في مجال الرعاية الصحية (حافظ،2019:ص61).

2.1 مستويات تقديم خدمات الرعاية الصحية

يرتكز النظام الهيكلي الحالي للرعاية الصحية بالمملكة على ثلاث مستويات رئيسية، هي:

المستوى الأول: الرعاية الصحية الأولية: يعتبر الرعاية الصحية الأولية هي بوابة الدخول الرئيسية للخدمات الصحية وتلعب دوراً هاماً في تحقيق التغطية الشاملة للمملكة في المجالات الوقائية والتوعوية والعلاجية وتجاوز عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية 2000 مركزاً صحياً موزعة جغرافيا على جميع مناطق المملكة، وتقوم هذه المراكز بإحالة المرضى المحتاجين لمستوى الرعاية الصحية الثاني (المستشفيات العامة).

المستوى الثاني: المستشفيات العامة: تشكل المستشفيات العامة المستوى الثاني من الرعاية الصحية وتعمل على تقديم الخدمات العلاجية والتشخصية من خلال خدمات الطوارئ، العيادات الخارجية، التنويم، النقل الإسعافي بين المنشآت الصحية من خلال استقبال المرضى المحليين من مراكز الرعاية الصحية الأولات الطوارئ مباشرة.

المستوى الثالث: المستشفيات التخصصية والمدن الطبية: تقدم المستوى الثالث الخدمات التخصصية التشخصية والعلاجية والجراحية والتاهيلية ومراكز أبحاث، وتعتمد هذه المستشفيات على الإحالة من المستشفيات العامة واستقبال الطوارئ وهي متواجدة في بعض مناطق المملكة(الخطة الاستراتجية للصحة،2019:ص88).

2.2 أهداف إستر اتيجية تنمية القطاع الصحي

1. توفير الرعاية الصحية الشاملة بشكل متكامل لجميع المواطنين.
2. تطوير نظم المعلومات الصحية.
3. تحسين جودة وكفاءة النظم الإدارية الصحية.
4. تعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية.
5. رفع خدمات الإسعاف الطبي وتعميمها على جميع مناطق المملكة بنفس الجودة والكفاءة.

6. التوزيع المتوازن والعادل للخدمات الصحية على مستوى مناطق ومحافظات المملكة.

7. تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار بالقطاع الصحي.

8. زيادة الطاقات الاستيعابية للمستشفيات العامة والخاصة لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية (ابوالنور،2018:ص86).

2.3 معوقات القطاع الصحي السعودي

1. غياب معايير موحدة للجودة: على الرغم من الزيادة العددية الكبيرة في المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة، إلا أن ذلك لم يصاحبه تركيز على وضع وتطبيق معايير موحدة للجودة وذلك لضمان الحصول على خدمات صحية جيدة وآمنة، الأمر الذي أدى إلى كثير من التذمر لدى المستفيدين من الخدمة لا سيما في المدن الصغيرة والمناطق البعيدة. يضاف إلى ذلك عدم التركيز على وضع وتطبيق معايير الممارسة السريرية القائمة على البراهين والأدلة ونتائج الأبحاث العلمية. أدى ذلك لتفاوت في مستوى الخدمات الصحية المقدمة في مستشفيات المدن الكبيرة ومثيلاتها في المستشفيات الواقعة في المدن الصغيرة مع الاختلاف في أخطاء وتجاوزات طبية تؤثر في أنماط العلاج لنفس الحالة المرضية.

2. نقص الكوادر البشرية والفنية والإدارية: لاتمتلك وزارة الصحة العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة في جميع التخصصات الطبية والصيدلانية والفئات الفنية المساعدة، وبرغم ان الوزارة توظف النسبة الأكبر من اجمالي القوى العاملة الصحية في المملكة، وتعاني الوزارة كذلك من تدني نسب السعودة لا سيما بين الأطباء السعوديين في كافة التخصصات خاصة في تخصصات طب الاسرة والمجتمع، والعناية المركزة، وطب الأعصاب، والجراحات الدقيقة، والعقم، وغيرها من التخصصات النادرة الأخرى. وتعود أسباب قلة الكوادر البشرية المؤهلة إلى قلة المعروض منها عالمياً مقابل ازدياد الطلب على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والنقص النوعي المتمثل في تدني المؤهلات العلمية للعديد من الفئات.

3. تدني امكانيات التعاقد والتوظيف: عانت الوزارة طوال الفترات السابقة من ضعف في قدراتها في مجالات التعاقد والتوظيف، أدى ذلك إلى وجود مشكلات في شغل وظائفها الصحية سواء من السعوديين أو من المتعاقدين، ويعود السبب في ذلك إلى أسباب عدة تتركز فيما يلي:

- عوامل متعلقة بضعف الرواتب والحوافز مقارنة بالجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص ودول الجوار مع أن هذا الجانب قد تحسن بعد إقرار الكادر الصحي الجديد.
- عوامل متعلقة بتدني كفاءة الأساليب المتبعة في البحث عن الكفاءات المطلوبة في كافة دول العالم، واختيارها واستقطابها للعمل، ويشمل ذلك ما يتعلق بفعالية لجان التعاقد التي يتم إرسالها بصفة دورية أو ما يتعلق بطول مدة إنهاء إجراءات البحث والاختيار والتعاقد.
- عوامل متعلقة بإحجام العديد من الكفاءات المؤهلة عن التعاقد معها للعمل في المناطق البعيدة والنائية في المملكة والتي لاتتوفر بها البيئة الملائمة لها (المدارس الخاصة – السكن – الأسواق- وسائل الترفية).
- عوامل متعلقة بحاجة الوزارة المستمرة لاعداد من القوى البشرية الفنية والإدارية، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على خدماتها في كافة مناطق المملكة.

4. ضعف الإستخدام الامثل للموارد: تتفاقم تحديات التمويل مع غياب التخطيط المسبق للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وعدم وجود ثقافة اقتصاديات الصحة التي تهتم بحساب تكلفة السرير والدواء والعبء الاقتصادي للأمراض المزمنة على مجمل الفاتورة الصحية التي تدفعها الوزارة. مع ضعف برامج التدريب والتطوير الذي يضمن رفع المستوى الوظيفي، مع وجود نسبة من القوى العاملة غير المؤهلة تنتشر في كافة مرافق الوزارة، إضافة إلى تكدس العديد منها بمواقع ليست بحاجة اليها.

5. ضعف نظام الحو افزوالتطوير الوظيفي: يتفاقم نقص القوى العاملة المؤهلة في مجال الصحة مع تسرب الموظفين المؤهلين بسبب عدة عوامل منها قلة الرواتب مقارنة مع الجهات الأخرى، وكذلك نقص الحافز الداخلي والخارجي (مكافآت – تكريم - ترقية مرتبطة بالأداء)، ويتوجه هؤلاء للعمل في منشآت القطاع الخاص في المملكة، أوتجذبهم فرص العمل في الدول المجاورة التي تؤمن مزايا وظيفية أفضل. يضاف إلى ذلك عدم وجود برامج كافية للتدريب على رأس العمل بشقيه الفني والإداري مع عدم توفر مسار كل وظيفي واضح ينتهجه الموظف، وكذلك عدم تقديم حوافز لتشجيع العمل في المناطق البعيدة.

6. قلة الإهتمام بالجانب البحثي والعلمي: إن قلة الاهتمام بالجانب البحثي والتعليمي هو من مواطن الضعف المهمة لدى وزارة الصحة، والحاجة اليه تبرز من خلال مطالبة منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المعنية بصحة الإنسان والبيئة وزارات الصحة في دول العالم ومن ضمنها المملكة بتوفير المؤشرات الصحية المتعلقة بالوضع الصحي العام ونسب الأمراض المزمنة وغيرها الكثير من المؤشرات التي يتم الحصول عليها من خلال الأبحاث والدراسات الميدانية، كذلك ما تمثله هذه الأبحاث والدراسات من أهمية بالغة لتوفير المعلومات المساندة للتخطيط الصحي ورسم السياسات المتعلقة بالصحة وطريقة توزيع الخدمات والموارد على النحو الأمثل. يضاف إلى الجانب البحثي قصور في قدرات الوزارة على الوصول تماما إلى ما تطمح إليه من التوسع في الجوانب التعليمية والأكاديمية المتعلقة بعمل الكوادر الطبية السعودية في المرافق التابعة له.

7. ضعف توفر البيانات الصحية الدقيق: تعاني وزارة الصحة والنظام الصحي عموما في المملكة من ضعف في جمع المعلومات والبيانات الصحية وحفظها وتحليلها وتوزيعها على الجهات المعنية، وعدم وجود الدراسات الصحية الكافية تحت إشراف مركز متخصص في الأبحاث والدراسات المتعلقة بالصحة العامة والوقاية من الأمراض، وكذلك عدم تفعيل سجل صحي وطنيٍ فعال يعنى بقياس نسب الأمراض وانتشارها وتوزيعها الجغرافي، إضافة إلى الحاجة إلى تفعيل التنسيق بين الوزارة والجهات الصحية الحكومية والخاصة الأخرى، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات وتقديم الرعاية المناسبة والإدارة الملائمة للنظام الصحي.

8. ضعف نظام المعلومات الصحية: إن الغاية من أي نظام معلومات صحية جيدة هي توفير معلومات فعال مناسبة وذات نوعيةٍ صحية لدعم العمل الصحي. وتفتقر وزارة الصحة الى نظام معلوماتي فعال يستخدم أحدث ما توصلت إليه تقنية المعلومات من أجل الإستفادة من التطبيقات المختلفة لهذا العلم في المجال الصحي وذلك على مستويين:

- المستوى الوطني، ويتمثل في جمع وتحليل وتخزين البيانات والإحصائيات الصحية المتعلقة بالوضع الصحي على مستوى المملكة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، مثل مصلحة الإحصاء وذلك لتمكين المعنيين بصناعة

القرار في وزارة الصحة من تحديد المشكلات والاحتياجات الصحية ومن ثم صياغة البرامج والسياسات والخطط اللازمة للارتقاء بالصحة وتخصيص الموارد على النحو الأمثل.

- مستوى الوزارة ذاتها والمديريات والمرافق الصحية التابعة لها ويندرج تحت ذلك نظم المعلومات الإدارية وتطبيقات الملف الإلكتروني الموحد والخدمات الصحية عن بعد وغير ذلك(الخطة الاستراتجية للصحة،2019:ص88).

2.4 مؤشرات القطاع الصحي السعودي خلال الفترة (2005-2011م)

تمثل المؤشرات الصحية وصفاً عددياً بسيطاً لقياس الجوانب الصحية المتعلقة بالفرد، مثل تحديد الملامح الأساسية لصحة المجتمع، أو تحديد التغير الحاصل في الجوانب الصحية المختلفة المتعلقة بالفرد والمجتمع، وكذلك تحديد مدى نجاح البرامج الصحية العلاجية منها والوقائية، ومدى وصولها إلى الأهداف التي وضعت من أجلها، وهي بهذا تمثل علامات على طريق تحديد الأهداف الصحية للمجتمعات. خلال العام 2005م شهد القطاع الصحي السعودي تطوراً وتوسعاً كبيرا في جميع المجالات الصحية، حيث تجاوز عدد المراكز الصحية 1848 مركزاً و244 مستشفى تضم بداخلها 33 الف سرير، صاحب هذا التوسع تحسن كبير في خدمات الرعاية الصحية والمؤشرات الصحية ممثل انخفاض معدلات الاصابة بالامراض السارية، ووفيات الاطفال. وبلغ عدد المراكز الصحية في 2006م حوالي 1905 مركزاً بعدد زيارات للمرجعين 55 مليون. بينما بلغ عدد المراكز الصحية في العام 2007م حوالى 1925 مركز صحى بعدد زيارات للمرجعين 50.7 مليون. وفي عام 2008م بلغ عدد المراكز الرعاية الصحية 1925 مركزا في مختلف أنحاء المملكة، و220 المستشفيات التي اعتمدت نظام الإحالة التي وفرت الرعاية العلاجية لجميع أفراد المجتمع من مستوى الممارسين العامين في مراكز الرعاية الصحية، وبلغ عدد المستشفيات في المملكة في عام 2009م 415 مستشفى، بداخلها عدد 58126 سريرا، وتشغل وزارة الصحة 62٪ من المستشفيات و 53٪ من العيادات والمراكز، ويتم تشغيل المرافق المتبقية من قبل الوكالات الحكومية، بما فيها وزارة الدفاع، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية، وعدد من الوزارات الأخرى، وكذلك من قبل الكيانات الخاصة (فيصل،2014:ص48). والجدول أدناه يوضح مراكز الرعاية الصحية وعدد السكان في المملكة للفترة من 2005 – 2011م:

جدول رقم (1): مراكز الرعاية الصحية وعدد السكان للفترة من 2005 – 2011م

العام	عدد السكان	مراكز الرعاية الصحية بالمملكة
2005	23330000	1848
2006	24120000	1905
2007	24940000	1925
2008	25790000	1925
2009	26660000	1986
2010	27136977	2037
2011	28380000	2094

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء السعودي تقارير مختلفة من 2005-2011م

وأظهرت المؤشرات الديمقرافية لعام 2010م بحسب بيانات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات وصل اجمالي السكان نحو 27136977 مليون نسمة. وفي العام 2010 بلغ عدد المراكز الصحية بالمملكة حوالي 2094 مركزا واجمالي سكان حوالي28380000. وتم تجهيز وافتتاح عدد من مراكز الرعاية الصحية، حيث بلغ عدد الاطباء العاملين في الرعاية

الأولية بنهاية عام 2010م حوالى 5766 طبيباً و1072 طبيب اسنان، وبذلك فإن نسبة الاطباء الذين يقدمون الرعاية الأولية حوالي 24% من اجمالي الاطباء العاملين في وزارة الصحة، وحوالي 12.11% من إجمالي الاطباء العاملين في المملكة. كما بلغ عدد العاملين بالتمريض في المراكز الصحية حوالى 12908 ممرض وممرضة بنسبة 20% من اجمالى فئات التمريض العاملين في وزارة الصحة. وبلغ عدد العاملين من الفئات المساعدة بالمراكز الصحية 5445 بنسبة 17% من اجمالى الفئات الطبية المساعدة لدى الوزارة(ابوالنور،2018:ص96). والجدول أدناه يوضح مؤشرات الانفاق الحكومي على القطاع الصحي والناتج المحلي الاجمالي للمملكة خلال الفترة من 2005 – 2011م:

جدول رقم (2): مؤشرات الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2005 – 2011م

العام	الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي بالمملكة	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة
2005	14765	1731006
2006	19683	1779274
2007	22808	1812139
2008	25220	1925394
2009	29518	1885745
2010	35063	1980777
2011	39860	2178792

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء السعودي تقارير مختلفة من 2012-2022م

من خلال مؤشرات الانفاق الحكومي على القطاع الصحي والناتج المحلي بالمملكة للفترة من 2005 – 2011م بلغ نسبة الانفاق الحكومي على القطاع الصحي حوالي 14765 مليار ريال ويرتبط نسبة الانفاق بميزانية المملكة الامر الذي يجب أن يتغير جزئيا بمرور الوقت وفقاً لخطط وبرامج تطوير الخدمات الصحية والتوجهات الاستراتيجية، وتضاعف نسبة الانفاق على القطاع الصحي حتى وصل الى 39860 مليار ريال في العام 2011م. والشكل البياني يوضح بعض مؤشرات الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي للمملكة للفترة من 2005 – 2011م:

شكل رقم (1): بعض مؤشرات الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2005 – 2011م

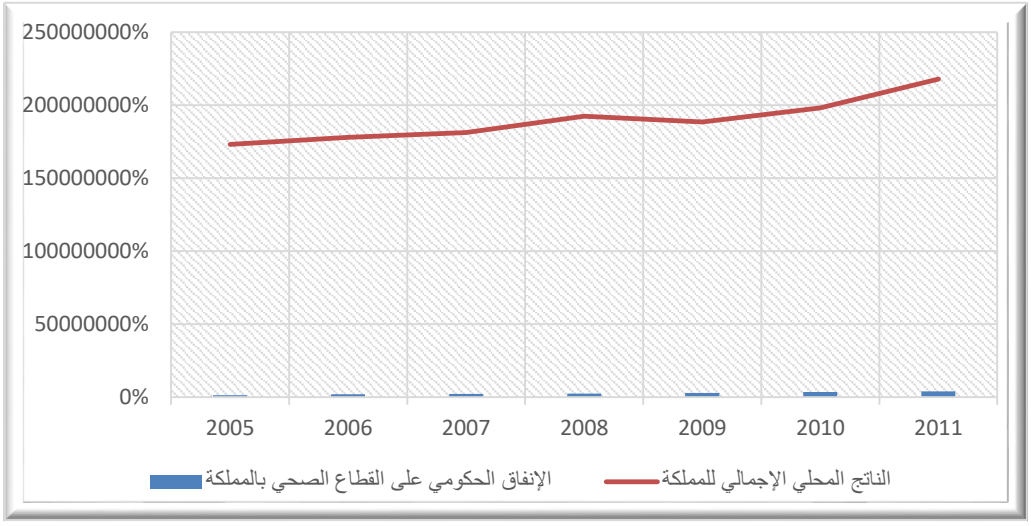

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة للفترة 2005-2011م

2.5 مؤشرات القطاع الصحي السعودي خلال الفترة (2012 – 2022م)

تشير تقارير وزارة الصحة السعودية ان عدد المراكز الصحية للمملكة للعام 2012م بلغ 2109 مركزاً وبلغ عدد الاطباء والعاملون بالتمريض حوالى 33999 والكوادر المساعدة في المجال الصحي حوالى 43422. بينما بلغ عدد المراكز الصحية للعام 2013م 2259 مركزاً و37895 طبيباً 83862 ممرضاً وبلغ عدد الكوادر المساعدة حوالى 50743. وارتفع عدد المراكز الصحية للعام 2014م الى 2281 بعدد 38458 طبيباً و 91854 ممرضاً و53077 من الكوادر المساعدة. وارتفع الطلب على خدمات الرعاية الصحية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 1.4 في المائة خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2018، ذلك مع النمو السكاني، حيث بلغ العدد الإجمالي للمرضى المنومين ومراجعات العيادات الخارجية نحو 145.9 مليون حالة في عام 2019. وزاد عدد مرضى العيادات الخارجية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 1.5 في المائة، بينما انخفض عدد حالات استقبال المرضى المنومين بمعدل نمو سنوي مركب قدره 1.7 في المائة خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2022(تقرير وازارة الصحة،2018:ص45). والجدول أدناه يوضح مؤشرات الانفاق الحكومي على القطاع الصحي والناتج المحلي الاجمالي للمملكة وحجم خلال الفترة من 2012 – 2022م:

جدول رقم (3): مؤشرات الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2012 – 2022م

العام	الإنفاق الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي	حجم السكان
2012	47076	2296697	29110000
2013	54350	2358690	29190000
2014	59185	2444841	30770375
2015	62342	2545256	31015999
2016	58899	2587758	31787580
2017	67758	2568569	32552335
2018	64297	2631091	33413660
2019	75403	2639811	34218169
2020	78323	2732601	35521321
2021	85269	2812952	36210563
2022	89236	2921521	36952312

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء السعودي تقارير مختلفة من 2012-2022

كما شهدت الفترة نفسها ارتفاعا في نسبة مراجعة العيادات الخارجية إلى نسبة استقبال المرضى المنومين من 41 إلى 45 حالة، ما يشير إلى التحول في طريقة العلاج وتطبيق إجراءات أكثر كفاءة لعلاج الحالات الممكنة من خلال العيادات الخارجية وجراحة اليوم الواحد. وبلغ عدد المراكز الصحية للعام 2016م 2325 مركزاً ، وخلال العام تم تكوين المجلس الصحي السعودي بقرار من مجلس الوزراء السعودي بهدف التنسيق بين والجهات الصحية من أجل تحسين الصحة وخفض معدلات الإصابة بالأمراض والعجز والوفاة. يضع المجلس التنظيمات التي تساعد في تقديم خدمات صحية عالية الجودة بطرق ميسرة ومأمونة تمنع إزدواجية الإنفاق وإهدار الموارد وتحقق العدالة في توزيع الخدمات الصحية. ويعمل المجلس مع القطاعات والجهات الصحية ذات العلاقة لتنفيذ برامج تساهم في تعزيز الصحة. تطور المجلس عن ما كان

يسمى مجلس الخدمات الصحية والذي أنشىء عام 2004م ليتحول إلى المسمى الحالي، أعتمد المجلس في عام 2018م نظام إبلاغ وطني عن الأخطاء الطبية، وهو عبارة عن قاعدة بيانات وطنية لمعرفة أسباب الأخطاء الطبية ومدى تكرارها.

ومن أهم اختصاصات المجلس:

- إعداد وتنفيذ استراتيجية الرعاية الصحية في السعودية.
- وضع تنظيم مبني على أسس الإدارة الاقتصادية ومعايير الآداء والجودة لتشغيل المستشفيات التي تديرها وزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى.
- وضع سياسية للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتقديم الخدمات الصحية في مجالات مختلفة.
- تقييم السياسات والخطط الصحية ومراجعتها دوريا.
- تقييم مستوى الخدمات الصحية وتحديد احتياج القطاع الصحي ومتطلباته.
- توزيع الخدمات الصحية بمختلف أنواعها على مناطق السعودية.
- دراسة أنظمة الخدمات الصحية وتعديلها وتطويرها.
- تكوين لجان متخصصة تساعد المجلس في أداء مهامه.

من خلال الخصائص السكانية ارتفاع حجم الإنفاق على الرعاية الصحية للفترة من 2019 إلى عام 2025. اذا بلغ نسبة الانفاق العام على القطاع الصحي العام 2019م حوالى 75403 مليار ريال، وعدد سكان حوالي 34218169 مليون نسمة وتستند توقعات ارتفاع الإنفاق الصحي في المملكة إلى عدة عوامل رئيسة، من بينها الزيادة الكبيرة في عدد السكان وما يصحبها من ارتفاع في نسب المسنين والمواطنين المصابين بالأمراض نتيجة اتباع بعض الممارسات غير الصحية، إذ إنه من المتوقع أن يرتفع عدد سكان المملكة إلى 45 مليون نسمة بحلول عام 2030، أي بزيادة تقدر بنحو 35 في المائة عن التعداد الحالي للسكان. إضافة إلى ما سبق، فإن ارتفاع الرعاية الصحية في المستقبل سيتأثر بصورة أكبر بالحالة الصحية للسكان عامة، دون الاقتصار على المسنين منهم فقط، أخذا في الحسبان أن نحو 35 في المائة من البالغين يعانون السمنة المفرطة ونحو 18.5 في المائة يعانون السكري و60 في المائة منهم تقريبا مصنفون كأشخاص يعانون النشاط البدني، وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الرعاية الصحية الخاصة مدفوعا بالخطط التي تهدف إلى التوسع في نطاق التغطية التأمينية لتشمل شرائح جديدة من السكان، مثل العمالة المنزلية غير المشمولين بالتأمين حاليا والذين عددهم نحو 2.1 مليون شخص(على،2018:ص25). الشكل البياني يوضح بعض مؤشرات الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي للمملكة للفترة من 2012 – 2022م:

شكل رقم (2): الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي وحجم السكان للفترة من 2012 – 2022م

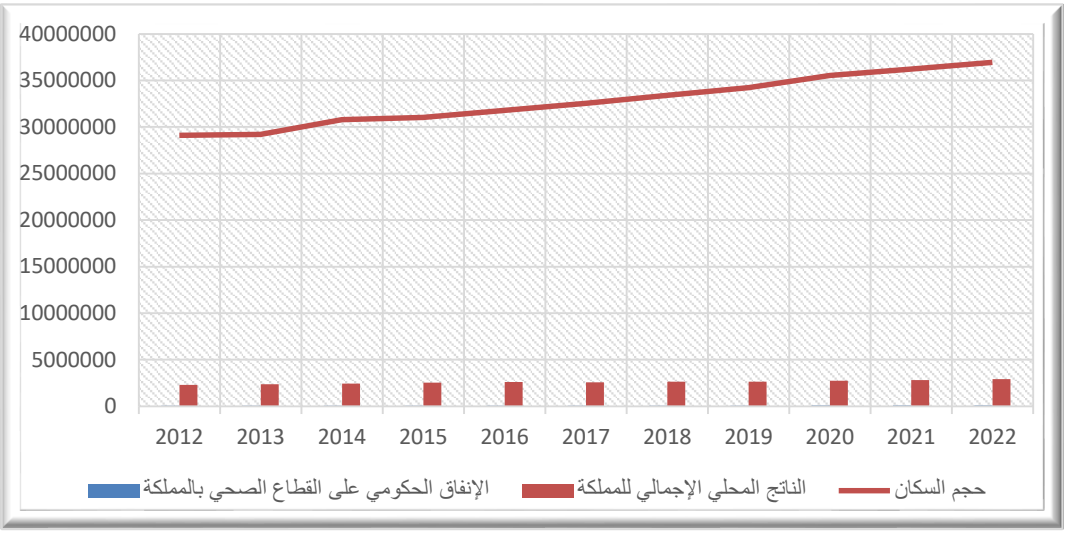

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة للفترة من 2012-2022م

3. تحليل نموذج الدراسة

3.1 توصيف النموذج Model Specification

استناداً على مرحلة صياغة النموذج والتي تعنى التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية ستصبح النموذج المقترح كالأتي:

$$HG = B_0 + B_1 GDP - B_2 POP + U$$

حيث:

HG ≡ الانفاق على القطاع الصحي (المتغير التابع).

B_0 ≡ القاطع.

GDP ≡ الناتج المحلي الإجمالي (المتغير المستقل الأول).

POP ≡ حجم السكان (المتغير المستقل الثاني).

B_1 ≡ معامل الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس مقدار التغير في الانفاق على القطاع الصحي نتيجة للتغيير في حجم االناتج الملي الاجمالي.

B_2 ≡ معامل حجم السكان الذي يقيس مقدار التغير في الانفاق على القطاع الصحي نتيجة للتغيير في حجم السكان.

U ≡ المتغير العشوائي.

تتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين الانفاق على القطاع الصحي والناتج المحلي الاجمالي وكذلك حجم السكان والاشارة موجبة.

جدول رقم(4): اختبار سكون واستقرار السلسلة

Variable	PP Test Statistic	5% Critical Value	Level
HG	5.067372	3.1222	1st. Differenc
GDP	5.582474	3.1483	2nd. Differenc

POP	6.294542	3.1483	2nd. Differenc

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلاحظ من الجدول رقم(4) أن قيمة اختبار **PP Test Statistic** بالنسبة لمتغيرات الدراسة **Variable (HG,POP,GDP)** هي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية **5%** لذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات في الفروق المختلفة في الجدول أعلاه.

جدول رقم (5): اختبار التكامل المشترك:Co integration Regression

Variable	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value
HG	40.29387	29.68
GDP	8.243622	15.41
POP	1.322304	3.76

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلاحظ من الجدول رقم(5) أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) للانفاق على القطاع الصحي **(HG)** بلغت **(40.29387)** وهي اكبر من **5%** **(29.68)**. مما يعني ذلك أن هناك إتجاه واحد للتكامل المشترك وبالتالي أن المتغيرات في المدى الطويل سوف تسلك سلوك متشابهاً ومتوازناً في الاجل الطويل، وتمثل النموذج انحداراً حقيقياً غير زائفاً.

تقدير النموذج: Estimation Equation

جدول رقم (6): تقدير النموذج

Variables	Coefficient	Std. Error	T. statistic	Prob	
C	7.553596	12.59227	5.998596	0.0001	
GDP	0.053435	0.007125	7.500078	0.0000	
POP	8.490005	0.000175	0.484051	0.0003	
R squared	0.97	**F- statistic**	0.00000	**S. E. of regression**	3836.922
Adjusted R squared	0.96	**Prob (F-statistic**	0.000346	**Durbin- Watson stat**	1.95

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

وذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$HG = 7.553596 + 0.053435\ GDP + 8.490005\ POP + U$$

3.2 مرحلة تقييم النموذج

أولاً: تقييم التقديرات وفقاً لمعيار النظرية الاقتصادية:

من الجدول رقم (6) (B_0) يمثل الثابت ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت(B_0) يساوي (7.553596) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ(B_1) التي تمثل ميل منحنى الانفاق على القطاع الصحي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، أو معدل التغير في الانفاق على القطاع الصحي نتيجة للتغير في للناتج المحلي الاجمالي بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (0.053435) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الانفاق على القطاع الصحي والناتج المحلي الاجمالي. بمعنى ان أي زيادة في الانفاق على القطاع الصحي تؤدي إلي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي والعكس. ومن الناحية القياسية أن أي زيادة في الانفاق على القطاع الصحي بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في الناتج المحلي بمقدار(0.053435).

أما(B_2) التي تمثل ميل منحنى الانفاق على القطاع الصحي بالنسبة لحجم السكان، أو معدل التغير في الانفاق على القطاع الصحي نتيجة للتغير في حجم السكان بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (8.490005) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الانفاق على القطاع الصحي وحجم السكان. بمعنى ان أي زيادة في حجم السكان تؤدي إلي زيادة في معدل الانفاق على القطاع الصحي والعكس. ومن الناحية القياسية أن أي زيادة في حجم السكان بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلي زيادة في الانفاق على القطاع الصحي بمقدار(8.490005).

ثانياً: تقييم التقديرات وفقاً للمعايير الإحصائي:

1. معنوية المعالم:

يلاحظ من نتائج التحليل بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الثابت Prob (0.0001) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يصبح الثابت معنوي. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الناتج المحلي الاجمالي Prob (0.0000) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية وعليه تصبح معامل الناتج المحلي الاجمالي معنوي. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل حجم السكان Prob (0.0003) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية وعليه تصبح معامل حجم السكان معنوي. هذه النتائج المعنوية تدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقل(الناتج المحلي الاجمالي وحجم السكان) والمتغير التابع (الانفاق على القطاع الصحي).

2. الخطأ المعياري:

يستخدم الخطأ المعياري للتقديرات Std. Error لقياس تشتت التقديرات المتحصل عليها حول المعاملات الحقيقية، وكلما كبر حجم الخطأ المعياري للمعامل كلما انخفضت درجة الاعتماد عليه والعكس صحيح. حيث قدرت الأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة للثابت بـ (12.59227)، وللناتج المحلي الاجمالي بـ (0.007125)، وحجم السكان بـ (0.000175)، إذا من خلال المعاملات اتضح هناك انخفاض في معدل الخطأ المعياري وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

3. جودة توفيق النموذج:

يلاحظ من نتائج التحليل أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.97) وهذا يعني أن المتغيرات المستقل تؤثر على المتغير التابع بنسبة 97% والباقي وقدره 3% يعود للمتغيرات غير المتضمنة في النموذج وهذا دلالة لجودة توفيق النموذج. وبلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.96) وهو يسمى بمعامل التحديد المعدل ويستخدم لنفس الغرض ولكنه أدق من معامل التحديد.

4. معنوية النموذج ككل:

يلاحظ ان قيمة (F-statistic) بلغت (178.3596) والقيمة الاحتمالية للاختبار Prob(F-statistic) بلغ (0.0000) وهي قيمة أقل من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والنموذج ككل معنوي.

ثالثاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار القياسي:

يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس وذلك على النحو التالي:

أ. مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي: من خلال قيمة إحصائية (Durbin-Watson stat) يلاحظ تساوي (1.95) وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح مابين (1.50- 2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

ب. مشكلة اختلاف التباين: من الجدول رقم(7) اختبار وايت، يلاحظ أن قيمة Obs*R- **(6.098011)** وهي اكبر من قيمة Prob (0.05) وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول رقم (7): اختلاف التباين ARCH Test

F-statistic	1.712542	**Probability**	0.223256
Obs*R-squared	6.098011	**Probability**	0.191947

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

الخاتمة

النتائج

1. أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق على القطاع الصحي والناتج المحلي الاجمالي.
2. اثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق على القطاع الصحي وحجم السكان.
3. اثبتت الدراسة معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات وجودة توفيق النموذج حيث بلغ معامل التحديد 97% مما يشير الى ان النموذج ذات مقدرة تفسيرية عالية.
4. إتضح من الدراسة أن نموذج الانحدار المتعدد هو أفضل نموذج للانفاق العام على القطاع الصحي السعودي.

التوصيات

1. ضرورة القيام بتشجيع الإستثمار المحلي في صناعات الأدوية والمعدات الطبية للحد من استيرادها من الخارج.
2. ضرورة استمرار تطوير جودة الخدمات الصحية للمواطنين ونظم المعلومات الصحية.
3. ضرورة تفعيل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تمويل خدمات الرعاية الصحية.
4. ضرورة توفير الحوافز الملائمة لمقدمي خدمات الرعاية الصحية والوقائية وطب الاسرة.

لائحة المراجع

1. ابو النور، خالد احمد(2018م)، خصخصة القطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية، ورقة علمية منشورة بكتاب مؤتمر الخصخصة الاليات والتحديات 24 ابريل 2018م، جامعة القصيم، السعودية.
2. تقرير "حلول خاصة للرعاية الصحية في دول الخليج"، فيكتور هيدقر وآخرون، نشرة ميكنزي، وزارة الصحة السعودية، 2010م.
3. الملتقى التشاوري لقيادات وزارة الصحة، التأمل والسعي نحو تحسين الأداء، الليث، المملكة العربية السعودية،2010م.
4. مركز الرعاية الصحية المبنية على البراهين بوزارة الصحة، الخطة الاستراتيجية وسياسات العمل،2022م.
5. الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة الصحة، من 2005 – 2022م.
6. العربي، محمد(2017م)، اثر الانفاق الصحي الحكومي في التنمية البشرية المستدامة في العراق، دار نور للنشر، العراق.
7. حافظ، طلعت زكي(2011م)، القطاع الصحي السعودي ومسيرة تطور جديد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 27 سبتمر 2011م.
8. حطاب، مديحة محمود(2009م)، أولويات الانفاق في مصر، ورقة علمية منشورة بمؤتمر الصحة ديسمبر2009م، القاهرة.
9. محمد، على دحمان(2017م)، تقييم مدى فعالية الانفاق العام على المستوى القطاع الصحي بالجزائر، رسالة كتوارة منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد.
10. فيصل، احمد(2014م)، محددات الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية، صحيفة مال الاقتصادية، 18 يونيو 2014م.
11. عبد القادر، على(2002)، اقتصاديات الصحة، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثانية، العدد الثانى والعشرون، الكويت، اكتوبر 2003.
12. على، عدى(2018م)، العلاقة بين الانفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي، المجلة العرقية للعلوم الاقتصادية، العدد 16، العراق.
13. تقارير مختلفة لوزارة الصحة السعودية من 2005-2022م.

دور إدارة وتقييم المشروعات في زيادة كفاءة الإنتاجية – دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة – السودان 2022م

Role of the Management and evaluation Projects in increase Productivity and Efficiency (A case Study , kenana Sugar Factory – sudan)

د. كمال احمد محمد عبدالله، هيئة الاوقاف الإسلامية، السودان

د. محمد مسعود محمد إدريس، كلية غبيش للعلوم والتكنولوجيا، السودان

الملخص:

تناول البحث دور إدارة وتقييم المشروعات في زيادة كفاءة الإنتاجية – دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة للعام 2022م وتمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي : هل ما دور إدارة المشروعات في زيادة الكفاءة الإنتاجية وهدف البحث الى التعرف على العلاقة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية لمصنع سكر كنانة و الكشف عن العلاقة بين تحليل المخاطر وتجنبها وتحقيق الكفاءة الإنتاجية لمصنع سكر كنانة و معرفة وتقييم العلاقة بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وتحقيق الكفاءة الإنتاجية لمصنع سكر كنانة. أستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التأريخي لسرد الدراسات السابقة ، و إستخدم الباحثان الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS لتحليل البيانات. توصل البحث إلى عدد من النتائج منها : أن المصنع يتمتع باستقرار كبير جداً من خلال العاملين الذين يمتازون بالتنوع في الخبرات , تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع , يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية.وأخيراً أوصي البحث بعدد من التوصيات أهمها : التحديث المستمر لتكاليف الانتاج في الدول التي اقتصادياتها غير مستقرة , يجب على الادارة العليا الاهتمام بادارة المخاطر وذلك من خلال التحفيز المستمر مادياً ومعنوياً , ضرورة زيادة الفرص الاستثمارية من خلال تنويع المشروعات الانتاجية وتوفير وسائل الانتاج الحديثة.

الكلمات المفتاحية : إدارة المشروعات , الكفاءة الإنتاجية , فرص الانتاج.

.

Abstract:

The research addressed the role of project management and evaluation in increasing production efficiency - a case study of Kenana Sugar Company Limited for the year 2022 AD. The research problem was represented in the following main question: What is the role of project management in increasing production efficiency? The aim of the research is to identify the relationship between available investment opportunities and achieving the production efficiency of a factory. Kenana Sugar and revealing the relationship between analyzing and avoiding risks and achieving the productive efficiency of the Kenana Sugar Factory and knowing and evaluating the relationship between estimating the cost of project activities and achieving the productive efficiency of the Kenana Sugar Factory. The research used the descriptive analytical method and the historical method to narrate previous studies, and the researchers used the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) to analyze the data. The research reached a number of results, including: The factory enjoys very great stability through employees who are distinguished by their diversity of experiences. The management is working to estimate the cost of project activities that contribute to increasing the factory's production efficiency. The factory is interested in setting appropriate standards to measure and evaluate its production activities. Finally, I recommend The study made a number of recommendations, the most important of which are: continuous updating of production costs in countries whose economies are unstable, senior management must pay attention to risk management through continuous financial and moral stimulation, the necessity of increasing investment opportunities through diversifying production projects and providing modern means of production.

Keywords : project management , productive efficiency , production chances.

.

مقدمة:

تهدف إدارة المشروعات بأنها مجموعة المبادئ والأساليب والطرق التي يستخدمها الأفراد بهدف تخطيط ومراقبة تنفيذ المشروع بفاعلية . وتشتمل إدارة المشروع على مجموعة من القواعد والأسس الخاصة بتخطيط المشروع، ووضع برنامج زمني مناسب لتنفيذه وإكماله ، والحصول على الموارد اللازمة له، واتخاذ القرار المناسب ، والقيام بعملية الرقابة ، وإعادة التخطيط ، وكل ذلك بفعالية تامة. كما تساعد تلك المجموعة من المبادئ والأساليب والطرق ، على إتمام المشروع وفق البرنامج الزمني المحدد وضمن حدود الموازنة المرسومة، وبالتطابق الكامل مع المواصفات والشروط الموضوعة الخاصة بالمشروع . وفي الوقت نفسه، فإن مبادئ إدارة المشروع ، وكذلك الأساليب والطرق المستخدمة ، من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف الأخرى التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها مثل: الإنتاجية ، والجودة وفاعلية التكلفة حيث أن الكفاءة الإنتاجية يمكن أن تستخدم كمؤشر عام لتقويم أداء المنظمة فهي لذلك تعبر عن مدى نجاح الإدارة أو فشلها في استثمار رأس المال الموظف والحصول على النتائج المرجوة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في ملاحظة الباحثان بأن الإنتاجية لمصنع سكر كنانة في تدني ملحوظ نسبة للمخاطر الحيوية والكيميائية وعدم التقدير الجيد لوقت لأنشطة المشروع والتكلفة وكسب الفرص المتاحة لذا جاءت مشكلة البحث في صيغة السؤال الرئيسي التالي والذي تفرعت منه عدة أسئلة . السؤال الرئيسي ما دور إدارة المشروعات في زيادة الكفاءة الإنتاجية ؟ وللإجابة على هذه المشكلة سوف نحاول الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما دور الفرص الإستثمارية في زيادة الكفاءة الإنتاجية ؟
2. ما اثر تحليل المخاطر وتجنبها على زيادة الكفاءة الإنتاجية ؟
3. ما دور تقدير تكلفة أنشطة المشروعات في تحقيق الكفاءة الإنتاجية ؟

أهمية البحث :

من حيث الأهمية العلمية تزداد الحاجة إلى إدارة المشاريع في عالمنا المعاصر. وأصبحت السرعة، والجودة، وضبط الكلفة تحظي بأهمية متزايدة في القطاعات الحكومية ، والخاصة ، وغير الربحية والسبب في ذلك أن إدارة المشاريع تسمح للمديرين أن يقوموا بتخطيط مبادرات استراتيجية وتنفيذها و تعمل على توليد مصادر دخل جديدة . ومن المهم أن نتذكر أن استخدام أدوات المشاريع يساعد على تقليص الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع، وخفض النفقات كما أنه يضمن جودة المنتجات ، ويعمل على زيادة الربحية كذلك، فإن إدارة المشاريع تساعد على زيادة حجم مبيعات السلع والخدمات من خلال إكسابها الميزة التنافسية التي تميزها عن مثيلاتها وتعتبر إدارة المشاريع اليوم من أهم الأساليب والطرق التي تستخدم من أجل ضمان نجاح المنظمة .

أما الأهمية العملية للبحث فهو يبين كيفية إدارة المشروعات وتصحيح الإنحرافات التي تعترض مسار المشروعات أثناء فترة الإنجاز لتحقيق الكفاءة الإنتاجية

أهداف البحث :

1. هدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :
2. تقديم دراسة منهجية تقيس الحجم الحقيقي للإهتمام بإدارة المشروع من المنشأة .
3. التعرف على الإطار العام لإدارة المشروعات من حيث مفهومها ، أهميتها ، أهدافها والعوامل المؤثرة عليها .
4. التعرف على العلاقة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية لمصنع سكر كنانة.

5. الكشف عن العلاقة بين تحليل المخاطر وتجنبها وتحقيق الكفاءة الإنتاجية لمصنع سكر كنانة.
6. معرفة وتقييم العلاقة بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وتحقيق الكفاءة الإنتاجية لمصنع سكر كنانة.
7. التوصل إلى نتائج وتوصيات تفيد ادارة شركة سكر كنانة .

فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية .

الفرضيات الفرعية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرف على الفرص الإستثمارية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المخاطر وتجنبها و تحقيق الكفاءة الإنتاجية .
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات و تحقيق الكفاءة الإنتاجية .

منهجية البحث : لتحقيق أهداف البحث أعتمد الباحثان على إستخدام المناهج الآتية :

المنهج الوصفي لتحليل بيانات الدراسة ووصفها، المنهج الاستنباطي : لاستنباط مشكلة البحث ، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والمنهج التاريخي لسرد الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة .

حدود الدراسة :

أ- الحدود المكانية : مصنع سكر كنانة السودان)

ب- الحدود الزمانية : (2022م)

ت- الحدود البشرية : العاملون بمصنع سكر كنانة .

الدراسات السابقة

تمكن الباحثان من الحصول على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وهي كما يلي :-

1- دراسة سعاد سيد أحمد (2010)[1] : هدفت الدراسة إلى التعرف على الجانب الإداري للمشاريع ومعرفة كيفية سير العمل وإمكانية مساهمتها في حل مشكلة الفقر في السودان ، حيث تناولت بالدراسة والتحليل إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان ، تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور إدارة مشاريع الأسر المنتجة في تحديد استمرارية وربحية هذه المشاريع كأداة لمحاربة الفقر ، اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة لاختبار فرضيات الدراسة واعتمدت المنهج التحليلي والوصفي في التعامل معها وقد تم توزيع الاستبيانات على عينة من المستهدفين بولاية الخرطوم كما وزعت استمارات المقابلة على مجموعة من الخبراء العاملين في هذا المجال .

خرجت الدراسة بالنتائج التالية : إن حجم التمويل له أثر كبير في استمرارية المشروعات الصغيره أن المتابعة الدورية والتقويم الميداني المستمر من قبل إدارة المشروع فضلاً عن توفير الخبرة الكافية في نوع النشاط المختار والإدارة المباشرة للمستفيد يحققان النجاح لمثل هذه المشروعات .

خلصت الدراسة بعدة توصيات عامة وخاصة منها : ضرورة تأسيس أجهزة معلوماتية لتوفير البيانات والفرص المتاحة للإستثمار المجدي في هذا المجال ، إنشاء مؤسسات تمويلية في مجال الاستثمارات والمشروعات الصغيرة ، الاهتمام بتدريب

1- سعاد سيد احمد ، مشاريع الأسر المنتجة في السودان مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم ، رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم ، الدراسات العليا ، 2010م

الكادر الوظيفي العامل في هذا المجال ، السعي لاستقطاب رؤوس أموال إضافية لدعم هذا المشروع من المؤسسات والمنظمات العالمية المانحة لزيادة رأس المال المتاح للمستثمرين الصغار .

يتفق هذا البحث مع دراستنا الحالية من حيث المتغير الرئيس ألا وهوإدارة المشاريع ولكن الإختلاف في المتغير التابع حيث ركز البحث على إدارة المشاريع ، دون التطرق للكفاءة الإنتاجية الذي يمثل المتغير التابع في دراستنا الحالية

2- دراسة عثمان همت محمود(2005م)[1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على ظروف تخطيط القوى العاملة ودراسة فاعلية تخطيط القوى العاملة وكشف المعوقات البطالة ، تخطيط القوى العاملة واقتراح الحلول لمشكلة التخطيط ، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الأجهزة المختصة في مجال تخطيط القوى العاملة ووجود مبالغة في تقدير الاحتياجات المطلوبة من العمالة ، وضعف الاهتمام بالتدريب والتأهيل من فرضيات الدراسة عدم تخطيط التدريب والتأهيل وفقاً للاحتياجات المطلوبة يقلل من كفاءة الإنتاج ، من نتائج الدراسة انخفاض مستوى الأجور وضعف الاهتمام بالتدريب والتخطيط والاختبار والتعيين من العوامل الرئيسة التي أدت إلى ضعف الأداء في الوحدت الحكومية وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على الجوانب العملية في تخطيط وتحديد الاحتياجات والاختيار والتعين مع المرابطة المستمرة لهيكل الأجور والحوافز لمواكبة ارتفاع تكاليف المعيشة .

يتفق هذا البحث مع دراستنا الحالية من حيث المتغير التابع ألا وهو الكفاءة الإنتاجية ولكن الإختلاف في المتغير الرئيس حيث ركز البحث على مردود الكفاءة الإنتاجية ، دون التطرق لإدارة المشاريع الذي يمثل المتغير الرئيس في دراستنا الحالية

3- دراسة الدافعية للعمل وأثرها في الكفاية الإنتاجية (1984م) [2] : قام مرسي والدباغ بدراسة الدافعية للعمل وأثرها في الكفاية الإنتاجية للعاملين للمؤسسات الإنتاجية الصناعية ، والتجارية ومؤسسة الخدمات

الهدف من الدراسة : استهدف الباحثانين من الدراسة قياس العديد من النتائج ، ومن ذلك نذكر مدى إدراك الموظفين لأهداف المؤسسة ، طرق تهئية العاملين لعملهم ، مدى الإهتمام بدراسة شكاوي العاملين ونوعية سياسة التعامل مع العاملين ، وعلاقة المديرين بموظيفهم واحترامهم وأساليب مدحهم وإنجازاتهم وتصرفاتهم معهم في أثناء الخطأ وطريقة إصدار التعليمات . العينة إستخدم الباحثانان عينة مكونة من 200 مدير ومشرف يمثلون الإدارة العليا والإدارة الوسطى والإدارة الإشرافية في 65 مؤسسة وشركة تمثل قطاعات الصناعة والخدمات في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية . النتائج : خلص الباحثانان في هذه الدراسة إلى أن الكفاية الإنتاجية للمؤسسات تتأثر نتيجة إخفاقها في إثارة دافعية العاملين.

يتفق هذا البحث مع دراستنا الحالية من حيث المتغير التابع ألا وهو الكفاءة الإنتاجية ولكن الإختلاف في المتغير الرئيس حيث ركز البحث على مردود الكفاءة الإنتاجية ، دون التطرق لإدارة المشاريع الذي يمثل المتغير الرئيس في دراستنا الحالية.

4- دراسة الإنتاجية والتنظيم الإجتماعي لريس Rice (2003م)[3]: لقد أجرى ريس في أحد المصانع بالهند عن الإنتاجية والتنظيم والإجتماعي ولقد لاحظ ريس في دراسته أن الإنساق التكنولوجية والإجتماعية في الوحدات الصناعية لا يمكن أن تدرس مستقلة وبمعزل على بعضها لأن ذلك من شأنه أن يحجب رؤية النتائج الإجتماعية المصاحبة للتغيرات التكنولوجية . مجال الدراسة لقد كان مجال دراسة ريس هو أحد مصانع النسيج الكبرى بمدينة أحمد أباد بالهند ، و الذي كان يضم حوالي 9000 عامل .

1- عثمان همت محمود ، أثر أساليب الإنتاج في رفع كفاءة الإنتاج ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، غير منشور ، جامعة أفريقيا العالمية ، عمادة الدراسات العليا ، الخرطوم ، 2005م

2- ناصر محمد العديلي ,السلوك الانساني والتنظيمي،منظور كلي مقارن,معهد الادارة العامة, الرياض, 1993م ، ص 220 – 222

3 - Alain Courtois , Maurice pillet ; et autres ; gestion de la production , édition d organisation 4eme édition ,Paris .2003 , 2003,page 6-100

النتائج : كشف الدراسة عن أن النظام الجديد أدى إلى تكوين جماعات عمل صغيرة ذات بناء داخلي متميز كما عمل على تدعيم سلطة الإدارة الوسطى أكثر من قبل ، وقضت الآلية على الألقاب المهنية والأدوار القديمة التي كان يقوم بها العامل في النسيج اليدوي ، وأخيراً لوحظ أن الإنتاجية كانت تتذبذب في البداية بين مستويات مختلفة ، ثم أستقرت عند مستوى معين لأداء أعلى من المستويات السابقة .

يتفق هذا البحث مع دراستنا الحالية من حيث المتغير التابع ألا وهو الكفاءة الإنتاجية ولكن الإختلاف في المتغير الرئيس حيث ركز البحث على مردود الكفاءة الإنتاجية ، دون التطرق لإدارة المشاريع الذي يمثل المتغير الرئيس في دراستنا الحالية.

المحور الاول: الجانب النظري

اولاً : إدارة المشروعات

تعريف المشروع : لقد تعددت التعاريف لمفهوم المشروع وذلك وفقاً لخلفية الشخص وكذلك الغرض الذي من أجله سيتم إنشاء المشروع ، كما يلي :

1. المشروع بمعناه الواسع ، هو كناية عن مهمة محددة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان أيضاً ، بحيث أن هذه المهمة ، عادة ما يسبقها حاجة معينة ، يتطلب إشباعها إجراء مجموعة من الأعمال أو النشاطات المترابطة والمتناسقة ، وبمقدار ما يتم تنفيذ مستلزمات ورغبات هذه الحاجة بطريقة منظمة ومبرمجة ، بمقدار ما تحقق الحاجة ، الإشباع الذي رغبت فيه[1].

2. عرفت الجمعية الفرنسية (l'associationfrançaise de normalisation)(AFNOR) المشروع كالآتي المشروع هو عبارة عن خطوات نوعية تسمح بتحقيق حقيقة مستقبلية ، وهو محدد بموضوع عمل من أجل تلبية احتياجات الزبون أو المستعمل وذلك بإحترام الأهداف والأنشطة والموارد الداخلة فيها[2] .

3. جمعية إدارة المشروع البريطاني (Association of Project managemen) (PMA) عرفت المشروع بما يلي : مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة ، يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أداء وأهداف محددة في إطار معايير التكلفة ، الزمن ، الجودة[3].

العلاقة بين محظفة المشاريع و برنامج المشاريع والمشروع The Relationships among Portfolios , Programs , and Projects من المفاهيم المتداولة كثيراً في مجال إدارة المشاريع مفهوم محفظة المشاريع فما علاقة هذين الاصطلاحين بالمشروع بشكل Program وبرنامج المشاريع Portfolios مختصر نقول إن محظفة المشاريع هي : عبارة عن مجموعة من المشاريع والبرامج والأعمال التشغيلية والتوريدية التي تدار كمجموعة واحدة بهدف تحقيق أهداف استراتيجية محددة للمنشأة[4].

منظمة المواصفات العالمية ISO : عرفت المشروع بأنه العملية الفريدة التي تحتوي على مجموعة من الفعاليات المتناسقة والمسيطر عليها التي لها تاريخ بداية ونهاية والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفق للمتطلبات المحددة وتشمل على الزمن ، التكلفة ، والموارد ISO8402[5]

الفرق بين المشروع والمشروع الفرعي يمكن توضيح الفرق من خلال الجدول التالي :

1- حسن إبراهيم بلوط ، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الأقتصادية – لبنان ، (بيروت- دار النهضة ، 2006م)، ص 19

2 - Emmanuel Djuto, management des projets Techniques d'évaluation, analyse, choix etplanification, L'armattan, paris, 2004, p30-

3- عبد الستار محمد العلي ، إدارة المشروعات العامة ، عمان – الأردن (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009م) ، ص23

4- ناصر بن ابراهيم المحيميد ، إدارة المشاريع الإحترافية وفق منهجية PMI ، السعودية ، الرياض (دار النشر الرياض 1437ه) ، ص – ص 13-14

5- سعد صادق ، إدارة المشروعات ، مصر ، القاهرة (الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 45

الجدول (1) : الفرق بين المشروع الرئيسي والمشروع الفرعي

المشروع الفرعي	المشروع الرئيسي
يشمل مراحل ومهام أساسية وفرعية فقط	يشمل مشاريع فرعية ومراحل ومهام أساسية وفرعية
ترتبط ارتباطاً بمشروع قيد التنفيذ	لا يرتبط ارتباطا مباشراً بمشروع قائم وقيد التنفيذ
لا يكون جزء من برنامج المؤسسة مباشرة	يكون جزء من برنامج المؤسسة مباشرة
يتطلب إنجازة فترة قصيرة نسبياً	يتطلب إنجازة فترة طويلة نسبياً
يحتاج إلى جهد شخص واحد لمدة عام على الأقل	يتطلب جهد شخصين على الأقل أو أكثر لمدة عام ويعمل فيه أكثر من شخص

المصدر : محمد الفيومي ، إدارة المشروعات ، مصر ، الإسكندرية (الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2001م) ، ص24

عناصر المشروع : يعتبر المشروع كنظام تشغيل يقوم بتحويل أنواع معينة من المدخلات إلى مخرجات محددة في مجموعة من القيود وبإستخدام آليات متنوعة إذا فالمشروع بموجب هذا النظام يتكون من العناصر التالية :

1/ المدخلات : تعتبر الرغبة في تطوير الوضع الحالي ، هو المحرك الأول لظهور أي مشروع ، حيث يشكل المشروع الأداة التنظيمية للإستجابة لأي عملية تغيير في أنظمة عمل المنظمة المادية وغير المادية ، ويتم التعبير عن هذه الحاجة بوثيقة تعبر عن المدخلات وهي تمثل تقييم الوضع الحالي ومبررات التغيير المطلوب ، والتي قد تعتبر أحياناً إستجابة لرغبات المستهلك أو تنفيذ لحاجات إستراتيجية للمنظمة أو الأثنين معاً .

2/ القيود : إن إستجابة المشروع لرغبات المستهلك وأهداف المنظمة تتأثر بمجموعة من القيود والتي ترتكز بشكل كبير على الوقت ، التكلفة ، الجودة ، القيم ، البيئة ، المنطق ، التأثيرات غير المباشرة ويمكن توضيح كل واحدة كالآتي :

أ. الوقت : جميع المشاريع مقيدة بزمن معين للإنجاز والذي يشكل في الواقع التحدي الأكبر لإدارة المشروع.

ب. التكلفة : إن حجم وتوقيت الموارد المالية تعتبر عاملاً أساسياً في إستمرارية عمليات تنفيذ المشروع .

ت. الجودة : وتتمثل في جميع المعايير المعتمدة لقبول المنتج النهائي والمتمثلة بالمشروع وكذلك مراحل وعمليات تنفيذ .

ث. القيم : يقصد بها قيم المنظمة التي توجه سياستها والتي تميزها عن المنظمات الاخرى .

ج. البيئة : تعتبر المحددات البيئية التي توضحها قوانين الدول من القيود الأساسية التي أخذت تحكم عمل المنظمات في معظم دول العالم .

ح. المنطق : وتتمثل في القيود التي يتطلبها التتابع المنطقي لأنشطة المشروع والتي تفترض إنتهاء نشاط معين لبدء النشاط اللاحق له .

خ. التأثيرات غير المباشرة : ويقصد بها مؤشرات غير متوقعة قد تؤثر على إستمرار المشروع أو إنهائه مثل الكوارث الطبيعية[1]

3/ المخرجات : وهي تتمثل في المراجعة النهائية لما تم في عمليات التجهيز للتأكد من توفر كافة العناصر المادية والبشرية والبيئية المناسبة لقيام المشروع واللازمة للبدء في التشغيل الفعلي للمشروع[2]

4/ آليات العمل : هي الأدوات أو الآليات التي من خلالها يتم تحقيق المخرجات ومن أمثلتها .

أ. الأفراد : الذين يستخدمون بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة المشروع .

1- مؤيد الفضل ، د. محمود العبيدي ، إدارة المشاريع منهج كمي ، مرجع سابق ، ص – ص 16 - 17

2- سعد صادق ، إدارة المشروعات ، مرجع سابق ، ص 46

ب. المعرفة والخبرة : وتتمثل في مساهمات الخبراء والاستشاريين في عدم إنجاز المشروع ، الموارد المالية اللازمة لتسديد الالتزامات والمستحقات ، تقنيات وأدوات تنظيم العمل .

ت. التكنولوجيا : والمتمثلة بالموجودات المادية التي تساهم في إنجاز مراحل المشروع المختلفة[1] في كثير من مواقف المشروع من السهل تماماً أن تقسم نشاطات العمل إلى أجزاء منفصله بحيث كل جزء مع ذلك مجموعة كبيرة من مهام العمل ، وحينما يتبين من تقسيم المشروع أن أجزاء العمل التي يمكن أن تنفذها إدارة واحدة فقط أو من خلال وظيفة أو موقع محدد يكون من السهل تكوين مشروع فرعي . المشروع الفرعي لديه فريق عمل صغير مكرس لهذا العمل ، مع وجود قائد للمشروع لإدارة الفريق ، ومن المحتمل إتمام المشروع الفرعي قبل إتمام المشروع الأساسي وعندئذ تكرس الموارد المخصصة للمشروع الفرعي لعمل آخر أو لمشروع ثانوي آخر[2].

مفهوم البرنامج : البرنامج هو مجموعة من المشروعات التي يعتمد بعضها على الآخر بطريقة متناسقة بحيث تؤدي معاً إلى نتائج العمل المرجوة ، ويعتمد أي برنامج دائماً على إستراتيجية محددة للأعمال أو على جزء من خطة العمل وهو غالباً نشاط يتم على مراحل وله أهداف محددة ومواعيد نهائية للمراحل الأولية المحددة والملتزم بها . وإذا أخفق أي مشروع من المشروعات في عدم الإلتزام بمواعيد التسليم المحددة يتعرض البرنامج كله للخطر وقد يترتب على ذلك تجاوز حدود التكاليف المقررة ، وفي بعض الحالات قد يتأثر البرنامج كله تأثراً سلبياً مما يستوجب إلغاؤه[3].

مفهوم إدارة البرنامج : هي في المقام الأول عملية لمراقبة النظام الذي تستخدمه لتحقيق النتائج أو الفعاليات المرجوة ومن ثم يمكن تعريف إدارة البرنامج بأنها : استغلال إدارة المشروع وعملياتها الكامنة فيها، في إدارة مجموعة من المشروعات المتداخلة بفاعلية بشكل هيكلي ومنظم لتحقيق بعض الغايات والأهداف المحددة تحديداً واضحاً والتي تكون بمثابة مطالب إستراتيجية[4] . وتتيح إدارة البرنامج للمؤسسة فرصة تقسيم العمل إلى مجموعة من المشروعات المتداخلة التي يعتمد بعضها على بعض ، وأسلوب البرنامج يتيح فصل أجزاء العمل الكبرى التي يمكن إدارتها بسهولة بإعتبارها مشروعات متميزة ومنفصلة دون أن تفقد العلاقة الجوهرية والأساسية بين المشروعات لتحقيق أهداف البرنامج الموجودة . كما أن أرباح المشروعات تبدأ عادة حينما يكتمل المشروع ، وأرباح أي برنامج تبدأ على أية حال عادة حينما يكتمل المشروع الأول أو حتى عند إكتمال أي مشروع فرعي ، وحينما تنتهي المزيد من المشروعات والمزيد من المشروعات الفرعية التابعة لها تتزايد الأرباح إلى أن يتم إكتمال المشروع الأخير ويبدأ في تحقيق أرباحه ، وبعد ذلك يبدأ البرنامج في تحقيق الأرباح الكلية المقررة .

الفرق بين إدارة البرنامج وإدارة المشروع : تختلف إدارة البرنامج عن إدارة المشروع في مجموعة من النقاط نوضحها في الجدول(2)

الجدول (2) : الفرق بين إدارة البرنامج وإدارة المشروع

إدارة المشروع	إدارة البرنامج
هي نشاط محدد يتركز على تحقيق أهداف محددة بإعتبارها تمثل جزء من البرنامج أو بإعتبارها مشروع قائم بذاته	تهتمد بتحقيق الفوائد والأرباح التي تفرضها الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة
تهدف إلى تحقيق نشاط مصمم لإنجاز نتائج وأرباح محددة	تكون مناسبة لإدارة ومراجعة أداء عدد كبير من المشروعات التي يعتمد بعضها على بعض والتي قد تتغير بمرور الوقت

1- مؤيد الفضل ، د. محمود العبيدي ، إدارة المشاريع منهج كمي ، مرجع سابق ، ص 18
2- مرجع سابق ، ص 25
3- تريقورل .يونغ ، المرجع في إدارة المشروعات ، مرجع سابق ، ص 29
4- نفس المرجع السابق ، ص 35

تهدف إلى تحقيق أرباح محددة تحديداً واضحاً في بيئة معروفة	توجه وتشرف على تأثير وفوائد مجموعة من المشروعات المرتبطة إرتباطاً وثيقاً لضمان الإنتقال بسهولة إلى بيئة جديدة ومحددة
تدبر المخاطر والمشكلات التي تواجه المشروع لتقليل آثارها إلى أدنى	تدبر المخاطر والمشكلات التي تواجه المشروع لتقليل آثارها على أداء البرنامج إلى أدنى حد
خلق بيئة تحدد مجال المشروع ونطاقه والقيود التي تفرضها	خلق بيئة لتحديد القيود المفروضة على جميع المشروعات

المصدر : تريقورل . يونغ ، المرجع في إدارة المشروعات

بما أنه توجد نقاط تختلف فيها إدارة البرنامج عن إدارة المشروع ، فإنه في المقابل توجد نقاط توافق بينهما وهذه النقاط هي:

أ-لهما أهداف موجهة ، فبدون وجود أهداف لا تكون هناك نتائج .

ب- لها توجه متغير ، إذ يهدفان إلى خلق شئ تحتاجه المؤسسة ولا تملكه .

ت- لهما نظم متعددة ، إذ يحتاجان إلى مجموعة كبيرة من المهارات اللازمة لتحقيق النجاح .

ث- يستفيدان من الفرص ، مما يتطلب إتباع طرق مختصرة والتغاضي عن العادات والتقاليد القديمة .

ج- لهما توجه يتعلق بالأداء ، إذ يتطلبان تحديد معايير مناسبة وجودة المخرجات .

ح- لهما توجه رقابي ، إذ يتطلبان تحديد معايير مناسبة وجودة المخرجات .

خ- لهما توجه رقابي ، إذ يتطلبان تصميم أشكال الرقابة بدقة للإلتزام بالمواعيد المحددة

د- يشتركان في التقاليد ، ما يفرض على المديرين تجنب الوقوع في شراك الأساليب القديمة في تنفيذ الأشياء[1].

ثانياً : الكفاءة الإنتاجية

مفهوم الكفاءة : تعتبر الكفاءة والفعالية متلازمتان رغماً عن وجود اختلاف واضح بينهما فالفعالية هي محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمنظمة بما يحتوي من أنشطة فنية ووظيفية وإدارية وما يؤثر فيها من متغيرات داخلية وخارجية فضلاً عن ارتباطها بمدى تحقيق المنظمة لأهدافها . أما الكفاءة فيقصد بها الإستخدام الرشيد للموارد الإنتاجية المتاحة للمنظمة ، ويتضمن الرشد استخدام الموارد بدرجة كبيرة لتحقيق الأهداف ، ولكي تبقى المنظمة وتنمو يجب أن تحقق درجة معينة من الكفاءة والفعالية في وقت معين[2] .

وتعتبر الكفاءة أحد مقاييس الأداء سواء كان الأداء متعلق بالإنتاج أو بأداء الموارد البشرية ففي مجال الإدارة الهندسية يمكن النظر إلى الكفاءة من خلال قياس أداء تسليم المنتج ليد العميل ، على سبيل المثال ، بأسراع ما يمكن حيث يتم حساب كفاءة دورة التصنيع بقسمة زمن الأنشطة التي تضيف قيمة (زمن التشغيل على زمن دورة المخرجات (دورة الإنتاج) فإذا كانت نسبة كفاءة دورة التصنيع أقل من 100% معنى ذلك أن هنالك زمن لا يضيف قيمة في عملية الإنتاج وبالتالي على مهندس الإنتاج البحث عن حلول تقلل من كمية الزمن الذي لا يضيف قيمة للمنتج (مثل الفحص ، النقل ومناولة اليد) وبالتالي فإن زيادة كفاءة دورة التصنيع تساعد الشركات على استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة وبالتالي وصول المنتج إلى العميل في أقل وقت تسليم[3].

1- تريقورل . يونغ ، المرجع في إدارة المشروعات ، مرجع سابق ، ص 37

3- اتش جاريسون واريك نورين ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة عصام الدين زائد (الرياض : دار الخريج ، للنشر 1423هـ)

مفهوم الإنتاجية : تعد الإنتاجية هدف أساسي لكل مجتمع إنتاجي بعمل بأفراده وجماعاته لتحقيقه وتتمثل في أحسن حالاتها وأكبر إنتاجية من أجود نوع ، في أفقر وقت وبأقل مجهود وتكلفة مع أكبر قدر من الرضا والإشباع للعاملين وعليه يجب إن يستهدف المجتمع الشخصية المنتجة لتحقيق الكفاية الإنتاجية وتتميز الشخصية المنتجة بالخواص التالية[1] :

1. أن يكون إنتاجها مميزاً من حيث الكم والكيف .
2. أن تنتج أكبر عدد من الوحدات الإنتاجية بالجودة .

تختفي منها مظاهر السلبيات التي تعرقل الهدف الأساسي لأي مؤسسة إنتاجية مثل مظاهر التغيب عن العمل ، إساءة استخدام خامات الإنتاج والتعرض للحوادث وإصابات العمل ، التمارض ، الشكاوي والتنظيم

إذا ما استند إليها عمل رئيسي أو إشرافي أو إداري كانت إدارتها رشيدة بحيث تهيئ مناخاً اجتماعياً ونفسياً ملائماً للعمل مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للعاملين ويساعدهم على بذل أقصى طاقاتهم في الإنتاج مع تحقيق الاستقرار النفسي لهم في عملهم وفي علاقاته المهنية والإنسانية المتبادلة .

ملائمة القدرات والاستعدادات العقلية والمهارات والخبرات الخاصة بهذه الشخصية لمهارات وخبرات العمل .

توافر ميل نفسي في هذه الشخصية نحو هذا النوع من العمل .

توافر قدر مناسب من الصحة النفسية لهذه الشخصية فالقدرة على العمل والإنتاج ترتبط بالصحة النفسية للفرد .

تعريف الإنتاجية : توجد مفاهيم وتعاريف عديدة للإنتاجية تختلف بإختلاف وجهات نظر كتاب الإدارة ولأغراض هذه الباحثان يمكن التعرف على بعض المفاهيم على النحو التالي[2] :

تعرف الإنتاجية على إنها استغلال الموارد في متناولها بطريقة معينة أو إنها التوازن الذي يمكن تحقيقه بين عوامل الإنتاج المختلفة ، وإن كان هدفنا زيادة الإنتاجية ، فإن هذا لا يتأتي إلا بإستخدام مواردنا بأحسن الوسائل الممكنة حتى يتحقق لنا إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكاليف ممكنه بأقل جهود ممكنه .

شكل (1) : أثر الكفاءة والفعالية على الإنتاجية

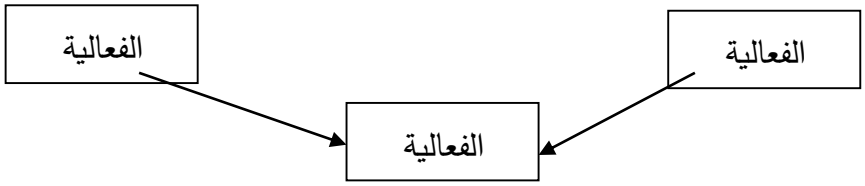

المصدر : نبيل الحسين النجار ومدحت مصطفى راغب ، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية (القاهرة : الشركة العربية للنشر 1992م) ، ص36

يوضح الشكل (1) أن الإنتاجية تشمل كلا من الفعالية والكفاءة ، وبإستخدام هذا المفهوم للإنتاجية نجد أن معظم التعريفات التي ذكرت في هذا الشأن تتجه نحو تقنينها بالمعاني التالية :

1. الإنتاجية هي الناتج المحقق من استخدام قدر من الموارد خلال فترة زمنية معينة .
2. الإنتاجية هي نسبة المخرجات إلى المدخلات
3. الإنتاجية هي العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية[3]

من و جهة نظر أخرى فأن الإنتاجية (هي قياس للناتج المحقق بإستخدام عوامل أو مدخلات معينة مثلاً عدد وحدات التلفزيون التي قام بتجميعها فريق العمال في الساعة[4] .

1- فرح عبد القادر طه : قرارات في علم النفس الصناعي ، (مكتبة سعيد رأفت ، 1997م) ، ص 10

2- صلاح الشنوائي : إدارة الإنتاج ، مدخل تاريخي وانشائي (مصر : مركز الإسكندرية للكتب ، 2000م) ، ص 11

3- نبيل الحسين البحار وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 36-39

4- شوقي حسين عبد الله ، إدارة وظيفة الإنتاج (دار النهضة العربية ، 1974) ، ص 3

أهمية الإنتاجية : تبرز أهمية الإنتاجية من خلال تتبع العلاقة بينها وبين كل من التضخم والقوة السياسية والقوة الإقتصادية للتوظيف ومستوى المعيشة وذلك لما يلي[1] :

1. العلاقة بين الإنتاجية والتضخم : ويوافق كثير من الاقتصاديين على أن نقص النمو في الإنتاجية يساهم في زيادة التضخم في أسعار بيع السلع والخدمات ، الناتج من أهتمام الإدارة لتحقيق أهدف المبيعات حتى لو كان هذا يعني رفع أسعار البيع للمحافظة على هامش الربح ونقول إن الطريقة إلى مواجهة هذا التضخم هو زيادة الإنتاجية .

2. العلاقة بين الإنتاجية ولقوة السياسة : عندما تكون أحدى الدول قوية اقتصادياً من حيث قوة الإنتاجية يكون لديها فرصة أحسن لتحقيق القوة السياسية ، فتحسين الإنتاجية ليس طلب فقط لزيادة مستوى المعيشة لكنه عصر مهم لضمان الأمن القومي للدولة ن فعندما تكن الدولة غير منتجةن لما يكفي للوفاء بالمنتجات الضرورية فهذا يعني أنه لابد من إن تعتمد على الدول الأجنبية وكلمات زادت الاعتمادية تقل السياسة .

3. العلاقة بين الإنتاجية والقوى السياسية : بالإضافة إلى عوامل أخرى فإن قوة الاقتصاد القومي ، تعتمد على مستوى ومعدل النمو في إنتاجية العاملين ، فمثلا نجد إن ميزان التبادل التجاري الياباني يحقق فائضاً بينما الميزان التجاري الأمريكي يحقق عجز ، وقد ظهرت كثير من الدراسات إن انخفاض أسعار الواردات من بلاد قبل اليابان يرجع إلى زيادة الإنتاجية في هذه الدول .

4. العلاقة بين الإنتاجية والتوظيف ومستوى المعيشة : لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية إن الدول التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في إنتاجية العاملين تتمتع بمستوى معيشي مرتفع ، فعندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع باعلى معدلات إنتاجية للعاملين كان المستوى المعيشي بها مرتفع وتكلفة المعيشة منخفضة ومنذ أن بدأ معدل الإنتاجية في الإنخفاض أصبح هنالك صعوبة أكثر في التمتع بوسائل الرفاهية كما كان الوضع من قبل فتحسين الإنتاجية ومستويات المعيشة المرتفعة بينهما علاقة طردية ، فتحسين الإنتاجية يؤدي إلى رفاهية المجتمع عن طريق تحسين مستوى المعيشة وتحقيق البطالة والفقر.

العلاقة بين الإنتاج والإنتاجية : الإنتاج يعني المزج (سلعه وخدمة) من أي عملية إنتاجية في فترة زمنية محددة وإما الإنتاجية فقد شاع استعمالها بكل الأنشطة الاقتصادية والسياسية وأصبحت تشير إلى كفاءة واستخدام الموارد في تحقيق الإنتاج الكلي وعرفت بأنها النسبة بين المنتج النهائي ومكوناته الأساسية أي بالنسبة لمخرجات الإنتاج ومدخلاته . وغالباً ما يحدث خلط بين مصطلح الإنتاجية ، فالإنتاج يتعلق بالأنشطة الخاصة بإنتاج السلع والخدمات ، بينما الإنتاجية تهتم بالإستخدام الكف للموارد (المدخلات) والمنتجات والخدمات (المخرجات) . ويمكن توضيح الفرق بين الإنتاج والإنتاجية ، فالإنتاج هو الأساليب والأنشطة التي خلالها يتم تحويل مدخلات العملية الإنتاجية إلى مخرجات أي تحويل المولد بإستخدام الآلات والأيدي العاملة وأس المال إلى سلع وخدمات ذات قيمة بالنسبة للمستهلك ، والإنتاج هي الإستخدام الأمثل والكفء للموارد والعلاقة بين المدخلات والمخرجات[2]

أنواع الإنتاجية : هناك ثلاثة أنواع من الإنتاجية وهي على النحو التالي[3] :

1- الإنتاجية الكلية : ويقصد بها العلاقة بين الناتج النهائي من جهة ، وبين عناصر الإنتاج مجتمعه التي استخدمت في العملية الإنتاجية من جهة ثانية ، إي إذا نسبت المخرجات إلى كافة عناصر .

1- سوار الذهب أحمد عيسى ، وزكى مكي إسماعيل : إدارة الإنتاج والعمليات ، (منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2006م) ص 315-316

2- صالحة عودة سعيد ، إدارة الأفراد ، (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 2004م) ، ص 53 - 54

3- عمر وصفي عقيلي ، إدارة الافراد , منشورات جامعة حلب ,عام 2003م ، ص 29

2- الإنتاجية النوعية : ويقصد بها العلاقة بين المنتج النهائي من ناحية وعنصر واحد من عناصر الإنتاج المستخدمة من ناحية أخرى ، إنتاجية العمل إنتاجية المواد ، إنتاجية الآلات ... الخ ويمتاز هذا النوع بساطة وسهولة شرحه للعاملين وعند محاسبتهم على مستوى أدائهم وإنتاجية عملهم .

3- الإنتاجية الحدية : وتعني التغير النسبي في المخرجات إلى المدخلات وهي عبارة عن مقدار الزيادة الحاصلة في كمية الإنتاج نتيجة إضافة وحدة واحدة من قوة العمل المساهمة في الإنتاج كالآتي :

$$\text{الإنتاج الحدية} = \frac{\text{مقدار التغيير في الإنتاج}}{\text{مقدار التغيير من عدد العاملين}}$$

مفهوم الكفاءة الإنتاجية : تعددت التعاريف التي تناولها الباحثانون فمنهم من يعرفها بأنها قياس التعبير عن مدى قدرة المشروع على الإستفاده من إمكانياته المتاحة للوصول إلى أقصى إنتاج بأقل تكلفة ممكنة وذلك يتأتى بالتنسيق بين عناصر الإنتاج بحيث لا يطغى عنصر على حساب العناصر الأخرى وبذلك يتمكن من الحصول لإنتاج السلعة بأقل تكلفه ممكنه مع الجودة في حدود إمكانيات المشروع ومنهم من يرى إن الكفاءة الإنتاجية تعني[1]

أهمية الكفاءة الإنتاجية : إن ارتفاع الكفاءة الإنتاجية يعتبر أمراً مهماً لكل من الفرد والمنظمة والمجتمع[2]

فبالنسبة للفرد يؤدي ارتفاع كفاءته الإنتاجية إلى حصوله على أجر أعلى وبالتالي ارتفاع مستواه المعيشي أما بالنسبة للمنظمة فنجد أن ارتفاع كفاءتها الإنتاجية يؤدي لتخفيض التكاليف الذي يتيح تخفيض الأسعار وتعزيز المركز التنافسي للمنظمة ، وبالتالي زيادة الأرباح . أما بالنسبة للمجتمع فيؤدي ارتفاع الكفاءة الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج وتخفيض الأسعار وبالتالي ارتفاع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع عموماً .

مفهوم الإنتاج :- يرى الفكر الاقتصادي الحديث إن الإنتاج ليس خلق المادة وإنما هو خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة ، بمعنى إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وبهذا فإن اصطلاح يمكن أن يطلق علي مايلي[3] :

عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغير شكله (المنفعة المكانية) عمليات التخزين،حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة (المنفعة الزمنية) كل صور الإنتاج (غيرالمادي) التي يطلق عليها اسم الخدمات .

نلخص من ذلك إن الإنتاج يتمثل بجابين وهما الجانب السلعي (السلع) والحساب الخدمي (الخدمات) كما يعرفه الاستاذ كساب الانتاج كذلك على أنه[4] : إعداد وملائمة للموارد المتاحة بتغيير شكلها أو طبيعتها الفيزيائية الكيميائية حتى تصبح قابلة للاستهلاك الوسيط أ النهائي (إيجاد منفعة). ومن الإنتاج التغيير الزماني أي التخزين (الاستمرارية في الزمن)، وهو إضافة منفعة أو تحسينها وكذلك التغيير المكاني أي النقل يتم هذا الانتاج بمواد عملية (آلات ومعدات) ، وموارد مادية ، بشرية وموارد مالية ضمن قيود هيكلية هي الطاقة الإنتاجية ، والتخزينية والطاقة المالية التوزيعية .

النشاط الإنتاجي : يعد النشاط الإنتاجي الأساسي في المنظمات الاقتصادية بشكل عام وفي المنظمات الصناعية بشكل خاص ، وهو من أهم الموضات التي تتناولها الإدارة اليوم بالإضافة إلى نشاط التسويق .

1- احمد سرور احمد ، إدارة الإنتاج والعمليات ، مدخل إتخاذ القرارات ، (الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع ، 1998م) ، ص 9

2 - كاسر نصر المنصوري ، إدارة الإنتاج والعمليات ، (عمان : دار الحامد ، 2000م) ، ص 29

3- كاسر نصر المنصور ، إدارة الإنتاج والعمليات ، عمان : الأردن (دار حامد للنشر والتوزيع ، 2000) ص 35

4- نفس المرجع أعلاه ص 26

ويعرف النشاط الإنتاجي بانه : النشاط والموجه لاستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها لإنتاج منتجات وخدمات جديدة تشبع حاجات الإنسان[1] . وهذا التعريف الاقتصادي: يقوم بتوظيف عناصر الإنتاج في مكان وزمان ما بهدف الحصول على الإنتاج، المفهوم الإجتماعي : أساس من أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

العوامل الإدارية المؤثرة على الكفاءة الإنتاجية : وتشتمل على الآتي :

أ/ العوامل الإدارية : هي العوامل الحاكمة والمؤثرة على الكفاءة الإنتاجية وتشمل تلك العوامل الأساليب العلمية للإدارة وأدوات الإدارة لاتخاذ القرارات كما تشمل الكفاءة والمهارات الإدارية لممارسة الإدارة لوظائفها المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وبالرغم من أهمية العوامل الأخرى في التأثير على الإنتاجية فإن العوامل الإدارية تعتبر من أهم العوامل الحاكمة في الكفاءة الإنتاجية :

1. العوامل الإنسانية
2. القدرة على العمل وشتمل التعليم والمهارات
3. الرغبة في العمل وتتأثر في الإنتاج
4. حاجة الأفراد – ظروف العمل المادية – ظروف العمل الاجتماعية

ب/ أساليب تحسين الكفاءة الإنتاجية : وتشتمل على الآتي :-

1-تطوير المدخلات التقنية بتطوير الآلات والمعدات والأنظمة التقنية

2- تكنولوجيا التجميع من خلال تقسيم وتجميع المشكلات المتكررة أو المتشابهة مما يساعد على تجنب تكرار الجهود لحل مشاكل وتوفير الوقت

3-الإنتاج في الوقت المحدد

4-رقابة التكاليف والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

5-الحوافز المادية

6-المشاركة في القرارات والعوائد وتطوير حياة العمل

7-المسئولية والمسألة الفردية والجماعية

8-الاتصال المباشر والمفتوح

ج/ إستراتيجية تحسين الكفاءة الإنتاجية : تحتوي على الآتي :

1-تحديد أهداف المنظمة للمنشأة وأقسامها الإنتاجية على أساس من المراجعة الإدارية وتحليل وتقييم البيئة الخارجية والداخلية للمنشأة وأقسامها.

2-ترجمة تلك الأهداف إلى أهداف معيارية وفي صور كمية على قدر الإمكان وخاصة على مستوى الإدارات والأقسام التنفيذية

3-إعداد خطة استراتيجية مسبقة تتبنى متغيرات إيجابية فعالة

4-تبنى خصائص وأساليب فنية وإدارية تمكن من إزالة العقبات التي تبدأ أثناء عمليات الإنتاج

1- دروس ومحاضرات الأستاذ كساب علي ي مقياس تسيير المخزونات 2000-2001م

5-ترجمة الأهداف المعيارية إلى معايير رقابية تتماشى مع الأهداف السابقة.

6-تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المعقدة وقياس التنفيذ الفعلي ومقارنته على ضوء المعايير المحددة ثم إعداد التقارير عن مدى الكفاءة والتنفيذ الفعلي .

7-الحافز المادي والمعنوي للأفراد والمشرفين والإداريين من أجل تحقيق إنتاجية عالية

8- الإبقاء على الاستمرارية جهود التخطيط والتنفيذ فور الإنتهاء من مهام معينة وفقاً لخطط الاستراتيجية والتكتيكية[1].

المحور الثاني: نبذة تعريفية عن شركة سكر كنانة المحدودة

1-موقع شركة سكر كنانة :

يقع مشروع سكر كنانة بالقرب من مدينة ربك (26 كيلو متر جنوب شرق) على الضفة الشرقية للنيل الأبيض ، ويبعد 350 كيلو متر جنوب الخرطوم و1200 كيلو متر من الميناء الرئيسي بورتسودان[2] .

2-أهداف الشركة:

الأهداف الأساسية للشركة كما مبين ذلك في عقد التأسيس أن تعمل الشركة في مجال الإنتاج الزراعي بصفة عامة، وفي مجال زراعة قصب زراعة قصب السكر بصورة خاصة، ومن المحاصيل المخطط لزراعتها البنجر وعباد الشمس والسمسم وهذه المحاصيل هي جزء من المحاصيل التي سوف تقوم الشركة بزراعتها (كجزء من سياسة التنوع) وأيضاً الإستفادة من مستخرجات القصب في بعض الصناعات مثل صناعة الورق وحامض الستريك وصناعة الخميرة والإيثانول[3].

3-المساهمون :

يتكون المساهمون من: حكومة السودان، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، الشركة العربية للإستثمار، مؤسسة التنمية السودانية، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، شركة لونرو البريطانية، مجموعة البنوك السودانية، شركة الخليج للأسماك، و شركة نيشو إيواي اليابانية.

الجدول (3) نسب المساهمين شركة سكر كنانة المحدودة

البند	المساهمين	النسب
1	حكومة جمهورية السودان	%36.97
2	هيئة الإستثمارات العقارية الكويتية	%28.23
3	حكومة المملكة العربية السعودية	%10.71
4	الشركة العربية للإستثمار	%08.70
5	مؤسسة التنمية السودانية	%05.73
6	الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي	%04.54
7	شركة لونرو البريطانية	%03.63
8	مجموعة البنوك السودانية	%00.87

1- أحمد عرفة – سمية شلبي – الإدارة الانتاجية والفراغ فعاليات نظم وتخطيط ورقابة الإنتاج – ط 4 ، ص 51

(2) فريد مدني، كنانة الخير (الخرطوم: وزارة المالية، مجلة التوثيق الإقتصادي، العدد الخامس ، يوليو 2005م ص 29.

(3) Kenana Sugar Company Ltd., Memorandum & Article of Association, March,1975, Page 5.

9	شركة نيشو إيواي اليابانية	%00.31
10	شركة الخليج لمصائد الأسماك المحدودة	%00.31
11	المجموع	%100.00

المصدر:عثمان عبدالله النذير وجوفند ديساي، كنانة مملكة الذهب الأخضر،المطابع البريطانية، لندن ،2001م ، ص185

تعتبر شركة سكر كنانة من الشركات الرائدة في مجال صناعة السكر في السودان وتمثل كنانة نموذج مثالي للتطور المستمر والمضطرد عبر القرن الماضية وابرزت نجاحات في وضع اسم السودان في خارطة الصناعة العالمية وتجربة كنانة في مجال صناعة السكر اصبحت تمثل مرجعية لكثير من الدول الافريقية وادارة التخطيط الاستراتيجي من الادارات المهمة و الحيوية في الشركة ولها عدة اقسام تتبع لها وهي قسم الاستثمار , قسم تخطيط الاعمال وقسم البحوث والتطوير وقسم ادارة المشاريع , ساهمت ادارة التخطيط الاستراتيجي بالتنسيق مع الادارات المختلفة بالشركة في وضع خطط وبرامج لتطوير منتجات الشركة واقامة مشاريع توسعية جديدة الغرض منها تنوع النشاط وزيادة الدخل للشركة, ونجد خلال الفترة الماضية شهدت كنانة افتتاح العديد من المشاريع الاستثمارية اهمها مشروع مصنع الايثانول في العام 2007م الذي اصبح انتاجه يصدر الى دول الاتحاد الاوروبي , انتجت الشركة وقود الايثانول وفقا لاعلي المعايير وبلغت صادراته 44 مليون لتر سنويا ويمثل وقود الايثانول مصر اساسي لتوفير النقد الاجنبي ولادارة التخطيط الاستراتيجي دور واضح في وضع خارطة المشاريع الاستثمارية المستقبلية للشركة وايضا المساهمة في وضع الميزانية السنوية للشركة ووضع السياسات الخاصة بالقوى العاملة سواء كانت سودانية او اجنبية ونجد ان الشركة تولي هذه الادارة عناية خاصة لاهميتها ودورها في تطوير الشركة .

المحور الثالث: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

اولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

1- تصميم استمارة الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة لمعرفة (دور لجان المراجعة في تقويم أداء المراجعة الداخلية وزيادة جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية العاملة بالسودان (دراسة ميدانية علي شركة سكر كنانة المحدودة)) والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

الجدول(4) تمثيل المتغيرات الوصفية بمتغيرات رقمية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الرقم	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2022م

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات $\frac{(5+4+3+2+1)}{5}=3$

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول (3/5)، والذي يوضح الأوزان والأوساط المرجحة لخيارات إجابات أفراد العينة.

الجدول(5) الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.20

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2022م

2- تقييم أدوات القياس:

1. اختبارات صدق محتوى المقياس: تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث قام الباحثان بعرض الإستبانة على عدد (5) من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي افترضت عليه، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين أن الإستبانة بشكلها الحالي مستوفية لشروط الدراسة .
2. إختبارات الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة (درجة مصداقية البيانات): يقصد بثبات المقاييس درجة خلو المقاييس من الأخطاء أي درجة الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة والتي تقيس متغير ما، والثبات يعني الاستقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة المقياس، وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه. لإختبار مدى توافر الثبات والإتساق الداخلي بين الإجابات على الأسئلة تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرونباخ (Alpha- cronbach) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 60%، وقد تم إجراء اختبار الثبات المصداقية على إجابات المستجيبين لجميع محاور للإستبانة وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6) اختبار الثبات :

الرقم	الفرضيات	معامل الثبات
1	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المخاطر وتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية	0.73
2	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية	0.80
3	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية	0.76
	معامل الثبات الكلي	0.79

المصدر: إعداد الباحثان ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2022م.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نتائج اختبار الثبات لفرضيات الدراسة اكبر من 60% وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع الفرضيات حيث بلغت قيمة الف كورنباخ لعبارات الفرضية الاولى (73%) وعبارات الفرضية الثانية (80%) وعبارات الفرضية الثالثة (76%) وبلغت قيمة الثبات الكلي للمحاور (79%) اذن نفسر ان مستوى الثبات مرتفع لجميع المحاور و ان المقاييس التي اعتمد عليها الباحثان لقياس الفرضيات تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن الباحثانين من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق اهداف الدراسة.

ثانياً : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الجدول(7) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المخاطر وتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة .

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تعمل تحليل المخاطر وتجنبها، علي زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	35	47.3	34	45.9	4	5.4	1	1.4	0	0
يتناسب وجود المخاطر وعدم تجنبها بالمشاريع ، تناسبا عكسياً مع الكفاءة الإنتاجية	28	37.8	32	43.2	7	9.5	6	8.1	1	1.4
تحرص ادارة المصنع علي وجود قسم مختص لادارة المخاطربالمصنع	25	33.8	30	40.5	9	12.2	6	8.1	1	1.4
يهتم المصنع بدارسة المخاطر التي لها علاقة بانشطه المصنع	14	18.9	27	36.5	19	25.7	11	14.9	3	4.1
تجاهل دارسة المخاطر من قبل الادارة يمثل عائقا للانشطة الانتاجية	27	36.5	23	35.1	14	18.9	6	8.1	4	5.4

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (7) أن نسبة (75.1%) من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (العلاقة بين تحليل المخاطر وتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (10.6%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.3%) و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (93.2%) من أفراد العينة يوافقون على أن (تعمل تحليل المخاطر وتجنبها، علي زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع.). بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.4)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.4) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (81) % من أفراد العينة يوافقون على أن(يتناسب وجود المخاطر وعدم تجنبها بالمشاريع ، تناسبا عكسياً مع الكفاءة الإنتاجية.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (9.5)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.5) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (74.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تحرص ادارة المصنع علي وجود قسم مختص لادارة المخاطر بالمصنع.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (13.5)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.2) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (55.4) % من أفراد العينة يوافقون على أن (يهتم المصنع بدارسة المخاطر التي لها علاقة بانشطه المصنع.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (19)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.7) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (67.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تجاهل دارسة المخاطر من قبل الادارة يمثل عائقا للانشطة الانتاجية.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (13.5)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.9) %.

الجدول(8) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المخاطروتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكركنانة.

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الاستجابة	الترتيب
تعمل تحليل المخاطر وتجنبها، علي زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	0.658	4.39	%87.8	عالية جداً	1
يتناسب وجود المخاطر وعدم تجنبها بالمشاريع ، تناسبا عكسياً مع الكفاءة الإنتاجية	0.961	4.08	%81.6	عالية	2
تحرص ادارة المصنع علي وجود قسم مختص لادارة المخاطربالمصنع	1.129	3.89	%77.8	عالية	3
يهتم المصنع بدارسة المخاطر التي لها علاقة بانشطه المصنع	1.088	3.51	%70.2	عالية	5
تجاهل دارسة المخاطر من قبل الادارة يمثل عائقا للانشطة الانتاجية	1.166	3.85	%77	عالية	4
المتوسط	1.000	3.94	%78.8	عالية	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (8) ما يلي:

1/ الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات محور الدراسة الأول الأكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على محتوي ومضمون العبارات التي تقيس (العلاقة بين تحليل المخاطر وتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة..) في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة عالية حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (3.94) وبانحراف معياري (1.000) وأهمية نسبية (78.8)%

2/ كما يتضح أن الفقرة (تعمل تحليل المخاطر وتجنبها، علي زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع .) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.39) بانحراف معياري (0.658) و بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (87.8)%.

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (يتناسب وجود المخاطر وعدم تجنبها بالمشاريع ، تناسبا عكسياً مع الكفاءة الإنتاجية.) بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.961) وبأهمية نسبية (81.6)% .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (يهتم المصنع بدارسة المخاطر التي لها علاقة بانشطه المصنع.) حيث بلغ متوسطها (3.51) وبانحراف معياري (1.088) وأهمية نسبية بلغت (70.2)% .

جدول (9) اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور العلاقة بين تحليل المخاطر وتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
تعمل تحليل المخاطر وتجنبها، علي زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	55.62	3	5.37	0.000	وجود فروق
يتناسب وجود المخاطر وعدم تجنبها بالمشاريع ، تناسبا عكسياً مع الكفاءة الإنتاجية	53.97	4	5.37	0.000	وجود فروق
تحرص ادارة المصنع علي وجود قسم مختص لادارة المخاطر بالمصنع	38.02	4	5.37	0.000	وجود فروق
يهتم المصنع بدارسة المخاطر التي لها علاقة بانشطه المصنع	21.67	4	7.81	0.000	وجود فروق
تجاهل دارسة المخاطر من قبل الادارة يمثل عائقا للانشطة الانتاجية	27.75	4	9.48	0.000	وجود فروق
المتوسط	39.40	3.8	6.68	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (9) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (55.62) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.39) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(تعمل تحليل المخاطر وتجنبها، علي زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع).
2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (53.97) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.08) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (يتناسب وجود المخاطر وعدم تجنبها بالمشاريع ، تناسبا عكسياً مع الكفاءة الإنتاجية).
3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (38.62) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.89) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(تحرص ادارة المصنع علي وجود قسم مختص لادارة المخاطربالمصنع).
4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (21.67) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.51) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(يهتم المصنع بدارسة المخاطر التي لها علاقة بانشطه المصنع.).
5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (27.75) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.85) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (تجاهل دارسة المخاطر من قبل الادارة يمثل عائقا للانشطة الانتاجية.).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع العبارات (39.40) وهى أكبر من القيمة الجدولية (6.87) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.94) والوسط الفرضي للدراسة (3.8) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على اجمالى عبارات محور(العلاقة بين تحليل المخاطر وتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة.).

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المخاطر وتجنبها وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة.) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة جدا.

الجدول(10) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية: توجد علاقة بين التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بمصنع سكركنانة.

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
يهتم المصنع بدارسة البئية الخارجية لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة	10	13.5	32	43.2	16	21.6	13	17.6	3	4.1
يساهم تحليل البيانات الميدانية لقوة المنتج أو الخدمة علي زيادة الفرص الاستثمارية بالمصنع	14	18.9	46	62.2	6	8.1	8	10.8	0	0
لدى المصنع شهرة كبيرة في منتجاته مما انعكس ذلك علي رضاء المستهلكين	15	20.3	34	45.9	12	16.2	10	13.5	3	4.1
الادارة الموجودة بالمصنع لها القدرة علي التعرف بالفرص الاستثمارية المتاحة مبكراً	8	10.8	35	47.3	17	23	13	17.6	1	1.4
تهتم الادارة بالتعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بالمصنع	11	14.9	35	47.3	15	20.3	11	14.9	2	2.7

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (10) أن نسبة (64.8%) من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تقيس (العلاقة التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بمصنع سكر كنانة..) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (17.4%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.8%) و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (56.7%) من أفراد العينة يوافقون على أن يهتم المصنع بدارسة البئية الخارجية لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة.). بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (23.7)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.6) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (81.1) % من أفراد العينة يوافقون على أن(يساهم تحليل البيانات الميدانية لقوة المنتج أو الخدمة علي زيادة الفرص الاستثمارية بالمصنع.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (10.8)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.1) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (66.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن (لدى المصنع شهرة كبيرة في منتجاته مما انعكس ذلك علي رضاء المستهلكين.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (17.6)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.2) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (58.1) % من أفراد العينة يوافقون على أن (الادارة الموجودة بالمصنع لها القدرة علي التعرف بالفرص الاستثمارية المتاحة مبكراً.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (19.0)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (62.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تهتم الادارة بالتعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بالمصنع.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (17.6)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.3) %.

جدول (11) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية : توجد علاقة بين التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بمصنع سكر كنانة.

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الاستجابة	الترتيب
يهتم المصنع بدارسة البئية الخارجية لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة	1.061	3.44	%68.8	عالية	5
يساهم تحليل البيانات الميدانية لقوة المنتج أو الخدمة علي زيادة الفرص الاستثمارية بالمصنع	0.836	3.89	%77.8	عالية	1
لدى المصنع شهرة كبيرة في منتجاته مما انعكس ذلك علي رضاء المستهلكين	1.078	3.64	%72.8	عالية	2
الادارة الموجودة بالمصنع لها القدرة علي التعرف بالفرص الاستثمارية المتاحة مبكراً	0.954	3.48	%69.6	عالية	4
تهتم الادارة بالتعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بالمصنع	1.007	3.56	%71.2	عالية	3
المتوسط	0.987	3.60	%72	عالية	

يتضح من الجدول (11) ما يلي:

1/ الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات محور الدراسة الأول الأكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على محتوي ومضمون العبارات التي تقيس (العلاقة بين التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بمصنع سكر كنانة..) في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة عالية حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (3.60) وبانحراف معياري (0.987) وأهمية نسبية (72)% .

2/ كما يتضح أن الفقرة (يساهم تحليل البيانات الميدانية لقوة المنتج أو الخدمة علي زيادة الفرص الاستثمارية بالمصنع.) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.89) بانحراف معياري (0.836) و بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (77.8)%.

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (لدى المصنع شهرة كبيرة في منتجاته مما انعكس ذلك علي رضاء المستهلكين.) بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (1.078) وبأهمية نسبية (72.8)% .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (يهتم المصنع بدارسة البئية الخارجية لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة.) حيث بلغ متوسطها (3.44) وبانحراف معياري (1.061) وأهمية نسبية بلغت (68.8)% .

جدول (12) اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثانية : توجد علاقة بين التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بمصنع سكر كنانة.

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
يهتم المصنع بدارسة البئية الخارجية لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة	31.27	4	5.37	0.000	وجود فروق
يساهم تحليل البيانات الميدانية لقوة المنتج أو الخدمة علي زيادة الفرص الاستثمارية بالمصنع	56.37	3	5.37	0.000	وجود فروق
لدى المصنع شهرة كبيرة في منتجاته مما انعكس ذلك علي رضاء المستهلكين	36.40	4	5.37	0.000	وجود فروق
الادارة الموجودة بالمصنع لها القدرة علي التعرف بالفرص الاستثمارية المتاحة مبكراً	44.10	4	7.81	0.000	وجود فروق
تهتم الادارة بالتعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بالمصنع	40.59	4	9.48	0.000	وجود فروق
الإجمالي	41.74	3.8	6.68	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (12) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (31.27) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.44) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(يهتم المصنع بدارسة البئية الخارجية لمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة.).
2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (56.37) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.89) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (يساهم تحليل البيانات الميدانية لقوة المنتج أو الخدمة علي زيادة الفرص الاستثمارية بالمصنع.).
3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (36.40) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.64) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(لدى المصنع شهرة كبيرة في منتجاته مما انعكس ذلك علي رضاء المستهلكين.).
4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (44.10) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.48) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(الادارة الموجودة بالمصنع لها القدرة علي التعرف بالفرص الاستثمارية المتاحة مبكراً.).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (40.59) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.56) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (تهتم الادارة بالتعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بالمصنع.).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع العبارات (41.74) وهى أكبر من القيمة الجدولية (6.68) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.60) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على اجمالى عبارات محور(العلاقة بين التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بمصنع سكر كنانة.).

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرف على الفرص الاستثمارية، وزيادة الكفاءة الانتاجية بمصنع سكر كنانة.) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة جدا.

جدول (13) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة .

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات،التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	15	20.3	36	48.6	11	14.9	10	13.5	2	2.7
يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية	14	18.9	35	47.3	13	17.6	12	16.2	0	0
تتناسب تكلفة أنشطة المشروعات، تناسبا طرديا مع الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	11	14.9	35	47.3	12	16.2	16	21.6	0	0
تكلفة انشطة الانتاج الموجودة حالياً بالمصنع مناسبة	8	10.8	31	41.9	11	14.9	21	28.4	3	4.1
تتجنب الادارة تقدير التكلفة التقديرية المسبقة في تنفيذ أنشطة المصنع	11	14.9	28	37.8	18	24.3	17	23	0	0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (13) أن نسبة (60.6%) من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (العلاقة بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة .) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (21.9%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.6%) و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (68.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن (تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات، التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع.). بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (16.2)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (66.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن(يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (16.2)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.6) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (62.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تتناسب تكلفة أنشطة المشروعات، تناسبا طرديا مع الكفاءة الإنتاجية بالمصنع.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (21.6)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.2) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (52.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تكلفة انشطة الانتاج الموجودة حالياً بالمصنع مناسبة.) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (32.5)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (52.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تتجنب الادارة تقدير التكلفة التقديرية المسبقة في تنفيذ أنشطة المصنع) بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (23.0)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.3) %.

جدول (14) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة : توجد علاقة بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكركنانة.

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الاستجابة	الترتيب
تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات، التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	1.030	3.70	%74	عالية	1
يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية	0.964	3.68	%73.6	عالية	2
تتناسب تكلفة أنشطة المشروعات، تناسبا طرديا مع الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	0.995	3.55	%71	عالية	3
تكلفة انشطة الانتاج الموجودة حالياً بالمصنع مناسبة	1.114	3.27	%65.4	عالية	5
تتجنب الادارة تقدير التكلفة التقديرية المسبقة في تنفيذ أنشطة المصنع	1.008	3.44	%68.8	عالية	4
الإجمالي	1.022	3.52	%70.4	عالية	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (14) ما يلي:

1/ الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات محور الدراسة الأول الأكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على محتوي ومضمون العبارات التي تقيس (العلاقة بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة) في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة عالية حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (3.52) وبانحراف معياري (1.022) وأهمية نسبية (70.4)% .

2/ كما يتضح أن الفقرة (تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات، التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.70) بانحراف معياري (1.030) و بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (74)%.

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية.) بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.964) وبأهمية نسبية (73.6)% .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (تكلفة انشطة الانتاج الموجودة حالياً بالمصنع مناسبة.) حيث بلغ متوسطها (3.55) وبانحراف معياري (0.995) وأهمية نسبية بلغت (65.4)% .

جدول (15) اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثالثة : توجد علاقة بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة.

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات، التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	43.97	4	5.37	0.000	وجود فروق
يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية	19.73	3	5.37	0.000	وجود فروق
تتناسب تكلفة أنشطة المشروعات، تناسبا طرديا مع الكفاءة الإنتاجية بالمصنع	20.37	3	5.37	0.000	وجود فروق
تكلفة انشطة الانتاج الموجودة حالياً بالمصنع مناسبة	33.83	4	7.81	0.000	وجود فروق
تتجنب الادارة تقدير التكلفة التقديرية المسبقة في تنفيذ أنشطة المصنع	8.05	3	9.48	0.045	وجود فروق
الإجمالي	25.19	3.4	6.68	0.009	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2022م

يتضح من الجدول (15) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (43.97) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.70) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات، التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع.).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (19.73) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.68) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية.).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (20.37) وهى أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.55) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(تتناسب تكلفة أنشطة المشروعات، تناسبا طرديا مع الكفاءة الإنتاجية بالمصنع.).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (33.83) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.27) والوسط الفرضي للدراسة (4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(تكلفة انشطة الانتاج الموجودة حالياً بالمصنع مناسبة.).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (8.50) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.44) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (تتجنب الادارة تقدير التكلفة التقديرية المسبقة في تنفيذ أنشطة المصنع.).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع العبارات (25.19) وهى أكبر من القيمة الجدولية (6.68) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.52) والوسط الفرضي للدراسة (3.4) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على اجمالى عبارات محور(العلاقة بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكركنانة.).

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات وزيادة الكفاءة الإنتاجية بمصنع سكر كنانة.) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة جدا..

خاتمة

النتائج:

1. تم اثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرف على الفرص الإستثمارية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية .
2. تم اثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل المخاطر وتجنبها و تحقيق الكفاءة الإنتاجية .
3. تم اثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير تكلفة أنشطة المشروعات و تحقيق الكفاءة الإنتاجية .
4. أن المصنع يتمتع باستقرار كبير جداً من خلال العاملين الذين يمتازون بالتنوع في الخبرات.
5. ويتضح من التحليل ان معظم الأفراد بالمصنع ممن تلقوا أكثر من دورتان تدريبيتان مما يدل على جودة التراكم المعرفي والمهني .
6. يعمل تحليل المخاطر وتجنبها، علي زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع
7. يتناسب وجود المخاطر وعدم تجنبها بالمشاريع ، تناسبا عكسياً مع الكفاءة الإنتاجية
8. تحرص ادارة المصنع علي وجود قسم مختص لادارة المخاطر بالمصنع
9. لدى المصنع شهرة كبيرة في منتجاته مما انعكس ذلك علي رضاء المستهلكين
10. تعمل الادارة علي تقدير تكلفة أنشطة المشروعات، التي تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية بالمصنع
11. تتناسب تكلفة أنشطة المشروعات، تناسبا طرديا مع الكفاءة الإنتاجية بالمصنع
12. تكلفة انشطة الانتاج الموجودة حالياً بالمصنع مناسبة
13. تتجنب الادارة تقدير التكلفة التقديرية المسبقة في تنفيذ أنشطة المصنع
14. تعمل الادارة علي تقدير تدفق أنشطته الانتاجية باستمرار
15. يهتم المصنع بوضع معايير مناسبة لقياس وتقييم أنشطته الانتاجية

التوصيات :

1. ينبغي علي الادارة ان تهتم باستمرار بتحليل المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بالانتاج .
2. ضرورة زيادة الفرص الاستثمارية من خلال تنويع المشروعات الانتاجية وتوفير وسائل الانتاج الحديثة .
3. يجب استخدام الطرق والاساليب الحديثة في أدارة المشروعات الانتاجية .
4. يجب على الادارة العليا الاهتمام بادارة المخاطر وذلك من خلال التحفيز المستمر مادياً ومعنوياً .
5. على الادارة العليا بالشركة الاعتماد على الطرق الحديثة في تقدير تكاليف انشطة الانتاج .
6. ضرورة الاعتماد على احدث المعايير الدولية والمحلية في قياس وتقييم الانتاج واداء العاملين .
7. التحديث المستمر لتكاليف الانتاج في الدول التي اقتصادياتها غير مستقرة .

لائحة المراجع

1. اتش جاريسون واريك نورين ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة عصام الدين زائد (الرياض : دار الخريج ، للنشر 1423هـ)
2. احمد سرور احمد ، إدارة الإنتاج والعمليات ، مدخل إتخاذ القرارات ، (الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع ، 1998م).
3. أحمد عرفة – سمية شلبي – الإدارة الانتاجية والفراغ فعاليات نظم وتخطيط ورقابة الإنتاج – ط 4 .
4. حسن إبراهيم بلوط ، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الأقتصادية – لبنان ، (بيروت- دار النهضة العربية ، 2006م).
5. دروس ومحاضرات الأستاذ كساب علي ي مقياس تسيير المخزونات 2000-2001م
6. سعاد سيد احمد ، مشاريع الأسر المنتجة في السودان مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم ، رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم ، الدراسات العليا ، 2010م
7. سعد صادق ، إدارة المشروعات ، مصر ، القاهرة (الدار الجامعية ، 2002م) .
8. سوار الذهب أحمد عيسى ، وزكى مكي إسماعيل : إدارة الإنتاج والعمليات ، (منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2006م) ص 315-316
9. شوقي حسين عبد الله ، إدارة وظيفة الإنتاج (دار النهضة العربية ، 1974) .
10. صالحة عودة سعيد ، إدارة الأفراد ، (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 2004م) .
11. صلاح الشنوائي : إدارة الإنتاج ، مدخل تاريخي وانشائي (مصر : مركز الإسكندرية للكتب ، 2000م) .
12. عبد الستار محمد العلي ، إدارة المشروعات العامة ، عمان – الأردن (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009م) .
13. عثمان همت محمود ، أثر أساليب الإنتاج في رفع كفاءة الإنتاج ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، غير منشور ، جامعة أفريقيا العالمية ، عمادة الدراسات العليا ، الخرطوم ، 2005م
14. عمر وصفي عقيلي ، إدارة الافراد , منشورات جامعة حلب ,عام 2003م .
15. فرح عبد القادر طه : قرارات في علم النفس الصناعي ، (مكتبة سعيد رأفت ، 1997م) .
16. فريد مدني، كنانة الخير (الخرطوم:وزارة المالية، مجلة التوثيق الإقتصادي، العدد الخامس ، يوليو 2005م .
17. كاسر نصر المنصور ، إدارة الإنتاج والعمليات ، عمان : الأردن (دار حامد للنشر والتوزيع ، 2000) .
18. ناصر بن ابراهيم المحيميد ، إدارة المشاريع الإحترافية وفق منهجية PMI ، السعودية ، الرياض (دار النشر الرياض 1437هـ) .

19. ناصر محمد العديلي ,السلوك الانساني والتنظيمي،منظور كلي مقارن,معهد الادارة العامة, الرياض, 1993م .
20. هرون محمد ادم ، الكفاءة الإنتاجية في المصارف السودانية ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 1998م
21. Alain Courtois , Maurice pillet ; et autres ; gestion de la production , édition d organisation 4eme édition ,Paris .2003 , 2003,page 6-100
22. Emmanuel Djuto, management des projets Techniques d'évaluation, analyse, choix etplanification, L'armattan, paris, 2004, p30-
23. Kenana Sugar Company Ltd., Memorandum & Article of Association, March,1975, Page 5.

تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود / دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة 1990 – 2018

Analysis of the relationship between the exchange rate, inflation, GDP and money supply / An applied study of Sudan during the period (1990 - 2018)

بروفيسور، صلاح محمد إبراهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان

أ. هناء فاروق التجاني عوض الله، باحث دكتوراة، محاضر في كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض كوستي، السودان

الملخص:

يعاني السودان من شح النقد الأجنبي، وضعف احتياطيات النقد الأجنبي الذي أدى إلى عدم استقرار سعر الصرف، مما انعكس على التضخم والناتج المحلي الاجمالي، ومن هنا هدف البحث إلى معرفة العلاقة بين سياسات سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي في السودان، واستخدم في البحث المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي والإحصائي، *(O.L.S)*عن طريق الحزم الحاسوبية *Eviews-10*، كما توصل البحث إلى أهم النتائج التالية: أن هناك علاقة ذات إرتباط وثيق بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وهي علاقة طردية، وأيضاً أن سعر الصرف يتأثر بالمتغير *(M2)* عرض النقود، فكلما إرتفع سعر الصرف للعملة المحلية كلما انخفض عرض النقود والعلاقة بينهما طردية، وكذلك بالنسبة لمتغير التضخم وعلاقته بسعر الصرف علاقة طردية فكلما ازدادت معدلات التضخم كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية، كما أوصي البحث بأهم التوصيات التالية: ضرورة الإهتمام ببناء الإحتياطيات النقدية الأجنبية وإيجاد مورد مستمر لتدفقات النقد الأجنبي، وضرورة إهتمام السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي بإتباع سياسات سعر الصرف المرن المدار، والاهتمام بتشجيع سياسات الصادرات من المنتجات النهائية من السلع الزراعية والصناعية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي*(GDP)*، وأن يهتم البنك المركزي وضع سياسات نقدية كفيلة بتوازن عرض النقود بصورة تحافظ علي الإستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسات سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود، النقد الأجنبي، العملات المحلية.

Abstract

Sudan suffers from a scarcity of foreign exchange and weak foreign exchange reserves, which led to the instability of the exchange rate, which was reflected in inflation and the gross domestic product. Hence, the research aimed to know the relationship between exchange rate policies, inflation, and the gross domestic product in Sudan, the research used the descriptive approach. historical, analytical and Statistical (O.L.S) using the Eviews-10 computer package, the research also reached the following most important results: that there is a closely related relationship between the exchange rate and the gross domestic product, which is a direct relationship, and also that the exchange rate is affected by the variable M2) the money supply. The higher the exchange rate of the local currency, the lower the money supply, and the relationship between them is direct. Likewise, with regard to the inflation variable, its relationship to the exchange rate is a direct relationship, the higher the inflation rates, the higher the exchange rate of the dollar against the local currency, the research also recommended the following most important recommendations: the necessity of paying attention to building foreign currency reserves, creating a continuous source of foreign exchange flows, and the need for the monetary authorities represented by the central bank to pay attention to following policies of a flexible, managed exchange rate, and to pay attention to encouraging policies for exports of final products of agricultural and industrial goods that contribute to increasing the gross domestic product (GDP), and for the central bank to pay attention to developing policies. Cash sufficient to balance the money supply in a way that maintains economic stability.

Keywords: exchange rate policies, inflation, gross domestic product, money supply, foreign exchange, local currencies..

مقدمة:

تعتبر عملية سياسات سعر الصرف في السودان عقبة كبرى، وذلك للشح والنقص الحاد في احتياطيات النقد الأجنبي منذ الاستقلال، مما ترتب على ذلك تدخل صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلال الهيكلي في السياسات النقدية وضعف الرؤية الاقتصادية في المدى البعيد، كما تأثر الاقتصاد السوداني بالعديد من المهددات التي تتمثل في الجفاف والتصحر والمجاعة والصراعات القبلية، والتمرد المستطنع على الأنظمة الحاكمة، والحصار الاقتصادي، والعقوبات الاقتصادية، وعبء الديون الخارجية، وسوء الإدارة والفساد في الأنظمة الحاكمة، وانفصال جنوب السودان، وخروج عائدات النفط، وعدم توظيف الموارد واستغلالها بالطريقة المثلي والاستفادة منها، كل هذه العوامل مجتمعة أثرت سلباً على الصادرات والواردات، كما أن سعر الصرف في السودان تأثر لحد ما بكثرة أسواق النقد غير غير الرسمية (الموازية)، والاتجار في العملات الأجنبية بطرق غير شرعية، مما خلق سوق للنقد الأجنبي يمثل مهدداً خطيراً لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وانعكس ذلك على معدلات التضخم والناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي عدم استقرار أوضاع الاقتصاد السوداني بشكل ملموس كان له الأثر الواضح على المستوى المعيشي العام، وتسببت هذه الأضاع المتردية في اختلالات هيكلية في الأسعار بسبب ضخامة حجم الواردات الاستهلاكية وضعف حجم الصادرات من المواد الخام الأولية، وتدني عائدات الصادرات في السودان كدولة نامية، وأيضاً تسبب ذلك في عدم استقرار سياسات سعر الصرف، وتقلبات قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

أولاً: الأهمية العلمية للبحث:

الأهمية العلمية للبحث: تأتي الأهمية العلمية في مدى أهمية درجة تأثير سياسات سعر الصرف الأجنبي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي(التضخم، والناتج المحلي الاجمالي، واثراء المكتبة العربية لفائدة المختصين من الأكاديميين والباحثين والطلاب بالجامعات السودانية، وأما **الأهمية العملية** تتمثل في مساعدة متخذي القرارات ببيانات ومعلومات تسهم في دقة وضبط سياسات سعر الصرف بما يخدم اجراءات تداول النقد الأجنبي في أيدي الجمهور وتحكم البنك المركزي في تدفقات النقد الأجنبي، والسيطرة والقبضة الت تحافظ على التوازن في استخدامات النقد وموارده بطرق مثلى تسهم في معالجة التضخم، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بما يدفع عجلة الاقتصاد السوداني.

الفصل الأول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة

مشكلة البحث:

تمثلت المشكلة في شح النقد الأجنبي وضعف احتياطيات النقد الأجنبي الذي أدى إلى عدم استقرار سعر الصرف، مما انعكس على التضخم والناتج المحلي الاجمالي، ومما ترتب على ذلك عدم تغطية الطلب على النقد الأجنبي، نتيجة لزيادة الطلب على النقد الأجنبي وانخفاض الكميات المعروضة من النقد الأجنبي بحيث أصبح النقد لا يفي باحتياجات والتزامات الدولة الخارجية، وبالتالي ظهرت الفجوة التضخمية في سعر الصرف.

أهداف البحث:

1. معرفة إلى أي مدى تؤثر سياسات سعر الصرف في التضخم في السودان.
2. تحليل العلاقة بين سياسات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في السودان.
3. التعريف بالكيفية التي يؤثر بها سعر الصرف في عرض النقود في السودان.

فرضيات البحث:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم في السودان.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في السودان.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسات سعر الصرف وعرض النقود في السودان.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي والإحصائي، والتكامل المشترك واختبار جرانجر السببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (O.L.S) عن طريق الحزم الحاسوبية Eviews-10.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والتقارير والنشرات والمجلات العلمية والدوريات، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: جمهورية السودان.
- الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية (1990- 2018م).
- الحدود الموضوعية: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بسياسات سعر الصرف الأجنبي وتأثيره على الاقتصاد السوداني من خلال زيادة معدلات التضخم معدلات وخفض معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

تبويب البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة، والفصل الثاني الاطار النظري، والفصل الثالث:مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود)، والفصل الرابع الدراسة التحليلية والخاتمة تشمل النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

ثانياً: الدراسات السابقة

قام الباحث بالإطلاع على عدد من الدراسات السابقة، للاستفادة منها في كتابة هذا البحث. من هذه الدراسات نستعرض الدراسات التالية:

1/ أماني عبدالله عوض(2004): أثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1870-2002م هدفت الدراسة لمعرفة محددات السيولة ذات الأثر علي الناتج المحلي الاجمالي توصلت الدراسة الي ان زيادة السيولة ادت الي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي،ان المحدد الاساسي لزيادة عرض النقود يرجع الي العجز في الميزانية والتي يتم تغطيتها غالبا بالتمويل بالعجز او الاستدانة أو الاصدار النقدي ،من توصيات الدراسة اهمية استمرار البنك المركزي

في تحديد عرض النقود عن طريق التحكم في مكونات القاعدة النقدية ،تقليل العجز الذي يصاحب الميزانية باعتباره عامل اساسي لنمو الكتلة النقدية.[1]

2/ عبد الحق بو عترس ومحمد دهان(2009): أثر التغير في كمية النقود علي الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري،هدفت الدراسة الي تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة1970-2005، وتحليلها وقد توصلت الدراسة الي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع، وهو ماينطبق مع السياسة المالية والاقتصادية التي كانت منتهجة خلال فترة الدراسة.

3/ أميرة عبدالسلام،محمد بشير(2010) محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2008م بحيث قام الباحث باتباع المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في التحليل.من أهم النتائج ان اسعار الواردات ليست لها تاثير علي دالة التضخم في السودان خلال فرة البحث. ان أفضل نموذج لدالة التضخم في السودان خلال فترة الدراسة هو نموذج النصف لوغريثمي الذي يضم لوغريثم التضخم وكل من الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود والدين الخارجي . من اهم توصيات البحث ضرورة استخدان بيانات سلاسل زمنة طويلة المدي لتجنب المشاكل التي تصاحب الدراسة. اي الوصول الي ننتائج صحيحة[2]

4/ وراق علي وراق2012): بعنوان أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والمستوى العام للاسعار في السودان خلال الفترة (1996-2009) هدفت الدراسة الي تحليل اثر تغير عرض النقود علي المتغيرات الاقتصادية من خلال توصيف وتقييم نموذج قياسي لدراسة وتحليل فرضيا تالبحث المتمثلة في أن تغير عرض النقود يؤثر علي الاستقرار الاقتصادي ،ولقد توصلت الدراسة الي ان فترة الدراسة شهدت ارتفاعا ملحوظا في عرض النقود، وان معدل النمو الفعلي تجاوز المستهدف في معظم فترة الدراسة ، من اهم التوصيات، ضرورة تحديد الحجم الامثل للسيولة في الاقتصاد لضمان تناسب عرض النقود والاهداف الاقتصادية الكلية.[3]

5/ علي صالح محمد آدم(2015): تمثلت مشكلة الدراسة في وجود اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات الامر الذي ادى الي تعدد اسعار الصرف وبالتاي تأثيرها علي المؤشرات الاقتصادية الكلية مما انعكس سلبا علي الاداء الاقتصادي ، وطرحت عدد من الاسئلة منها ماهو تأثير سعر الصرف علي المؤشرات الاقتصادية الكلية والعلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي وطبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وافترضت الدراسة ان التغيرات في سعر الصرف تأثر علي المتغيرات الاقتصادية الكلية والمعروض النقدي يرتبط عكسيا مع سعر الصرف ووجود علاقة عكسية بين التضخم

1 أماني عبدالله عوض،أثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1870-2002،رسالة ماجستير،غير منشورة،كلية الدراسات الانمائية،جامعة الخرطوم السودان.

2- أميرة عبدالسلام،محمد بشير(2010)محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2008م،رسالة ماجستر منشورة علي موقع الانترنت

3 وراق علي وراق،أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والمستوى العام للاسعار في السودان في الفترة1996-2009،رسالة دكتوراة،غير منشورة ،جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.

وسعر الصرف ، اوصت الدراسة باستقرار سعر الصرف وذلك عن طريق تشجيع الصادرات المحلية وزيادة التمويل المصرفي للمشروعات التي تؤدي الي زيادة الانتاجية لتحسن الناتج المحلي الاجمالي.[1]

6/ محمد مصطفي محمد (2016) محددات التضخم في السودان: التي تناولت محددات التضخم في السودان ، متمثلا في اثر عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي ،سعر الصرف ، عجز الميزانية علي التضخم في السودان ، ستخدم الباحث كلا من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي بالاضافة الي المنهج الاحصائي . توصل البحث الي جملة من النتائج اهمها ان السبب في ارتفاع معدلات التضخم هو ارتفاع عجز الميزانية. اوصت الدراسة بالاهتمام بمعالجة عجز الميزانية لعامة وذلك باتباع سيلسات تقلل من الانفاق العام وزيادة الايرادات.[2]

7/ سوزان فضل الكريم فضل المولي (2016): تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2016م اتبع الباحث المنهج الوصفي للإطار النظري والمنهج التحليلي للإطار التطبيقي . توصلت الدراسة الي عدد من النتائج اهمها في عام 2011م ارتفع معدل التضخم عما كان عليه في عام 2009م السبب في ذلك الي انفصال الجنوب والي تداعيات الازمة المالية التي ادت الي ضغوط تضخمية وارتفاع حجم الدين العام وارتفاع سعر الصرف واوصت الدراسة بزيادة الايرادات العامة من مصادر حقيقية لتفادي العجز في الموازنة الذي يعتبر السبب الرئيسي لحدوث التضخم وايقاف تمويل العجزن طريق الاستدانة من النظام المصرفي لانها تؤدي الي زيادة عرض النقود، والتنسيق مع النقابات العمالية لزيادة الاجور بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الاحوال العادية ومحاربة الاحتكارات.[3]

8/ أنس قريب الله وزينب بشير(2017): بعنوان نموذج قياسي للعوامل المؤثرة علي التضخم في السودان باستخدام السببية خلال 1990-2015م هدفت هذه الدراسة الي بحث العلاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي،معدل البطالة وسعر الصرف وبين التضخم استخدمت الدراسة اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لتقدير العلاقة بين المتغيرات . وتشير النتائج الي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات كما ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى ،كما اظهرت النتائج وجود علاقة سببيةذات اتجاه واحد بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وبين سعر الصرف والتضخم وبين التضخم والبطالة، توصي الدراسة بضرورة وضع برنامج اقتصادي يتم من خلاله تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمراعاة العوامل المؤثرة علي التضخم.[4]

9/ **محمد صالح سليمان الكبيسي وعمار حمدلف 2020** (تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009 يهدف هذا البحث الي اختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم وسعر

1 - علي صالح محمد آدم، أثر تغيرات سعر الصرف علي التضخم في السودان في الفترة 1991م-2011م، رسالة ماجستير،غير منشورة،جامعة ام درمان الاسلامية،امدرمان، السودان

2 -محمد مصطفي محمد(2016)،محددات التضخم في السودان منشور علي موقع الانترنت

3 -سوزان فضل المولي ، العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2016 ،رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، رسالة غير منشورة ، الخرطوم ، السودان.

4 - انس قريب الله احمد ابراهيم وزينب بشير علي عبدالله،نموذج قياسي للعوامل المؤثرة علي التضخم في السودان باستخدام السببية في الفترة1990-2015،مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث،العدد 10 ،2017

الصرف 1980-2009م. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model لاختبار العلاقة السببية طويلة الامد وقصيرة الامد مابين معدل التضخم وسعر الصرف . من خلال النتائج وجد هذا البحث بأنه لايوجد هنالك علاقة تبادلية بين معدل التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي . الاانه يوجد هنالك علاقة أحادية الجانب تتجه من سعر الصرف الي معدل التضخخم في الامد القصير فقط.[1]

10 / سماح عثمان خضريوسف : تناول الباحث العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السودان وتتمثل مشكلة البحث في الاختلالات التي تحدثها العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وهما في تصاعد مستمر خاصة في الدول النامية عموما وفي السودان خصوصا ، كما تناول البحث العلاقة بين التضخم وسعر الصرف ، ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود واوصت الدراسة علي استخدام النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية وضرورة تحسين سعر الصرف عن طريق تشجيع الصادرات المحلية وزياة التمويل المصرفي للمشروعات التي تؤدي الي زيادة الانتاجية لتحسين الناتج المحلي.[2]

الفصل الثاني: الاطار النظري

مفهوم سعر الصرف الأجنبي

يعرف سعر الصرف الأجنبي على أنه السعر أو المعدل الذى يتم على أساسه تبادل سلعة معينة بعملة أخرى أو بالذهب، ويكون التبادل إما لحظياً أو آجلاً، بالسعر الذي يحدده طلب وعرض العملة محل التبادل[(3)] ، كما يعرف على أنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، ويكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضى الأمر تشجيع الصادرات وتقييد الواردات[4]، عرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى[5]، يعُرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات أو يعني سعر الصرف بالعملة المحلية مقابل العملات الأخرى الأجنبية وهو عبارة عن سعر نسبي ترتبط بها العملات المختلفة.[6]، يعُرف أيضاً بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن هنالك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة ولا خلاف بين الطريقتين.[7]، يعُرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدول المعنية والدول الأخرى.[8]، كما يعُرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة من العملة الاجنبية، ومن زاوية ثانية

1 -محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار حمد خلف2020:تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعرالصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009م
2 - سماح عثمان خضر يوسف ،العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السودان ، رسالة ماجستير ،غير منشورة،جامعة الزعيم الازهري،الخرطوم ، السودان
3 عبد العزيز فهمي هيكل (1980م): موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،ص295.
4 محمود حميدات(1996م): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المراجع العام الجزائر، ص50.
4 محمد كمال الحمزاوي (2004م): سوق الصرف الأجنبي ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، منشاة المعارف الإسكندرية، ص33-35.
6 عبد العظيم سلمان المهل، خالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مركز التعليم عن بعد، الطبعة الاولى،2004، ص 73.
7 زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الاسكندرية، الفتح للطباعة والنشر، 2003، ص 79.
8 حيدر عباس حسين واخرون، محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982 ـ 2004) سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية تصدرها الادارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، الخرطوم، بنك السودان المركزي، الاصدار السابع، 2006، ص 8.

يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية، كما عُرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل لوحدة واحدة من بلد آخر[1]، كذلك عرف بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى، وعادة يتم ربط سعر صرف العملات بعملات رئيسية أخرى، وفى الوقت الحاضر يتم ربط أي عملة بالدولار الأمريكي الذى يعد العملة الأكثر شيوعاً مقارنة بمعدلات الصرف بين العملات المختلفة[2].

انواع سعر الصرف الأجنبي:

أولاً: سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate

هو أن تحتفظ الدولة بسعر الصرف الثابت تقوم من خلاله البنوك التجارية بشراء أو بيع العملات الأجنبية ويتم هذا بتحديد كل دولة لسعر عملتها مقابل الدولار، بحيث يكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت لمنع تغير سعر عملته عن المستوى المحدد لها[3]. هذا النظام الذي كان سائداً في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات وعُرف في حينه بنظام بريتون وودز، ويقضي هذا النظام التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على استقرار سعر العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد، وفي ظل هذا النظام يعمل البنك المركزي على تمويل أي فائض او عجز قد يطرأ على ميزان المدفوعات ولتمكن من الإيفاء بذلك الالتزام يحتفظ البنك المركزي باحتياطي صرف أجنبي في شكل ذهب وعملات اجنبية وسندات سريعة التسييل[4]. سعر الصرف الثابت الذي يتم تحديده بناءا على قاعدة الذهب التي تتيح استبدال العملة بالذهب، أو طبقا لقواعد صندوق النقد الدولي، أو من خلال السياسات المالية والنقدية. من محاسن نظام سعر الصرف الثابت[5]:

1. اليقينية في ظل هذا النظام تصبح التجارة الدولية والاستثمارات اقل خطورة باعتبار أن الارباح لن تتأثر بتغيرات سعر الصرف.
2. قلة المضاربات: بافتراض أن سعر الصرف سيكون ثابتاً وأن الأفراد مقتنعون بأنه سيظل كذلك، عندها لن يكون هنالك داعي للمضاربة على اسعار الصرف.
3. التصحيح الآلي للسياسات النقدية التوسعية: إذا عمدت الحكومة إلى زيادة عرض النقود زيادة ملحوظة مما أدى لزيادة الطلب وانخفاض سعر الفائدة وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات، مما سيضطر البنك المركزي للتدخل للحفاظ على استقرار سعر الصرف وذلك إما عن طرق شراء جنيهات من سوق الصرف الأجنبي مما يؤدي لخفض عرض النقود مرة أخرى، او عن طريق زيادة سعر الفائدة، وفي تلك الحالتين سيعمل ذلك على تصحيح الأخطاء النقدية.

1 غضون محمد موسى ابراهيم، تطبيق نماذج الانحدار المتعدد على دالة سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1980 ـ 2008 ،رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، ابريل 2010.

2 جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور(2010م): اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسنى ،دار المريخ للنشر،الرياض،ص670.

19عبد العظيم سليمان المهل، خالد البيلي، مرجع سابق، ص 73.

20 خالد حسن البيلي، الاقتصاد الدولي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مركز التعليم عن بعد، ص27- 30

4. يمنع الحكومات من إتباع سياسات اقتصادية كلية غير مسؤولة: عندما تعتمد بعض الحكومات لزيادة الطلب الكلي ربما لتحوز على رضاء الناخبين سيؤدي ذلك لعجز في ميزان المدفوعات وستضطر الحكومة مرة اخرى للسيطرة على الطلب الكلي إلى تخفيضه ما لم تضطر لتقييد الواردات.

ثانياً: سعر الصرف المعدل Adjustable Peg

أما سعر الصرف المعدل يتم تدخل السلطات التنفيذية والنقدية طبقا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1]. تم التحول إلى هذا النوع من انواع سعر الصرف عندما قررت البنوك المركزية في عام 1960م تغيير اسعار صرف عملاتها، وفي البعض الآخر نجد سعر صرف رسمي مع سعر صرف حر يحدد بواسطة العرض والطلب.[2] وعليه يمكن ان نجد في بلد واحد سعري صرف أو ثلاثة أو اكثر، ولأسعار الصرف المتعددة العديد من الايجابيات حيث يمكن استخدام تلك الاسعار في مواقع مختلفة من المعاملات, ويمكن للجهات المختصة ان تشجع بعض النشاطات بأن تسمح لها بشراء العملات الاجنبية بسعر صرف مخفض نسبياً وبيع ما تحصل عليه من عملات بسعر صرف مرتفع، كما يمكن تطبيق النقيض لذلك على النشاطات التي لا تريد الدولة تشجيعها[3]. من أهداف سعر الصرف المعدل:

1/ تعديل سعر صرف العملة: خاصة تخفيضها مقابل العملات الاخرى يساعد ذلك على زيادة الصادرات، فتخفيض سعر الصرف الرسمي سيرفع من السعر النقدي للسلع التبادلية بالمقارنة مع السلع غير التبادلية ومن ثم يوفر حافز لزيادة الإنتاج المحلي من الصادرات وبدائل الواردات، كما ان تخفيض سعر العملة يزيد من عرض الصادرات نتيجة زيادة الطاقات او استخدام طاقة معطلة، وتأتي الزيادة في الطاقات نتيجة لزيادة راس المال هذا بالإضافة إلى تخفيض سعر العملة يؤدي إلى تخفيض التكاليف المحلية للمنتجات مما يزيد من ربحية السلع القابلة للتصدير.

2/ تقليل الواردات: فتخفيض سعر العملة يولد هبوطاً في سعر الصرف الحقيقي (سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة للسلع القابلة للتبادل)، وارتفاعاً في مستوى الاسعار الداخلية الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض القيم الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر على الإنفاق مثل الرصيد النقدي والأجور مما يؤدي إلى تقليل نسبة السلع المستوردة في مجموع الاستهلاك برفع اسعار السلع المستوردة بالنسبة للأسعار الداخلية، وبدرجة تتوقف على مرونة الطلب على الواردات تجاه الاسعار والدخل الحقيقي.

3/ تشجيع تدفقات راس المال الأجنبي الرسمي: بمعنى تقليل هروب رؤوس الأموال للخارج، فهو يعمل على إضعاف الحافز على هروب راس المال بزيادة العائد الحقيقي للأموال المستثمرة في الداخل وبتيسيره للحصول على العملات الاجنبية عبر القنوات الرسمية للسداد في الخارج.

1 محمود محي الدين، احمد كوجك (2003م): سياسة سعر الصرف في مصر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،نظم وسياسات وأسعار الصرف، أبو ظبي،ص167.

2 خالد حسن البيلي، المرجع سابق، ص 30.

3 عبد العظيم سلمان المهل، خالد البيلي، مرجع سابق، ص 74.

إن تخفيض سعر الصرف بالنسبة للعملة الذي تصحبه تدابير مناسبة يمكن أن يوفر تمويلاً إضافياً للواردات من سلع وخدمات، ونجاحه يتوقف إلى حد كبير على مرونة العرض، والطلب بالنسبة للصادرات والواردات، وعلى المقدرة الاستيعابية للدولة ووضعها التنافسي في السوق العالمي[1].

ثالثاً: اسعار الصرف المرنة Flexible exchange rates

أما سعر الصرف المتغير فيعني ترك العملة لقوى العرض والطلب[2]. حيث يتحدد سعر الصرف الخاص بالعملة حسب مقتضيات العرض والطلب ونظرياً يزول عجز ميزان المدفوعات تلقائياً بتراجع سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة وذلك بما يكفي لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وكذلك يعمل تخفيض سعر الصرف على حث المزيد من تدفقات راس المال بالداخل، وقد يحدث العكس إذا سمحت دولة ما لقيمة عملتها الوطنية بالتصاعد وفي الواقع الحالي المعاش يجوز القول بأنه لا يوجد اقتصاد يتعامل بسعر صرف مرن تماماً[3]. لسعر الصرف المرن عدة مزايا منها:

1/ التصحيح الآلي: بما ان اسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب، فإنها سوف تتغير آلياً مع التغيرات بالعرض والطلب وهذه التغيرات تعمل على تقليل مشاكل ميزان المدفوعات.

2/ يتيح للحكومات خيارات اختيار السياسات المحلية المناسبة: في بعض الاحيان قد تتعارض السياسات الملائمة للعمالة الكاملة مع السياسات الملائمة لتوازن ميزان المدفوعات، فمثلا قد لا ينتهج البلد الذي يعاني من البطالة وعجز ميزان المدفوعات سياسات مالية نقدية توسعية من اجل تحقيق العمالة الكاملة بسبب التأثيرات غير الملائمة لهذه السياسات على عجز ميزان المدفوعات. وفي ظل نظام سعر الصرف المرن فإن سعر الصرف لابد ان ينخفض آلياً وهذا الانخفاض سوف يساعد على سياسات الاستقرار المحلي.

3/ عدم الحاجة لحجم كبير من الاحتياطات الدولية: بما ان البنك المركزي لا يتدخل في سوق الصرف الاجنبي ولذلك ستقل الحوجة للاحتفاظ بالاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الاجنبية بدرجة كبيرة، اي ان سعر الصرف يتغير آلياً للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات ولذلك يكون لدى الدولة سبب ضعيف او لا تملك سبباً على الإطلاق للاحتفاظ بالاحتياطات.

أما عيوب نظام سعر الصرف المرن فتتمثل في أن المضاربة قد تعبث بالاستقرار، وقد تؤدي إلى تقلبات ملموسة في اسعار الصرف والهبوط في قيمة صرف عملة ما قد تدفع المضاربين إلى توقع مزيد من الانخفاض ومن ثم سوف يبيعون ما لديهم من عملة، وبذلك يحدث الانخفاض، ويعتقد البعض ان الاسعار المرنة تسبب مخاطر جوهرية للمعاملات الدولية والاستثمارات وبالتالي تثبط التجارة الدولية.

رابعاً: اسعار الصرف المتوسط Average exchange rates

1 عبد العظيم سليمان المهل، خالد البيلي، المرجع السابق، ص75.

2 محمود محي الدين، احمد كوجك (2003م): سياسة سعر الصرف في مصر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،نظم وسياسات وأسعار الصرف، أبو ظبي،ص167.

3 خالد حسن البيلي، المرجع السابق، ص 30- 31- 32- 33.

هنالك العديد من نظم الصرف والتي تقع ما بين اسعار الصرف الثابتة والمرنة منها:

أ. **سعر الصرف المعدل الثابت:** حيث تكون اسعار الصرف ثابتة وقد تستمر لسنوات عديدة وقد يتدخل البنك المركزي لتخفيض أو رفع قيمة العملة إذا استمر العجز (الفائض) لفترة طويلة.

ب . **سعر الصرف المعوم القذر:** حيث تكون اسعار الصرف معومة غير ثابتة ولكن قد يتدخل البنك المركزي من مرة لأخرى لمنع التقلبات الكثيرة في سعر الصرف ولذلك يمثل هذا النظام صورة من صور السيطرة على المرونة.

ج . **سعر الصرف الزاحف الثابت:** هذا النظام يعتبر كنظام وسط ما بين سعر الصرف المعدل الثابت وسعر الصرف المعوم القذر، فبدلاً من ان تلجأ الحكومة لتخفيض او رفع قيمة العملة بنسبة كبيرة وغير منتظمة في ظل هذا النظام تلجأ الحكومة لتعديل سعر الصرف بنسبة صغيرة وبسيطة ولكن على فترات متقاربة شهر مثلاً، وذلك عندما يتغير سعر الصرف المتوازن.

د . **سعر الصرف المعوم المشترك:** في ظل هذا النظام يكون لدى مجموعة من الدول نظام سعر صرف معوم ومشترك لعملات الدول الاخرى على سبيل المثال لهذا النظام سعر الصرف لدول الاتحاد الاوربي.

هـ . **سعر الصرف المدار:** حيث تحدد الحكومة حد ادنى واعلى لسعر الصرف وتتركه لكي يتأرجح ما بين هذين الحدين (الأعلى، الأدنى) ولن تتدخل الا في حالة تجاوز سعر الصرف للحد الاعلى والادنى.

خامساً: سعر الصرف الرسمي (الإسمي) Official exchange rate

يسمى بسعر الصرف الاسمي وهو عبارة عن سعر العملة الجاري. ويعرف بأنه سعر صرف العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من سعر صرف العملة الأجنبية. ويعرف أيضا بأنه المعدل اللحظي لتبادل الصرف الأجنبي مقارنة بسعر الصرف الحقيقي، الذى يحسب طبقا للتغيرات فى القوة الشرائية. عليه فإن سعر الصرف الاسمي يدل على القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية[1]. ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف الرسمي المعمول به فى المبادلات الجارية الرسمية. وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به فى الأسواق الموازية. هذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي فى نفس الوقت لنفس العملة[2].

سادساً: سعر الصرف الحقيقي Real exchange rate

سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن السعر الذي يقتني به كمية سلع بالعملة المحلية تعادل نفس كمية السلع التي يتم اقتناؤها بالعملة الاجنبية. وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات اسعار الاستهلاك، اما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار والسلع الغير قابلة للإتجار، وهنالك مقياس ثالث هو قيمة الاجور النسبية والحوسبة بالدولار. ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات

1 جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور، مرجع سبق ذكره ،ص687.

2 بول هيرسون، جراهام تومبسون (1999م): مساءلة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة،القاهرة،ص49.

النسبية التي تتغير من دولة لأخرى. يحسب سعر الصرف الحقيقي كمؤشر اسعار لذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الاساس يساوي واحد ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر تجاه سعر الصرف الحقيقي، اي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الاجنبية، اي انخفاض في نفس السعر يعُتبر تحسناً حقيقياً، اما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع ويعني انخفاض اسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الاجنبية.[1]

ان اختيار مؤشرات الاسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، بينما مؤشر اسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للعملة ويقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هو اكثر توفراً وينتشر بصفة عادية، اما مخفض الناتج المحلي الاجمالي فيمكن ان يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر الا انه لا يصلح لقياس القوة الشرائية لدولة ذات معدل تضخم عالمياً.

سابعاً: سعر الصرف المتعدد الحقيقي Real multiple exchange rate

يعُرف بسعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً او سعر الصرف الفعلي وهو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً.

ثامناً: سعر الصرف التوازني Equilibrium exchange rate

سعر الصرف التوازني هو السعر الذى يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي. ويتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني عند المستوى الذى يحقق التوازن الداخلي والخارجي، ويحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للتصدير والسلع الغير قابلة للتصدير. يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات فى مستوى أسعار الدول، كما يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية[2].
وهو يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في البيئة الاقتصادية غير مختلة.

ان الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى ان الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني لمعرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي، بالتالي تحديد كيفية تأثير هذه السياسات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني[3].

عوامل أخرى توثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها:

1/ ارتفاع تكاليف المواد الأولية: عند قيام أصحاب الموارد الإنتاجية الأولية المستخدمة في العمليات الإنتاجية بزيادة أسعارها بمقدار كبير نتيجة لزيادة تكاليف إنتاجها أو زيادة تكاليف نقلها وتخزينها والتأمين عليها، وهذا ينعكس على ارتفاع في تكاليف هذه الموارد الإنتاجية بأسرع من زيادة في إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المنشأة لكل وحدة من

3 غضون محمد موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص 27-28-29

2 هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين يسع ارسلان (2009م): النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، الأردن ص45-46.

الوحدات المنتجة، والذي يعد سببًا في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصةً في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار.

2/ ارتفاع أسعار الواردات: فإذا كانت في شكل سلع تامة الصنع أو مواد أو سلع وسيطة فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يعكس ارتفاعاً في الأسعار، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج، والداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع المنتجة، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطًا كبيرًا على الأسعار في البلد المستورد. ولذا يجب أن ترفع المنشآت الإنتاجية أثمان منتجاتها ليتسنى لها تعويض تكاليفها.

3/ ارتفاع هوامش الأرباح: زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال في خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع لوحدات إنتاجهم وتكاليف إنتاجها. بمعنى أن أرباب الأعمال يحتجزون جزءاً كبيراً من الأرباح بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية، وخاصة إذا كانت السلع في وضع الاحتكار وكانت سلعاً أساسية، فعندما يقرر رجال الأعمال إضافة هوامش ربحية أكبر إلى النفقات فإن الأسعار لا ترتفع بناءً لذلك[1].

- **التضخم المشترك:** لابد من الإشارة إلى أن هنالك علاقة متبادلة بين نوعي التضخم بفعل ضغط الطلب أو بفعل ضغط التكاليف فلا يؤثر أحدهما بمفرده على الأسعار فيدفعها نحو الزيادة في الأسعار، بل أن على النوعين معاً قد يؤثران على أسعار السلع والخدمات فيدفعانها للارتفاع. بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغير في حجم الإنتاج وأن يتوقف ذلك مع زيادة تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وغير ذلك، ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكفل التوسع النقدي وتسعى إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد.
- **التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية:** نتيجة للفجوة الصناعية التكنولوجية القائمة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، والأمر الذي ينعكس في تبعية هذه الدول وارتباط اقتصاديات ووسائل تطورها باقتصاديات الدول المتقدمة حيث أن هذه الفجوة أخذت بالتوسع وكلما تزداد توسعاً تكون عندها التبعية أكثر رضوخاً، بل الأكثر من ذلك أن الدول الكبرى تتحكم بنوع التكنولوجيا المصدرة إلى الدول النامية والتي تبادل من خلالها تركيز هذه الفجوة وتوسيعها باستمرار، وبنفس الوقت ونتيجة لعدم قدرة الدول النامية في تمويل مواردها الأولية ذاتياً إلى قدرات تصنيعية أو غيرها لافتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة فإنها تقوم بتحديد هذه الموارد الأولية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية، وأكثر ما يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدولة النامية التي تكون أكثر اعتماداً على العالم الخارجي، ويعود بسبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخمياً مستورداً. وفي هذا المجال

1. نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 30- 31

أغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة للاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعاً استهلاكية أم إنتاجية من أجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية أو من أجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية[1].

الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه "مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة"[2]. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه (عبارة عن القيمة لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة). ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه سرعة نموه. غالباً ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً في الدولة. وتتكون السلع والخدمات النهائية من الآتي[3]:

- السلع الاستهلاكية والصادرات.
- السلع الاستثمارية.
- الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.

والسلع الوسطية هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى. ولتجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج يستخدم طريقة القيمة المضافة (القيمة المضافة= قيمة الإنتاج ـ قيمة مستلزمات الإنتاج).

والناتج القومي الإجمالي هي القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي في سنة واحدة[4]. ويقاس الناتج القومي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاك الأصول الثابتة.

يختلف إجمالي الناتج القومي عن إجمالي الناتج المحلي، لأنه يأخذ في اعتباره السلع التي يتم إنتاجها في دول أُخرى. مثال ذلك في السودان هنالك عمال وموظفين سودانيين يعملون في الخارج ويحصلون على رواتب وأجور، وعند حساب الناتج القومي الإجمالي تؤخذ هذه الرواتب والأجور في الحسبان، ولكنها تستبعد عند حساب الناتج المحلي الإجمالي. ونفس الشيء يقال بالنسبة للعمال الأجانب الذين يعملون داخل السودان بأنهم يحصلون على أجور ورواتب وهذه الرواتب والأجور تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وتستبعد عن حساب الناتج القومي الإجمالي. ونتيجة لذلك فإن هنالك عوائد تتدفق خارج حدود الدولة وعوائد تتدفق الى داخل حدود الدولة[5]. ويمكن كتابة ذلك على النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي – صافي دخل عناصر الإنتاج بالخارج.

1 كاظم حسام العيساوي، ومحمود الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، المستقبل، عمان – الأردن، 2000م، ص126.

2 عبد الحليم كراجة واخرون،مبادي الاقتصاد الكلي،الطبعة الثانية،دارصفاء للنشروالتوزيع،2001م،ص ص 18،19

3- عبدالوهاب الأمين وفريد بشير،الاقتصاد الكلي،مركز المعرفة للأستشارات والخدمات التعلمية،2010م، ص-49-50-55.

4. مايكل إبدجمان، مرجع سابق، ص39.

5.عبد الحليم كراجة واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دارصفاء للنشروالتوزيع،2001م، ص ص 18،19

تقوم المنشآت تقوم ببيع ما تنتجه من سلع وخدمات نهائية للمستهلكين من خلال أسواق السلع. وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه. وفي ظل غياب الادخار، فإن القطاع العائلي ينفق جميع ما يحصل عليه من دخل، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) – إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي

يتحقق التوازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

Y = C + I

Y= الدخل

C = الإنفاق الاستهلاكي

I = الإنفاق الاستثماري

الناتج المحلي النقدي والحقيقي:

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي النقدي أو الإسمي. والزيادة فيه تنعكس زيادة حقيقة في الإنتاج، وبالتالي تتحسن رفاهية المجتمع، وقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط من ارتفاع في مستوى الأسعار الأمر الذي يؤثر سلباً في رفاه المجتمع. لذلك فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع. وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتطلب عملية حسابه استخدام الأرقام القياسية للأسعار. والرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محدد من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل. يعتبر مؤشر سعر المستهلك(CPI)، المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين. تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة. يسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة.

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بأحد ثلاث طرق:

-طريقة الناتج أو المنتج النهائي (القيمة المضافة): تحسب هذه الطريقة الناتج المحلي الإجمالي كحاصل جمع قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. ونعني بالسلع والخدمات النهائية بعد حذف قيمة السلع الوسيطة حتى نتجنب الوقوع في مشكلة الحساب المزدوج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي، بهذه الطريقة، بحصر المشروعات حسب النشاط الذي تزاوله طريقة القيمة المضافة، تعتبر طريقة القيمة المضافة طريقة مماثلة لطريقة المنتج النهائي عند حساب الناتج المحلي الإجمالي. عند استخدام طريقة القيمة المضافة نحسب فقط القيمة المضافة

عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة هو حاصل جمع كل هذه القيم. المثال التالي يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الإجمالي بهذه الطريقة[1]. يتم احتساب جميع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة. وإذا كان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط يقدر الناتج المحلي الإجمالي بناءً على المعادلة التالية:

$$GDP= PA X QA +PB X QB$$

في حالة حساب الناتج المحلي لاقتصاد ينتج(n) سلع نهائية:

$$GDP=\sum_{i-1}^{n} Pi \times Q_i$$

طريقة الدخل:

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع الدخول المحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهلاكات الأصول الثابتة مطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة. وذلك من أجل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج الدخل المحلي الصافي. تعبر طريقة الدخل عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج بمعنى ان الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عما يلي[2]:

1- الأجور: تعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات.

2- ريع الأرض: هي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات او استغلالها.

3- -الفوائد وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والإقراضي، وعادة ما يشار لها بصافي الفوائد وهي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من فوائد قروض.

4- دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات.

5- عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات.

6- الضرائب التجارية غير المباشرة تعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج ومثال لذلك ضريبة المبيعات، رسوم الرخص والتصاريح، ضرائب الملكية التجارية، والجمارك.

7- أرباح الشركات وتشمل أرباح الشركة قبل خصم ضرائب الدخل التي تدفع للحكومة.

طريقة الإنفاق:

تتمثل هذه الطريقة في حساب الإنفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني(المحلي)، والإنفاق الكلي ما هو إلا عبارة عن الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة(سنة)[3]. وفقاً لهذه الطريقة تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاكاً خاصاً من قبل الأفراد او عاماً من قبل الحكومات او إنفاقاً استثمارياً من قبل القطاع التجاري او صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات. لو رمزنا للاستهلاك

1 عبد الله شريف الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولي، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان،2007م، ص ص 2625.
2. خالد واصف الوزني واخرون، مرجع سابق، ص 53.
3. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، .2005م، ص20.

الخاص بالرمز (c)، والاستثمار بالرمز (i) والإنفاق الحكومي بالرمز (G) وصافي الصادرات (الصادرات ناقصاً الواردات) بالرمز (NX)، وقمنا بإضافة هذه المكونات لحصلنا على ما يسمي بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما يلي:

$$Y= C+ I+ G + (X - M)$$

C= الاستهلاك I = الاستثمار G= الإنفاق

X = الصادرات M= الواردات

ولا تدخل في حساب الناتج الوطني كل من:

- خدمات ربات البيوت.
- صافي الناتج الوطني (عبارة عن إجمالي الناتج الوطني مطروح منه الإهلاك).
- الدخل الشخصي(عبارة عن الدخل القومي مطروحاً منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وإقساط التأمينات الاجتماعية مضاف اليه التحويلات).
- الدخل التصرفي (المتاح) عبارة عن الدخل الشخصي مطروحاً من الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل).

ثالثاً: عرض النقود

يقصد بعرض النقود مجموع وسائل الدفع التي تؤثر في الطلب الكلي من السلع والخدمات وهذا المعني في حد ذاته غير مكتمل اذ يتطلب الأمر تحديد وسائل الدفع المؤثرة في الطلب الكلين ويقودنا تحديدها الي عدة مفاهيم لعرض النقود :

1- مفهوم السيولة النقدية ويرمز لها بالرمز(M1) :

ويعبر هذا المفهوم عن العرض الضيق للنقود ، ويبدأ بالوظيفة الأولي للنقود والتي هي وسيلة للتبادل، ومن ثم تعرف الاصول التي تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والتي تتميز عن غيرها من الاصول بأنها تستخدم بصفة مباشرة كوسيلة للمدفوعات بحيث يتم التبادل في سهولة ويسر.

ويتكون العرض النقدي في مفهومه الضيق (M1) من العملة المتداولة (الورقية –المعدنية) خارج الجهاز المصرفي مضاف اليها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية لدي البنوك التجارية وكل الحسابات التي يمكن السحب عليها بالشيكات . [1]

ويستبعد هذا المفهوم الضيق العملة المحتفظ بها لدي الجهاز المصرفي في خزائن هي من مكونات عرض النقد باعتبارها ليست متداولة ، كما تم استبعاد مايعرف بأشباه النقود مثل الودائع الادخارية والودائع باخطار الودائع لاجل باعتبارهم لايتمتعون بالسيولة التي تتمتع بها العملة المتداولة والودائع تحت الطلب وهذا يقلل من امكانية استخدامهم كوسيط للتبادل .

1 محب خلة،الاقتصاد النقدي والمصرفي،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،الطبعة الأولى،2015،ص61

وهكذا يمكن التعبير عن السيولة النقديه بمفهوم العرض الضيق للنقود بالمعادلة :

M1= النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي +الودائع تحت الطلب

2- مفهوم السيولة المحلية الخاصة ويرمز لها بالرمز (M2):

بالاضافة الي وظيفة النقود كوسيط للتبادل، فانها تؤثر في السلوك الانفاقي للمستهلكين، باعتبار النقود جزء من ثروة الافراد التي تشكل مستودع للقيمة، فعندما تزداد الأرصدة النقدية لدى الأفراد تزداد ثروتهم، ومن ثم يزداد توجههم صوب الانفاق وبالتالي يتأثر الطلب الكلي على السلع والخدمات .

لذلك فإنه هذا المفهوم الأكثر اتساعاً يضيف إلى مفهوم السيولة النقدية M1 مايعرف بأشباه النقود والتي يرتبط إيداعها بالبنوك بفترة زمنية محدودة تسمح بتمتعها بقدر من السيولة تجعلها قريبة الشبه من وسائل الدفع المباشر، وعلى هذا الاساس فإن هذا المفهوم يعبر عنه بالمعادلة التالية:

M2=M1+أشباه النقود(مثل: الودائع لأجل(الثابتة)، حسابات التوفير،حسابات الاخطار)

وعلى الرغم من عدم امكانية سحب النقود من حسابات التوفير والاخطار والودائع الثابتة(لأجل) لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالسهولة التي يتم بها السحب من الحسابات الجارية(تحت الطلب) إلي أن تأثير زيادة أو انخفاض الأرصدة النقدية في الحسابات الجارية لا يقل أهمية عن تأثيرها في الحسابات الأخيرة على الانفاق الاستهلاكي للأفراد وخاصة بعد انتشار التطورات التكنولوجية خاصة في مجال تحويل الأموال إلكترونياً من حسابات التوفير إلى الحسابات الجارية أو بالعكس، لذلك أصبح من المتعارف عليه في الدراسات التطبيقية عند البحث في تأثير النقود أو الثروة على السلوك الاستهلاكي أن يستخدم الباحثين مقياس(M2) لكمية النقود في التداول، وفي الدول المتقدمة حيث تتوافر الأسواق المالية والنقدية المتطورة يضاف إلى مقياس (M2) أيضاً ودائع الأسواق النقدية التي تودع لدى الوسطاء الماليين، وتدفع عليها فوائد متغيرة تقررها الأسواق وليس فوائد ثابتة كما هو الحال في حسابات التوفير والاخطار والودائع الثابتة.

3-مفهوم السيولة المحلية الاجمالية ويرمز له بالرمز (M3):

يعتبر هذا المفهوم هو المفهوم الأوسع للعرض النقدي حيث يضاف إلى السيولة المحلية الخاصة(M2) الودائع لأجل التي تستحق بعد مدة طويلة وغالباً ماتكون ودائع حكومية لدى البنوك، وعليه تصبح المعادلة المعبرة عن ذلك كالأتي:

M3=M2+الودائع الحكومية لدى البنوك وماشابهها[1]

1 محب خلة، مرجع سابق،ص63

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية

تحليل أثر سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد السوداني"بناء وتوصيف النموذج، تحليل واختبار الفرضيات"

النموذج الأول للدراسة:

$$R_t = \beta_0 + \beta_1 Rgdp_t + \beta_2 i_t + \beta_3 m2_t + \mu_t$$

بحيث:

R: هو سعر الصرف الاسمي.

Rgdp: هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

i: هو معدل التضخم

m2: هو عرض النقود

($\beta_0\beta_1\beta_2\beta_3$،) هي معالم تفسر مدى تغير سعر الصرف بالنسبة لتغير كل من (الناتج المحلي الإجمالي، أو تغير معدل التضخم، أو تغير عرض النقود) بوحدة واحدة.

النموذج المقدر الأول:

$$R_t = -9.977927 + 0.472990Rgdp_t + 0.038111i_t + 1.91E-05m2_t$$

المتغير	المعلمة المقدرةt	الخطأ المعياري	Tإحصائية	القيمة الاحتمالية.
C	-9.977927	2.073156	-4.812917	0.0001
RGDP	0.472990	0.074639	6.337006	0.0000
I	0.038111	0.016457	2.315838	0.0294
M2	1.91E-05	4.79E-06	3.988978	0.0005

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views10

النموذج الثاني للدراسة:

$$R_t = \beta_0 + \beta_1 BP_t + \beta_2 Rgdp_t + \beta_3 m2_t + \mu_t$$

بحيث:

R: هو سعر الصرف الاسمي.

Rgdp: هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

BP: هو الميزان التجاري

m2: هو عرض النقود

($\beta_0\beta_1\beta_2\beta_3$،) هي معالم تفسر مدى تغير سعر الصرف بالنسبة لتغير كل من (الناتج المحلي الإجمالي، أو تغير الميزان التجاري، أو تغير عرض النقود) بوحدة واحدة.

النموذج المقدر الثاني:

$$R_t = -2.314726 + 0.001374BP_t + 0.227248Rgdp_t + 5.12E-06m2_t$$

المتغير	المعلمة المقدرة t	الخطأ المعياري	إحصائية T	القيمة الاحتمالية
C	-2.314726	0.457990	-5.054097	0.0000
BP	0.001374	0.000625	2.200255	0.0381
RGDP	0.227248	0.018434	12.32764	0.0000
M2	5.12E-06	1.43E-06	3.572950	0.0016

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views 10

اختبار فرضيات البحث:

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان .
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في السودان.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات سعر الصرف وعرض النقود في السودان .

جدول(1) تطبيق منهجية طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير واختبار الدلالة الإحصائية بين سعر الصرف وكل من (ومعدلات التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود):

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 11/18/22 Time: 21:43
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.977927	2.073156	-4.812917	0.0001
RGDP	0.472990	0.074639	6.337006	0.0000
I	0.038111	0.016457	2.315838	0.0294
M2	1.91E-05	4.79E-06	3.988978	0.0005

R-squared	0.705343	Mean dependent var	3.622671
Adjusted R-squared	0.668511	S.D. dependent var	5.401534
S.E. of regression	3.109937	Akaike info criterion	5.238645
Sum squared resid	232.1209	Schwarz criterion	5.428960
Log likelihood	-69.34104	Hannan-Quinn criter.	5.296827
F-statistic	19.15023	Durbin-Watson stat	1.487408
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views 10

من النتيجة أعلاه اتضح أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وكل من (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عرض النقود، ومعدلات التضخم)، لأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية (t) المقابلة لمعالم تلك المتغيرات

(0.0000، 0.0294، 0.0005) على التوالي أقل من 5%. ونجد أن هذه المتغيرات تفسر التغيرات النسبية في سعر الصرف لأن المتغيرات التابعة تؤثر في سعر الصرف بنسبة 70%.

جدول(2) تطبيق منهجية طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير واختبار الدلالة الإحصائية بين سعر الصرف وكل من الميزان التجاري:

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 11/19/22 Time: 09:44
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.054097	0.457990	-2.314726	C
0.0381	2.200255	0.000625	0.001374	BP
0.0000	12.32764	0.018434	0.227248	RGDP
0.0016	3.572950	1.43E-06	5.12E-06	M2

2.672626	Mean dependent var	0.869155	R-squared
2.013530	S.D. dependent var	0.852089	Adjusted R-squared
2.462468	Akaike info criterion	0.774389	S.E. of regression
2.654444	Schwarz criterion	13.79260	Sum squared resid
2.519553	Hannan-Quinn criter.	-29.24332	Log likelihood
0.935979	Durbin-Watson stat	50.92694	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views10

من الجدول (2) أعلاه نجد أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة لأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية (t) المقابلة لمعلمة الميزان التجاري (0.0381) أقل من 5%.

ثانياً: دراسة استقرارية متغيرات البحث

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام (Trend) الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات معاكسة، ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلسلة الزمنية بأنه وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، يعني أنها لا تحتوي على جذر والوحدة، ويعني جذر الوحدة في سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن.

اختبار ديكي فولر المركب Augmented dikey-fuller 1979 :

يقوم هذا الاختبار بإدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتي تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاص، بإختبار ديكي فولر البسيط وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة اضافة متغيرات بفترات ابطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

جدول (3) تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990-2018م):

Null Hypothesis: D(RGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0040	-4.121410	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.724070	1% level	Test critical values:
	-2.986225	5% level	
	-2.632604	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views10

من الجدول رقم (3) أعلاه وبعد إجراء اختبار الاستقرارية بواسطة إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية حصلنا على أن السلسلة الزمنية للمتغير (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP) كانت مستقرة عند الفرق الأول، المعنوية 5%.

جدول (4) تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير لسعر الصرف في السودان خلال الفترة (1990-2018م):

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.9989	0.638105	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.498307	1% level	Test critical values:
	-3.658446	5% level	
	-3.268973	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views 10

من الجدول رقم (4) أعلاه وبعد إجراء اختبار الاستقرارية بواسطة إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية حصلنا على أن السلسلة الزمنية للمتغير (سعر الصرف R) كانت غير مستقرة المعنوية 5%.

جدول (5) تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير عرض النقود في السودان خلال الفترة (1990-2018م):

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0004	-4.971982	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.699871	1% level	Test critical values:
	-2.976263	5% level	
	-2.627420	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views10

من الجدول رقم (5) أعلاه وبعد إجراء اختبار الاستقرارية بواسطة إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية حصلنا على أن السلسلة الزمنية للمتغير (عرض النقود Ms) كانت مستقرة عند الفرق الأول، المعنوية 5%.

جدول(6) تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (1990-2018م):

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-8.939662	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views 10

من الجدول رقم (6) أعلاه وبعد إجراء اختبار الاستقرارية بواسطة إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية حصلنا على أن السلسلة الزمنية للمتغير (الميزان التجاري Bp) كانت مستقرة عند الفرق الأول، المعنوية 5%.

جدول (7) تطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير لمعدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1990-2018م):

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.264992	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	

-2.629906	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views

من الجدول (7) أعلاه وبعد إجراء اختبار الاستقرارية بواسطة إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية حصلنا على أن السلسلة الزمنية للمتغير(معدلات التضخم I) كانت مستقرة عند الفرق الأول، المعنوية 5%. بهذا فجميع المتغيرات مستقره ومتكامله من الدرجة(1)، وفق هذا الاتجاه بحيث السلسة خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على انحدار الزائف[1].

اختبار التكامل المشترك: CO-integration Test

جرانجر هو أول من أشار إلي مفهوم التكامل المشترك ((Granger, 1969) إذ عرفه على أنه علاقة توازنية طويلة الأجل (Stable Long-run equilibrium relationship) بين المتغيرات، ومن ثم وسع هذا المفهوم كل من جرانجر وانجل (Engle-Granger, 1987) وكذلك جوهانسون ((Johansen, 1991,1994,1988)، إذ يطلق على السلسلة أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة (d)، إذا استقرت السلسلة بعد أخذ (d) من الفروقات، فمثلاً إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول لها، فيطلق عليها أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة الأولي، وهكذا.

إن تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جرانجر وانجل يقوم على أنه إذا كانت بيانات المتغيرين (y_t) و(x_t) ذات التكامل من الدرجة نفسها ((I(d))، وإذا كان بالإمكان توليد نماذج خطية من سلسلة البواقي$(E_t = y_t + \alpha + x_t)$ الناتجة من نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات التكامل من الدرجة الصفرية ((I(0))، فان متغيرات النموذج ستكون ذات تكامل من الدرجة نفسها ((I(d)). عليه فهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.إما تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جوهانسون، فهو أكثر شمولية من اختبار جرانجر وانجل، لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.

إن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يؤدي إلى تقديرات وهمية (Spurious estimates) لمعلمات الانحدار المقدرة، عليه يتطلب إضافة مقدار الخطأ إلي المعادلات، وهو ما يسمي نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correlation Model- VECM).

جدول (8) اختبارالعلاقة طويلة المدى (التكامل المشترك) بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2018م):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0787	69.81889	67.25504	0.695747	None
0.3240	47.85613	37.50765	0.553450	At most 1
0.6140	29.79707	17.35255	0.361750	At most 2
0.6805	15.49471	6.126933	0.169421	At most 3

1 . طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود "سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ E-views استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم، 2010م، ص2.

0.2228	3.841466	1.486127	0.057713	At most 4

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1439	33.87687	29.74739	0.695747	None
0.3305	27.58434	20.15509	0.553450	At most 1
0.6248	21.13162	11.22562	0.361750	At most 2
0.7863	14.26460	4.640805	0.169421	At most 3
0.2228	3.841466	1.486127	0.057713	At most 4

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات الدراسة التحليلية باستخدام برنامج E-views 10

من الجدول رقم (8)أعلاه لا يوجد تكامل مشترك أي لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقود والميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة، وذلك نسبة لمعنوية اختبار الأثر والقيمة العظمى لجوهانسون.

التفسير النظري الاقتصادي للنتائج:

1/ من الجدول رقم (1) باستخدام (O.L.S) لتقدير وإختبار العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين سعر الصرف والمتغيرات التابعة تأكد أن هناك علاقة ذات إرتباط وثيق بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي،حيث إتضح أنه كلما تغير سعرالصرف زيادة أو نقصان أثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي بصورة طردية وتصبح العلاقة بينهما طردية.

أيضا سعرالصرف يتأثر بالمتغير (M_2) عرض النقود فكلما إرتفع سعرالصرف للعملة المحلية كلما انخفض عرض النقود والعلاقة بينهما طردية.

كذلك بالنسبة لمتغير معدلات التضخم علاقته بسعر الصرف فكلما ارتفعت وازدادت معدلات التضخم كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية وبالتالي العلاقة بينهما طردية.

2/ من الجدول (2) باستخدام (O.L.S) لتقدير وإختبار العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذا أثبتته النتيجة، فنجد أن سعرالصرف يتأثر بالصادرات والواردات في الميزان التجاري فكلما زادت الصادرات كلما توفرت العملات الاجنبية كلما تحسن الميزان التجاري وإنخفض سعر صرف الدولار مقابل العملات المحلية، وبالتالي ينخفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية فالعلاقة بينهما طردية.

3/من الجدول رقم (3) تطبيق إختبار جذور الوحدة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP أتضح أن استقرار السلاسل الزمنية يؤكد وجود علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاستقرار جذور الوحدة للمتغير عند الفرق الأول.

4/ من الجدول رقم (4) بتطبيق جذور الوحدة لمتغير سعر الصرف كانت غير مستقرة مما يؤكد أن العلاقة إرتباطية بينهما.

5/ من الجدول رقم (5) بتطبيق إختبار جذور الوحدة لمتغير عرض النقود والنتيجة أثبتت أن السلسلة الزمنية لمتغير عرض النقود (M2) مستقرة عند الفرق لأول.

6/من الجدول رقم(6) بعد إجراء اختبار جذور الوحدة لمتغير الميزان التجاري أثبتت أن الميزان التجاري مستقر عند الفرق الأول.

7/ من الجدول رقم (7) بتطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير التضخم اتضح أيضاً أنه مستقر عند الفرق الأول.

عليه فإن جميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة I(1) وذات ارتباط وعلاقة ذات دلالة إحصائية.

8/من الجدول (8) إختبار علاقة طويلة المدى Co Integration Test لا يوجد تكامل مشترك بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود والميزان التجاري ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة وذلك نسبة لاختبار الأثر والقيمة العظمى.

الخاتمة

تشتمل الخاتمة على مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولا: النتائج، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1/ أن هناك علاقة ذات إرتباط وثيق بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وهي علاقة طردية.

2/ أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يتأثر بالمتغير (M_2) عرض النقود، فكلما إرتفع سعر الصرف للعملة المحلية كلما انخفض عرض النقود والعلاقة بينهما طردية.

3/ أوضحت الدراسة أن للتضخم علاقة طردية بسعر الصرف فكلما ازدادت معدلات التضخم كلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية.

4/ أثبتت الدراسة أن سعر الصرف له علاقة بتوازن الميزان التجاري فكلما زادت الصادرات كلما توفر النقد الاجنبي، وكلما تحسن الميزان التجاري إنخفض سعر صرف الدولار مقابل العملات المحلية وبالتالي ينخفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية فالعلاقة بينهما طردية.

5/أكدت الدراسة وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP وسعر الصرف.

6/ أثبتت السلسلة الزمنية أن متغير عرض النقود (M2) مستقر عند الفرق الأول وبتطبيق اختبار جذور الوحدة لمتغير التضخم اتضح أيضاً أنه مستقر عند الفرق الأول وعليه فإن جميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) وذات ارتباط وعلاقة ذات دلالة إحصائية.

7/ من خلال إجراء إختبار علاقة طويلة المدى Co Integration Test تبين أنه لا يوجد تكامل مشترك بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة وذلك نسبة لاختبار الأثر والقيمة العظمى.

ثانياً: التوصيات، توصي الدراسة بأهم التوصيات التالية:

1/ ضرورة الإهتمام ببناء الإحتياطات النقدية الأجنبية وإيجاد مورد مستمر لتدفقات النقد الأجنبي. 2/ ضرورة إهتمام السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي بإتباع سياسات سعر الصرف المرن المدار إستناداً علي سعر الصرف التأشيري.

3/ أوصى البحث بتشجيع سياسات الصادرات من المنتجات النهائية من السلع الزراعية والصناعية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي(GDP).

4/ أن يهتم البنك المركزي وضع سياسات نقدية كفيلة بتوازن عرض النقود بصورة تحافظ علي الإستقرار الاقتصادي.

5/ الاهتمام بتوحيد نافذة التعامل في النقد الأجنبي عبر البنك المركزي و تحجيم سعر الصرف في السوق الموازي والتركيز علي السوق الرسمي.

6/ ضرورة استخدام أدوات السياسة النقدية في خفض عرض النقود وإمتصاص الكتلة النقدية المتداولة في أيدي الجمهور لخفض معدلات التضخم .

7/ الاهتمام بتشجيع شركات الصرافة وربطها بسياسات البنك المركزي لخلق أسواق نقد أجنبي تتحكم فيه الدولة.

لآئحة المراجع:

1. أماني عبدالله عوض، (2004)، أثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات الانمائية،جامعة الخرطوم ،السودان.
2. أميرة عبدالسلام،محمد بشير، (2010)، محددات التضخم في السودان، رسالة ماجستر، منشورة ،.
3. أنس قريب الله احمد ابراهيم وزينب بشير علي عبدالله، (2017)، نموذج قياسي للعوامل المؤثرة علي التضخم في السودان باستخدام السببية، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث،العدد 10.
4. بول هيرسون، جراهام تومبسون ، (1999)، مساءلة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة،القاهرة.
5. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور، (2010)،اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسنى ،دار المريخ للنشر،الرياض.
6. جون هدسون، مارك هرندر، (1987)،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة ا د طه عبدا لله منصور،د محمد عبد الصبور محمد على،دار المريخ للنشر،الرياض،
7. حيدر عباس حسين واخرون، (2006)، محددات سعر الصرف في السودان، سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية تصدرها الادارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، الخرطوم، بنك السودان المركزي، الاصدار السابع،
8. حيدر عباس حسين وآخرون، (2005)، محددات سعر الصرف في السودان، سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية تصدرعن بنك السودان المركزي، الإصدارة رقم (7)،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

9. خالد الوزني، أحمد الرفاعي، (2003)، مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن.
10. خالد حسن البيلي، الاقتصاد الدولي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مركز التعليم عن بعد.
11. ديفيد فانهور، (2010.)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسنى ،دار المريخ للنشر،الرياض.
12. زينب حسن عوض الله، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الاسكندرية، الفتح للطباعة والنشر.
13. سماح عثمان خضر يوسف ،العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في السودان ، رسالة ماجستير ،غير منشورة،جامعة الزعيم الازهري،الخرطوم ، السودان.
14. سوزان فضل المولي ، العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان ،رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، رسالة غير منشورة ، الخرطوم ، السودان.
15. طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، (2010)، "سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ E-views استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم، ص2.
16. عبد الحليم كراجة واخرون، (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دارصفاء للنشروالتوزيع.
17. عبد العزيز فهمي هيكل، (1980)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان.
18. عبد العظيم سليمان المهل، خالد حسن البيلي، (2004)، الاقتصاد الكلي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مركز التعليم عن بعد، الطبعة الاولى،
19. عبد الله شريف الغول، (2007)،موضوعات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولي، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان.
20. عبدالحق بوعترس ومحمد دهان، (2009)، أثر التغير في كمية النقود علي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر،مقال منشور في مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الخامس (جوان).
21. عبدالوهاب الأمين، فريد بشير، (2010)، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية.
22. علي صالح محمد آدم، (2015)، أثر تغيرات سعر الصرف علي التضخم في السودان ، رسالة ماجستير، غير منشورة،جامعة ام درمان الاسلامية،امدرمان، السودان.
23. عمر صخري، (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر..
24. غضون محمد موسى ابراهيم، (2010)، تطبيق نماذج الانحدار المتعدد على دالة سعر الصرف في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
25. كاظم حسام العيساوي، ومحمود الوادي، (2000)، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، المستقبل، عمان – الأردن.
26. مايكل ابدجمان بوردو، (2003)، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي.
27. محب خلة توفيق،(2011)، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،
28. محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار حمد خلف، (2020)، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعرالصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي،

29. محمد مصطفي محمد، (2016)، محددات التضخم في السودان منشور علي موقع الانترنت.
30. محمود حميدات، (1999)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المراجع العام الجزائر.
31. محمود محي الدين، احمد كوجك، (2003)، سياسة سعر الصرف في مصر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،نظم وسياسات وأسعار الصرف، أبو ظبي.
32. نبيل الروبي، (1984)، التضخم في الاقتصاديات المختلفة دراسة وتطبيق للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
33. نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،
34. هيل عجمي جميل الجانبي، رمزي ياسين يسع ارسلان، (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، الأردن.
35. وراق علي وراق، (2012)، أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والمستوى العام للاسعار في السودان ف، رسالة دكتوراة،غير منشورة ،جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.

وضعية صندوق النقد الإفريقي بين الوعود والتحديات

The situation of African Monetary Fund between promises and challenges

ياسر الصافي

دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية-جامعة محمد الخامس بالرباط-المملكة المغربية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لإبراز أهمية صندوق النقد الإفريقي في تحقيق الطموحات الإفريقية، وكذا تبيان إطاره القانوني والتنظيمي، والبحث أيضا في أسباب عدم تفعيل صندوق النقد الإفريقي إلى حدود الآن .

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النسقي والوظيفي لمقاربة وضعية صندوق النقد الإفريقي قصد تبيان ما يعيق دخوله مرحلة التشغيل.

توصلت الدراسة إلى وجود عدة تحديات متنوعة تحول دون مصادقة الدول الإفريقية على بروتوكول المنشئ لصندوق النقد الإفريقي، نتيجة لذلك لاتزال فقط دول واحدة من صادقت على البروتوكول إلى جانب دول أخرى موقعة. بالتالي توقع الأجندة الإفريقية لسنة 2063 بدخول الصندوق الإفريقي حيز النفاذ سنة 2023 لم تتحقق بعد.

خلصت الدراسة أن صندوق النقد الإفريقي لازال بعيدا عن تحقيق أهدافه وطموحاته كما تم تحديدها في إطاره القانوني، وأن هدف إنشاء مؤسسة نقدية إفريقية غير قريب المنال في ظل التحديات القائمة.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الإفريقي، المؤسسات المالية الإقليمية، الاتحاد الإفريقي.

Abstract :

This study aimed to highlight the importance of the African Monetary Fund (AfMF) in achieving African ambitions, as well as its legal and regulatory farmework, and aloso to explor the reasons why the African Monetary Fund had not yet been activated.

This study relied on the the analytical descriptive approach and the systemic and functional approach to examining the statuts of the African Monetary Fund (AfMF) in order to indicate what impedes its entry into operation.

The study found serveral diverse challenges that prevent African countries from ratifying the protocol establishing the African Monetary Fund, as a resulat of which only one country has ratified the protocol along with other signatories. Therefore, the expectation of he African Agenda 2063 that AfMF will enter intp force in the year 2023 has not yet been achieved.

The study concluded that the African Monetary fund is still far from achieving its objectives and ambitions as defined in its legal farmework, and that the goal of establishing an African monetary instituation in not within reach in the face of existing challenges.

Keywords: The African Monetary Fund, Regional financial institutions, African Union.

مقدمة:

منذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها عرفت معظمها صعوبة لاعتماد سياسات تمكنها من معالجة مشاكلها المالية والنقدية الصعبة بشكل فعال. وبصفة عامة، وعلى الرغم من حقيقة أن الحق السيادي مرتبط بعملة الدول، فإن هذه السياسات هي مستمدة من مفاهيم ورثتها عن المستعمر الأوروبي ومتصلة به. ولقد أبانت الممارسة على المستوى الدولي عدم قدرة الدول الإفريقية على التأثير على قرارات الدوائر النقدية الدولية، خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة والصرف واحتياطيات العملات الأجنبية.[1]

لا شك أن التحولات الدولية المتتالية والمتسارعة حتمت على الدول على ضرورة التكتل والتعاون من أجل تحقيق التنمية والتكامل على جميع المستويات، لهذا بدأت تظهر عدة منظمات دولية وإقليمية وجهوية تروم التعاون والمساعدة. ومن بين هذه المنظمات المؤسسات المالية والنقدية صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ثم صندوق النقد الإفريقي. هذا الأخير لم يفعل منذ تبلور فكرته في سنوات الثمانينات إلى اعتماد إطاره القانوني المنظم لمهامه وصلاحياته وهيكلته الإدارية مع بداية العشرية الثانية من القرن 21.

وتتجلى الأهداف الخاصة لصندوق النقد الإفريقي حسب ما هو محدد له في تقديم المساعدة لدول الاتحاد الإفريقي والعمل كغرفة للمقاصة ومراقبة الاقتصاد الكلي في القارة، إلى جانب تنسيق السياسات النقدية وتعزيز التعاون بين سلطات النقدية للدول الأعضاء والعمل على تشجيع حركة رؤوس الأموال بين أطراف الصندوق.[2] غير أن الصندوق لم يتم تفعيل أدواره وأهدافه العامة والخاصة إلى حدود اللحظة وذلك لتداخل عدة اعتبارات، الشيء الذي أثر على دخول المؤسسة النقدية الإقليمية حيز النفاذ لتأدية أدوارها التنموية والتعاونية على الرغم من توقعات الأجندة الإفريقية لسنة 2063 بدخول البروتوكول المنشئ للصندوق في سنة 2023.

وتأسيسا على ما تقدم، تسعى هذه الدراسة للبحث في أسباب الرئيسية في عدم دخول بروتوكول المنشئ لصندوق النقد الإفريقي حيز النفاذ بعد مرور أزيد من 9 سنوات من اعتماده من طرف منظمة الاتحاد الإفريقي سنة 2014.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهمتها في كونها تتناول موضوعا حديثا نسيبا لم يتم معالجته على نحو كاف من قبل المهتمين بالمجال الإفريقي. وتزاد أهميته في ظل ندرة المراجع وتناول أسباب عدم دخول صندوق النقد الإفريقي حيز النفاذ بعد مرور حوالي عقد من الزمن على اعتماد بروتوكوله. وعليه تسعى هذه الدراسة للبحث في معيقات مسار هذه المؤسسة النقدية الإقليمية بالقارة الإفريقية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهمية صندوق النقد الإفريقي؛
- التعرف على البنية التنظيمية والهيكلية للمؤسسة النقدية الإفريقية؛

1- Organisation de l'unité Africaine, Centre d'études monétaires, Nations Unies. Commission Economique pour l'Afrique, Nations Unies. Commission Economique pour L'Afrique. Institut Africain de développement économique et de planification, (1985-01). Etablissement d'un fonds monétaire Africain : Structure et mécanisme : étude de faisabilité technique. Addis Abeba, P : 02. https://hdl.handle.net/10855/4199

2- Union Africain, Guide de l'union Africaine 2022, Ouvrage de référence pour le personnel et les partenaires de l'union africaine, P : 143. https://au.int/sites/default/files/documents/31829-doc-2022_AU_Handbook_FRENCH.pdf

- التعرف على معيقات وتحديات التي تحول دون تفعيل أدوار بروتوكول صندوق النقد الإفريقي.

إشكالية الدراسة:

شكلت مرحلة اعتماد إطار قانوني منظم لصندوق النقد الإفريقي فرصة لتعزيز التعاون النقدي الإفريقي وتشجيع التجارة والنمو الاقتصادي في القارة واعتماد سياسات تروم تحقيق رخاء المواطن الإفريقي، على اعتبار أن إفريقيا تعاني من مجموعة من المشاكل وتعيش على عدة تحديات تقوض مسار التنمية والتقدم والنمو للحاق بالدول النامية والمتقدمة.

أسئلة الدراسة:

ستتم الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار القانوني المؤطر لصندوق النقد الإفريقي؟
2. كيف أثر السياق الدولي والإقليمي على مسار عدم دخول صندوق النقد الإفريقي حيز النفاذ؟
3. ماهي منافع المرتقبة لصندوق النقد الإفريقي على الدول الأعضاء؟

فرضيات الدراسة:

- إن الأسباب وراء عدم دخول صندوق النقد الإفريقي حيز النفاذ ترجع لتأثر السياق الدولي والإقليمي بالأزمات.
- يمثل عدم دخول البروتوكول المنشئ لصندوق النقد الإفريقي لغياب إرادة حقيقة للدول الإفريقية.
- ترجع أسباب عدم تفعيل صندوق النقد الإفريقي لعدة تحديات متنوعة أثرت على مسار تنفيذه.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في مقاربة موضوع هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي فرضتها طبيعية الدراسة: يتيح توظيف المنهج النسقي للكشف عن العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمة في تبلور فكرة صندوق النقد الإفريقي وعوامل عدم تفعيله. وتم كذلك الاستعانة أيضا بالمنهج التاريخي لاستقصاء الخلفيات والمحددات التاريخية لإنشاء صندوق النقد الإفريقي من خلال البحث في الوثائق الرسمية الصادرة عن منظمة الاتحاد الإفريقي. واستندت الدراسة للمنهج الوظيفي لتبيان الأدوار الإدارية والتنظيمية للصندوق من أجل تحقيق التعاون والتكامل القاري. وفي الأخير اعتمدت أيضا الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة صندوق النقد الإفريقي كما في الواقع ووصفه على النحو الدقيق وتحليل أسباب عدم تشغيله.

الدراسات السابقة:

بما أن صندوق النقد الإفريقي لم يدخل حيز النفاذ ولم تترتب عنه أي أنشطة أو استراتيجيات أو سياسات، تظل الكتابات حوله قليلة جدا، فإن وجدت فهي قديمة جدا كانت الكتابات تحاول منذ طرح فكرة الصندوق إبداء تصورها حول صيغة إخراجه أو تبحث في إطاره القانوني والبحث بشكل مقتضب في أسباب عدم دخوله حيز النفاذ وغالب هذه الدراسات والأبحاث القليلة توجد باللغة الإنجليزية والفرنسية. وعليه نشير لبعض الدراسات التي توصل لها الباحث في هذا الصدد:

1. دراسة Dagah, H. G, and Kring, W. N, and Bradlow, D. (2019). ¨Jump-starting the African Monetary Fund¨, التي تناولت مرحلة إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية كمناسبة لإخراج صندوق النقد الإفريقي لحيز الوجود لتجاوز المخاوف المرتبة عن الديون والنمو، كما سيمكن الدول الإفريقية من توفير سيولة أو دعم مدفوعات الموازنة خلال أوقات الأزمات. وبينت الدراسة أيضا أهمية المنهج التكاملي الإقليمي في تعميق الروابط الاقتصادية والتجارة البينة الإفريقية وضرورة التعامل مع التحديات المطروحة في مرحلة ما بعد دخول البروتوكول حيز التنفيذ.
2. دراسة: Wagacha, M. (1985). ¨Ajustement under crisis conditions in Africa; IMF view and the African monetary fund concept¨، بينت انتقال النقاش حول دور وكالات التمويل الدولية خاصة صندوق النقد الإفريقي والشروط المفروضة على الموارد الخارجية الخاضعة لسيطرت هذه المؤسسات وتأثيرها، إلى التفكير الداخلي فيما بين السلطات النقدية الإفريقية إلى إمكانية إحداث مؤسسات مالية ونقدية مستقلة مع التركيز على القضايا الإفريقية بشكل حصري. وقد بينت هذه الورقة أيضا أزمة الاقتصاد الكلي في القارة خلال سنوات الثمانينيات والمفاهيم الجديد في الاقتراض وغيرها من المعطيات الأخرى.

خطة الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية المتفرعة عنها، تم اعتماد تقسيم يقوم على أساس مطلبين؛ المطلب الأول اخذ عنوان نظرة على الإطار القانوني المنظم لصندوق النقد الإفريقي، والثاني أخذ عنوان صندوق النقد الإفريقي واستمرارية عدم دخوله حيز النفاد. كما يحتوي كل مطلب على فقرتين.

المطلب الأول: نظرة على الإطار القانوني المنظم لصندوق النقد الإفريقي

منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية والانتقال لمنظمة الاتحاد الإفريقي تم إحداث مجموعة من المؤسسات وآليات والأجهزة تهدف لمساعدة المنظمة القارية على تحقيق أهدافها المتضمنة في القانون التأسيسي للتنظيم الإفريقي. ولقد نص القانون التأسيسي على إنشاء صندوق النقد الإفريقي، بالتالي كان على رؤساء الدول والحكومات العمل على إعداد إطار قانوني منظم لهذه المؤسسة النقدية الإقليمية خاصة أن النظام الدولي السابق في خضم الحرب الباردة كان يتيح نوعا من الليونة في تحقيق رغبات الدول.

الفقرة الأولى: مسار فكرة تأسيس صندوق النقد الإفريقي

يرتبط التمويل الدولي في ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث يتم توفير موارد مالية وانتقالها بين البلدان سواء بغية الحصول على العوائد أو تملك أصول نقدية أو عينية. وهذا الأمر ما يجعل التمويل الدولي مسألة أساسية للكثير من البلدان النامية التي تعمل بشكل مستمر على إيجاد حلول للنقص المستمر في مدخراتها المحلية والوفاء بالتزاماتها المالية، الشيء الذي يدفعها إلى اللجوء لتغطية العجز عن طريق التمويل الدولي الذي توفر الدول المتقدمة ذات الفائض المالي أو المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[1] ومن هذا المنظور، وبما أن الدول الإفريقية هي بلدان نامية مستقلة حديثا عن الاستعمار الأوروبي، وفي ظل وجود نظام دولي متوتر محكوم

1- زدادقة. ك، معلم. ف. (2011-2012). دور المؤسسات والهيئات المالية الدولية والإقليمية في تمويل التنمية المستدامة، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، ص: 2.

بالحرب الباردة، كانت تتخبط أغلبها في عدة مشاكل تأتي في مقدمتها المشاكل المتعلقة بمصادر التمويل، لذا تم التفكير على المستوى القاري إحداث مؤسسة مالية نقدية تلجأ لها دول القارة لسد حاجياتها التمويلية.

وفي هذا الاتجاه، يعود التفكير في إنشاء صندوق النقد الإفريقي إلى سنوات الثمانينيات على مستوى منظمة الوحدة الإفريقي خلال أوج الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، فقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات في القمة الاقتصادية التي عقدت في لاغوس بنيجيريا في أبريل 1980 بضرورة إنشاء صندوق نقدي إفريقي في أفق لا يتعدى سنة 1985، وتحقيقا لهذا الهدف المؤسساتي، وجه رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بمقتضى قراراهم لتشكيل فريق خبراء رفيع المستوى لدراسة الطرق الممكنة لإنشاء صندوق النقد الإفريقي وتقديم لاحقا التمويل من أجل التنمية في موعد لا يتجاوز عام 1982،[1] وقد اجتمع فريق الخبراء المكون من وزراء المالية والاقتصاد لعدة مرات لتدارس وتباحث سبل إخراج هذه المؤسسة النقدية الإفريقية غير أن اعتماد إطار قانوني خاص بصندوق النقد الإفريقي جاء مع منظمة الاتحاد الإفريقي الذي دخل-المنظمة- قانونها التأسيسي حيز النفاذ سنة 2002، أي فمرحلة نظام عالمي جديد أحادي القطبية بعد انهيار المعسكر الشيوعي، وبروز واعتماد مفاهيم ليبرالية يرعاها الغرب بقيادة واشنطن.

وقد نصت المادة 19 من القانون التأسيسي لمنظمة الاتحاد الإفريقي على الدعوة لتأسيس صندوق نقد إفريقي، كمؤسسة مالية ضرورية لدعم الاندماج النقدي على المستوى الإقليمي، ودافع الإنشاء يرجع بالأساس لخيبة الأمل في المؤسسات المالية الدولية، بحيث كان في الحالة الإفريقية ضعف نظام الحصص فضلا عن حجم ونوع السيولة التي كان يوفرها صندوق النقد الدولي للدول الإفريقية وهو ما لا يتناسب مع الاحتياجات تمويل التنمية بالقارة. ويروم مقترح صندوق النقد الإفريقي لتقديم قروض متوسطة وقصيرة مدى للدول الأعضاء لتمويل عجز ميزان المدفوعات مع دول خارج الإقليم الإفريقي. كما يتعين على صندوق النقد الإفريقي إصدار ضمانات لتعزيز قدرات الاقتراض لحركات الرأسمال وتوحيد قوانين المراقبة.[2]

وقد انتظر القادة الأفارقة أزيد من 13 سنة بعد الانتقال من الوحدة الإفريقية للاتحاد الإفريقي من أجل اتخاذ قرار إنشاء صندوق النقد الإفريقي، فخلال انعقاد الدورة 23 لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في يونيو 2014 بمدينة ملابو بغينيا الاستوائية، تم اعتماد بالإجماع مقرر بشأن البروتوكول والنظام الأساسي لإنشاء صندوق النقد الإفريقي من قبل كل الدول الأعضاء في المنظمة(EX.CL/836(XXV . وفي مارس 2019 وقعت الحكومة الكاميرونية ومفوضية الاتحاد الإفريقي على اتفاقية المقر التي تم اعتمادها في يناير 2007 من طرف المجلس التنفيذي للاتحاد في دورته العادية العاشرة بأديس ابابا الاثيوبية بمقتضى المقرر بشأن إنشاء المؤسسات المالية التابع للاتحاد الإفريقي(EX.CL/Dec.329(X .

وعلى الرغم من الجهود في إطار قانوني لصندوق النقد الإفريقي المتمثل في صندوق النقد الإفريقي والنظام الأساسي لصندوق النقد الإفريقي، فإن وثير التوقيع والتصديق جد ضعيفة. فإلى غاية كتابة هذه الأسطر لم يكتب أن يدخل هذا الصندوق حيز النفاذ والاستثمار في التكامل والتنمية الإفريقية. وعليه سوف يوضح الجدول التالي مسار التوقع والتصديق لمجموعة من الدول:

1 - United Nations, ESC, ECA. (1982). First Meeting of Intergovernmental Group of Experts from Ministries of Finance and Central Banks of the African Region on the Establishment of African Monetary Fund, E/ECA/ITF/LAT/WP.7, P: 2 Short link: https://2u.pw/Mr6yjGi

2 - Desai, R. M., & Vreeland, J. R. (2011). Global Governance in a Multipolar World: The case for Regional Monetary Funds. International Studies Review, Vol. 13, No. 1, March, P: 118. https://www.jstor.org/stable/23016145

جدول يبين الدول الموقعة والمصادقة على البروتوكول المنشئ لصندوق النقد الإفريقي إلى غاية 28 يونيو 2019:

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الإيداع
البنين	28 يناير 2015	-	-
الكاميرون	04 أكتوبر 2016	-	-
التشاد	14 يونيو 2015	14 شتنبر 2018	-
جزرالقمر	29 يناير 2018	-	-
الكونغو	12 يونيو 2015	-	-
غانا	04 يوليوز 2017	-	-
غينيا بيساو	31 يناير 2015	-	-
غينيا	12 دجنبر 2018	-	-
الموزنبيق	26 فبراير 2015	-	-
ساوتومي وبرينسيب	29 يناير 2016	-	-
الطوغو	28 نونبر 2019	-	-
زامبيا	17 يوليوز 2016	-	-
مجموع الدول	الموقعون 54/12دولة	التصديق: دولة واحدة	الإيداع: دولة واحدة

المصدر: موقع منظمة الاتحاد الإفريقي، النسخة الإنجليزية، بتصرف.

وبالاطلاع على الدول الموقعة، يلاحظ أن الدول الممثلة لإقليم شمال إفريقيا أنها لم توقع حتى الآن على البروتوكول، الشيء الذي يبين ربما أن ليست لها حاليا أية رغبة في الالتزام المالي اتجاه مؤسسة أخرى، على اعتبار أنها لها التزامات في مؤسسات إقليمية أخرى مما قد يثقل كاهل ميزانيتها. ونشير أيضا قد يكون سبب عدم توقيع دول شمال إفريقيا للبروتوكول المنشئ لصندوق النقد الإفريقي عقب صدوره سنة 2014، هو السياق الإقليمي الذي مرت منه المنطقة، خاصة اعتماد البروتوكول من طرف منظمة الاتحاد الإفريقي جاء بعد حوالي 3 سنوات من الربيع العربي وأيضا تدهور الأوضاع المالية الدولية. أما بخصوص الدول الموقعة فيها تنتمي معظمها لدول غرب إفريقيا.

إضافة للبروتوكول، تم إعداد مشروع النظام الأساسي الخاص بصندوق النقد الإفريقي، الذي جاء ببنية تنظيمية وهيكلية مهمة تروم بلوغ الأهداف والمهام المسطرة، فلقد تضمن 9 أبواب بلغ عدد مواده 34 مادة فضلا عن ملحقين؛ الأول يبين قائمة الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الإفريقي والثاني يبين الاكتتاب في رأس مال صندوق النقد الإفريقي.

الفقرة الثانية: البنية التنظيمية والهيكلية لصندوق النقد الإفريقي

حتى تقوم المنظمات الدولية والآليات المنبثقة بمهامها يتم الاعتراف لها بالشخصية القانونية من أجل أداء مهامها، فاكتساب الشخصية القانونية يعطي للمنظمة استقلال مالي وإداري في تسير مهامها. ومن هذا المنظور تم الاعتراف لصندوق النقد الإفريقي بمقتضى المواد 2، 21، و22 من مشروع النظام الأساسي الخاص به بالشخصية القانونية من

القدرة على إبرام العقود وشراء الأملاك العقارية وحرية التصرف فيها، والترافع أمام الهيئات القضائية وإبرام اتفاقيات مع الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.

تفتح العضوية في صندوق النقد الإفريقي للدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الإفريقي المصادقة على بروتوكول المنشئ للصندوق كما تم تبيانه في المادة السادسة من مشروع النظام الأساسي لصندوق النقد الإفريقي. وعند اكتساب العضوية في الصندوق بعد دخوله حيز النفاذ، يحق للدولة العضو الاكتتاب في أسهم الصندوق وفق ما تم تبيانه في الملحق 2 من نفس النظام. وبناء على نسب الأسهم المكتتبة والمدفوعة للدولة الطرف تحدد حقوق التصويت كما وضحته المادة 7 في الفصل الثالث منها والملحق الثاني من النظام الأساسي للصندوق.

يتمثل هدف صندوق النقد الإفريقي حسب المادة 3 من بروتوكول تأسيسه في تسهيل تكامل اقتصادات الدول الإفريقية وذلك عبر الحد من التقييدات التجارية، وتحقيق بشكل متزايد التكامل النقدي والتمويل اللازم للنمو، فضلا عن التخفيف من مؤشرات الفقر وديون الدول الأطراف في البروتوكول. ولقد نصت المادة الرابعة من ذات البروتوكول على عدة مهام تناط بالصندوق نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر: محاربة الفقر في الدول الأطراف، البحث عن حلول لديونها. وتعود أسباب اختيار تسليط الضوء على هذه المهام بالتحديد لنسب الفقر والمديونية المرتفعة عند دول القارة خاصة بعد الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 الذي أرهق الاقتصاد الإفريقي.

نشير أن القارة الإفريقية تعرف مستويات كبيرة من الفقر، بحيث 593 مليون مواطن إفريقي بنسبة 47% من الساكنة الإفريقية المقدرة مليار و25 مليون تعيش في فقر. غير أن مستويات الفقر تختلف عبر القارة وتظهر مع الأمثلة التالية: ففي النيجر 9 أشخاص من أصل 10 يعيشون الفقر أي 90% وعند الذهاب لجنوب السودان نجد النسبة أعلى تقدر ب 92%. وينخفض مستوى الفقر إلى النصف من الساكنة تقريبا في موريتانيا وأنغولا بنسبة تقدر ب 51%. وفي زيمبابوي واحد من أصل أربعة يعيش في فقر أي بنسبة مقدرة ب 26%، وعند الانتقال لجمهورية الكونغو فنسبة الفقر هناك تصل إلى 24%. وهذه النسبة نجدها تنخفض بشكل كبير في تونس والسيشل استقرت في واحد في المئة.[1]

أما بخصوص الديون الخارجية للدول القارة، فقد أبان رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية خلال كلمة له في نادي باريس بتاريخ 20 يونيو 2023، أنه تم تقدير إجمالي الديون الخارجية للقارة الإفريقية بنحو 1.1 تريليون دولار سنة 2022، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل 1.13 تريليون دولار برسم سنة 2023، ومرد هذا للآثار التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد الإفريقي وارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية، إلى جانب ارتفاع تكاليف التكيف مع تغير المناخ.[2]

وبالرجوع للنظام الأساسي لصندوق النقد الإفريقي في مادته 12، فقد خصص تنظيم إداري يماثل بشكل كبير لما هو معمول به في باقي التنظيمات المالية والنقدية الدولية والإقليمية، وتتمثل أجهزة إدارة الصندوق في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة والمدير العام للصندوق.

1 - Jennings, R. M., & Oldiges, C. (2020). Understanding Poverty in Africa, OPHI BRIEFING 56, Oxford Poverty & Human development initiative, oxford department of international development, university of oxford. Short link: https://2u.pw/VgoCNsH

2- موقع مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، (2023). تطور مشهد الديون على مدى السنوات العشر الماضية في أفريقيا الكلمة الرئيسية للدكتور أكينوومي أ. أديسينا رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية ألقاها في نادي باريس 20 يونيو 2023. الرابط: https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/khitabat/62317

- **مجلس المحافظين:**

وفقا للفصل الأول من المادة 12 من النظام الأساسي لصندوق النقد الإفريقي، يعتبر مجلس المحافظين السلطة التنفيذية العليا، يتألف من محافظين ومحافظين مساعدين عادة يكونون وزراء المالية أو محافظو البنوك المركزية في البلدان الأطراف. يجتمع المجلس في دورة عادية مرة على الأقل في السنة ويجوز له أيضا أن يلتئم في دورة استثنائية بطلب نصف عدد أعضائه عند الحاجة أو بطلب من الأعضاء الحائزون على نصف إجمالي عدد حقوق التصويت أو بطلب من مجلس الإدارة. يتم انتخاب مجلس المحافظين كل سنة من بين أعضائه كرئيس له وفقا للتناوب الجغرافي.

ومن بين المهام المنوطة بمجلس المحافظين على سبيل الذكر وليس الحصر؛ الموافقة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة واعتماده وكذا المدير العام من بين مواطني الدول الأطراف من غير المحافظين أو أعضاء مجلس الإدارة. يقوم بإصدار توصيات تروم بإدخال تعديلا على البروتوكول ونظامه الأساسي، كما تناط به مهام الموافقة على قبول الأعضاء الجدد في الصندوق.

- **مجلس الإدارة:**

جاء في الفصل الثاني من المادة 12 من ذات النظام، لا تتوفر في أعضاء مجلس الإدارة صفة عضو مقيم باستثناء المدير العام، غير أنه إذا تطلبت عمليات الصندوق ذلك يجوز لمجلس المحافظين أن يمنح صفة عضو مقيم لأعضاء مجلس الإدارة. ويتألف هذا المجلس من: المدير العام؛ الأعضاء الدائمين، 5 مديرين أساسيين و5 مدرين احتياطيين لكل إقليم. يكون العضو الممثل لدولته بشكل دائم لما تمتلك بلاده 4 بالمئة على الأقل من حقوق التصويت.

في هذا الصدد، سمح هذا النظام للمدرين الاحتياطيين بالمشاركة في اجتماعات الإدارة، لكن لا يسمح له في المشاركة في العملية التصويتية في مجلس الإدارة باستثناء في حالة تغيب المدير الأساسي من إقليمه. وبخصوص اجتماع مجلس الإدارة فهو يجتمع مرة على الأقل في 3 أشهر غير أنه يمكنه الاجتماع كلما دعت الحاجة لذلك بطلب من المدرين الممثلين لأغلبية حقوق التصويت. وينتخب المديرون من طرف محافظي أقاليمهم لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على أساس التناوب. إلا أن محافظي الأقاليم يمكنهم تمديد ولاية مديريهم الأساسيين.

من بين مهم مجلس الإدارة على سبيل المثال وليس الحصر، يسهر على التحضير لدورات مجلس المحافظين ويوافق على الهيكل الإداري للصندوق وإعادة النظر فيه، كما يقوم بتعيين واختيار المدير العام المساعد للصندوق وفقا للنظم والإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لهيئة العاملين، بالإضافة لموافقته لتعيين العاملين وكبار الموظفين وفصلهم عن العمل أو إقالتهم من وظائفهم طبقا لما هو معمول به في نظم ولوائح الصندوق.

- **المدير العام للصندوق:**

بمقتضى الفصل الثالث من المادة 12، يقوم المدير العام بإدارة وتسيير الصندوق ويساعده في ذلك مديرون عامون مساعدون، ويعتبر المدير العام هو الرئيس التنفيذي والممثل الشرعي للصندوق. كما يقوم بالمشاركة في الاجتماعات الخاصة بمجلس المحافظين وفي المناقشات دون أن يتمتع بحق التصويت.

ويكون المدير العام مسؤولا تحت إشراف مجلس المحافظين ومجلس الإدارة على سبيل المثال على عملية التوظيف والتعيين وانضباط العاملين في الصندوق وفقا للنظم ولوائح العاملين، كما يسعى لضمان تنفيذ النظام الأساسي الخاص

بالصندوق ومختلف الاتفاقيات والقرارات المنبثقة عن مجلس المحافظين ومجلس الإدارة. ويتيح له النظام أيضا التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات بالنيابة عن الصندوق.

وفيما يتعلق بمدة انتدابه، فهو ينتخب لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بعد موافقة مجلس المحافظين. ويجب أن يكون مواطنا لأحد الدول الأطراف في البروتوكول المنشئ للصندوق، وأن يتصف بالنزاهة والخبرات والمؤهلات اللازمة في تنفيذ مهامه. وقد أتاح النظام الأساس لصندوق النقد الإفريقي للمدير العام إمكانية تفويض كل مهامه أو أجزاء منها إلى المدير العام المساعد طبقا لقواعد الإجراءات.

- **الهيكل المؤقت لإدارة الصندوق:**

إلى حين يتم انطلاق عمليات الصندوق، يتم إنشاء هيكل مؤقت لإدارة الصندوق بموافقة المجلس التنفيذي ليصبح نافذا على الفور.

عموما بعد هذه الاطلالة المقتضبة حول البنية التنظيمية والهيكلية لصندوق النقد الإفريقي، يتضح أن البروتوكول جاء فضفاضا وعاما يتكون من 12 مادة ذات منحى شكلي لا يحمس الدول على الانخراط في أهدافه. نشير أن البروتوكول لا يساعد على اتخاذ قرار التصديق نظرا للتوظيف السياسي للآليات والهياكل التابعة للاتحاد الإفريقي، مما قد يفقد الهيئة النقدية الإفريقية الموضوعية والجدية في التفاعل الاقتصادي الإقليمي.

إضافة لهذا التحدي المرتبط بتحكيم الاعتبارات القانونية والموضوعية على الاعتبارات السياسية، ننتقل للبحث في المعيقات والتحديات الأخرى التي جعلت من الصندوق في مرحلة جمود ووقف التنفيذ، وبذلك تجميد مجموعة من الأهداف وطموحات الشعوب الإفريقية معها.

المطلب الثاني: صندوق النقد الإفريقي واستمرارية عدم دخوله حيز النفاذ

حوالي 9 سنوات على اعتماد بروتوكول إنشاء صندوق النقد الإفريقي، تظل الوضعية الراهنة للمؤسسة النقدية الإقليمية الإفريقية موقوفة التنفيذ بالنظر لعدم الوصول للتصديقات المطلوبة المنصوص عليها في 32 من النظام الأساسي للصندوق. وربما مرد عدم تصديق الدول الإفريقية على بروتوكول إلى عدة تحديات متنوعة سيتم تبيانها أسفله.

الفقرة الأول: تحديات دخول بروتوكول صندوق النقد الإفريقي حيز النفاذ

على الرغم من تعدد الآراء حول موضوع عدم دخول بروتوكول صندوق النقد الإفريقي، فإنه في الحقيقة لا توجد أسباب جوهرية لعدم العمل بالصندوق لحدود اللحظة في ظل وجود مجموعة من الدول وقعت على البروتوكول دون المصادقة عليه، علما أن دخول البروتوكول حيز النفاذ يقتضي فقط 15 تصديقا.[1] إلا اننا سنتناول بعض التحديات التي حالت دون بلوغ المراحل التشغيلية لهذا الصندوق النقدي الإقليمي الإفريقي.

يرجع التأخير في دخول صندوق النقد الإفريقي إلى وجود ثلاثة تحديات رئيسية:[2] التحدي الأول يكمن في افتقار تنفيذ مقتضيات الصندوق لغياب "البطل الإقليمي الحاسم". وبالرجوع للتقارير وجداول الأعمال الصادرة عن منظمة الاتحاد

1 - Sharty, M. (2022). The Africa Monetary Fund (AMF)- A strong Promise, Research Paper for International political Economy Class (IPE), Short link: https://2u.pw/A87nmWy

2 - Dagah, H. G, and Kring, W. N, & Bradlow, D. (2019). Jump-starting the African Monetary Fund, Gegi policy brief 008, Pardee School of global studies/Boston University, Centre for Human Rights, University of Pretoria, P: 5, Short link; https://2u.pw/jPfzEW9

الإفريقي فهي تشير لفوائد التكامل الإقليمي وفوائد صندوق النقد الإفريقي بصفة خاصة. ويمثل بطء تنفيذ والتقدم في هذا الصندوق لعدم التزام الكامل للدول الأعضاء في الاتحاد، وهو ما يشير لضرورة والحاجة الملحة لقيام دولة عضو في الاتحاد أو شخصية إفريقية تحظى باحترام واسع بالترويج لصندوق النقد الإفريقي من خلال تشجيع الدول الموقعة للمصادقة على بروتوكول المحدث للصندوق حتى يدخل حيز النفاذ، كما هو الشأن لعدة مبادرات وسياسات لها " البطل" بحيث تحقق تقدم باستمرار من خلال التحفيز والتتبع.

أما فيما يخص التحدي الثاني فيكمن في القيود على الموارد الإقليمية؛ إذ سيوفر الصندوق للدول الأعضاء فرص اقتراضية تصل إلى 4 اضعاف الموارد التي دفعتها للمؤسسة النقد الإقليمية. فالتحديات المرتبطة بالتمويل الإقليمي أدت لتعقيد رسملة ودخول صندوق النقد الإفريقي حيز النفاذ. ونشير أيضا أن السياق الذي تم اعتماد فيه البروتوكول المنشئ لصندوق النقد الإفريقي أي قبل سنة على اعتماده كان يتسم ببدء انهيار أسعار السلع الأساسية مما أثر على الدول الإفريقية بسبب انفاقها لاحتياطاتها من العملة الصعبة الشيء الذي قاد لتقليص قدرتها على المساهمة بحصتها من رأسمال المدفوع المطلوب لتفعيل صندوق النقد الإفريقي. ومن الجدير بالذكر أن البروتوكول يتيح للدول الأعضاء بتقديم مساهماتهم الرأسمالية المدفوعة في أربعة دفعات سنوية متساوية، مع دفع القسط الأول في غضون 60 يوما على دخول البروتوكول حيز النفاذ بعد تصديق الدولة العضو رقم 15.

وبخصوص التحدي الثالث يرجعه البعض إلى تكرار الخدمات المتاحة للدول الإفريقية في باقي المنظمات المشابهة مما أدى لعدم مصادقة الدول على بروتوكول المتعلق بصندوق النقد الإفريقي. فعلى سبيل المثال تعد مصر والجزائر وليبيا أعضاء في صندوق النقد العربي وجنوب إفريقيا هي عضو في مجموعة البريكس.

إلى جانب هذه التحديات الرئيسية التي يستشف بكونها متعلقة بالإرادة السياسية للدول والتحولات الدولية والإقليمية وعدم القدرة على توفير تمويل للصندوق النقدي الإفريقي، تنضاف تحديات أخرى على المستوى الاستقرار السياسي لمجموعة من الدول، إذ تعرف انقلابات عسكرية باستمرار وإلغاء الدستور، الشيء الذي يدفع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على تغيير الوجهة لدول تعرف استقرار. ونتيجة لهذا تعرف عدة أقاليم بالقارة انفلاتا أمنيا وبروز تنظيمات إجرامية وإرهابية وتنامي الهجرة غير القانونية؛ كلها مشاكل تؤثر سلبا على التنمية الشاملة والمستدامة، وكذا عدم استمرار في السياسات المتخذة سابقا من طرف الحكومات الجديدة أو من طرف الانقلابين. كما تنتشر بالكثير من الدول الإفريقية مظاهر الفساد والرشوة وغياب الحكم الرشيد، ونقل الأموال العمومية للخارج في الحسابات الشخصية، ثم الأخطر من ذلك بيع الموارد المعدنية والطاقية بأثمان بخسة لحلفائهم الأجانب حتى يضمنوا استمرارهم في الحكم وتهريب الأموال للجنات الضريبية.

موازاة مع هذا، تعرف مجموعة من المناطق الإفريقية صراعات ونزاعات بين الدول، فمثلا هناك أزمة سد النهضة الذي يهدد الأمن المائي والغذائي للسودان ومصر. بحيث قامت اثيوبيا ببنائه بإرادة منفردة دون التشاور مع حكومتي الخرطوم والقاهرة باعتبارهما دولتي المصب، الشيء الذي سيلحق بهم أضرار جسيمة تعرقل التنمية.[1] وفيما يخص منطقة شمال إفريقيا هناك صراع سياسي، اقتصادي، دبلوماسي، اقتصادي وثقافي بين المغرب والجزائر، مما قد يدفع

1- واصل. ج، ع. (2023). أزمة سد النهضة الإثيوبي في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات، ص: 1517.

القارة الإفريقية ان تعرف حربا باردة مصغرة وتقاطب دبلوماسي بين الدولتين في الهيئات التابعة للاتحاد الإفريقي، الشيء الذي سيضيع على المنطقة تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في إطار المنظمة المغاربية. ففي ظل هذه الصراعات سواء بين دولتي مصب نهر النيل أو المغرب والجزائر وغيرها من النزاعات والصراعات، سيكون من الصعب توحيد المقامات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بين هذه الدول، فهذه الأوضاع هي تعد في حد ذاتها مؤشرا على عدم وجود إمكانية مصادقة الدول المذكورة على صندوق النقد الإفريقي، خاصة من طرف المغرب والجزائر. فرجوعا لجدول التصديقات والتوقيعات نجد هاتين الدولتين وبالإضافة لمصر والسودان واثيوبيا المحتضنة لمقر منظمة الاتحاد الإفريقي غير موقعين ولا مصادقين على بروتوكول هذه الهيئة النقدية الإقليمية.

عموما، عبر ما تقدم، يمكن بشكل مشترك عبر منظمة الاتحاد الإفريقي تجاوز هذه التحديات والمشاكل بتقديم الاعتبارات القانونية والأمنية والاقتصادية والتجارية على السياسية، والدفع باستكمال وانجاح المبادرات والاستراتيجيات والآليات المنبثقة عن التنظيم الإفريقي، مثاله صندوق النقد الإفريقي الذي له عدة منافع اقتصادية وتنموية وتجارية على عموم بلدان القارة، فضلا عن تحقيق التكامل الإقليمي عبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية، في أفق القطع مع المديونية الخارجية المشروطة التي غالبا تضيع الجهود الإقليمية للاستقلال السياسي والاقتصادي عن المؤسسات المالية والدول المانحة.

الفقرة الثانية: منافع تفعيل صندوق النقد الإفريقي في ظل المديونية الخارجية المشروطة

ابتدأت مديونة الدول الإفريقية منذ اللحظة التي لم تعد قادرة على الدفع خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي. فقد كانت تحديات المتعلقة بالتنمية فرضت عليها تواجد رؤوس أموال ضخمة، ولم يكن هناك مخرج من غير الاقتراض والاستدانة من الدول ذات الفائض في رأسمالها، على اعتبار الاقتراض والاستدانة يساهمان بشكل سريع في تحقيق النمو الاقتصادي، إلى حين تسديد الديون في المستقبل عبر أقساط تتضمن فوائد. فقد قاد الارتفاع الكبير في تكاليف خدمة المديونية أثناء سنوات الثمانينيات إلى وقوع عديد من الدول الإفريقية في فخ المديونية، حيث ساهم في عملية الاستدانة والاقتراض عاملين رئيسيين المتمثلان في ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار المواد الخام، إلى جانب أسباب وعوامل أخرى قادت الأنظمة الإفريقية لتراكم الديون كسوء استخدام حصيلة الديون، أو المشروطية مقابل الاستدانة التي لا تصب في صالح التنمية الاقتصادية بالقارة.[1]

وتمثل المشروطية سمة رئيسية من سمات أنشطة العملية الاقتراضية التي يوفرها مثلا صندوق النقد الدولي، فهي تعرف بكونها آلية الرابطة بين التمويل والسياسات. وعلى الرغم من أنها كانت دائما في صلب أنشطة صندوق النقد الدولي، فإنها أضحت من أكثر المجالات الأساسية المثيرة للنقاش والجدل في البنية المالية والنقدية الدولية الجديدة. وقد زادت حدة هذه المشروطية عقب أزمة المديونية خلال سنة 1982 عند صندوق النقد الدولي، بالتالي لم يعد ممكنا الحصول على القروض أو إعادة جدولة الديون إلا باتباع سياسات تروم إصلاح الاقتصاد يقدرها خبرائه، تكون غالبا مرتبطة بالتقليل من الانفاق الحكومي وترشيده بإيقاف الدعم عن السلع والخدمات الأساسية ودعم الخوصصة وغيرها من

1- عباس. ع، ج. (2022). الديون الخارجية وتاثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام 2006، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16، جامعة بني سويف. ص: 10-11.

الإجراءات في الميزانية العامة للدولة المقترضة.[1] فعند تفعيل صندوق النقد الإفريقي مستقبلا ستكون طبعا بعض الشروط، لكنها في الغالب ستكون داعمة للاندماج والتكامل الإفريقي المعتمد في السياسات والبرامج والاستراتيجيات المنبثقة عن منظمة الاتحاد الإفريقي الرامية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتوحيد الرؤى الإفريقية على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا.

وعليه، تتجلى أهمية صندوق النقد الإفريقي في تحرير الدول الإفريقية من التبعية الدولية في المسائل التمويلية واعتماد سياسات وطنية غير مقيدة أو مشروطة، على اعتبار القروض من المؤسسات الدولية والنقدية دائما ما تكون مقيدة وذات روح ليبرالية وذلك راجع أساسا لضمان استعادة الأموال لاستدامتها في تمويل برامج ودول أخرى، بحيث تتدخل هذه المؤسسات في التخطيط الاستراتيجي للدولة المقترضة مما قد يضر بها، كما هو المثال في السياسات السابقة التي اعتمدتها هذه المؤسسات في القارة على سبيل المثال بالمجال الصحي، الشيء الذي أدى لتدهور دول كانت متقدمة في القطاع الصحي قبل خوصصته.

وتجدر الإشارة وقبل مرحلة هوان وضعف الصحة العمومية بالقارة، قد نجحت مجموعة من الدول الإفريقية في تحسين أنظمتها الصحية بعد مؤتمر ألما-آتا بالعاصمة الكازاخستانية آنذاك سنة 1978، لكن وبمجرد تدخل المؤسسات المالية الدولية المانحة، عكس هذا التقدم إلى تأخر، لقد حققت الاستثمارات في الرعاية الصحية من طرف الحكومات الإفريقية خلال مرحلة السبعينات من القرن الماضي مؤشرات جيدة في الميدان الصحي. ففي كينيا مثلا، تم تخفيض معدل الوفيات لدى الأطفال بنسبة تصل إلى 50% خلال العقدين الأولين بعد الاستقلال سنة 1963. أما على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء في ذات الفترة عرفت ارتفاعا في متوسط العمر المتوقع، من متوسط مقدر ب 44 سنة إلى متوسط أزيد من 50 سنة. إلا أن في الفترة الموالية أي الفترة الممتدة من الثمانينيات والتسعينيات، تحتم على الحكومات الإفريقية التخلي عن عملية صنع القرار الاقتصادي من أجل الحصول على قروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما يتبعها من شروط مصاحبة قوضت بذلك التقدم المحرز في مجال الصحة العمومية في هذه البلدان. فكان نتيجة السياسات المفروض من المؤسسات الدولية المالية تفاقم الفقر وانتشار الأمراض المعدية، وتخفيض الميزانيات المرصودة للصحة وخوصصة الخدمات الصحية مما عصف بالمكتسبات السابقة، وبالتالي أصبح متوسط العمر في إفريقيا هو الأقل على المستوى الدولي وسيبقى على حاله حسب بعض التوقعات على حاله إلى حلول سنة 2050.[2] كما ارتفعت الديون المتراكمة مما جعل الدول الإفريقية في وضعية تبعية وضعف في اتخاذ قرارات مصيرية.

وبالرجوع للديون الخارجية للدول الإفريقية فهي تقدر بنحو تريليون دولار خلال سنة 2022، بحيث تضاعفت خمس مرات منذ سنة 2000، وتتركز 66% من الديون في 9 دول تأتي في مقدمتها جمهورية جنوب إفريقيا، بينما يعاني 22 بلدا من عدم القدرة على تسديد التزاماته المالية اتجاه الدائنين، إذ أشار صندوق النقد الدولي أن أقساط الديون البالغة حوالي 100 مليار دولار سنويا تضغط بشكل كبير على ميزانيات العديد من الدول وتستقطع أزيد من 15% من الناتج الإجمالي.[3]

1- لعلايبية. ع، زغوني. ر. (2022). أزمة المشروطية في صندوق النقد الدولي من منظور إدارة الأزمات المؤسسية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية- المجلد 7، الجزائر. ص: 360.

2- موسى. ع، ع. (2016). تحديات الرعاية الصحية الأولية في إفريقيا، دراسات إفريقية، العدد 56، جامعة إفريقيا العالمية-مركز البحوث والدراسات الإفريقية، السودان. ص: 200-201.

3- سكاي نيوز عربية، (2023). هل تخرج القارة الأفريقية من مصيدة الديون الخارجية، الرابط المختصر: https://2u.pw/tjbvzJf

ولهذا تأتي أهمية صندوق النقد الإفريقي بما فيه من منافع للقارة الإفريقية، فبحسب السيد أميرة فاضل مفوضة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الإفريقي، صرحت خلال اجتماع وزراء المالية والاقتصاد للدول الإفريقية، على هامش الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة التابعة لمنظمة الاتحاد الإفريقي المنعقد في أبريل 2018 بأديس ابابا باثيوبيا، أن "أحد أهم أعمال صندوق النقد الإفريقي، تسهيل نمو التجارة البينية وتسوية المدفوعات المالية لدول القارة، وتشجيع التدفقات الرأسمالية بين البلدان الأعضاء. كما أضافت أن الهدف من الصندوق، هو تعزيز الاقتصاد الإفريقي، من خلال التبادل والتعاون التجاري والعمل المشترك بين الدول".[1]

وتحقيقا لنمو التجارة البينية بين القارة الإفريقية تم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المنصوص عليها في الأجندة الإفريقية 2063 التي ابتدأت مراحلها التشغيلية خلال سنة 2021، بعد أن عطلت الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 التاريخ السابق المحدد لانطلاق مراحلها العملية. إن نجاح التجارة البينية الإفريقية تحتاج لتطوير البنيات التحتية وأسطول النقل الجوي والبري والبحري(للدول غير الحبيسة) وتوفير اليد العاملة المؤهلة. وفي هذا الصدد، سيكون لصندوق النقد الإفريقي عند دخوله حيز النفاذ، وإلى جانب باقي الصناديق والمؤسسات المالية والنقدية الإفريقية الأخرى دور مهم في مد هذه الدول بالسيولة المالية الكافية، حتى توفر شروط اللازمة للتبادل التجاري والنمو الاقتصادي من توفير مناخ أعمال ملائم لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الإفريقية وغير الإفريقية، للرفع من ناتجها الداخلي لتسديد الديون الخارجية والإقليمية.

خاتمة:

ساهمت عدة تحديات في التأثير على دخول صندوق النقد الإفريقي حيز التنفيذ كما كان متوقعا له في الأجندة الإفريقية لسنة 2063، كانت أبرزها تلك المرتبطة بالأزمات الدولية والإقليمية سواء منها السياسية أو الاقتصادية. كما أثرت الضغوط المالية والديون الخارجية على ميزانية الدول(أزيد من ثلثي أعضاء منظمة الاتحاد الإفريقي) في عدم اتخاذها خطوة الالتزام المادي نحو الصندوق الإفريقي، كما أن هناك ثلاث دول إفريقية وهي جنوب السودان، الغابون وغينيا الاستوائية لم تسدد اشتراكاتها بالمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة مما أفقدها حقوقها التصويتية مؤقتا. فضلا عن التزام بعض الدول الإفريقية في مؤسسات ذات الصلة مما قد يرهق ميزانيتها، خاصة وأن بعد حوالي ثلاث سنوات تعطلت الأنشطة الاقتصادية والتجارية بسبب الأزمة الصحية الدولية كوفيد-19، وزيادة حجم النفقات الاجتماعية المباشرة للأجراء والمعوزين، علاوة على دعم قطاعات وشركات خاصة إلى بعد مرور الأزمة.

وعلى الرغم من مرور الأزمة والتحرر من قيود الحجر الصحي واستئناف التجارة الدولية وغيرها من المظاهر الاقتصادية والتجارية الأخرى، ظلت الآثار السلبية للجائحة مؤثرة على اقتصاديات الدول الإفريقية، وزادت تعمقا مع ارتفاع الأسعار المنتجات الغذائية والطاقية مع بروز على الساحة الدولية الأزمة الروسية-الأوكرانية، فضلا عن توالي سنوات الجفاف والكوارث الطبيعية وغيرها من المشاكل التدبيرية واستمرار الصراعات والنزاعات. نجد التوتر السياسي بين عدة دول إفريقية على مستوى مجموعة من الأجهزة التابعة لمنظمة الاتحاد الإفريقي، كل طرف أو حلف يريد السيطرة على مخرجاتها وتوصياتها بما يضعف الطرف الأخر أو الأطراف الأخرى.

1- لوسيل، (2018). صندوق نقد أفريقيا لتسهيل التجارة البينية، الرابط المختصر: https://2u.pw/253rBwp

هذه الممارسات يمكن أن تنتقل أيضا في ظل عدم التجانس والتوافق بين الكثير من الدول الإفريقية إلى صندوق النقد الإفريقي عند دخوله حيز النفاذ، إذ يمكن أن تعمل دول على استعمال حقوقها التصويتية ضد بلد إفريقي ما لعدم استفادته من قروض أو فرض شروط بما يخدم مصالحها، الشيء الذي قد يعرقل المسار التنموي للدول الأعضاء في الصندوق وتعميق الأزمة السياسية وتعطيل فرصة التكامل الإقليمي الشامل وتوحيد القارة على كافة المستويات خاصة على الصعيد السياسي.

ومن كل هذا يتضح أن دخول صندوق النقد الإفريقي حيز النفاذ يعد معادلة صعبة للدول الإفريقية إذا ما تجاوزنا الاعتبارات القانونية والسياسية، لكون أن أغلب الدول الإفريقية عليها ديون خارجية وتتعثر في تسديدها، إلى جانب عجز الحساب الجاري والبحث عن التمويلات الخارجية لمنظمة الاتحاد الإفريقي وباقي الهياكل التابعة له. وتحاول حاليا الدول الإفريقية البحث سبل لتطوير المنظمة القارية من خلال الرؤية الإصلاحية لبول ككامي مما يطرح سؤال مدى نجاح العمل المشترك في خلق نموذج تمويلي موحد يحقق التنمية الشاملة والمستدامة بإفريقيا.

لائحة المراجع

1. زدادقة. ك، معلم. ف. (2011-2012). دور المؤسسات والهيئات المالية الدولية والإقليمية في تمويل التنمية المستدامة، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، ص: 2.
2. سكاي نيوز عربية، (2023). هل تخرج القارة الأفريقية من مصيدة الديون الخارجية، الرابط المختصر: https://2u.pw/tjbvzJf
3. عباس. ع، ج. (2022). الديون الخارجية وتاثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام 2006، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16، جامعة بني سويف.
4. لعلايبية. ع، زغوني. ر. (2022). أزمة المشروطية في صندوق النقد الدولي من منظور إدارة الأزمات المؤسسية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية-المجلد 7، الجزائر.
5. لوسيل، (2018). صندوق نقد أفريقيا لتسهيل التجارة البينية، الرابط المختصر: https://2u.pw/253rBwp
6. موسى. ع، ع. (2016). تحديات الرعاية الصحية الأولية في إفريقيا، دراسات إفريقية، العدد 56، جامعة إفريقيا العالمية-مركز البحوث والدراسات الإفريقية، السودان.
7. موقع مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، (2023). تطور مشهد الديون على مدى السنوات العشر الماضية في أفريقيا الكلمة الرئيسية للدكتور أكينووومي أ. أديسينا رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية ألقاها في نادي باريس 20 يونيو 2023. الرابط: https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/khitabat/62317
8. واصل. ج، ع. (2023). أزمة سد النهضة الإثيوبي في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات، ص: 1517.

9. Dagah, H. G, and Kring, W. N, & Bradlow, D. (2019). Jump-starting the African Monetary Fund, Gegi policy brief 008, Pardee School of global studies/Boston University, Centre for Human Rights, University of Pretoria, P: 5, Short link; https://2u.pw/jPfzEW9
10. Desai, R. M., & Vreeland, J. R. (2011). Global Governance in a Multipolar World: The case for Regional Monetary Funds. International Studies Review, Vol. 13, No. 1, March, P: 118. https://www.jstor.org/stable/23016145
11. Jennings, R. M., & Oldiges, C. (2020). Understanding Poverty in Africa, OPHI BRIEFING 56, Oxford Poverty & Human development initiative, oxford department of international development, university of oxford. Short link: https://2u.pw/VgoCNsH
12. Organisation de l'unité Africaine, Centre d'études monétaires, Nations Unies. Commission Economique pour l'Afrique, Nations Unies. Commission Economique pour L'Afrique. Institut Africain de développement économique et de planification, (1985-01). Etablissement d'un fonds monétaire Africain : Structure et mécanisme : étude de faisabilité technique. Addis Abeba, P : 02. https://hdl.handle.net/10855/4199
13. Sharty, M. (2022). The Africa Monetary Fund (AMF)- A strong Promise, Research Paper for International political Economy Class (IPE), Short link: https://2u.pw/A87nmWy
14. Union Africain, Guide de l'union Africaine 2022, Ouvrage de référence pour le personnel et les partenaires de l'union africaine, P : 143. https://au.int/sites/default/files/documents/31829-doc-2022_AU_Handbook_FRENCH.pdf
15. United Nations, ESC, ECA. (1982). First Meeting of Intergovernmental Group of Experts from Ministries of Finance and Central Banks of the African Region on the Establishment of African Monetary Fund, E/ECA/ITF/LAT/WP.7, P: 2 Short link: https://2u.pw/Mr6yjGi

تطبيق الخدمات المصرفية الالكترونية لزيادة رضا الزبائن
دراسة مقارنة بمصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي ليبيا

Application of electronic banking services to increase customer satisfaction
A comparative study in Jumhouria bank and Al-Yaqin Islamic Bank, Libya

د. يوسف الطيب عبد السلام الأسمر، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا - إندونيسيا

د. محمد لطائف غزالي، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا - إندونيسيا

الملخص:

يعتبر موضوع التقنيات الحديثة من المواضيع ذات الأهمية في الوقت الحاضر في بيئة الخدمات المصرفية، وهو ما ينطبق أيضا على المصارف الإسلامية، كما أن هذه الخدمات الالكترونية إن أحسن استخدامها سوف تنعكس إيجابا على رضا الزبائن بالمصرف، هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية لزيادة رضا الزبائن في مصرف الجمهورية الحكومي ومصرف اليقين الإسلامي الخاص بالمقارنة بينهما، واستخدمت الدراسة الوصفي والمنهج المقارن، واستخدمت أدوات البحث الوصفي في جمع بيانات وهي المقابلة والملاحظة والوثائق. وبينت النتائج أن تنظيم وتطبيق الخدمات المصرفية الالكترونية في مصرفي الجمهورية واليقين يحظى باهتمام الإدارة، وينظر إليه على أنه عامل مساهم في تحقيق رضا زبائن المصرفين، ويملك مصرف الجمهورية الحكومي الخبرة الأكبر والاتساع الأكثر من مصرف اليقين الإسلامي الخاص، ورغم ذلك فإن مصرف اليقين حقق في مدة وجيزة الكثير من التقدم في مجال الصيرفة الالكترونية، وبعد الاختبار على عينة الدراسة أوضحت النتائج الكمية، أن مستوى رضا الزبائن في مصرف الجمهورية أقل منه في مصرف اليقين، حيث كان المتوسط (2,552) من أصل (5) درجات، ووزن نسبي بلغ (51.04) من درجة (100)، بينما في مصرف اليقين الإسلامي فمستواه إيجابي لكنه منخفض، حيث بلغ (3.197) من أصل (5) درجات، بينما الوزن النسبي فكان (63.940) من درجة (100)، حسب معدل القياس.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الالكترونية المصرفية، رضا الزبائن.

Abstract

Electronic means are considered important at the present time in the banking services environment. This also applies to Islamic banks, and these electronic services, if provided in an integrated manner, will give positive results on customer satisfaction in the bank. This study aimed to analyze the application and organization of electronic services to increase customer satisfaction at Jumhouria bank and Al-Yaqeen Islamic Private Bank, with a comparison between them, the study used the descriptive and comparative approach, and descriptive research tools were used in collecting data, namely interviews, observation, and documents. The most important results: The organization and application of electronic banking services in Jumhuriya Bank and Al-Yaqeen Bank receives the attention of senior management, and is seen as a helpful factor in achieving customer satisfaction in these banks, Jumhouria bank has more experience than the private Islamic Al-Yaqeen Bank. Despite this, the Bank Al Yaqeen has achieved good development in the field of electronic services in a short period. After testing on the study sample, the quantitative results showed that the level of customer satisfaction at Jumhouria Bank is lower than its level at Al-Yaqeen Bank, where the average was (2,552) out of (5) scores, and the relative weight reached (51.04) out of 100, While in Al-Yaqeen Islamic Bank, its level is positive, but low, reaching (3.197) out of (5) degrees, while the relative weight reached (63.940) out of 100, according to the measurement average.

Keywords: electronic banking services, customer satisfaction.

مقدمة:

يتميز هذا العصر بأنه عصر الاعتماد على التكنولوجيا والخدمات الالكترونية في قطاعات خدمية يأتي القطاع المصرفي في مقدمتها، وهذا الأمر يمس حياتنا جميعا فمن منا لا يتعامل مع المصارف ويأمل أن تطور درجة اعتمادها على التكنولوجيا، والبحث عن أسباب تأخر المصارف الوطنية عن اللحاق بنظيراتها في الدول المتقدمة.

تعتبر المصارف أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، نتيجة للدور الكبير الذي تقوم به في تعبئة المدخرات من الجمهور، ووضعها رهن إشارة المشروعات والاستثمارات للدولة، كما تقوم بمجموعة أخرى من الوظائف الهدف منها توفير الوسائل الملائمة لتسهيل تعاملاتها مع عملائها، ومن أجل جذب عدد أكبر منهم خاصة في ظل المنافسة الشديدة (بن منصور، 2011: 8).

وتعتبر المصارف الإسلامية بصفتها مؤسسات مالية يقوم عملها على أساس أحكام الشريعة الإسلامية من المؤسسات المميزة التي استطاعت في فترة وجيزة أن تحقق انتشارا واسعا لا بأس به على الساحة العربية والعالمية، وتثبت وجودها وفعاليتها في اقتصاديات عدة دول (بو سعد، 2020: 39).

وتعد الخدمات الالكترونية من بين أهم الوسائل التي تسعى المصارف إلى امتلاكها وتطويرها حيث أدى التطور في عالم الإلكترونات إلى ظهور شبكة الانترنت كوسيلة لنقل وتبادل المعلومات والاتصال، وقد عملت المصارف على استغلال هذه التطورات من خلال تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية، حيث تعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو البنك واستمراريته وتطوير أدائه، فإن الخدمات الإلكترونية قد تطورت بشكل كبير وواسع في الآونة الأخيرة (بن ناجي، 2019: 12).

كل هذه المزايا تحققها تكنولوجيا الاتصال عبر الإنترنيت الذي أصبح من الوسائل المهمة لممارسة الأعمال وإدارة الأنشطة التسويقية، خاصة بعد تزايد استخدام الحاسبات الآلية والمعلوماتية في تسيير الأنشطة الاقتصادية، وكذا تزايد قيمة المعلومة أكثر فأكثر حين أصبح الاعتماد عليها بشكل صحيح هو المحرك الأساسي لقطاعات المال والأعمال، وفي ظل هذا تطورت الخدمات الالكترونية أصبحت الخدمات تضم جميع الخدمات الاستثمارية بما فيها الخدمات المصرفية، وإدارة الأوراق المالية، وطرق التواصل مع المؤسسات المالية والمصرفية العالمية وتسويق خدماتها من خلال العديد من الأنظمة الالكترونية (بركات، 2022: 3).

وتسلك المصارف الحكومية الليبية التي تتعامل مع الصيرفة الإسلامية، وكذلك المصارف الإسلامية الخاصة نهجا مميزا بمراعاة القواعد والأحكام الإسلامية في المعاملات المصرفية والمنتجات الإسلامية، وتصبح في هذه الحالة مكمن ومحل منافسة شديدة أمام نظيراتها التقليدية مما يحتم عليها الاستفادة من الخدمات الالكترونية بشكل متسارع.

لقد سعى الجهاز المصرفي في ليبيا إلى تعزيز دوره المصرفي كجهاز خدمي يساعد على تطوير وتفعيل حركة النشاط الاقتصادي في البلاد من أجل النهوض بالمجتمع ومساندة عملية التنمية الاقتصادية على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في ليبيا، ويتكون القطاع المصرفي الليبي من نوعين من البنوك النوع الأول بنوك حكومية والنوع الثاني بنوك خاصة، ويشرف مصرف ليبيا المركزي على كل المصارف العاملة في ليبيا (دنف،2015: 53).

إن هذه الدراسة سوف تدرس هذا الموضوع من خلال إجراء دراسة مقارنة بين نوعين من المصارف التي تقدم الخدمات الإسلامية في ليبيا الأول: مصرف حكومي به قطاع للصيرفة الإسلامية وهو مصرف الجمهورية، والذي يعد من

أقدم وأكبر المصارف الليبية حيث تأسس سنة 1970م، ويستحوذ على النصيب الأكبر من أصول ورأس المال المصرفي، وأكبر عدد من الفروع وأكثر عدد للزبائن في ليبيا، والمصرف الآخر هو مصرف إسلامي خاص وهو مصرف اليقين الذي يعد من أقدم المصارف الخاصة في ليبيا، ويشهد تطور ملاحظا، ويرجو الباحث أن تكون هذه المقارنة مفيدة في بيان جوانب القصور إن وجدت في تقديم الخدمة الالكترونية ومدى رضا العملاء عنها في كلا المؤسستين.

إشكالية الدراسة

من خلال الزيارات الميدانية الاستكشافية للباحث ولقائه بعدد من مدراء الإدارات المصرفية في ليبيا في القطاع العام أو الحكومي، وكذلك في القطاع المصرفي الخاص، وجد أن العديد من الزبائن والعملاء يشتكون من مستوى الخدمات الإلكترونية في فروع مصارفهم، مثل ما يحدث في توقف المنظومة المختصة بصرف الأموال من المصدر وحجبها عن الفروع، وكذلك في عمليات التحويل والمقاصة الالكترونية بين المصارف، في الوقت نفسه نجد الغالبية من مدراء الإدارات بتلك المصارف يسوقون ويروجون لفكرة أن المصرف يسعى نحو تطبيق الخدمة الالكترونية بشكل موسع، بينما في الواقع ما زال هناك قصورا ونقصا في هذا التوجه، وقد كان لمصرف الجمهورية الريادة والأسبقية في تطبيق الخدمات الالكترونية فكانت تجربته في هذا المجال ذات جدوى للدراسة، ومقارنتها بتجربة أخرى في مصرف خاص، وهو مصرف اليقين، كما تدعو الحاجة لدراسة تطبيق الخدمات الالكترونية التي تختص بالمعاملات الشرعية في هذين النوعين من المؤسسات في ليبيا بعد التوسع الكبير الذي شهدته المصارف الإسلامية في ليبيا من بعد إنشاء عدة مصارف إسلامية خاصة، بينما لا زال مصرف الجمهورية يقدم خدماته الشرعية منذ أكثر من 15 عاما، فيما ينافس مصرف اليقين اللإسلامي الخاص على توسيع حجم تعاملاته في السوق، ولكن هل تتناسب هذه الخدمات مع رضا الزبائن فيما يخص الخدمات الالكترونية وطريقة أدائها في كلا المؤسستين وما مستوى رضاهم عن هذه الخدمات من وجهة نظرهم.

أسئلة البحث:

بعد عرض إشكالية الدراسة فإن أسئلة البحث تكون على النحو التالي:

1. كيف واقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية للمساهمة في زيادة رضا الزبائن في مصرف الجمهورية؟
2. كيف واقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية للمساهمة في زيادة رضا الزبائن في مصرف اليقين الإسلامي؟
3. ما مستوى رضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي؟

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

1. تحليل وكشف واقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية للمساهمة في زيادة رضا الزبائن في مصرف الجمهورية؟
2. تحليل وكشف واقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية للمساهمة في زيادة رضا الزبائن في مصرف اليقين الإسلامي؟
3. تحليل وكشف مستوى رضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي؟

فرضات البحث:

تسعى الدراسة إلى التحقق من الفروض التالية:

1. يوجد تطبيق وتنظيم مناسب ومتطور للخدمات الإلكترونية بهدف زيادة رضا الزبائن في مصرف الجمهورية؟
2. يوجد تطبيق وتنظيم مناسب ومتطور للخدمات الإلكترونية بهدف زيادة رضا الزبائن في مصرف اليقين الإسلامي؟
3. يوجد مستوى مناسب لرضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية؟
4. يوجد مستوى مناسب لرضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف اليقين الإسلامي؟

الدراسات السابقة

أولا – عرض الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات سابقة تناولت موضوع تطبيق الخدمات المصرفية الالكترونية وكذلك رضا الزبائن والعلاقة بينهما، يذكر منها الباحث ما يلي: دراسة (النبتيتي، 2019) بعنوان: الخدمات الإلكترونية وأثرها على رضا عملاء البنوك الإسلامية، حيث بينت نتائجها أن البنك العربي الإسلامي الدولي يقدم مجموعة من الخدمات الإلكترونية على مستوى عال من الأهمية، وبجودة مرتفعة فهذه الخدمات تحقق الاحتياجات المصرفية التي يطلبها العميل، وأن أفراد عينة الدراسة يشعرون بالرضا نحو الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك لعملائه، وكذلك دراسة (عبيد، 2021) بعنوان: أثر جودة الخدمات الالكترونية المصرفية على رضا والتزام العملاء في البنك الإسلامي الفلسطيني، التي بينت نتائجها أن هناك علاقة قوية بين درجة الرضا لدى العملاء ومستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة في البنك محل الدراسة.

ومن بين الدراسات السابقة دراسة (إبراهيم، 2015) بعنوان: تأثير السياسات المنظمة لقطاع المعلومات و الاتصالات في السودان على استخدام التقنية المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وأشارت نتائجها أن مستوى التقنية متطور لكنه لم يصل لرضا عينة الدراسة، وأيضا نجد دراسة عن المصارف الليبية وهي لـ (Alhasadi, and Demirel, 2020) بعنوان دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات المصرفية في ليبيا، المجلة الدولية للبحوث في الأعمال والعلوم الاجتماعية وقد أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين اقتصاد المعرفة وتطوير الخدمات المصرفية، وأن اقتصاد المعرفة يلعب دورًا فاعلًا في تطوير الخدمات المصرفية الليبية، وكذلك دراسة (الغافود، 2021) بعنوان: العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية في ليبيا، دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع زليتن، وهي عن ليبيا أيضا وبينت أهم نتائجها أن العوامل المؤثرة في جودة الخدمة المصرفية (مرونة إدارة المصرف، وخبرة العاملين، والوسائل المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية) لها أثر كبير في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة بالمصارف التجارية.

ثانيا- الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

بالنظر إلى أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة يجد الباحث أن جزء منها يتفق مع هذه الدراسة في دراسة الخدمات الالكترونية، بينما جزء آخر يتفق معها في دراسة رضا الزبائن، أو دراسة كلا الموضوعين، لكن هذه الدراسة تختلف عن بقية الدراسات فهي دراسة مقارنة تقارن بين مصرف تجاري حكومي يقدم في جزء من خدماته خدمات شرعية، ومصرف إسلامي خاص في ليبيا، ودراسة مساهمة هذه الخدمات في زيادة رضا الزبائن.

الإطار النظري:

المبحث الأول: الخدمات الالكترونية المصرفية

بداية يقصد بالخدمة بشكل عام كما عرفها "كوتلر و دوبوا" بأنها: "نشاط أو منفعة يقدمها طرف إلى طرف آخر تكون في الأساس غير ملموسة، لا تترتب عنها أي ملكية وقد يرتبط تقديم الخدمة بمنتج مادي أو لا يرتبط" (Kotler, 2006:160) وعرفت الجمعية الأمريكية للتسويق الخدمة على أنها "منتجات غير ملموسة في جوهرها، لكن ما يحيط بها ملموس، ولذلك تظهر في مجملها بأنها غير ملموسة، ولا يمكن نقلها أو تخزينها إذ يتم تبادلها بطريقة مباشرة من المنتج إلى المستخدم والمنتجات الخدمية، ويصعب تحديدها بدقة، فهي تنتج وتستهلك في الوقت نفسه، لذلك لا يتولد عنها شعور بالملكية" (المجني،2020: 4).

أما الخدمة المصرفية فهي مجموعة الخدمات التي يقوم المصرف بتقديمها لعملائه، وتعرف بأنها عبارة عن "تصرفات وأنشطة وأداءات تقدم من طرف إلى أخر، وهذه الأنشطة غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية شيء، كما أن تقديم الخدمة قد يقترن أولا عند تقديمها بمنتج مادي ملموس" (الحداد،1999: 62).

وعرفت الخدمة الإلكترونية بالمصارف بأنها: "كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف والحاسوب والصراف الآلي والانترنيت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وكذلك العمليات التي يجريها المصدِرين للبطاقات الالكترونية، وكافة المؤسسات التي تتعامل بالتحويلات النقدية إلكترونياً" (جو، 2000: 109) فيما يقصد بالخدمات الالكترونية في المصارف الإسلامية تلك الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية بواسطة التقنيات الالكترونية نفسها التي تقدمها المصارف التقليدية، لكن بعد مراجعة مدى موافقة هذه الوسائل وامتثالها للشريعة، حيث تقدم المصارف الإسلامية الخدمات الإلكترونية مثل الهاتف المصرفي، وخدمات الأنترنت، واستلام وإيداع الأموال من خلال مكائن الصرف، وتسديد الفواتير العامة وغيرها من الخدمات المصرفية الحديثة المتطورة (شاهين،2017: 161).

المبحث الثاني: المصارف العامة (الحكومية) والمصارف الخاصة

يقصد بالمصرف الحكومي هو المصرف الذي تكون تبعيته للدولة، والمقصود به في هذا الدراسة مصرف الجمهورية، وهو من المصارف التجارية العامة التي تتبع القطاع العام في ليبيا، ويشرف عليه مصرف ليبيا المركزي، وهو أكبر المصارف العاملة في ليبيا من حيث رأس المال، وتعود بداية تأسيس هذا المصرف إلى فترة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم برقة وطرابلس وفزان، وفي ذلك الحين تم افتتاح فرع للبنك البريطاني "باركليز" في طرابلس في 15 أبريل 1943 مبتدئا معاملاته في نطاق ضيق اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح قروض زراعية قليلة جدا، وفي 13 نوفمبر 1969 صدر قانون بتغيير أسماء البنوك التجارية العاملة في البلاد إلى أسماء عربية فصار "مصرف الأمة" عوضا عن "بانكا دي روما"، و في 22 ديسمبر 1970 صدر قانونا آخر بشأن تأميم جميع حصص البنوك الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح المصارف مملوكة بالكامل لليبيا، ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية، وبتاريخ 2008/4/10 صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد

تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5,800 موظف وموظفة بعدد فروع وصل إلى 146 فرعا ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى 33%، هذا وقد صدر قرار من الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في سنة 2013 يقضي بتحويل المصرف من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي على أن يتم التحول بشكل تدريجي، وكان مصرف الجمهورية فرع فشلوم للصيرفة الإسلامية هو أول فرع إسلامي في ليبيا (www.jbank.ly/ar/about-us).

بينما يقصد بالمصارف الخاصة البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين ويتولوا إدارة شؤون البنك ويتحملوا مسؤولياته القانونية والمالية (الفهيم،2023). ويقصد به الباحث هنا مصرف اليقين الذي يعتبر أقدم وأبرز المصارف الخاصة التي تخصصت في تقديم الخدمات الشرعية كالمرابحة والتحويلات المصرفية الشرعية لخارج البلاد وغيرها، وقد تأسس مصرف اليقين وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م، ووفقاً للقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف، ولقد قيد المصرف بوزارة الاقتصاد بمكتب مدينة سبها تحت سجل تجاري رقم (9237) كشركة ليبية مساهمة، وبدأ مباشرة أعماله المصرفية وفقاً لإذن المزاولة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تحت رقم (98) لسنة 2019م، ويقدم المصرف حلولا مصرفية واسعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبوسائل تقنية متطورة وصيرفة إلكترونية حديثة، بخدمات أو منتجات التمويل والاستثمار والتوظيف الكفؤ للأموال، سواء لمؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص من الشركات والمشاريع الصغرى والمتوسطة وكذلك الأفراد، بالإضافة للصيرفة الخاصة لرجال الأعمال، وبرؤية مصرفية متجددة، وباستخدام نظم إلكترونية وتطبيقات متطورة عبر شبكة المعلومات الدولية (yaqeenbank.ly/About.aspx).

ويصل الباحث إلى تعريف للمصرف الإسلامي - ويشمل ما هو خاص أو عام- فقد عرف بأنه: مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع، عبر وضع المال في مساره الإسلامي السليم (الكردي، 1980: 59).

المبحث الثالث: رضا الزبائن

عرف الحصن رضا العميل على أنه: "مستوى من إحساس الفرد الناجم عن المقارنة بين أداء المنتج وبين توقعات هذا الفرد، وبعبارة أخرى فالرضا هو دالة الفرق بين الأداء والتوقع (الصحن،2003: 71) ويعرفه كوتلر Ph·Kotler على أنه: "الانطباع الإيجابي أو السلبي للعميل اتجاه تجربة استهلاك أو الاستفادة من منتج أو خدمة ما، و يتشكل هذا الانطباع من خلال المقارنة ما بين أداء المنتج و توقعات العميل بصيغة أخرى، فهو تعبير عن ذلك الشعور الإنساني المفعم بالسعادة أو خيبة الأمل. كما يعرف بأنه:" ذلك الشعور الذي يوحي للعميل السرور أو عدم السرور الذي ينتج عند مقارنة أداء المنتج الملاحظ مع توقعات العميل (عاطف،2011: 88) ويعرف أيضا بأنه: "إحساس الزبون بالمتعة أو خيبة الأمل الناتجة عن مقارنته لأداء المنتج المقدم له بتوقعاته السابقة عن هذا المنتج (خثير، مرايمي،2017: 33).

يستحوذ رضا الزبون على أهمية كبيرة في سياسة أي مؤسسة خدمية، ويعد من أكثر المعايير فاعلية الحكم على أدائها، ويعد أحد الضمانات الأساسية لبقائها لاسيما تكون هذه المؤسسة متجهة نحو الجودة وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

1. إذا كان الزبون راضٍ عن أداء المؤسسة سيتحدث إلى الآخرين مما يولد لهم زبائن جدد.
2. إذا كان الزبون راضٍ عن الخدمة المقدمة سيقلل من احتمال توجه الزبون إلى مصارف أخرى منافسة.

3. إن المؤسسة التي تهتم برضا الزبون ستكون لديها القدرة على حماية نفسها من المنافسين ولا سيما من المنافسة السعرية.
4. إذا كان الزبون راضٍ على الخدمة المقدمة فإن قراره بالعودة لها سيكون سريعا.
5. يمثل رضا الزبون تغذية عكسية للمؤسسة فيما يتعلق بالخدمة المقدمة إليه مما يقود المؤسسة إلى تطوير خدماتها المقدمة للزبون.
6. إن المؤسسة التي تسعى لقياس رضا الزبون ستتمكن من تحديد حصتها السوقية.
7. بعد رضا الزبون مقياس الجودة في الخدمات المقدمة (بوشويط،202: 50).

منهجية البحث

يستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية في مصرف الجمهورية وكذلك في مصرف اليقين الإسلامي، ولقد عرف المنهج الوصفي بأنه المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا، وهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع معطيات الظاهرة (ذوقان،2012: 131).

كما يستخدم المنهج المقارن، والهدف من هذا الأسلوب مقارنة تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية بين مصرفي الجمهورية واليقين الإسلامي، وعرف المنهج المقارن استخداماته الأولى في مجال علم الاجتماع وتحديدا في أعمال "إميل دوركهايم" في مقارنته لأحداث ووقائع وظواهر اجتماعية مختلفة، ويقوم هذا المنهج أساسا على مقارنة المتشابهات بمعنى مقارنة ما يمكن مقارنته من ظواهر فليست كل الظواهر أو الأحداث هي قابلة لإجراء مقارنة فيما بينها، وتدخل المقارنة غالبا كمنهج مرافق في الدراسة أو البحث بحيث تمكن من توضيح الصفات أو الوحدات المشتركة أو المختلفة في ظاهرتين أو أكثر أو في تنظيمين أو أكثر، فهي قد تتم بين وحدات التنظيم كالمقارنة بين مؤسسات الدولة مثلا أو بين مؤسسة معينة ومثيلاتها في الدول الأخرى (عبد الفتاح وحمزاوي،2012: 28).

وسوف تكون مصادر البيانات في هذه الدراسة مكونة من مصدرين هما: إدارة مصرف الجمهورية الرئيسي ومقره مدينة طرابلس، ويشمل ذلك إداراته المختلفة مثل إدارة التسويق وإدارة الجودة وإدارة الخدمات، وسوف يركز الباحث على قطاع الصيرفة الإسلامية في هذا المصرف الحكومي، بينما يكون المصدر الثاني من مصادر جمع البيانات في هذه الدراسة من مصرف اليقين الإسلامي بطرابلس، وهو مصرف إسلامي بالكامل، وبالتالي سوف تكون كل إدارته مجال للبحث والدراسة ولجمع البيانات.

أما عن وسائل جمع البيانات فهي تتكون أولا من الملاحظة حيث قام الباحث بزيارة مقر المصرفين المختارين للدراسة وهما مصرف الجمهورية في مقره الرئيسي بمدينة طرابلس، وكذلك مصرف اليقين بنفس المدينة، ولاحظ ملاحظاته وقام بتدوينها في سجل خاص لغرض تحليلها، ولاحظ الباحث الأدوات والوسائل الالكترونية التي تؤدى بها الخدمات المصرفية في ميدان البحث مصرف الجمهورية ومصرف اليقين لكي يكون فهما عميقا عن الظاهرة المدروسة كماهي في الواقع وليتم المقارنة بينهما، بينما الوسيلة الثانية فهي الاستبيان لغرض قياس مستوى رضا الزبائن في كلا المصرفين عن تقديم الخدمات الالكترونية فيهما.

كذلك استخدم الباحث وسيلة المقابلة المقننة أو المغلقة حسب النموذج الذي تم اختياره، كما استخدم الباحث الوثائق في جمع البيانات، والغرض من الحصول على الوثائق أن يقوم الباحث بالاطلاع عليها وفحصها وجمع البيانات منها فيما يخص الأهداف المراد الوصول إليها في هذه الدراسة.

وأخيرا استخدم الباحث وسيلة الاستبيان والغرض منها اكتشاف مستوى رضا الزبائن في كلا المصرفين عن الخدمات الالكترونية المقدمة وكان مجتمع الدراسة هو الزبائن في مصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي، بينما حدد الباحث عدد 81 حالة في الاستبيان في كلا المصرفين، وكانت وسيلة التحليل للبيانات الكمية فيما يخص اثبات الفرضية الثالثة والرابعة هو التحليل الإحصائي الوصفي بواسطة برنامج إكسل وبرمامج spss. وحدد الباحث فيما يخص إثبات الفرضية الثالثة والرابعة (مستوى رضا الزبون عن الخدمة المصرفية الالكترونية في مصرف الجمهورية ومصرف اليقين) أن مستواه يكون مقبولاً لقبول الفرضية بالتمييز بين خمس مستويات للأوزان النسبية مستخرجة من مقياس ليكارت الخماسي، ويكون قرار قبول الفرضية إذا كان الوزن النسبي أكبر من أو يساوي 70%، وإن كان أقل من هذه القيمة فترفض الفرضية للدراسة. وبناء على هذا المعيار تكون هذه المستويات كما يلي:

- من 90 % فما فوق مستوى مرتفع وعالٍ جداً.
- من 80 % إلى 89 % مستوى مرتفع وعالٍ.
- من 70 % إلى 79 % مستوى متوسط وجيد.
- من 60 % إلى 69 % مستوى إيجابي منخفض.
- من 59 % وأقل مستوى متدني.

عرض وتحليل البيانات

المبحث الأول: و اقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية لزيادة رضا الزبائن في مصرف الجمهورية الحكومي

تُعَدُّ الإدارة الإلكترونية ثورة في عالم الإدارة الحديثة، نتيجة لما قدمته وما زالت تقدمه من آثاراً إيجابية في العمل الإداري، وتقليص وقت وتكلفة إنجاز المهام، وإتاحة المعلومة في كل وقت، وتطوير الأداء الوظيفي، ورفع مستوى الكفاءة والانتاجية للمؤسسة، من خلال توظيف التقنية ونظم المعلومات في دعم العمل في الإدارة بشكل حديث، ولا تقتصر فوائد الإدارة الالكترونية على النواحي الإدارية؛ بل تمتد إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة الأمر الذي جعل دراسة آثارها من الموضوعات المهمة التي لابد من إلقاء الضوء عليها (الحسيني،2013: 26).

وفي هذه المبحث سوف يتم تشخيص وتحليل واقع تطبيق وتنظيم الخدمات المصرفية الالكترونية في مصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي، وبداية بمصرف الجمهورية والذي من أهم أهدافه -باعتباره أكبر المصارف الحكومية - تطوير خدماته المقدمة إلى الأفراد والمؤسسات التي يتعامل معهم، والإسهام في تقديم أفضل الخدمات لرفع مستوى الاقتصاد الوطني الليبي، ومن أجل تقوية دعائم هذا الإسهام، وتوسيع مداه، قام المصرف بتطوير استراتيجيته، والعمل على تنفيذها، والتي تقوم على بناء متكامل، يقوم على الخدمات الالكترونية، ونشر توسيع مخرجات التقنية الحديثة، وأدواتها، من خلال برامج متنوعة تشمل الحسابات الألية، والاستفادة من خدمة الإنترنت، والتقنيات المرافقة لها.

وبناء على ذلك، وكما ورد في وثائق مصرف الجمهورية التي تم الاطلاع عليها أثناء جمع البيانات في هذه الدراسة قام مصرف الجمهورية في ليبيا منذ سنوات قريبة مضت بالكشف عن هويته المؤسسية، وشعاره الجديدين، بالإضافة إلى إطلاق موقعه الإلكتروني الجديد، وذلك بحضور رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء من مجلس الإدارة، والسيد المدير العام، ونائب المدير العام، بالإضافة إلى عدد من مدراء الإدارات والموظفين في المصرف، وبمشاركة مدير عام مجموعة ايماجن التي قامت بمساعدة المصرف على إنجاز هذا المشروع، وقد تزامن الاحتفال مع اطلاق استراتيجية المصرف بتبني العديد من الخدمات الإلكترونية الجديدة، والتي من شأنها دعم مسيرة التقدم والنجاح، وقد قدّمت الهوية المؤسسية الجديدة لمصرف الجمهورية وعدا والتزاما متجددين للزبائن بالتميز والابتكار، ورفعت شعار" المصرف الصديق"، هذا كما وتم العمل على تطوير وتصميم بيئة العمل لفروع المصرف، لتجسيد ملامح الهوية المؤسسية الجديدة، من أجل تطبيق عناصر الهوية على فروع المصرف المنتشرة في ربوع ليبيا، وقد تحدّث رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية عن مسيرة النمو والتطور للمصرف، والتي تعكس قيم المصرف وتطلعاته بأن يكون جزءا رئيسيا في عملية الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما أكد أن نجاح المصرف قد جاء نتيجة علاقته القوية مع زبائنه وخدمته المتميزة (الوثايق: مصرف الجمهورية).

خلال حفل إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة للمصرف، بينت وثائق مصرف الجمهورية أن مصرف الجمهورية يتطلع لنجاحات جديدة، ومزيد من الحلول المالية المعاصرة من خلال العمل المتواصل جنباً إلى جنب مع شركاء المصرف وزبائنه، للتوصّل إلى أفضل الحلول التي تناسب متطلباتهم ورغباتهم، وأن شعار المصرف الجديد منبثق من رؤية المصرف الواضحة، والتي تكمن في أن يكون المصرف يعد رائداً وسباقاً، ويملك قصة نجاح يُحتذى بها محلياً وإقليمياً، وكان هدف المصرف أن يكون نموذجاً للابتكار وإيجاد الحلول العصرية، والتي من شأنها أن تسهم في دعم مسيرة التنمية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وفي أثناء الحفل أشاد مدير إدارة التسويق بأهمية إتحاد جميع الإدارات المعنية لإنجاح هذا المشروع الهام، والذي من شأنه أن يظهر الصورة الحقيقية لمصرف الجمهورية، ويكون بداية جديدة نحو إطلاق العديد من المنتجات المصرفية المبتكرة، كما أكد على أهمية ابتكار وسائل جديدة للتواصل مع الزبائن لتلبية احتياجاتهم المصرفية بالإضافة إلى الإجابة على استفساراتهم وإرشادهم إلى المنتجات التي تتناسب مع احتياجاتهم، هذا وقد تم إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة للمصرف التي تستند إلى تطوير الخدمات الإلكترونية الجديدة، التي من شأنها التسهيل على الزبون للحصول على الخدمات المصرفية، دون الحاجة لزيارة المصرف، كما ويبدي المصرف اهتماما كبيرا في تطوير خدمات ومنتجات جديدة، لقطاع الشركات والمؤسسات، من خلال إطلاق منصات الكترونية جديدة، تسهم في نمو وازدهار أعمالهم، ويسعى مصرف الجمهورية إلى التوسع في شبكة الفروع وتطوير وتحديث النظام المصرفي لدعم الخدمات المتطورة، والخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت، هذا وقد تم مؤخراً تدشين وإطلاق خدمات جديدة وتشمل تطبيق الهاتف النقال وخدمات الرسائل النصية والموزع الصوتي (الوثايق: مصرف الجمهورية).

وقد أجرى الباحث مقابلة مع رئيس قسم البطاقات الدولية بمصرف الجمهورية الحكومي متسائلا عن واقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية، وبالتحديد عن وضع مستوى الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية، فحصل على إجابة من رئيس قسم البطاقات الدولية، بمصرف الجمهورية، حيث ذكر: أن مستوى الخدمات جيد، وأنها في طور التطوير باستمرار، ثم سأله عن ما يميز مصرف الجمهورية في تقديم الخدمات الالكترونية عن غيره من المصارف الليبية، فقال:

بأن مصرف الجمهورية هو المصرف الأكبر والأوسع في حجم التعاملات الالكترونية في كل مصارف ليبيا (مقابلة: مصرف الجمهورية).

ومن الوثائق التي اطلع عليها الباحث وهي عبارة عن مقابلة تلفزيونية وورد فيها أن أسس مصرف الجمهورية استراتيجية جوهرها يقوم على توسيع الخدمات الالكترونية للزبائن، ولقد تم تركيب منظومة مقاصة الكترونية في أغلب فروع مصرف الجمهورية، ويتم بها أجراء مقاصة سريعة بين المصرف وبين بقية المصارف الأخرى، وكانت المقاصة في السابق بين مصارف البلاد تأخذ وقتاً طويلاً في سبيل إنجازها، فقد كانت الفترة تتطلب شهرا أو حتى شهرين أحياناً، والآن بهذه الخدمة الجديدة أصبحت سريعة جداً، ربما لا تتجاوز 15 دقيقة، وتتم في شكل ما يسمى بإصدار صكوك الكترونية، وهذا النوع من الصكوك سيكون العمل به سريعاً في كل فروع مصرف الجمهورية (الوثائق: مصرف الجمهورية).

ومن نفس وثائق المصرف وتقاريره المنشورة أعلاه ورد في ذات المقابلة: هناك خدمة أخرى نرجو أن تنال رضا الزبائن، هي توفير بطاقات ائتمان الشراء *(credit card)* وهذا النوع لا يشترط فيه وجود أو امتلاك الشخص لحساب جاري بمصرف الجمهورية، أو رصيد بهذا المصرف، وإنما يكفي الشراء من أي متجر، وعند السداد يتم إحالة القيمة للمصرف في أي فرع من الفروع ليقوم دفعها من المصرف مع عمولة بسيطة، وهذه الخدمة غير مرتبطة بالحساب الجاري أو الخصم منه، ويكفي للزبون وإن لم يمتلك حساب لدى المصرف أن يقوم بإيداع ما يشاء من مبالغ مالية لكي يقوم بخصمها بالشراء، وهذه لها ميزة خصوصاً في ظل وجود ضعف في الوضع الأمني في البلاد، فلا يضطر المواطن للاحتفاظ بالأموال السائلة أو النقدية لديه (الوثائق: مصرف الجمهورية).

ومن ملاحظات الباحث أن هذه الخدمة موجودة ومفعلة فعلا وكثير من الزبائن التابعين لمصرف الجمهورية يستخدمونها في الشراء، وكانت أكبر الحلول التي لجأ إليها الموطنين أثناء أزمة نقص السيولة في المصارف الليبية، حيث مكنت المتسوقين من الحصول على البضائع والخدمات بكل سهولة ويسر ،دون العناء بالوقوف ساعات طويلة أمام شبابك وأبواب المصارف وربما لا يحصون رغم ذلك إلا على مبالغ مالية بسيطة لا تكفي لسد احتياجاتهم المعيشية (ملاحظات الباحث).

ومن نفس الوثائق أعلاه: إن هذه الخدمة الالكترونية تقوم كنظام لتحويل تكلفة السلع المشتراة إلكترونياً بواسطة بطاقة الصراف الآلي، وهي خدمة بديلة عن الدفع بالطريقة التقليدية أو بالنقد الورقي، ويتم السداد عبر هذه الخدمة بطريقة إلكترونية باستخدام البطاقة المصرفية (بطاقة الصديق وبطاقة الطالب والبطاقات الصادرة عن المصارف المحلية) وتحقق هذه الخدمة المزايا التالية:

1. توسيع قاعدة الزبائن عن طريق تقديم خدمات السداد بواسطة البطاقات المحلية والاستفادة من الحملات الدعائية التي يقوم بها مصرف الجمهورية للترويج لهذه الخدمة.
2. الأمان والتخلص من مخاطر الاحتفاظ بالنقود داخل المحال التجارية.
3. تحقق للتاجر ميزة تنافسية عن التجار الذين لا يقبلون السداد بالبطاقة.
4. التخلص من مشكلة السداد النقدي للقيم الصغيرة من فئات الدراهم.
5. تسوية الحسابات آلياً وإيداع قيمة المبيعات بحساب العميل المصرفي مباشرة (الوثائق: مصرف الجمهورية).

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، وتعددت هذه الأخيرة وأخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت أولها البطاقات البنكية، والتي تطورت من البطاقات ذات الشكل المغناطيسي إلى البطاقات ذات الخلية الالكترونية، وتعرف البطاقات المصرفية بأنها بطاقات معدنية ممغنطة، يدون عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحياتها، كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع و الخدمات، كما ظهرت وسائل دفع الكترونية أخرى (ناشف،2018: 32).

ثم سأل الباحث عن مراعاة مصرف الجمهورية عامل رضا العملاء والزبائن المتعاملين مع المصرف في تقديم الخدمات الالكترونية فقال : إننا كمصرف له مكانة هامة في السوق المصرفي الليبي نتعامل مع الزبون باعتباره عنصرا أساسيا نعمل على رضاه، وبالتالي نقدم أفضل الخدمات الالكترونية التي يجب أن تراعي رغباته، وتراعي قيمه وقيم المجتمع، وقبل ذلك تراعي الأمور الشرعية من خلال تقديم الخدمات البعيدة عن الربا والاستغلال وغير ذلك من المنهيات، وكل ذلك نأمل رضا الزبائن من خلال تقديمه بوسائل وأدوات الإلكترونية تماشيا مع متطلبات هذا العصر (مقابلة: مصرف الجمهورية).

كما بينت دراسات سابقة بحثت في نفس السياق، وأشارت أن ظهور الخدمات المصرفية الجديدة من خلال المصارف الالكترونية التي تقدم خدماتها المصرفية الكترونياً بكفاءة عالية وسعيها نحو البحث عن تقنيات جديدة، تقدم من خلالها أفضل الخدمات المصرفية للتنافس على كسب أكبر عدد من الزبائن أدى إلى إحداث نقلة جذرية في صناعة المنتجات والخدمات المصرفية والمالية، كانت محصلته عدداً من النتائج المهمة لتلك المصارف (عطية،2015: 46) وهي تصب في مفهوم واحد هو المصارف التي تعمل عن طريق الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)، ويطلق عليها عدة مسميات مثل المصارف الإلكترونية، الأنترنت، المصارف الإلكترونية عن بعد، المصرف المنزلي، فجميعها تشير إلى الخدمة الذاتية أو مصارف الويب، وعلى اختلاف المسميات فهي تعني قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالمصرف عبر شبكة الأنترنت سواء كان في المنزل أو المكتب، وفي أي مكان وفي أي وقت يرغبه ويعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد، وبالتالي يمكن للزبون أن يتصل بالمصرف مباشرة بالاشتراك العام، عبر الشبكة العنكبوتية وإجرائه لمختلف المعاملات على أساس أن يزود المصرف جهاز الحاسوب الشخصي للزبون بحزمة البرمجيات الشخصية (أبو كرش،2014: 47).

كما سأل الباحث رئيس قسم البطاقات الدولية عن التشريعات القانونية المنظمة للخدمات المصرفية الالكترونية، وعن فعاليتها في هذا الجانب، فقال: إن إدارة الخدمات الالكترونية تعمل من خلال تقديم خدماتها المختلفة تحت مظلة قانونية ووفق تشريعات محددة صادرة من إدارة المصرف، ووفق تعليمات تحدد الشروط لكل خدمة، وأين يتم توجيهها، ومن المستفيد منها، وما هي العقوبات في حالة مخالفتها والتعدي عليها، وكذلك تم تحديد العمولة المالية من كل خدمة (مقابلة: مصرف الجمهورية).

ويحظى المحور التشريعي والقانوني في تطبيقات الإدارة الإلكترونية باهتمام بالغ خاصة، وأن التحول من شكل النظم الإدارية التقليدية إلى نموذج الكتروني يقتضي توفر ترسانة تشريعية تعطي كافة المعاملات والإجراءات الإدارية الجديدة، من أجل الاستفادة منها، وهذا كفيل بوضع مأسسة حقيقية حمائية للتعاملات الافتراضية، التي سوف تنتهجها الإدارة الالكترونية بشكل يبعد خطر التجسس، والقرصنة الالكترونية، وهو ما يهدد مستعملي الخدمات والاتصالات الالكترونية عن طريق شبكة الانترنت، وأن المواطن أثناء تفضيله للتعاملات الالكترونية على حساب التعاملات التقليدية هو بحاجة إلى وجود بيئة تشريعية ضامنة لما يقوم به من تعاملات (عبد الكريم،2010: 35).

وأجرى الباحث مقابلة مع مدير إدارة التدقيق والامتثال الشرعي في مصرف الجمهورية وسأله الباحث عن أهم أنواع الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية، فأجاب مدير الإدارة بأن هناك عدة خدمات في هذا المجال، وأهمها ما يتعلق بخدمة السحب الذاتي (ماستر كارد اتي ام) وكذلك خدمة الشراء الالكتروني، وخدمة الإيداع الالكتروني، مثل إيداع المرتبات بشكل الإلكتروني دون الحاجة لإيداع كل مرتب ولكل موظف على حدى، وكذلك توجد خدمة تتعلق بتقديم المعلومات للعملاء على مدار 24 ساعة دون توقف، وخدمة التسوق الالكتروني ومن بينها التسوق لعقود المرابحة (مقابلة: مصرف الجمهورية).

ومن ملاحظات الباحث أن ألات السحب الذاتي (أتي ام) أصبحت منتشرة في المدن الليبية، وذلك بعد هذا التحول الكبير في استراتيجية مصرف الجمهورية نحو الصيرفة الالكترونية، وقبل خمس سنوات لا توجد ماكنة واحدة، بينما الآن فلا تخلو مدينة ليبية من وجودها، وأمام فروع المصرف إلا بوجود ماكنة أو أكثر تقدم الخدمة على مدار 24 ساعة، ويصل السحب النقدي في اليوم الواحد إلى 1000 دينار (ملاحظات الباحث).

وقام الباحث بإجراء مقابلة مع السيد مساعد مدير إدارة التسويق بمصرف الجمهورية وسأله عن مستوى الخدمات الإلكترونية في مصرف الجمهورية بشكل عام، فأجاب مساعد مدير إدارة التسويق بأن الخدمات المصرفية بدأت منذ خمس سنوات، وهي تعد من أهم القنوات التي تحقق الإيرادات لمصرف الجمهورية، وهي تمثل حلولا تعتبر في غاية الأهمية، لا سيما في ظل نقص السيولة النقدية بالإضافة إلى الخدمات ذات الطبيعة التشغيلية.

وعن أنواع الخدمات الإلكترونية فقال: تشمل الخدمات الالكترونية عدة أنواع وبأنها تقدر بنسبة 4% إلى 50% من مجمل الخدمات التي يقدمها المصرف، وهي تتمثل في التطبيق الذكي، والبيع عبر نقاط البيع، والدفع عبر الهاتف النقال، حيث تتكون العملية ما بين الدفع والإجراءات الأخرى (مقابلة: مصرف الجمهورية).

وسأل الباحث عن فائدة الخدمات الالكترونية للمواطنين فقال مساعد مدير إدارة التسويق بمصرف الجمهورية: لقد سهلت الخدمات الالكترونية العمل بشكل كبير وواسع في مختلف مراحل العمل المصرفي في الفروع، وأصبحت بديلا عن الأوراق، وحصل الزبون على بدائل دفع مميزة في ظل نقص السيولة، ووفرت عليهم عناء التواجد في الفروع (مقابلة: مصرف الجمهورية).

وسأل الباحث مساعد مدير إدارة التسويق بمصرف الجمهورية عن مراعاة المصرف لرضا الزبائن في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية فقال: خصص المصرف قسما لتلقي الشكاوى من العملاء والذي بدوره يعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها متمتعا بكافة الصلاحيات.

وسأل الباحث عن مستوى الإقبال على الخدمات الإلكترونية المصرفية من الزبائن والعملاء، وكيف تنظر الإدارة لهذا الأمر فقال: تتبنى الإدارة العليا للمصرف قراراتها على قراءات حقيقية من واقع النتائج والأرقام المحققة في كل ربع سنة مالية، وفق بيانات العمليات التسويقية، وقد شملت الخدمات الالكترونية أرقاما واعدة ومشجعة جدا، وسأل الباحث هل يرقى الاعتماد على الخدمات المصرفية الالكترونية لمستوى رغبة إدارة المصرف وأهدافها، فقال مساعد مدير الإدارة: دائما ما تطمح الإدارة العليا إلى الوصل لأفضل المستويات، ومهما تحصلت على إجراءاتها فهي تطمح إلى المزيد مخن التطوير وتطلب الأفضل بالرغم من تعاظم مستويات الأداء في كل عام (مقابلة: مصرف الجمهورية).

وأجرى الباحث مقابلة مع مدير الإدارة الالكترونية بمصرف الجمهورية، وكان أول سؤال له: ما تبعية الإدارة الالكترونية في مصرف الجمهورية من حيث الهيكل التنظيمي، فأجاب مدير الإدارة الالكترونية: بأنها إدارة مستقلة وهي المعنية بالإشراف والتنفيذ لكافة المعاملات الإلكترونية بالمصرف، وقال بأن الإدارة الالكترونية تعمل على تحقيق أهداف تتمثل في ما يلي:

1. تقديم خدمات تغني عن الحاجة لحضور الزبون إلى المصرف على سبيل المثال عمليات الإيداع وعمليات السحب وعمليات التحويل أو عمليات الشراء من الانترنت، كلها تتطلب الحضور الشخصي للمصرف، بينما الخدمات الالكترونية تجنب الزبون عن الحضور ويمكن تأديتها وهو موجود في بيته أو في مكان عمله بواسطة الهاتف الشخصي.
2. تقديم خدمات تعتبر أكثر أمانا وأكثر سرعة للزبون، فالزبون يحصل على خدمة من المصرف في سرعة قصوى، بينما الخدمات العادية تحتاج لكثير من الوقت، ومستوى الأمان في الخدمة الالكترونية أكثر بكثير من الخدمة العادية.
3. تدريب الموظفين على استخدام وتطوير الخدمة الالكترونية من خلال إقامة دورات داخل البلاد وخارجها، ونشر الوعي لدى الزبائن عن هذه الخدمات، وكيفية استخدامها عبر وسائل الإعلام، أو من خلال التواصل المباشر معهم في فروع المصرف (مقابلة: مصرف الجمهورية).

وقال مدير الإدارة الالكترونية بمصرف الجمهورية: وفرت الخدمات الإلكترونية ما يسمى بالمصرف الالكتروني وهو شبيه بفرع مصرفي يوفر خدمات تتمثل في تقديم خدمات تتمثل في فتح حساب جاري، والحصول على كشف حساب ومعرفة الرصيد والاطلاع على كل عملية صادرة وواردة في حسابه، وهذا العمل الطموح لم يكتمل بعد ومن المتوقع أن ينتهي بنهاية 2023، وسأل الباحث هل وفرت الخدمات الالكترونية رضا للزبائن فقال مدير الإدارة الإلكترونية بالطبع وفرت الخدمات الإلكترونية، ويملك مصرف الجمهورية لوحدة مليون وأربعمائة ألف بطاقة إيفاء، ومن مميزات هذه البطاقة أنه يمكن للزبون السحب من ماكنة السحب الذاتي من دون تحميل الزبون أية عمولة جراء عملية السحب، وأن هذه البطاقة تصدر من الحكومة الليبية يتم بواسطتها صرف مبالغ لربات البيوت، وما في حكمها من مطلقات وأرامل وغير ذلك (مقابلة: مصرف الجمهورية).

إضافة لما سبق يذكر بأن وزارة الشؤون الاجتماعية الليبية وقعت عقدا مع مصرف الجمهورية لاستخراج بطاقة لكل مستفيد من منحة الزوجة والبنات فوق سن 18 عاما وبينت أن منحة الزوجة تبلغ 150 دينار شهريا ومنحة البنات 100 دينار شهريا، ويسلم المصرف البطاقات للوزارة لتوزيعها عبر فروعها الـ 122وتتسلم الوزارة أول دفعة وعددها 50 ألف بطاقة، وأن تسلم البطاقة شخصيا من المستفيد كما يمكن تحويل الأموال من البطاقات إلى حساب مصرفي أو استخدامها للشراء مباشرة.

شكل 1 بطاقة أرباب الأسر مصرف الجمهورية

وأشارت إدارة مصرف الجمهورية إلى أنه بالإمكان السحب بواسطة خدمة نقاط البيع "POS"الموجودة بالفروع أو عن طريق أجهزة الصرّاف الآلي"ATM" (الوثائق: مصرف الجمهورية). كما ذكر مدير الإدارة الإلكترونية بأن مصرف الجمهورية من خلال إدارته الالكترونية قد تعاقد مع شركة ماستر كرد ويقول بالتعاملات المصرفية الالكترونية المختلفة التي توفرها هذه الشركة، علما بأنها من الشركات المعروفة والمشهورة والمشهود لها بالتفوق في كل أرجاء العالم، وهي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية ومقرها في أمريكيا، وأضاف بأنه يوجد مركز خدمات يتعلق بالتعامل مع الزبائن مقره في المدن الكبرى موجود في طرابلس وبنغازي وسبها، وظيفته تقديم الصيانة والاستعلام عن أي مشكلة تتعلق بالبطاقات الإلكترونية وغيرها من الخدمات الإلكترونية، ويتم كذلك الاتصال بالرقم المجاني 1500 وبه يمكن للمواطن الحصول على إجابة عن أي استفسار يساهم في حل مشكلته المرتبطة بالخدمة الإلكترونية.

إن العلاقة بين المصرف والزبون هي علاقة ثنائية بين طرفين تشمل سلسلة من الوقائع المتتالية باستمرار، تنتج عنها مجموعات تفاعلية متبادلة بين الطرفين، بحيث تتنوع هذه العلاقات وتتطور بشكل دائم، ولكي يكون الزبون مركز نشاط المؤسسة يجب الحصول على المعلومات المتعلقة به بسرعة وسهولة وبناء قاعدة بيانات فعالة ضمن هيكل العلاقة بين الزبون والمؤسسة التي يتبعها (حلايلي و بن بوزيان، 2022: 105).

كما سأل الباحث عن ما يميز مصرف الجمهورية عن بقية المصارف الأخرى في ما يتعلق الخدمات الإلكترونية، فأجاب مدير الإدارة الالكترونية بمصرف الجمهورية: بحكم حجم هذا المصرف الذي يحتوي على أكثر من 164 فرعا فإنه من أول المصارف الليبية في تقديم الخدمات الالكترونية، وأكثرها استخداما من طرف الزبائن والمواطنين، وأضاف بأن التعامل بالخدمات الالكترونية شمل أيضا جانب المراسلات الإدارية، التي أصبحت تتم بواسطة الإيميل بدلا من المرسلات الورقية كما في السابق، والتي تستغرق وقتا طويلا حتى تصل المراسلة من المصدر إلى المستقبل (مقابلة: مصرف الجمهورية).

إن التنظيم الالكتروني للمنظمات المعاصرة يعتمد على إجراء تغيرات في مستويات وأشكال الهياكل التنظيمية، فيتم تحويلها من الشكل الرأسي إلى الشكل الأفقي، كما يتطلب أيضا إحداث تغيرات في الهياكل التنظيمية نفسها، لمواجهة كل مشكلات التنظيميات الإدارية التقليدية والقضاء عليها، ويتم ذلك من خلال تجميع الوظائف، أو إعادة توزيع

الاختصاصات أو استبعاد بعض الوحدات الإدارية من التنظيم، واستحداث بعض الوحدات التنظيمية الجديدة، كما يتطلب التنظيم الإداري للمنظمات المعاصرة أن يتضمن العديد من الوحدات الإدارية الجديدة والتي يتمثل أهمها بصفة أساسية في الوحدات التالية:

1. إدارة قواعد البيانات والمعلومات والمعرفة إلكترونيا.
2. إدارة الدعم التقني للمستفيد.
3. إدارة علاقات العملاء إلكترونيا (غنيم، 2006: 58).

وأجرى الباحث مقابلة مع مدير إدارة التسويق بمصرف الجمهورية، وذكر بأن البداية الفعلية في تقديم الخدمات الإلكترونية في مصرف الجمهورية هو سنة 2016 وقد بدأ في تلك الفترة، وبشكل واسع في تقديم خدمة نقاط البيع أو البيع الالكتروني، ووفرت هذه الخدمة الوقت والجهد ليس للمواطنين فقط بل أيضا للمصرف، فقللت بشكل كبير من التزاحم على فروع المصارف، وما رافق ذلك من نقص السيولة واستغلال البعض هذه الظروف في تحقيق مصالح شخصية، وكان نقص السيولة خلال تلك الفترة دافع للتوسع في هذا الخدمة فكما يقال رب ضارة نافعة (مقابلة: مصرف الجمهورية).

وذكر مدير إدارة التسويق بمصرف الجمهورية: لقد لاقت خدمة نقاط البيع الاستحسان من قبل الأطراف المختلفة، وعلى رأسها المواطنين والبائعين، فحققت مصلحة لكل طرف، وهذا ما يتوافق مع مصلحة المصرف أيضا، وفي سنة 2016 قام مصرف الجمهورية ببيع مليار دينار من هذه النقاط، وهذا الرقم لم يتم تحقيقه من قبل في أي جهة أو مؤسسة مصرفية في ليبيا.

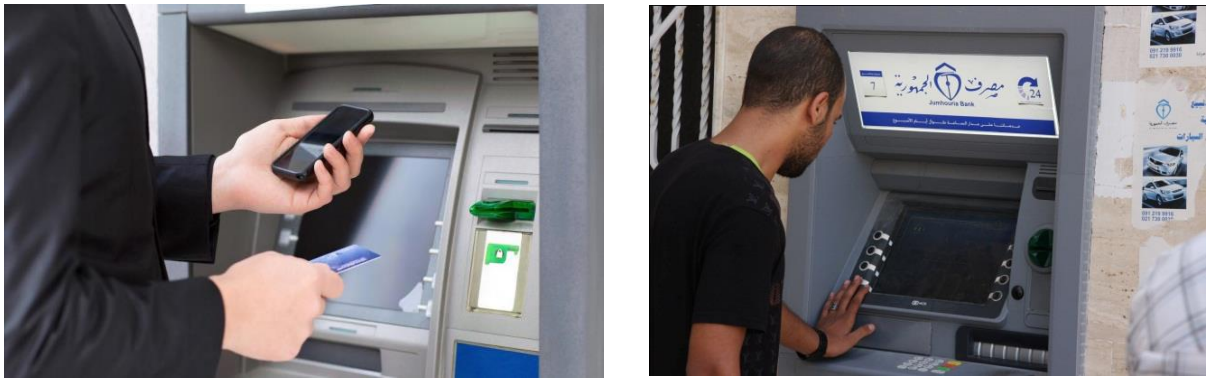

شكل 2 الصراف الآلي مصرف الجمهورية

وأشار مدير إدارة التسويق أن مصرف الجمهورية قام في الفترات السابقة بتركيب أكثر من 7000 ماكنة سحب ذاتي، وهذا الرقم لا يوجد في أي مصرف آخر في ليبيا، وهي منتشرة في كل أنحاء ليبيا غربا وشرقا وجنوبا، ولا زلنا في توسع مستمر، وقال: عن من أهم أهداف التعامل بالخدمات الالكترونية تقليل التعامل بالسيولة النقدية في السوق أو التداول للعملة الذي يقدر ب 80 مليار دينار بينما في دولة مثل ألمانيا مليار واحد فقط متداول، ولأن وجودها خارج المصرف أو في أيدي المواطنين يعكس حالة غسر جيدة للاقتصاد الوطني، وكان للمصرف في سنة 2022م 300 ألف مشترك وفي هذه السنة 2023 أصبح 600 ألف مشترك (مقابلة: مصرف الجمهورية).

وذكر مدير إدارة التسويق بمصرف الجمهورية بأن من بين الخدمات الإلكترونية في مصرف الجمهورية والتي لاقت استحسان الزبائن والتي تعتبر هدفنا المستقبلي ولا بديل منها وهي العمل على التوسع في تطبيق مصرفي+ المختص (من إلى

داخل وخارج مصرف الجمهورية) ومختص أيضا بتحويل الأموال وشراء الكروت لرجال العمال والشركات، ويصل المبلغ للشركات لأكثر من 250 ألف دينار في اليوم، وهنا نحن وفرنا جهد لصاحب الشركة، ويستطيع من هاتفه الشخصي إصدار صك مصدق، وتحويل أموال، وطلب دفتر صكوك، ويستطع متابعة إصدار دفتر الصكوك، فحين يكون جاهزا يتم إعلامه بذلك، فيذهب للمصرف ويستلمه، وقال: بأن الخطة في الربع الأول من سنة 2024 هي إنشاء ما يسمى بالمصرف الالكتروني، ويتم تعميمها ونشرها في كافة المناطق، وهذا معني بجهات معينة مثلا في شركة الكهرباء يوجد عدد كبير من الموظفين قد يبلغ عددهم ستين ألف موظف، فحين يتم إنشاء لهم مصرف إلكتروني فيكون المصرف قد قلل عملية الخروج للموظفين والتزاحم على فروعنا، بشكل كبير، لأن كل الخدمات المصرفية يمكن الحصول عليها من داخل مقر الشركة من خلال تقديم أكثر من سبع خدمات بجهاز إلكتروني واحد موجود في مدخل الشركة، وبدون موظف(مقابلة: مصرف الجمهورية).

وذكر مدير إدارة التسويق بأن مصرف الجمهورية يقوم بشكل يومي بمراسلة الجهات العامة بأي حركة غير معتادة في حساب الجهة وهذه المعلومات يقوم المصرف بتقديمها للجهة قبل إجراء المعاملة لكي يكون لدى الجهة العلم، وبأن هناك مبلغ وارد أو مبلغ صادر غير معتاد أو يحمل رقم كبير، وبالتالي يقوم بمعالجته بشكل استباقي، وقبل إتمام القيد المحاسبي أو إجراء العملية المصرفية، وهذا من فوائد الخدمات الالكترونية.

وقال المدير بأننا كإدارة تسويق راضين عن خدماتنا الالكترونية كل الرضا، وقال بأن مبيعاتنا الالكترونية مقارنة بأقرب دولة من ليبيا وهي تونس تضاهي ثلاثة أضعاف مبيعات تونس، فتونس 12 مليون نسمة ونحن 5 مليون كمستخدمين للخدمات الالكترونية، ورب نافعة ضارة، فقلة السيولة دفعت الناس إلى التعامل بالبطاقة الالكترونية في الشراء والبيع وتحويل الأموال (مقابلة: مصرف الجمهورية).

المبحث الثاني: واقع تطبيق وتنظيم الخدمات الإلكترونية لزيادة رضا الزبائن في مصرف اليقين الإسلامي الخاص

في المصرف المقابل في هذه الدراسة وهو مصرف اليقين الإسلامي الخاص، أجرى الباحث مقابلة مع مدير إدارة التدقيق الشرعي بمصرف اليقين الإسلامي الخاص، وسأل عن كيف وصف الخدمات الالكترونية في المصرف بشكل عام فقال: تعتبر الخدمات الالكترونية في مصرف اليقين جيدة، إلى حد ما، وهي قيد التطوير بحيث تعمل الخدمات والمنتجات بمختلف أنواعها والتي يقدمها المصرف، وسأل الباحث عن أنواع الخدمات الالكترونية بشكل عام في مصرف اليقين، فقال: تتعدد الخدمات الالكترونية إلى ما يلي:

1. خدمات الأفراد (فتح حساب، بطاقة السند، بطاقات أرباب الأسر، ضمان الاستثمار، الحوالات، إصدار صك مصدق، كشف الحساب، شراء سلع، الاطلاع والتحويل من الحساب).
2. خدمات الشركات (فتح الحساب للشركة، إصدار صك مصدق، الحوالات) (مقابلة: مصرف اليقين الإسلامي).

وسأل الباحث هل سهلت الخدمات المصرفية الالكترونية العمل بالنسبة للموظفين وبالنسبة للعملاء، فقال المدير : نعم هناك العديد من الخدمات الالكترونية التي سهلت على العملاء عناء المشقة في التنقل، وكذلك سهلت على الموظفين العمل، فبعد أن كان الموظف يقوم باستقبال عشرات أو حتى مئات الزبائن من أجل خدمات روتينية يومية، مثل

الاستفسار عن رصيد الحساب، أو الاستعلام عن معاملة معينة، أو لغرض التحويل المصرفي، أصبحت كل هذه العمليات تدار من الزبون نفسه، وتحت أنظار الموظفين، وحين يستلزم الأمر التدخل منهم لغرض المطابقة أو المراجعة فيقومون بالتدخل وغير ذلك، فالعمل يمر بسلاسة وسرعة وسهولة.

كما سأل الباحث ماذا يتميز مصرف اليقين في تقديم الخدمات المصرفية بالطريقة الإلكترونية، فقال المدير : يتميز المصرف بسهولة تقديم الخدمات الإلكترونية وسرعة إنجازها، وسأل الباحث عن مدى مراعاة المصرف لرضا العملاء في تقديم الخدمات الالكترونية، فقال: يوجد قسم مختص لمتابعة شكوى العملاء بخصوص جميع خدمات المصرف، وذلك لمتابعة تحسين مستوى الخدمة لتحقيق رضا العملاء (مقابلة: مصرف اليقين الإسلامي).

ومن ملاحظات الباحث : زار مقر مصرف اليقين في منطقة طريق الشط بالعاصمة طرابلس، ووجد أنه مصرف جديد ومتطور من ناحية المبنى، ولاحظ حين رؤيته لحجم الماكنات والأدوات الالكترونية تميزه بوجود انطلاقة قوية نحو تبني الصيرفة الالكترونية بشكل واضح، غير أن عدد مشتركي وزبائن المصرف ما زال في طور التكوين، باعتباره مصرفا حديثا مقارنة بمصرف الجمهورية، وبالتالي فهو يفتقد لقوة الزبائن، ولرأسمال يمكنه من التفوق في تقديم الخدمات الشرعية وخاصة الإلكترونية (ملاحظات الباحث).

شكل 3 البطاقات المصرفية بمصرف اليقين

ومن الجدير ذكره إن سرعة عمليات التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها يعود ذلك لتحقيق رضا العملاء، و لأن البنوك الالكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا و تكلفة مرتفعة لوصول لرضاهم، فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير وإلى تحديد الفوارق في تكلفة العمل المصرفي الالكتروني وتكلفة العمل التقليدي (الهندي، 2000: 11).

وأجرى الباحث مقابلة مع مدير إدارة التدقيق الشرعي بمصرف اليقين، وسأله عن مدى اعتماد بيع المرابحة على الخدمات الشرعية المصرفية، فقال المدير يعتمد بيع المرابحة على تنشيط وتحفيز المواطنين للدخول في المرابحة

الإسلامية، وبيع المرابحة أحد العقود الشرعية بالمصرف الإسلامي اليقين، وهو يصنف من عقود الأمانة وهو أهم منتج إسلامي في مصرف اليقين (مقابلة: مصرف اليقين الإسلامي).

ويعتبر العام الماضي 2022 عاما مميزا لمصرف اليقين فقد حقق فيه إنجازات تسويقية للخدمات الشرعية وعلى رأسها المرابحة، وكذلك من حيث تطويره للأعمال المصرفية والخدمات الإلكترونية للمصرف، وزيادة في عدد المبيعات للنقد الأجنبي والأغراض الشخصية، وأن للمصرف قدم خدمات المرابحة الإسلامية وفق ضوابط مصرف ليبيا المركزي، وكانت هناك خطة استراتيجية في التوسع والانتشار في ربوع ليبيا خلال العام الجاري 2023 لتقديم الخدمات المصرفية (تقرير: اتحاد المصارف العربية، 2023). كما سأل الباحث عن نظرة إدارة التدقيق الشرعي بمصرف اليقين إلى مستوى الاقبال على الخدمات الإلكترونية من طرف الزبائن فقال المدير: في الواقع مستوى الاقبال لزال ضعيفا ويرجع السبب لحداثة هذا المصرف مقارنة بغيره من المصارف التجارية في ليبيا. وسأل الباحث هل يرقى الاعتماد على الخدمات المصرفية الالكترونية لمستوى إدارة المصرف وأهدافها فقال المدير: إلى حد ما يعتبر جيد في الوقت الحالي (مقابلة: مصرف اليقين الإسلامي).

وأجرى الباحث مقابلة مع مدير إدارة التواصل في مصرف اليقين وسأله عن واقع الخدمات الالكترونية في هذا المصرف الإسلامي الخاص وبشكل عام، فقال: تعتبر الخدمات الالكترونية في مصرف اليقين من أفضل الخدمات المميزة لعمل هذا المصرف من حيث جودة الأداء المصرفي ومعالجة الإشكاليات، ومن حيث تسهيل الإجراءات على العملاء، وسأل الباحث عن أنواع الخدمات الإلكترونية في مصرف اليقين، فقال تشمل ما يلي:

1. خدمات المصرف الرقمي.
2. خدمات البطاقات المحلية والدولية.
3. خدمة نقاط البيع.

وسأل الباحث هل سهلت الخدمات الإلكترونية العمل على الموظفين وبالنسبة للعملاء، فقال: نعم سهلت الخدمات الالكترونية بشكل كبير العمل على عدة أطراف، من ذوي أصحاب المصلحة بالمصرف، ومن نواحي عدة من أهمها:

1. من ناحية تقديم الحوالات المصرفية بين الحسابات داخليا وخارجيا
2. من ناحية عمليات كروت الدفع المسبق.

كما سأل الباحث ما هي مميزات مصرف اليقين الخاص في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية فقال المدير من أهم ما يحققه :

1. سرعة في انجاز العمل المصرفي
2. معالجة الأخطاء وتصحيحها

الاستماع إلى العملاء والاطلاع على أراءهم والعمل وفقها (مقابلة: مصرف اليقين الإسلامي).

شكل 4 استخدام مصرف اليقين الدعاية لمنتج المرابحة بشكل الكتروني

ثم سأل الباحث كيف يراعي مصرف اليقين الخاص رضا العملاء في تقديم الخدمات الالكترونية فأجاب: يتم مراعاة رضا الزبائن باعتبارها من أهم أهدافنا ونحن كمصرف قدمنا تسهيلات كثيرة للزبائن، ومن بين ذلك تسهيل المعاملات المالية بواسطة الخدمات الإلكترونية فمصرفنا هو المصرف الوحيد الذي يمكن من خلال الخدمة الإلكترونية فتح حساب بنكي والوصول إلى المرحلة قبل النهائية للحصول على حساب مصرفي، كما يتح مصرفنا الاستماع إلى شكاوى العملاء والرد على استفساراتهم، والعمل على حلها بشكل سريع جدا (مقابلة: مصرف اليقين الإسلامي).

وسأل الباحث مدير إدارة التواصل هل يرقى الاعتماد على الخدمات الالكترونية في مصرفكم لرغبة إدارة المصرف وأهدافها فقال: نعم يرقى والمميز في أنها خدمات مستمرة في التحسن في أداءها وتطوير أدواتها بشكل ملحوظ جدا (مقابلة: مصرف اليقين الإسلامي).

من العرض السابق يستنتج الباحث أن تنظيم الخدمات المصرفية الالكترونية في مصرفي الجمهورية واليقين يحظى باهتمام الإدارة، وكذلك ينظر له على أنه عامل مساهم في تحقيق رضا زبائن المصرفين، وأن مصرف الجمهورية باعتباره مصرفا حكوميا يملك الخبرة والإمكانيات الأكبر من مصرف اليقين الخاص الذي يسعى هو الآخر في تطوير الخدمات الالكترونية، وإن كان امكانياته أقل من مصرف الجمهورية، إلا أنه يتميز عن مصرف الجمهورية بوجود تقدم أسرع فرغم مسيرة المصرف القصيرة مقارنة بنظيره مصرف الجمهورية، إلا أنه حقق في مدة وجيزة الكثير من التقدم في مجال الصيرفة الالكترونية، وقدم نموذجا مثاليا لرغبة وإصرار المؤسسة الإسلامية الخاصة في تطوير أدواتها ووسائلها في تقديم المنتجات الشرعية، وبذلك يتبين من التحليل صحة الفرضيتين الأولى والثانية والتي تم اثباتهما بطريقة النحليل الكيفي وباستخدام أدوات المنهج الكيفي من أدوات تشمل الملاحظة والمقابلة والوثائق، والمبحث الثالث فيما يلي يحلل ويثبت الفرضيتين الثالثة والرابعة باستخدام وسيلة الاستبيان وفق خطوات المنهج الوصفي الكمي.

المبحث الثالث: مستوى رضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي

من أجل اثبات صحة الفرضية الثالثة والرابعة من فروض هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع عدد من الاستبيانات على عينة البحث وهي عبارة عن عدد من زبائن مصرف الجمهورية ومصرف اليقين الإسلامي، حيث تشكلت العينة القصدية للدراسة من (81) زبونا من زبائن مصرف الجمهورية تم اختيارهم من عدة فروع، وقد تم اختيار نفس العدد في مصرف اليقين لغرض توحيد القياس الكمي لعينة البحث.

وقام الباحث بعد التحقق من الصدق والثبات لعينة الدراسة والتي من خلالها أمكن للباحث أن يتأكد من أن أداة البحث يمكن الاعتماد عليها في قياس الظاهرة التي يدرسها ومدى صحة الفرضيات.

بعدها قام الباحث بترميز البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي في برنامج الاكسل وقام بمعالجتها على البرنامج الإحصائي SPSSمع استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. التوزيعات التكرارية والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات لدى أفراد عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لجميع فقرات الاستبانة، وذلك للتعرف على مدى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.
3. مجموع الفقرات حسب مجالها التابعة له، وذلك للتعرف على أي العناصر أكثر حصلت على قيمة من غيرها من حيث استجابة أفراد عينة الدراسة.
4. الترتيب لكل فقرة من الفقرات حسب مجالها التابعة له، وذلك للتعرف على مدى أي العناصر أكثر من غيرها من حيث استجابة أفراد عينة الدراسة.
5. المدرجات التكرارية وهي التمثيل البياني للجدول التكراري الخاص بالبيانات الكمية المتصلة، وهو عبارة عن أعمدة بيانية متلاصقة لوصف اتجاهات العينة بيانياً.

أولا- تحليل مستوى رضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية

بعد تحليل البيانات الوصفية لعينة البحث في مصرف الجمهورية حصل الباحث على النتائج التالية:

جدول 1 نتيجة التحليل الإحصائي لمستوى رضا الزبائن عن الخدمات الالكترونية بمصرف الجمهورية

العنصر	المؤشر	التمايز			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
		الحقل	العدد	التكرار			
التوفر	الزبون راضٍ عن الخدمة الالكترونية نظرا لتوفر الحواسيب والمعدات الالكترونية في المصرف بعدد كافٍ وبجودة عالية	1	16	19,8	2.469	49.380	3
		2	32	39,5			
		3	14	17,3			
		4	17	21,0			
		5	2	2.5			
القابلية	الزبون راض عن الخدمة الالكترونية؛ لأن المعدات والخدمات الالكترونية متاحة	1	12	14,8	2.777	55.540	1
		2	30	37,0			
		3	10	12,3			

	للزبون في أي وقت من العمل وتصل للبيت	4	22	27,2			
		5	7	8,6			
التميز	الزبون راض عن الخدمة الالكترونية بالمصرف لأنها تقدم خدمات شرعية وبشكل متطور ومبسط تراعي النواحي الشرعية	1	22	27,2	2.506	50.120	2
		2	24	29,6			
		3	11	13,6			
		4	20	24,7			
		5	4	4,9			
المرونة	الزبون راض عن الخدمة الالكترونية بالمصرف حيث تتيح الخدمة جانب أمان ومرونة أكثر من الخدمة العادية	1	19	23,5	2.456	49.120	4
		2	30	37,0			
		3	11	13,6			
		4	18	22,2			
		5	3	3,7			
المتوسط العام					2,552	51,040	-

تشير بيانات التحليل الإحصائي في الجدول رقم (1) أن أكبر العناصر التي نالت اهتمام عينة البحث هو عنصر القابلية بمؤشره: الزبون راض عن الخدمة الالكترونية لأن المعدات والخدمات الالكترونية متاحة للزبون في أي وقت من العمل وتصل للبيت، حيث حصل على متوسط حسابي (2.777) ووزن نسبي (55.540%)، وهذا يدل على أن الهدف الذي حققته الخدمات الالكترونية لكسب رضا زبائن المصرف هو كونها تحقق له الحصول على المعلومة بشكل مرون وسهل ويمكنه من الحصول عليها وهو في بيته، بينما كانت أقل العناصر أهمية في نظر عينة البحث عنصر المرونة بمؤشره : الزبون راض عن الخدمة الالكترونية بالمصرف حيث تتيح الخدمة جانب أمان ومرونة أكثر من الخدمة العادية، وهو ما يحتم على المصرف بذل المزيد من الجهد والأداء لرفع درجة الأمان في الخدمة الالكترونية ومرونتها. ويمكن تمثيل هذه النتائج في الجدول التكراري التالي الذي يبين متوسط رضا الزبائن عن تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية:

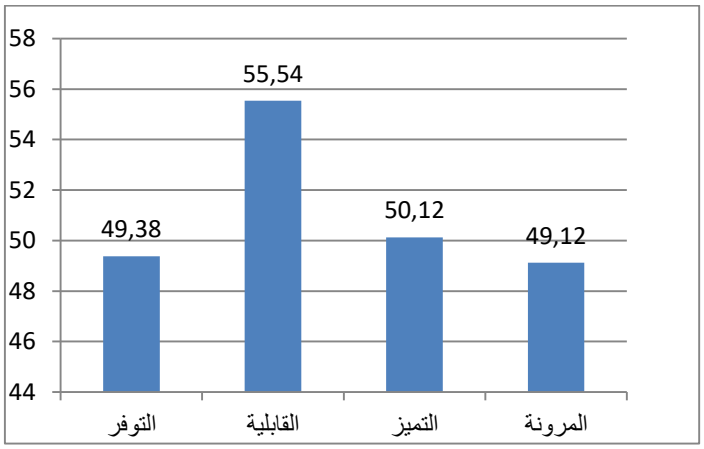

شكل رقم 5 توزيع استجابات عينة البحث لمستوى رضاهم عن الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية

من الشكل السابق رقم (5) يتبين أن متوسط رضا الزبائن في مصرف الجمهورية اتجاه الخدمات الالكترونية هو متدني (حسب القياس: من 59 % وأقل مستوى متدني) وقد بلغ المتوسط العام لرضا الزبائن في هذا المصرف 2,552 وبوزن نسبي 51,040% وبذلك يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة التي تنص على أن يوجد مستوى مناسب

لرضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مصرف من أكبر المصارف الليبية التي تقدم الخدمات الشرعية مثل المرابحة والمضاربة ورغم ذلك توجد صعوبات مازالت قائمة تتعلق بكسب هذا المصرف لرضا زبائنه، والتي أشارات إليها عدة دراسات سابقة منها: دراسة (رحاب،2022) بعنوان: معوقات تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في المصارف التجارية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس التي بينت ضرورة توفير البنية التحتية المعلوماتية الملائمة من حيث أجهزة الحاسوب والبرمجيات وخدمات الاتصالات والإنترنت، وحل مشكلة بطء الإنترنت والانقطاع المستمر في الشبكة.

إن البنية التحتية للمعلومات والاتصالات هي الأساس الضروري لمجتمع المعلومات حيث يعتمد النجاح والتحول على نشر والاستخدام الفعال للتكنولوجيا لتمكين المؤسسات والقوى العاملة الليبية وبقية المواطنين من استخدامها على نحو فعال، ولن تكفي البنية التحتية وحدها، فلا بد من إطار قانوني وتنظيمي يتسم بالشفافية والفعالية لجذب الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلوماتية واحتضان الابتكار التكنولوجي، كما تحتاج ليبيا إلى تطوير القدرات البشرية اللازمة للنهوض باقتصاد المعلومات والحفاظ عليه، لذلك يجب أن تشتمل استراتيجية الاتصالات والمعلوماتية على مكونات القدرات القانونية والفنية والبشرية، و إن الأساس المنطقي لوضع استراتيجية وطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية في ليبيا هو تطوير البنية التحتية الوطنية ودعم توفير خدمات الاتصالات والمعلومات في جميع أنحاء البلاد، وإتاحة الوصول الشامل للجميع إلى المعلومات والمعرفة اللازمة هيئة الاتصالات الليبية: تقرير سنة 2023م: 3).

ثانيا- تحليل مستوى رضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف اليقين الإسلامي

بعد تحليل البيانات الوصفية لعينة البحث في مصرف اليقين حصل الباحث على النتائج التالية:

جدول 2 نتيجة التحليل الإحصائي لمستوى رضا الزبائن عن الخدمات الالكترونية بمصرف اليقين الإسلامي

العنصر	المؤشر	التمايز			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
		الحقل	العدد	التكرار			
التوفر	الزبون راضٍ عن الخدمة الالكترونية نظرا لتوفر الحواسيب والمعدات الالكترونية في المصرف بعدد كافٍ وبجودة عالية	1	14	17,3	3.049	60.980	4
		2	13	16,0			
		3	14	17,3			
		4	35	43,2			
		5	5	6,2			
القابلية	الزبون راض عن الخدمة الالكترونية؛ لأن المعدات والخدمات الالكترونية متاحة للزبون في أي وقت من العمل وتصل للبيت	1	9	11,1	3.246	64.920	2
		2	9	11,1			
		3	19	23,5			
		4	41	50,6			
		5	3	3,7			
التميز	الزبون راض عن الخدمة الالكترونية بالمصرف لأنها تقدم خدمات شرعية وبشكل متطور ومبسط تراعي النواحي الشرعية	1	4	4,9	3.222	64.440	3
		2	21	25,9			
		3	18	22,2			
		4	29	35,8			

			11,1	9	5		
1	65.420	3.271	4,9	4	1	الزبون راض عن الخدمة الالكترونية بالمصرف حيث تتيح الخدمة جانب أمان ومرونة أكثر من الخدمة العادية	المرونة
			14,8	12	2		
			29,6	24	3		
			49,4	40	4		
			1,2	1	5		
-	63.940	3.197	المتوسط العام				

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (2) أن أكبر العناصر التي نالت اهتمام عينة البحث من زبائن مصرف اليقين الإسلامي هو عنصر المرونة بمؤشره: الزبون راض عن الخدمة الالكترونية بالمصرف حيث تتيح الخدمة جانب أمان ومرونة أكثر من الخدمة العادية، حيث حصل على متوسط حسابي (3.271) من أصل (5) نقاط ووزن نسبي (65.420%)، وهذا يدل على أن عينة البحث تعتقد أن للخدمات الالكترونية ميزات تحقق له الأمان والمرونة التي لا تتوفر في الخدمات العادية في المعاملات المصرفية، بينما كانت أقل العناصر أهمية في نظر عينة البحث عنصر التوفر بمؤشره : الزبون راضٍ عن الخدمة الالكترونية نظرا لتوفر الحواسيب والمعدات الالكترونية في المصرف بعدد كافٍ وبجودة عالية حيث حصل على متوسط حسابي (3.049) ووزن نسبي (60.980 %). ويمكن تمثيل هذه النتائج في الجدول التكراري التالي الذي يبين متوسط رضا الزبائن عن تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف اليقين:

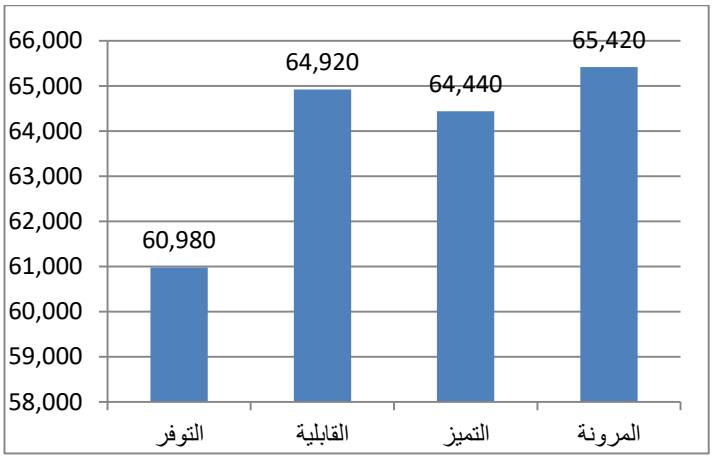

شكل رقم 6 توزيع استجابات عينة البحث لمستوى رضاهم عن الخدمات الالكترونية في مصرف الجمهورية

من الشكل السابق رقم (5) يتبين أن متوسط رضا الزبائن في مصرف اليقين اتجاه الخدمات الالكترونية هو منخفض لكنه إيجابي (حسب القياس : 60 % إلى 69 % مستوى إيجابي منخفض) وقد بلغ المتوسط العام لرضا الزبائن في هذا المصرف 3.197 وبوزن نسبي 63.940% وبذلك يثبت صحة الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة التي تنص على أن يوجد مستوى مناسب لرضا الزبائن إتجاه تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف اليقين الإسلامي، ويعزو الباحث هذه النتيجة لحداثة مصرف اليقين الإسلامي، وأنه لم يصل بعد إلى المستوى المرتفع من رضا الزباءن بعد، كذلك نتيجة الظروف الاقتصادية الناتجة أساسا للأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد في هذه الفترة، وهذا الأمر يحتم على إدارة المصرف بذل المزيد من

الجهد لكسب رضا الزبائن في تقديم الخدمات الشرعية من مرابحة ومضاربة وغيرها، لكن وضعه أفضل من مصرف الجمهورية مقارنة برضا الزبائن.

خاتمة:

أولا: ملخص نتائج الدراسة

1- شهد مصرف الجمهورية من بضعة سنوات مضت توجها استراتيجيا يقوم على التوسع في الخدمات الالكترونية، من خلال مخرجات التقنية الحديثة، وأدواتها، وتطوير برامج متنوعة، أساسها الاستفادة من خدمات الانترنت، شمل تطبيق الهاتف النقال، وخدمات الرسائل النصية، والبطاقات الالكترونية، وخدمات البيع الإلكتروني، وماكنات السحب الذاتي وغيرها. وعملت هذه الخدمات على توسيع قاعدة وحجم الزبائن حتى أصبح عددهم يقارب 2 مليونا، وساهمت هذه الخدمات في القضاء على نقص السيولة فأصبح السحب اليومي يفوق ألفين دينار بعد أن لا يتجاوز 500 دينار قبل هذه الخدمات، كما أعنت الحاجة لحضور الزبون إلى المصرف، ووفرت الأمان والتخلص من مخاطر الاحتفاظ بالنقود عند الأفراد وداخل المحال التجارية، وهذه الخدمات تحت مظلة قانونية، ووفق تشريعات محددة، صادرة من إدارة المصرف، ووفق تعليمات تحدد الشروط لكل خدمة.

2- تبين أن مصرف اليقين هو مصرف حديث النشأة، وهو مصرف إسلامي خاص مقارنة مع مصرف الجمهورية، وأن عدد مشتركي وزبائن المصرف ما زال في طور التكوين. ورغم ذلك شهد المصرف انطلاقة قوية نحو تطبيق الخدمات الإلكترونية، وهذا ما يميز هذا المصرف بسهولة تقديم الخدمات الإلكترونية، وسرعة إنجازها، ويوجد قسم مختص لمتابعة شكوى العملاء بخصوص جميع خدمات المصرف، وذلك لمتابعة تحسين مستوى الخدمة لتحقيق رضا العملاء، وهو المصرف الوحيد في ليبيا الذي يمكن من خلال الخدمة الإلكترونية فتح حساب مصرفي، والوصول إلى المرحلة قبل النهائية للحصول على حساب مصرفي.

3- رغم الإنجازات المشار إليها في نتائج التحليل للبيانات المجمعة بالنهج النوعي غير أن مستوى رضا الزبائن في مصرف الجمهورية يعتبر مستوى منخفض حسب نتائج القياس، إذ بينت النتائج أن مستوى رضاهم عن تقديم الخدمات الالكترونية حسب معدل القياس: بلغ (2,552) كمتوسط حسابي من أصل (5) درجات ووزن نسبي يبلغ (51.04) من درجة (100)، مما يتبين منه عدم صحة الفرضية الثالثة، وبينت النتائج أن مستوى رضا الزبائن عن تقديم الخدمات الالكترونية في مصرف اليقين الإسلامي إيجابي لكنه منخفض، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.197) من أصل (5) درجات، بينما الوزن النسبي فكان (63.940) من درجة (100)، حسب معدل القياس، وبالتالي تثبت صحة الفرضية الرابعة في هذه الدراسة.

ثانيا: التوصيات

في ختام هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل على تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي الليبي، وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التكوين المستمر للموظفين في البنك، والتوسع في استخدام شبكة الأنترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى و تكلفة أقل.

2. العمل على ضمان وتوفير أمن معلومات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توافر وسرية وسلامة جميع أنظمة البيانات المستخدمة.
3. تدريب العاملين بالمصارف الليبية على استخدام التقنيات الحديثة، التي تساعد في تطوير الخدمات الالكترونية، ودعم ذلك بتوفير المعدات والأجهزة المتطورة والحفاظ عليها من الأيدي العابثة، وأي مخاطر اتلاف بشرية أو طبيعية.
4. الاهتمام باستمرار برضا العملاء والزبائن في المصرف، والمحافظة عليهم، والعمل على معالجة شكاويهم ودراسة مقترحاتهم، والاهتمام بحل مشاكلهم، ومعرفة الخدمات التي يرغبون فيها، وذلك لأن الزبون هو جوهر العمل والخدمة المصرفية.

لائحة المراجع

1. إبراهيم، محمد جعفر ،(2015):، تأثير السياسات المنظمة لقطاع المعلومات والاتصالات في السودان على استخدام التقنية المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. ابن منصور، فريدة، (2011): الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، وكالة ورقلة .رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
3. أبو كرش، شريف مصباح، (2014): "المصارف والبطاقات الالكترونية الفرص والتحديات، دراسة حالة المصارف الفلسطينية"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 3.
4. أحمد، بركات، (2022): الاستراتيجيات الحديثة للتسويق الالكتروني، جامعة الجزائر، الجزائر.
5. بن ناجي، مبروكة، (2019): "تأثير أنظمة الدفع الالكترونية على جودة الخدمة في البنوك التجارية، دراسة حالة في بنوك بسكرة" .رسالة ماجستير-- جامعة محمد خيضر، الجزائر.
6. بو سعد، أسامة، (2020): الخدمات المالية في المصارف الإسلامية: تجربة بنك دبي الإسلامي . دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
7. بوشويط، نسيمة، (2020): "دور جودة الخدمات الفندقية في تحقيق رضا الزبون، دراسة حالة فندق دار العز جيجل"، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحى، الجزائر.
8. جو، سروع، (2000): "العمل الالكتروني في المصارف بين الضروريات والمحاذير"، دورية اتحاد المصارف العربية التابعة لجمعية اتحاد المصارف العربية .العدد 238، المجلد 20، بيروت.
9. الحداد، عوض بدير، (1999): تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطبع والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.
10. الحسيني، عائشة بنت أحمد، (2013): "أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية على موظفات العمادات بجامعة الملك عبد العزيز"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة .القاهرة: جامعة الأزهر، العدد 10.

11. حلايلي، نريمان، وبن بوزيان، محمد، (2022): "دور خصائص الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز العلاقة مع الزبون"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد1، المجلد17، الجزائر.
12. خثير، محمد، ومرايمي، أسماء، (2017): "العلاقة التفاعلية بين أبعاد جودة الخدمة ورضا الزبون بالمؤسسة"، مجلة الريادة لاقتصادات الأعمال، العدد 4، المجلد3.
13. دنف، أحمد أحمد، وآخرون، (2017): "تقييم أداء السياسيات النقدية المطبقة في ليبيا خلال 1980-2015"، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 1 المجلد 3.
14. ذوقان، عبيدات، وعبد الحق، كايد، (2012): البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر الطبعة: 14، عمان.
15. رحاب، فوزي عبد القادر ، (2022): "معوقات تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في المصارف التجارية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس"، مجلة الدراسات الاقتصادية ،سرت، ليبيا، العدد1، المجلد5.
16. شاهين، محمد، (2017): دور البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية، القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
17. الصحن، محمد فريد، (2003): قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
18. عاطف، زاهر عبد الرحيم، (2011): تسويق الخدمات،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.
19. عبد الفتاح، لؤي، وحمزاوي، زين العابدين، (2012): الوجيز في مناهج البحث العلمي وتقنياته المنهجية .مكتبة القادسية، المغرب.
20. عبيد، شاهر محمد، (2021) : "أثر جودةِ الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا والتزام عملاء البنك الإسلامي الفلسطيني"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 4، المجلد 29.
21. عطية، أحمد صبيح، (2015): "الصيرفة الالكترونية في العراق عناصر النجاح والإخفاق"، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد التجريبي، السنة الأولى، العراق.
22. الغافود، مختار عبدالسلام ، (2021): العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية في ليبيا دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع زليتن، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ليبيا، عدد 18.
23. غنيم، أحمد بن علي، (2006): "دور الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري"، المجلة التربوية، العدد 81، مجلد 21.
24. الكردي، محمد صلاح، (1980): صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، القاهرة.
25. المجني، رانيا، (2020): تسويق الخدمات، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
26. ناشف، فاطمة، (2018): "وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم"، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
27. النبتيتي، سري خالد حسين، (2019): "الخدمات الإلكترونية وأثرها على رضا عملاء البنوك الإسلامية: دراسة حالة على عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي في مدينة عمان"، رسالة ماجستير،جامعة الزرقاء، الأردن.

28. الهندي، عدنان، (2000): "التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت"، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
29. الفهيم، عادل عبدالله، (2023): البنوك وأنواعها صحيفة البيان، مايو 2012 https://www.albayan.ae.
30. الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية الليبية، ليبيا: تقرير سنة 2023م.
31. اتحاد المصارف العربية مصرف اليقين الليبي: خطة للانتشار في 2023- 17-1-2023 https://uabonline.org/ar
32. Alhasadi Aza, and Demirel, Yavuz, (2020) The role of the knowledge economy in the development of banking services in Libya, International Journal Of Research In Business And Social Science, 9 (4) ,343-355.
33. Kotler, P., & Keller, K. L, (2006) Marketing Insight: Experiential Marketing .Marketing Management, 12th edition, Pearson Education, Inc., New Jersey , pp.160.

مجلس المُساعدة الإقتصادية المُتبادلة (1949-1991)

Mutual Economic Assistance Council(1949-1991)

أ.م.د. وسام هادي عكار

وزارة التربية، تربية بغداد الكرخ الثانية، العراق

الملخص:

احتل موضوع التكتلات الإقتصادية، مهما كان محتوى وأهداف تلك التكتلات، أهمية كبيرة في سياسسات الدول المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تجسدتْ تلك التكتلات في صورة ودرجات متفاوتة، لمواجهة مشكلاتهم الإقتصادية والسياسية، ولم تكن تلك التكتلات وليدة الصدفة؛ بل كانت نتيجة حتمية لتطور الواقع الإقتصادي للدول الكبرى. لذا، لجأت الدول المتقدمة صناعياً إلى تطوير أنواع متعددة وأشكال مختلفة من التكامل الإقتصادي لاسباب اقتصادية –سياسية ، والتي تُعد من أهمها وأبرزها المنافسة بين النظاميين الرأسمالي الإشتراكي، وضرورة تدعيم مواقع النمو الاقتصادي والتطور العلمي في كل من النظامين المذكورين. وفي هذا الصدد، يُعد (مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة) أهم ما يميز التكامل الإقتصادي بين الدول الاشتراكية. أُنشئ هذا المجلس في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1949، وضم عشر دول حتى تفككه في الثامن والعشرين من حزيران 1991، سبعٌ منها أوربية هي: الاتحاد السوفيتي ، بولندا، ألمانيا الشرقية، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، ودولتان آسيويتان هما منغوليا وڤيتنام، فضلاً عن كوبا من أميركا الوسطى. لذا، عدَّ المجلس الإطار الذي نظمت فيه العلاقات الاقتصادية بين الدول المذكورة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد السوفيتي، مجلس التعاون، التطور الاقتصادي

Abstract :

The issue of economic blocs, regardless of the content and objectives of these blocs, occupied a great importance in the policies of different countries after the Second World War, as these blocs embodied in varying forms and degrees, to confront their economic and political problems, and these blocs were not the result of chance; Rather, it was an inevitable result of the development of the economic reality of the major countries. Therefore, the industrially advanced countries have resorted to developing various types and different forms of economic integration for economic-political reasons, one of the most important and prominent of which is the competition between the two socialist capitalist systems, and the need to strengthen the sites of economic growth and scientific development in each of the two mentioned systems.

In this regard, the Council for Mutual Economic Assistance is considered the most important feature of economic integration among the socialist countries. This council was established on January 25, 1949, and included ten countries until its dissolution on June 28, 1991, seven of which are European: the Soviet Union, Poland, East Germany, Hungary, Czechoslovakia, Romania, Bulgaria, and two Asian countries, Mongolia and Vietnam. As well as Cuba from Central America. Therefore, the Council considered the framework in which the economic relations between the mentioned countries were organized.

Keywords: Soviet Union, Cooperation Council, economic development.

مقدمة:

أسهمت الظروف الدولية في نشأة ذلك المجلس، فقد أعلن الزعيم السوفيتي (جوزيف ستالين) في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1949، إنشاء مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة، كمنظمة دولية إقليمية للدول الأوربية ومقرها موسكو، ضمت الدول الست الآتية (الاتحاد السوفيتي، بولندا، هنغاريا ، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا)، وهي الدول المؤسسة للمجلس، بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والتنسيق بين خططها الإقتصادية في سبيل تحقيق الوحدة الإقتصادية بينها.

يكّمن المسوغ الرئيس الذي دعا إلى إختيار موضوع البحث، إن أغلب الدراسات التأريخية ركزتْ على الجانب السياسي وأغفلتْ الجانب الإقتصادي، برغم أنه الموجه الحقيقي لسياسة الدولة والمجتمع ، إذ أن جلّ المشكلات السياسية إنما تعزى إلى العامل الإقتصادي، فضلاً عن ذلك فإن التنمية في أغلب الدول إرتكزت على مثلث متساوي الأضلاع مثلته(التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية)، فإذا حصل تطور في الجانب الإقتصادي أثر إيجاباً في الصعيدين السياسي والإجتماعي والعكس صحيح، وبذلك فإن الإقتصاد هو محور عملية التنمية في أي دولة متطورة .

حددتْ المدة الزمنية للبحث بين عامي(1949-1991)، وذلك لأن التأريخ الأول يمثل نشأة المجلس بينما يمثل التاريخ الثاني تفككه ونهاية الحرب الباردة، إذ لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، تفكك دولة بقدر ما كان سقوط مبدأ ونهايته دولياوعالمياء ولاسيما وأن الصراع الذي نشب بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية, والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي , لم يكن صراعاً دولياًبين معسكرين وحسب، وإنما كان الصراع بين مبدأين الرأسمالية والاشتراكية, ولم تقتصر ساحة ذلك الصراع على أوروبا وحدها، وإنما تجاوزتها إلى العالم بأسره.

قُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة ، تطرق الأول إلى الأوضاع الدولية التي أسهمت في تأسيس المجلس وتطوره في الأعوام (1949-1991)، إذ تناول إلى الظروف الدولية التي دفعت الاتحاد السوفيتي إلى تأسيس المجلس، في حين تناول المحور الثاني أهداف ومبادئ المجلس ، بينما ركن المحور الثالث على تنظيم واجهزت المجلس، لا سيمل بعد تطور أجهزة المجلس منذ نشأته عام 1949 حتى تفككهُ عام 1991، وأخذت بالتوسع من أجل تقويته وزيادة فعاليته، إذ قُسمت إلى دورة المجلس، اللجنة التنفيذية، اللجان الدائمة، سكرتارية المجلس.

أولاً: الأوضاع الدولية التي أسهمت في نشأة مجلس المساعد الاقتصادية المتبادلة وتطوره (1949-1991)

يُعد (مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة[1]- The Council for Mutual Economic Assistance) أهم ما يميز التكامل الإقتصادي بين الدول الاشتراكية. أُنشئ هذا المجلس في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1949، وضم عشر دول حتى

(1) أطلقت الدول الغربية مصطلح منظمة (الكوميكون) على (مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة) والمقصود هنا (الإقتصاد الشيوعي) وذلك بأخذ أول ثلاث أحرف من مصطلح (شيوعيCOMmunist) وأول أربعة أحرف من مصطلح (اقتصاد ECONomy)، وذلك على غِرار(الدولية الشيوعية)-كومنترن COMINTERN – COMmunistINTERNational).

أما في اللغة الروسية فأنه عرف بالحروف الثلاثة

(Sovet Ekonomicheskoj Vzaimopomoshchi) S. E. V. وتعني مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة. يُنظر:

Andrzej Korbonski, COMECON,(New York, Barnes Printing Co., Inc, 1964), pp.4-8.

تفككه في الثامن والعشرين من حزيران 1991، سبعٌ منها أوربية هي: الاتحاد السوفيتي، بولندا، ألمانيا الشرقية، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، ودولتان آسيويتان هما منغوليا وڤيتنام، فضلاً عن كوبا من أميركا الوسطى. لذا، عدَّ المجلس الإطار الذي نظمت فيه العلاقات الاقتصادية بين الدول المذكورة، والتي سنشير إليها في هذه الدراسة باسم المجلس فحسب، وستنصب دراستنا على العلاقات الإقتصادية بين تلك الدول دون غيرها من الدول الاشتراكية. وقبل التطرق إلى أثر المجلس في إقتصاد الدول الاشتراكية، نجد من الضروري اعطاء موجز تأريخي عن الإقتصاد الاشتراكي، وأشكال التكامل الإقتصادي.

أعتمدَ (الإقتصاد الاشتراكي Socialist Economy) على الملكيَّة الجماعيَّة لوسائل الإنتاج، وتحكم الدَّولة في إدارة وتسيير وممارسة النَّشاط الاقتصاديّ، إذ حفّزتْ افكار (كارل هنريك ماركس Carl Henrik Marx) [1]، على شيوع الاشتراكية الماركسية، التي اعتمدتْ على مجموعة مسلمات في مقدمتها الملكية العامة، عن طريق إشراك جميع أفراد الشَّعب في ملكيَّة وسائل الإنتاج، وأن تقوم الدَّولة بعد ذلك بإدارة النَّشاط الاقتصاديّ، فهي الَّتي تقرِّر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي الَّتي تحدِّد كمِّيَّة الموارد الموجَّهة لإنتاج السِّلع الإنتاجيَّة والاستهلاكيَّة، بهدف القضاء على الملكيَّة الخاصَّة، وإشباع الحاجات العامَّة وزيادة الإنتاج، وتعزيز الشُّعور الوطنيُّ والقوميُّ والإحساس بالمسؤليَّة، والمشاركة في بناء الاقتصاد القوميّ، والابتعاد عن تحقيق الرِّبح الفاحش، أو السَّعي للحصول عليه؛ كونه أحد وسائل الاستغلال التي تؤدِّي إلى سوء توزيع الدَّخل والثَّروة. مقابل ذلك، يُقدم الأفراد خدماتهم للمجتمع كلٌّ حسب طاقته، وقدرته الإنتاجيَّة، نظير حصول كلٍّ منهم على أجرٍ بقدر ما يحتاج إليه [2].

في السياق نفسه، أكدت الاشتراكية الماركسية على اعتماد الدَّولة على جهاز مركزي لوضع خطَّة قوميَّة شاملة تحدِّد الأهداف المراد تحقيقها، ووسائل تحقيقها، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجيَّة في الدُّول بتلك الخطَّة المركزيَّة في المرحلة المقبلة، الَّتي عادة ما تكون خمسة أعوام، فضلاً عن ذلك، فإن التَّخطيط في النِّظام الاشتراكيّ يعتمد على مبدأ مركزيَّة التَّخطيط، لا مركزيَّة التَّنفيذ، فجهاز التَّخطيط هو الَّذي يضع الخطَّة آخذًا في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجيَّة وظروفها، أمَّا التَّنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجيَّة وفقًا للخطَّة الموضوعة[3].

عقب نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، أصدر (فلاديمير أليتش أوليانوف- لينين Vladimir Ilyich Ulyanov-Lenin)[4]، مجموعة من القرارات الإقتصادية، منها (مرسوم الأرض) في التاسع من تشرين الثاني 1917، والذي تم بموجبه إلغاء الملكية الفردية للأرض ووضع الأراضي تحت تصرف الفلاحين، كما عمدتْ السلطة الجديدة إلى تحديد ساعات العمل

(1) ولد في الخامس من أيار عام 1818، كان والده محامياً يهودياً بينما اعتنق ماركس المسيحية, إذ التحق ماركس بجامعة بون وبرلين, درس التاريخ والقانون، حصل على الدكتوراه من جامع ڤيينا, انتقل عام 1843 الى باريس وعمل في الصحافة، فالتقى برفيقه (فريدريك أنجلز Friedrich Engels) عام 1845 وانتقل معه إلى بروكسل, كانت ثمرة جهودهما كتاباً مشتركاً بعنوان (الأيديولوجية الألمانية) , ثم اصدر مع أنجلز البيان الشيوعي الأول عام 1848، توفى ماركس في لندن في الرابع عشر من آذار عام 1883.

سي سبريغ , ماركس حياة وأفكار مؤسس الاشتراكية العلمية وداعية الثورة العمالية , ترجمة فاطمة الخليل، (بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر, 1972).

(2) للتفاصيل عن الافكار الماركسية، يُنظر: كال ماركس، رأس المال. نقد الاقتصاد السياسي، ج1-ج2، ترجمة محمد عيتاني، ط4 (بيروت، مكتبة المعارف، د. ت).

(3) جوزيف مغيزل، الشيوعية الماركسية ، "مجلة المسرة "، بيروت، العدد 406 ، حزيران 1955، ص 325.

(4) ولد في الثاني والعشرين من نيسان عام 1870، انهى دراسته في مدينة اوليانوفسك ثم دخل كلية الحقوق في جامعة قازان، لكنه فصل منها بفعل مشاركته في تظاهرات الطلاب، انظم إلى إحدى الجمعيات الماركسية في مدينة قازان، انتقل إلى العاصمة سانت بطرسبورغ عام 1893، وبسبب كتاباته عن علم الإقتصاد الماركسي تم نفيه إلى سيبريا، وفي عام 1905 تم اختياره لزعامة حزب العمل الإشتراكي الديمقراطي الروسي، وفي عام 1916 شهد الحزب انقساماً فترأس لينين الحزب البلشفي وفي تشرين الأول عام 1917 قاد لينين ثورة أدت لتولي الحزب السلطة في روسيا، وفي عام 1918 تعرض إلى محاولة اغتيال ونجى منها، توفى في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1924. للتفاصيل يُنظر: لينين، موجز ترجمة حياته،(موسكو ، دار التقدم، 1969).

اليومية بثماني ساعات، وإلغاء الفوارق بين القومية الروسية والقوميات الأخرى، وبتلك الإجراءات تمكنت الثورة الاشتراكية من كسب تأييد الجماهير الفلاحية ومساندتها[1].

بيدَ إن المباشرة ببناء ذلك النظام واجه الكثير من المعوقات، أبرزها التخلف الذي كان يكتنف الحياة الإقتصادية والاجتماعية في البلاد، فضلاً عن تأزم الوضع السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالطبقة الرأسمالية إلى جانب الاقطاع رفضتْ الاعتراف بالسلطة الاشتراكية الناشئة، واستخدمت كل امكانياتها من أجل استعادة السلطة من جديد، بتعاون العديد من الدول الأوربية، وفي مقدمتها الدول التي كانت حليفة للنظام القيصري أثناء الحرب العالمية الأولى[2]، مما أدى إلى تأزم الوضع الإقتصادي الذي تجلّى في قلة المواد الغذائية الضرورية، وعدم انتظام التجارة الداخلية وانخفاض قيمة النقود وهبوط الانتاج الصناعي[3].

إزاء تلك الأحداث توصلت القيادة السوفيتية إلى قناعة مفادها أن الاقتصاد لن يعود إلى عهد ما قبل الحرب العالمية الأولى، ولن تُبَث فيه الحياة من جديد ما لم يجرّ التعامل بشكل مرن مع الواقع، بصرف النظر عن التطبيقات الماركسية التي أكدت على تملك الدولة وسائل الإنتاج، ومحاربة القطاعين الأجنبي والخاص؛ لما يشكلان من خطر على الإقتصاد القومي، لذا صرحَ لينين في الخامس من كانون الثاني 1922 **" تبرهن التجربة على أن الانتقال المباشر إلى الاشتراكية الصرفة يتجاوز قوانا"** فأعلن عن (سياسة اقتصادية جديدة New Economic Policy -N.E.P) تنتهج ولحد ما حرية المبادلات وترك رأسمال الفرد ودمج القطاعين الاشتراكي والخاص معاً [4].

في ضوء ذلك، مُنِحَ القطاعان الخاص والأجنبي في آذار عام 1922 ضمانات لكي يعملا عن طريق المواءمة، إذ ركزت السياسة الإقتصادية الجديدة على دعم النشاط الزراعي والصناعي، كما قررت الحكومة في السابع عشر من تموز 1922، التوقف عن مصادرة الحبوب واستبدالها بضريبة تدفع عيناً تتناسب مع كمية المحصول، وفي كانون الأول من العام نفسه، أعيدت حرية التجارة الداخلية، فأصبح باستطاعة الفلاحين بيع فائض منتجاتهم، وفي شباط 1923 وافقت الحكومة على إعادة تأسيس المزارع الفردية الصغيرة مع احتفاظها بالمبدأ القائل (الأرض ملك الدولة)، بالرغم من ذلك ظهرت طبقة (الكولاك kulaks)[5]. اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فقد سمحت الحكومة بإقامة المشاريع الفردية في كانون الأول 1923 وتخلت عن تأميم المشاريع التي توظف اقل من عشرين عاملاً، وخولت الشركات الأجنبية امتياز استثمار المناجم، ومع نهاية عام 1923 بدأ الاقتصاد السوفيتي بالتحسن بصورة تدريجية بعد تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة [6].

---

(1) أوسكار لانجه، مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية،(بيروت، دار الحقيقة، 1972)، ص 19-20.

(2) قررتْ دول الوفاق التدخل بشكل مباشر لإسقاط الثورة البلشفية، ففي الثالث من كانون الأول 1918، عقدت الدول الخمس الكبرى وهي:(الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، واليابان) مؤتمراً في باريس، بهدف التصدي للثورة الروسية والقضاء عليها، وتوزيع مناطق النفوذ الغنية بالنفط بينها، وقيام كلٍ من بريطانيا وفرنسا بإرسال= =المساعدات المالية إلى حكومة الجنرال (كولجاك Kogak) في سيبيريا، المناوئة للنظام الاشتراكي، كما سمحَ لتلك الحكومة بإرسال ممثل عنها لحضور مؤتمر السلام في باريس.

قسطنطين زارودوف، اللينينية وقضايا الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية في الظروف الراهنة، (موسكو، دار التقدم، 1975)، ص113 -114.

(3) عبد القادر يوسف الجبوري، التاريخ الاقتصادي، (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1980)، ص255-256.

(4) الأنظمة الإقتصادية المقارنة، ترجمة عبد الهادي سليم المظفر، (البصرة، مطابع التعليم العالي، 1989)، ص 271-272.

(5) كلمة ذات اصول اوكرانية, وتعني طبقة الفلاحين الاغنياء المستقلين عن الإمبراطورية الروسية الذين جمعوا ثرواتهم على حساب الآخرين. للمزيد عن طبقة الكولاك. يُنظر:

Robert Conquest, The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror-Famine,(Oxford University Press,1987),PP. 150-159 .

(6) قحطان حميد كاظم و احمد محمد جاسم عبد، التطورات الداخلية في الاتحاد السوفييتي 1918 –1939،" مجلة كلية التربية الأساسية" ، جامعة بابل، العدد 17، أيلول 2014، ص 280؛ لينين، المصدر السابق، ص 240-242.

أما فيما يتعلق بالتعاون الإقتصادي بين الدول الاشتراكية، فقد رأى لينين أن التعاون الإقتصادي بين الدول التي تؤمن بالفلسفة الماركسية، سوف يأخذ في المستقبل شكل(هيأة تعاونية دولية)، يديرها تخطيط شامل[1].

فهناك توجه عام لدى مفكرين بارزين في الإقتصاد الإشتراكي حول مفهوم التكامل الاقتصادي، بأنه عبارة عن عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم وصارم تهدف إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية بين الدول الاشتراكية، عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية رصينة وعلاقات إقتصادية متينة بين الدول المعنية، بهدف حل المشاكلات الإقتصادية التي من شأنها إعاقة التنمية في تلك الدول، أما طريقة تحقيق ذلك، فَتَكْمن في تقسيم العمل بين الدول المعنية بحسب إمكانيات كل دولة والتنسيق بين سياستها المختلفة، وبهذه الصفة فإن التكامل الاقتصادي لا يعّبر عن "**توحيد السوق**"؛ بل يشير إلى إعادة هيكلة الآليات الاقتصادية على مستوى كل دولة وتوثيق العلاقات التبادلية بينها[2].

إن التعريف الاشتراكي للتكامل يتضمن ثلاثة أركان رئيسة هي: الركن الأول التنمية المتكافئة بين الدول، والتي تمثل العائق الأساس أمام نجاح المحاولات التكاملية في الدول النامية، أما الركن الثاني فأكد على احترام سيادة الدول، في حين ركزَ الركن الثالث على تقسيم العمل والتخصص كبديل لتوحيد السوق القائم بين الدول الغربية[3].

في ضوء ذلك، رأت مجموعة الدول الاشتراكية أنها تتميز عن غيرها من مجموعات الدول الأُخرى؛ بأنها تستند في تعاونها الاقتصادي إلى تقارب نظامها الاقتصادي والسياسي، والأيديولوجية التي تعتنقها، فضلاً عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. فالنظام الاقتصادي يتمثل في الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج، واستهداف الإشباع المتزايد للحاجات المادية لأفراد المجتمع، وإتباع قانون النمو المخطط والمتناسب للاقتصاد القومي وإدارته على أساس التخطيط الاشتراكي. في الوقت نفسه، يسيطر على النظام السياسي الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين ممثلة في الحزب الشيوعي. أما الأيديولوجية فهي الماركسية اللينينية والأُممية (البروليتارية) [4]، التي تكفل الانسجام في العلاقات ما بين الدول الاشتراكية. في حين كانت الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، هي تعضيد الناتج الاجتماعي والدفاع عن مكاسب الاشتراكية عن طريق مواجهة التهديدات الخارجية، والإسراع في عملية التصنيع حتى يمكن إزالة التفاوت بين مستويات النمو الاقتصادي للدول الاشتراكية[5].

من جانب آخر، فإن نظرة إلى تطور الاحداث العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، لتبين بوضوح كيف إن اعضاء المجتمع الدولي قد أخذوا من التكامل الإقتصادي وسيلة لمواجهة مشكلاتهم الإقتصادية والسياسية، ولم يكن ذلك وليد الصدفة؛ بل كان نتيجة حتمية لتطور الواقع الإقتصادي الدولي. فقد رأى الاقتصاديون التقليديون في مبدأ حرية التجارة وما يتبعه من انتفاء القيود على التجارة والمدفوعات الخارجية، الوسيلة المثلى لتحقيق صالح المجتمع الدولي ككل وصالح كل عضو فيه، فقد أثبتت الأحداث الإقتصادية التي شهدها العالم في مدة ما بين الحربين العالميتين كيف إن أعمال مقتضيات هذا المبدأ هددَ مستويات التشغيل والإنتاج في كثير من الدول. وعليه، فرضت الظروف الإقتصادية للعالم عقب الحرب

(1) علي هلال الدين،المجلس والتعاون الاقتصادي في المعسكر الشرقي، " مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، العدد 4 نيسان 1966، ص 60

(2) لانجه، المصدر السابق، ص 23-30؛ الأنظمة الإقتصادية المقارنة، المصدر السابق،273.

(3) الاقتصاد السياسي للأشتراكية، ترجمة خيري الضامن،(موسكو، دار التقدم، د.ت)، ص 17-20.

(4) مصطلح شيوعي، يقصد به طبقة العمال الكادحين، الذين لا يملكون وسيلة للعيش سوى العمل بأيديهم. الياس فرح ، الفكر الماركسي ، ط2 ، (بيروت، دار الطليعة، 1971) ، ص 27؛ جوزيف مغيزل ، المصدر السابق ، ص 330.

(5) علي، المصدر السابق ص 299 ؛ الجبوري، المصدر السابق، 256-257 .

العالمية الثانية على الدول الكبرى مشكلتين اساسيتين : إعادة بناء الإقتصاد الأوربي، وبناء إقتصاديات الدول النامية. ومن الواضح إن القضاء على هاتين المشكلتين لا يأتي في ظل تعاليم حرية التجارة وأنه لابد أن يتم في ظل سياج من الحماية الإقتصادية بوسائلها المختلفة ومنها التكامل الإقتصادي[1].

في ضوء ذلك، سلكت مجموعات الدول المختلفة في سعيها إلى التكامل الاقتصادي سبيلين **أولهما**: التعاون الإقتصادي عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع ورؤوس الاموال فيما بينها. **وثانيهما** الاندماج الإقتصادي الذي يمثل أعلى درجة من التكامل، عن طريق ازالة العقبات التي تقف في وجه تطور أو نمو كل أو بعض النشاطات الإقتصادية. فإذا اتفقتْ دول منطقة جُغرافية معينة على التخفيف من وطأة نظام الحصص أو أعطاء امتيازات كمركية متبادلة فأنه يدخل في نطاق التعاون الإقتصادي، أما إذا تضمن الاتفاق على إلغاء الحواجز الكمركية فأنه يدخل في نطاق الاندماج الإقتصادي، الذي يُمهد الطريق إلى إذابة اقتصاديات دول المنطقة في إقتصاد واحد[2].

واستناداً إلى ما تقدم، يتضح أن التكامل الاشتراكي لا يمثل تجمعا إقليميا بالمفهوم الغربي؛ بل يُعّبر عن توجه جديد للتخصص وتقسيم العمل بما يسمح بتحقيق مستويات متقدمة من النمو لتحقيق التكافؤ بين الدول الاشتراكية. وبهذا الصدد أخذ التكامل الإقتصادي أشكالاً متعددة تتفاوت فيما بينها من حيث اثرها في اذابة اقتصاديات دول المنطقة في اقتصاد واحد. ومن الممكن التمييز في هذا الشأن بين خمسة اشكال رئيسة:

1. (منطقة التجارة الحرة Free trade area)، هو أبسط درجات الاندماج، إذ تلتزم كل دولة من الدول المشتركة في المنطقة، بإلغاء الرسوم الكمركية والقيود المفروضة على السلع المستوردة، على أن تحتفظ كل من هذه الدول بتعريفتها الكمركية إزاء الدول غير الاعضاء في المنطقة.
2. (الاتحاد الجمركي Customs union)، يهدف إلى توحيد التعرفة الكمركية للدول الاعضاء كافة، حيال بقية الدول التي يستورد منها الاتحاد، وذلك عن طريق الاتفاق على سياسة كمركية موحدة حيال العالم الخارجي.
3. (السوق المشتركة Common market)، يتم عن طريقه إلغاء المعوقات الخاصة بعوامل الإنتاج وإطلاق حرية انتقالها داخل اقتصاديات الدول المنتمية للسوق، ويشمل ذلك ضمان حرية انتقال السلع والعمالة ورؤوس الأموال والخدمات من نقل ومواصلات وغيرها.
4. (الوحدة الإقتصادية Economic union): يضيف هذا إلى ما سبق ضرورة تحقيق الانسجام بين السياسات الإقتصادية للدول الاعضاء وتنسيق السياسات التجارية والنقدية والمالية، مستهدفة دمج قطاعاتها الإقتصادية وصولاً إلى الوحدة.

(1) Gordon M. Gough, Regional Economic Cooperation," International Business & Economics Research Journal" , February 2006, Volume 5, Number 2", p.49.

(2) عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الإقتصاد، ج2 ، (الموصل، مطبعة الجامعة، 1984)، ص 296 .

5. (الاندماج الاقتصـادي الكامل Total economic integration) : شـكل هذا مرحلة انتقال نوعية نهائية، إذ يتم الدمج الكامل للإقتصـاديات المعنية، مع تأكيد وجود سـلطة مركزية عليها لاتخاذ القرارات الإقتصـادية الملزمة[1].

وقبل التطرق إلى أسباب نشأة المجلس وعوامل تطوره، فقد أوضحت عدد من المصادر مؤشرات عن التقدّم الذي حققته دول المجلس في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، منها إن الدخل القومي قد تضاعف بمقدار4,2 مرة ما بين عامي 1951 و1967، ففي بلغاريا تضاعف بمقدار 5,5 مرة، وفي هنغاريا بمقدار 4,7 مرة، وفي ألمانيا الشرقية بمقدار 3,7 مرة، وفي بولندا بمقدار 3,4 مرة، وفي رومانيا بمقدار 5,2 مرة، وفي الاتحاد السوفيتي بمقدار 4,6 مرة وفي تشيكوسلوفاكيا بمقدار 2,9 مرة. كما إن حجم التجارة الخارجية ما بين دول المجلس تضاعف ما بين عامي 1950 و1967، بمقدار 4,5 مرة، في حين تضاعف حجم التجارة الخارجية ما بين الدول الرأسمالية المتقدمة في المدة نفسها بمقدار 2,9 مرة تقريباً. كذلك ارتفع نصيب دول المجلس في التجارة العالمية من 6,5% في عام 1951، إلى 10,3% في عام 1967[2].

ومن أجل توضيح الوزن الاقتصادي الكبير لدول المجلس الأوربية فقط، نذكر أن مساحتها تشكل نحو17,3% من مساحة الكرة الأرضية، إذ بلغت (32,4 مليون كم^2). أما عدد سُكان المجلس فقد شكلوا نحو 10% من عدد سكان العالم (341 مليون نسمة في عام 1968)، إذ بلغ عدد سكان الاتحاد السوفيتي 228 مليون نسمة بينما وصل عدد سكان دول المجلس الأوربية الأخرى تسعة ملايين نسمة[3].

أما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية لدول المجلس، فقد بلغت مستوى متميزاً، إذ أنتجتْ حتى عام 1967: 28% من الإنتاج العالمي من الفحم، و26% من إنتاج الصلب، و20% من الطاقة الكهربائية، و24% من الاسمنت، أما الموارد الطبيعية فمتعددة وغنية، فحوالي 66% من مساحة الاتحاد السوفيتي قابلة للاستخدام الاقتصادي، إذ تغطي الغابات أكثر من النصف، أما في الدول الأوربية الست الأُخرى فحوالي 87% من مساحتها تستغل إقتصادياً فعلاً، بيد إن المساحة المزروعة في الاتحاد السوفيتي لا تتجاوز 10% من مساحته الكلية، في حين تبلغ تلك النسبة 47% في الدول الست المذكورة. أما الموارد المعدنية للاتحاد السوفيتي فأنها تشمل أغلب ما يلزم الدول الصناعية وبكميات وفيرة، إذ يمتلك 25% من الاحتياط العالمي من الفحم، و10% من احتياطي النفط الخام، وحوالي نصف الاحتياطي العالمي من الحديد الخام، فضلاً عن كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والذهب، لكنه فقير نسبياً في النحاس والنيكل والقطن[4].

أما الدول الأوربية الست الأُخرى فلا تمتلك قدراً مماثلاً من الموارد المعدنية، ومع ذلك يوجد الحديد الخام في إقليم سيليزيا في بولندا وفي ألمانيا الشرقية، ويوجد الفحم في بولندا وتشيكوسلوفاكيا، ويوجد النحاس والكروم والزنك والرصاص وبعض المعادن غير الحديدية الأُخرى في بولندا وبلغاريا، ولا يوجد النفط بكميات تذكر إلا في رومانيا، كما يوجد

(1) أحمد الغندور، التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر، " مجلة السياسة الدولية"، العدد 5، حزيران 1966، ص 8-9؛ تعريف بعض المصطلحات،(بغداد، دار الحرية للطباعة، 1987)، ص 250-251.

(2) CMEA Secretariat, The Council of Mutual Economic Assistance. 20 years, (Moscow, 1969), pp. 5-6.

(3) Istvan Agoton, Le Marche common communite, Principle of Pratiques du Comecon Deuxième èdition, librairie Droz, (Gènève , 1965), pp. 1-15.

(4) La coopèration èconomique au sein du Bicc des pays de 1'Est(la sociètè de banque Suisse, Bulletin No. 1 de 1966), "Prpblemès èconmique" , No. 975, 8 Sept, 1966, p. 8.

البوتاس واليورانيوم في ألمانيا الشرقية. وتُعد هنغاريا أفقر دول المجلس في الموارد المعدنية، وذلك استثناء البوكسيت إذ يوجد لديها حوالي 15% من الاحتياطي العالمي منه[1].

أسهمت الظروف الدولية في نشأة المجلس، فقد أعلن الزعيم السوفيتي (جوزيف ستالين *Joseph Stalin* 1941-1953)[2] في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1949، إنشاء مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة، كمنظمة دولية إقليمية للدول الأوربية ومقرها موسكو، ضمت الدول الست الآتية (الاتحاد السوفيتي، بولندا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا)، وهي الدول المؤسسة للمجلس، بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والتنسيق بين خططها الإقتصادية في سبيل تحقيق الوحدة الإقتصادية بينها[3].

اتسعت قاعدة المجلس لتضم ألبانيا في نيسان 1949، وألمانيا الشرقية في أيلول 1950، إذ فتح الباب آنذاك لانضمام أية دولة "أوربية" أُخرى تعترف بمبادئ المجلس وترغب في الاشتراك في التعاون الاقتصادي الشامل الذي يدعو إليه. وفي آيار 1956، إلتحقتْ به بصفة مراقب كل من الصين الشعبية ويوغوسلافيا، كما التحقتْ بتلك الصفة كوريا الشمالية عام 1957، وفيتنام ومنغوليا عام 1958، في حين أعربتْ الصين الشعبية عن رغبتها في تدعيم علاقاتها بالمجلس عام 1958؛ مقابل ذلك انقطعتْ يوغوسلافيا عن الاشتراك في دوراته اعتباراً من العام نفسه[4].

ومع نشوب الخلاف العقائدي بين الاتحاد السوفيتي والصين في مطلع الستينيات من القرن العشرين؛ أمتنعتْ البانيا بمعية الدول الاشتراكية الآسيوية ما عدا منغوليا في الاشتراك بمؤتمرات المجلس عام 1961[5]. مقابل ذلك، أنضمتْ منغوليا إلى المجلس كعضو كامل في حزيران 1962، وذلك بعد تعديل ميثاقه بما يسمح للدول غير الأوربية بالانضمام إلى عضويته، كما عادتْ يوغوسلافيا بعد غيبة ستة أعوام إلى المجلس كعضو "منتسب" في السابع عشر من أيلول 1964، إذ اشتركتْ فور

(1) United Nations, Economic Integration and Industrial Specialization among the member countries of the Council for Mutual Economic Assistance, New York, 1966, pp. 5-7.

(2) ولد في جورجيا عام 1878، إنخرط في النشاط السياسي منذُ عام 1898 وعُرف بميوله للأفكار الثورية التي كتب مؤلفات عدة فيها، وأتيحَ لهُ اللقاء بقائدِ الحزب البلشفي لينين ، ليُصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومن ثم سكرتيرهُ العام عام 1923. إحتكر جميع السلطات وفرض إرادته عَلى الحزب بعد وفاة لينين عام 1924 وابعد مناوئيهِ ، ولاسيما زعيم الحركة الشيوعية العالمية (ليون تروتسكي Leon Trotsky 1879- 1940)، وتمكن من نقل الإتحاد السوفيتي من طور الزراعة والتخلف الإقتصادي إلى التصنيع والتقدم العلمي ، وظَلَّ يُمارس سُلطاته كافة حتى وفاتهِ في موسكو في الخامس من آذار 1953.

Encyclopedia of Russian History, James R. Millar and others (edrs.), vol. 4 (New York, Macmillan Reference,2004),pp.1455-1459.

(3) Maria Muresan, Romania's Integration in COMECON. The Analysis of a Failure," The Romanian Economic Journal", Year XI, no. 30, 2008,pp.27-28.

(4) N. I. Ivanov, Ekonomicheskoe sotrudnichestvo i vzaiimopomoshch stran sotsialisma (Moscow, Izdatelstvo Sotsialno-Ekonomicheskoi Literatury, 1962), pp. 215-220; E. Klinkmiiller and M. Ruban, Die wirtschaftliche Zusammenarbeit der Ostblockstaaten (Berlin, Duncker and Humblot, 1960), pp. l45-149.

(5) تجدر الإشارة إن تطورات النزاع السوفيتي - الصيني أخذتْ تؤثر مباشرة وبعمق داخل دول شرق أوربا. فمنذ عام 1960، انتقل المعسكر الشيوعي إلى وضع (القطبية الثنائيةBipolarity) على غرار ما حدث في السياسة الدولية بعد الحرب حين ساد نظام القطبية الثنائية الأميركية - السوفيتية. وقد أكسب ذلك الانقسام دول شرق أوربا قدراً أكبر من المرونة والاستقلال في تكييف اتجاهاتها بشكل لم يكُنْ متوافراً في ظل الأوضاع القديمة التي مارس فيها الاتحاد السوفيتي سلطته المطلقة على الكتلة الشيوعية كلها بما فيها الصين نفسها. ومن أبرز الأمثلة التي نتج عنها ذلك التطور بسبب النزاع السوفيتي الصيني انفصال ألبانيا، أصغر الدول الشيوعية في=
=شرق أوروبا، عن الاتحاد السوفيتي عام 1961، وانتمائها إلى الخط الصيني، وهو الأمر الذي لم يكن من المتوقع حدوثه من قبل. للتفاصيل يُنظر:
وسام هادي عكار التميمي، التقارب الأميركي- السوفيتي في ضوء مقررات مؤتمر هلسنكي 1975. " دراسة تأريخية"،(عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع ، 2020)،ص35-36؛

Walter Clemens, The future o9f the Warsaw Pact, ORBIS, 1968, pp. 1020-1022; James Billington, Force and Counterforce in Eastern Europe, "Foreign Affairs", October 1968, p. 31; F. L. Pryor, The Communist Foreign Trade System, (Cambridge, Mass., MIT Press, 1963), pp. 207-224.

انضمامها في أعمال اللجان الخاصة بالتجارة الخارجية، والمسائل النقدية والمالية، والحديد والصُلب، والمعادن غير الحديدية، والإنشاءات الميكانيكية، والمنتجات الكيماوية، وتنسيق أعمال البحث العلمي والفني[1].

في السياق نفسه، توسعت قاعدة المجلس لتنظم اليه بصفة رسمية كلٌ من كوبا عام 1972، وفيتنام عام 1978، وفي تشرين الثاني 1986، شاركت وفود من أفغانستان وإثيوبيا ولاوس ونيكاراغوا و(جنوب اليمن) في الدورة الثانية والأربعين للمجلس كمراقبين[2].

رأى بعض الباحثين إن فكرة تأسيس المجلس كان ردة فعل للأزمات التي واجهت الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في فلكه عقب الحرب العالمية الثانية، منها ظهور بوادر (الحرب الباردة Cold War) [3]، بين المعسكرين الغربي والشرقي، وتصريح وزير الخارجية الأميركي (جورج مارشال George Marshall 1947-1949)، في الخامس من حزيران 1947، عن عزم الإدارة الأميركية منح قروض مالية للدول الأوربية، وهو المشروع الذي عُرف لاحقاً بـ(مشروع مارشال The Marshall Plan)، وتم بموجبه دفع (13,150 مليار دولار) إلى بريطانيا وفرنسا واليونان والنمسا وألمانيا الغربية وهولندا، إذ ضُمنت تلك المساعدات وفق (برنامج الأنعاش الأوربيEuropean Recovery Program)[4]، حتى تستطيع تلك الدول مواجهة المدّ الشيوعي القادم من الشرق من جانب، وامتصاص صادرات الولايات المتحدة الاميركية لها من جانب آخر[5]. ولكي يأخذ المشروع طابعه الدولي الرسمي، أنشئت (المنظمة الاوربية للتعاون الإقتصادي Organization of European Economic Co-Operation)، (O. E. E. C.)، في الثامن عشر من نيسان 1948، واتخذت من باريس مقراً لها[6]. ومن أجل مناهضة مشروع مارشال، عمدتْ الإدارة السوفيتية إلى تأسيس (الكومنفورم Comiform)[7]، في الخامس من

(1) La Participation de la Yougoslavie au Comecon(Conseiller de France a Belgrad, Bulletin du 23-9-1964), "Problems economique", No. 876, 13 Octobre, 1964, pp. 23-24.

(2) J.F. Soulet, The Compared History of Communist States since 1945 until the present day (New York, 1998), 26-27.

(3) يُعد الخبير السياسي والإقتصادي الأميركي (بيرنارد مانيس باروتش Bernard Mannes Baruch 1870-1965) ، أول من استخدم هذا المصطلح, في نيسان 1947، في إشارة إلى العلاقة القائمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية بأنها حرب باردة, ويقصد بها= =مجموعة من المواقف والسياسات التي تبنتها الدولتان والتي تهدف لتحديد قوة ونفوذ وتأثير كل طرف للطرف الآخر، عن طريق سباق التسلح واستخدام الإقتصاد والإعلام وتكوين التحالفات الإقليمية والدولية فضلاً عن التدخل المباشر أو غير المباشر في المنازعات الدولية عن طريق الحرب بالوكالة. يُنظر:

محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة, ط2 , (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات، 2012)، ص 154؛ علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945- 1995، (بيروت، دار المنهل اللبناني، ، 2006)، ص 6؛

New Age Encyclopedia,Vol.3, , 18th. ed., (Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980), pp.408-409.

(4) Raymond H. Geselbracht (ed.), Foreign Aid and the Legacy of Harry S. Truman, Vol. 10, (Kirksville, Missouri, Truman State University Press, 2015), p.154.

(5) Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, (New York, Facts On File, Inc., 2004), pp.304 – 305.

(6) استمر عمل المشروع بمشروع مارشال للمدة(1948-1952) وتم انفاقه عبر (إدارة التعاون الاقتصادي The Economical Cooperation Administration)(E. C. A.). وبذلك تحول مشروع مارشال إلى قانون أُطلق عليه قانون الاغاثة الخارجية The Foreign Relif Act). يُنظر: =

= Carol Weaver, The Politics of the Black Sea Region: EU Neighbourhood, Conflict Zone or Future Security Community, (London, Routledge Taylor & Francis Group, 2016), p.8 .

(7) هو مُختصر لأسم (مكتب الإعلام الشيوعي) ، أسس بتوجيه من القيادة السوفييتية في العاصمة بلغراد ، وبعد إقصاء يوغوسلافيا من المجموعة نقل المكتب إلى العاصمة الرومانية بوخارست. وشرع بالتجسس وبث الدعاية المناوئة للولايات المُتحدة الأميركية وحلفائها ، وتنسيق العمل بين الأحزاب الشيوعية في مُختلف البلدان ، وصدرت عنهُ صحيفة رسمية بعنوان " من أجل سلام دائم ، من أجل ديمقراطية الشعوب "، وفي اثر التقارُب السوفييتي اليوغوسلافي ، حُل المكتب في السابع عشر من نيسان 1956.

The New Encyclopaedia Britannica, Vol., III, 15th.ed.,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), p.35; Encyclopedia of Russian History, Vol. 1, pp.301-302.

تشرين الأول 1947، ليكون حلقة الوصل بين الاحزاب الشيوعية، وتبادل المشورة وتحديد الموقف بين اعضائه، اما الهدف الأساس منه هو تسريع فرض النظام الاشتراكي في دول اوربا الشرقية، وتوثيق الصلات بينها وبين موسكو[1].

والدليل على ذلك، قرار الكومنفورم الخاص بطرد يوغسلافيا من المعسكر الاشتراكي في الثامن والعشرين من حزيران 1948[2]، كان بادرة لبداية سياسية عنيفة من ستالين حيال دول أوربا الشرقية، مؤداها إن على تلك الدول أن تتبع النموذج الإشتراكي في عملية التحول الإقتصادي والاجتماعي، دون مراعاة للظروف الداخلية والخارجية لكل دولة. لذا، بدأ المجلس وكأنه تتمة لإنشاء الكومنفورم، ولتأكيد الرابطة بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية وتدعيم وحدة المعسكر الاشتراكي[3].

بمقابل ذلك، عللتْ الدول الأشتراكية سبب انشاء المجلس، هو شعورها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالحاجة إلى قيام تعاون اقتصادي وثيق فيما بينها، إذ أنهى أجتياح الجيش السوفيتي لبراغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) في الثامن والعشرين من شباط 1948 وبقية دول أوروبا الشرقية وتأسيس أنظمة شيوعية تابعة له ؛ تحالف الاتحاد السوفيتي مع الغرب ودشن مرحلة من الحرب الباردة معه. لذا، فرضتْ الدول الغربية حظراً إقتصادياً على تصدير "**المواد الإستراتيجية**" للدول الاشتراكية عام 1948، كما شهد شهر نيسان من العام نفسه تجمع ثماني عشرة دولة من الدول الرأسمالية الأوربية المنتفعة بمشروع مارشال من أجل إقامة تعاون اقتصادي فيما بينها في إطار منظمة اقتصادية جديدة عرفتْ بـ(المنظمة الاوربية للتعاون الإقتصادي Organization of European Economic Co-Operation)، (O. E. E. C.)، اتخذتْ من باريس مقراً لها[4].

تمثل رد الفعل ضد سياسة الحظر الإقتصادي تلك، بعقد مؤتمر في موسكو في كانون الثاني 1949، ضمَّ ست دول اشتراكية أوربية هي الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا، إذ تضمن المؤتمر في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1949، " **بعد ملاحظة النجاح الذي تحقق أثناء الأعوام القليلة السابقة في مجال العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الإشتراكية، وبعد شجب سياسة الدول الرأسمالية الخاصة بمقاطعة الدول الاشتراكية إقتصادياً، تم إنشاء مجلس للمساعدة الإقتصادية المتبادلة بين الدول الأعضاء، بهدف توسيع التعاون الاقتصادي فيما بينها في مجالات التخطيط والتبادل التجاري والتخصص الإنتاجي، من أجل إقامة تعاون فني وعلمي عن طريق**

(1) Marietta Stankova, Bulgaria in British Foreign Policy, 1943 – 1949, (London, Anthem Press, 2014), pp. 183 –187.

(2) سارت يوغسلافيا للمُدة (1945 - 1948) عَلىٰ النهج السوفيتي نفسه في الجانبَيْنَ السياسي والإقتصادي ، حتى ظهرت الخلافات بَيْنَهما بسبب رفض (جوسيب بروز تيتو Josip Broz Tito)الهيمنة السوفييتة عَلىٰ شؤون البلاد، ما أدى إلى قطع علاقاتهما عام 1948، وإعلان تيتو إعتماد سياسة مُحايدة دولياً. وخلافاً لدول شيوعية عدة في أوروبا الشرقية، حررت يوغسلافيا نفسها عَلىٰ نحوٍ شُبة كامل من الهيمنة السوفيتية وأيجاد إقتصاد قوي عنها.

وليد عبود محمد و وسام هادي عكار، سياسة يوغسلافيا الإقتصادية 1965-1971، " مجلة دراسات في التاريخ والآثار"، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 64، 2018، ص 257-258.

(3) Maria Muresan, Romania's Integration in COMECON. The Analysis of a Failure," The Romanian Economic Journal", Year XI, no. 30, 2008,pp.27-28.

(4) استمر عمل المشروع بمشروع مارشال للمدة(1948-1952) وتم انفاقه عبر (إدارة التعاون الاقتصادي The Economical Cooperation Administration)(E. C. A.). وبذلك تحول مشروع مارشال إلى قانون أُطلق عليه قانون الاغاثة الخارجية The Foreign Relif Act). يُنظر:

Carol Weaver, The Politics of the Black Sea Region : EU Neighbourhood, Conflict Zone or Future Security Community, (London, Routledge Taylor & Francis Group, 2016), p.8 .

براءات الاختراع والتراخيص وتبادل الخبراء والفنيين، ليكون منظمة دولية مفتوحة لكل دولة تعتنق المبادئ التي يقوم عليها المجلس وتسعى إلى الاستفادة من التعاون الاقتصادي ما بين الدول الأعضاء فيه" [1].

وبهذا الصد سنتطرق إلى الدورات المهمة للمجلس، إذ ركزَ في الأعوام الخمس الأولى من إنشائه، أي حتى عام 1954، على الإسهام في تنمية التبادل التجاري بين الدول أعضائه، وتنظيم تبادل المساعدة الفنية والعلمية بينها، فضلاً عن إعداد التوصيات والمقترحات بهدف مساعدة الدول الأوربية أعضاء المجلس بخلاف الاتحاد السوفيتي، وحل مشكلات بناء الاشتراكية فيها. ويبدو إن انهماك تلك الدول في تلك المدة بأقصى طاقاتها في عملية بناء إقتصادياتها القومية وتنمية مختلف فروع الصناعة فيها؛ لم يترك مجالاً يذكر لإقامة تخصص في الإنتاج فيما بينها. لذا، انحصر الاهتمام في الدورة الثانية للمجلس التي عُقدتْ في مدينة صوفيا عاصمة بلغاريا في آب 1949، وكذلك الدورة الثالثة في تشرين الثاني 1950، في موسكو بدراسة مشكلات التجارة الخارجية والتعاون الفني وإصدار عدد من التوصيات من اجل توسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول الأعضاء[2].

ونتيجة لتنمية الاقتصاد القومي في عدد من الدول ونجاحها في إقامة صناعة اشتراكية ثقيلة، أصبح المجال مفتوحاً للمجلس لكي يوسع من نشاطه إلى مجالات أُخرى للتعاون الاقتصادي؛ غير تلك التي اقتصر عليها في مدة الخمسة الأعوام الأولى من تأسيسه. وعليه، تقرر في الدورتين الرابعة والخامسة للمجلس اللتين عُقدتا في موسكو في آذار وحزيران 1954، التنسيق ما بين الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء والتوجه إلى إقامة تعاون إنتاجي في بعض القطاعات الصناعية. كما عُدتْ الدورة السادسة للمجلس المعقودة في بودابست عاصمة هنغاريا في كانون الأول 1955، أول محاولة جادة لتطبيق الخطط الاقتصادية المتوسطة التي كانتْ في مرحلة الإعداد وقتذاك[3].

أما في الدورة السابعة للمجلس في برلين عام 1956، فقد تقرر إنشاء "**مجموعات العمل**" مهمتها إعداد التوصيات والتقدّم بالاقتراحات بما يتعلق بالمسائل الرئيسة الخاصة بنمو مختلف القطاعات الاقتصادية والتعاون الفني والعلمي بين الدول الأعضاء، فضلاً عن إصدار توصيات من أجل إقامة تخصص في الإنتاج، ولاسيما صناعة الآلات الدقيقة والبصريات. وفي الدورة العاشرة للمجلس في كانون الأول 1958، في براغ تقرر إنشاء خط للأنابيب يربط ما بين مجموعات كبيرة من الدول الأعضاء، كما نال موضوع التخصص في الإنتاج اهتمام دول المجلس [4].

تميزتْ الدورة العاشرة للمجلس في كانون الأول 1959، في صوفيا بأهمية خاصة، فضلاً عن اهتمام تلك الدورة بالتخصص بالإنتاج في مجال الآلات وتزويد الدول الأعضاء بحاجتها من المعادن الحديدية وغير الحديدية، فقد أقرتْ تلك الدورة

(1) Jean Caillot, Aspects Juridiques et forms de cooperation econmoque entre les pays socialistes, librairie generale de droit et de Jurisprudence, (Paris, 1971), pp. 9-10.

(2) Moniqye Meyer, Le Comecon: son organization, son foctionnment, Annuaire de 1'U. R. S. S., Droit-Economi-Sociologie- Poltitque Culture, Editions du Centre national de la Recherche scientifique,(Paris, 1966), pp. 367-370.

(3) Mirovaia ekonmika, The Council for Mutual Economic Assistance at the Present Stag, "Problems of Economics", Vol. VI, No. 10, February 1964, pp. 46-47.

(4) Z. Brzezinski, The Soviet Bloc (New York, Praeger, 1961), pp. 67-83.

"**ميثاق مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة**"، وتم التوقيع عليه في الرابع عشر من كانون الأول 1959، إذ أضحى نافذ المفعول من الثالث عشر من نيسان 1960، بعد أن تم التصديق عليه من الدول الأعضاء في المجلس كافة[1].

يظهر من الطبيعي أن تنعكس في ذلك الميثاق التجربة التي مرتْ بها دول المجلس في مختلف مجالات التعاون والعمل المتبادل فيما بينها طوال الأعوام العشر السابقة، إذ حدد الميثاق الاهداف والمبادئ التي يقوم عليها والخطوط الأساس لتعاون الدول الأعضاء إقتصادياً وفنياً وعلمياً. كما عبرَّ عن تصميم تلك الدول على المضي في تنمية التعاون، على أساس تقسيم العمل الدولي من أجل بناء المنظومة الاشتراكية، علاوة على تنمية العلاقات الاقتصادية مع كافة الدول، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية، على أساس المساواة والنفع المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[2].

عُقد مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية لدول المجلس عام 1960 في موسكو، وتركز البحث في مشكلات الزراعة وإمكانية الإسراع في تنميتها. وبناءً على توجهات ذلك المؤتمر اهتمتْ الدورة الثالثة عشرة للمجلس في حزيران 1960، في بودابست بإمكانية التخصص الزراعي، والتركيز على إنتاج الآلات والمواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة[3].

حظيتْ الدورة الخامسة عشرة للمجلس في كانون الأول 1961، في وارشو بأهمية كبيرة، ولاسيما بعد إقرار وثيقة "**المبادئ الأساسية لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي**"[4]، التي أعدتها لجنة المسائل الاقتصادية بالمجلس. وعقب عقد الدورة السادسة عشرة غير العادية للمجلس في حزيران 1962، حدث تعديل للميثاق في نقطتين: الأولى هي إنشاء لجنة تنفيذية تحل محل مؤتمر ممثلي الدول الأعضاء في المجلس، يساعده مكتب للخطط الاقتصادية، مهمته إتخاذ القرارات والتوصيات في مجالات التعاون بين الدول الأعضاء، أثناء المدة التي تمر ما بين دورات انعقاد المجلس. والنقطة الثانية هي تعديل ما تنص عليه الفقرة الأولى من البند الثاني من المادة الثانية من الميثاق الخاصة بفتح باب العضوية في المجلس للدول الأوربية وغير الأوربية التي تقتنع بأهداف ومبادئ المجلس، إذ تم ذلك التعديل من اجل السماح بانضمام منغوليا إليه، التي أنظمت بشكل رسمي أثناء الدورة المذكورة نفسها[5].

من جانبه، وافق مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الذي انعقد في موسكو يوميّ السادس والسابع من حزيران 1962، على تلك الوثيقة، وذلك مراعاة للمرحلة الجديدة من النمو التي دخل فيها النظام الاشتراكي العالمي، وأوصى الدول الأعضاء في المجلس باتخاذ تلك الوثيقة كدليل عند تحضيرها لبرامج التعاون الاقتصادي الفعّال بينها في الأجل الطويل، كما اتخذ

(1) Sidney Dell, Trade Blocs and Common Markets ,(London, Constable, 1963), pp. 232-234; Micheal Kaser, Comecon, Integration Problems of the Planned Economies, (London ,Oxford University Press, , 1965), pp. 9-12.

(2) يتكون ميثاقالمجلس من مقدمة (17 مادة) راجع النص الكامل لميثاق لعام 1959 .

Lavigne Marie, Les Economies socialistes soviétique et européennes , Paris, (Librairie Armand Colin , 1970), pp. 418-433.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب اجتماعاتالمجلس سرية ولا تصدر بيانات رسمية ؛ بل بيانات مقتضبه عنه. يُنظر: هلال، المصدر السابق، ص 58.

(3) A. Nove, The Soviet Economy (New York, Praeger, 1961), pp.145-146.

(4) Brzezinski., Op. Cit., 75.

(5) تجدر الإشارة إنه خلافاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة من الميثاق من ضرورة تصديق كافة الدول الأعضاء فيالمجلس على التعديلات حتى تكون نافذة المفعول، فإنه لم يحدث حتى التصديق على تعديل حزيران 1962 محل البحث. والسبب في هذا يُعزى إلى إن امتناع البانيا منذ أواخر عام 1961، عن الاشتراك في أعمالالمجلس قد جعل من المستحيل إتباع حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة المذكورة. وبالنظر إلى عدم تضمن الميثاق لأي إجراء يمكن على أساسه حرمان الدول العضو فيالمجلس من العضوية. وعليه، عدم إمكان إسقاط العضوية عن البانيا، فقد اضطرتْ الدول الأخرى الأعضاء إلى المضي في تطبيق التعديلات في ميثاقالمجلس دون انتظار للتصديق عليها. للتفاصيل. يُنظر:

Jean Caillot, Le C. A. E. M., Aspects Juridiques et forms de cooperation econmoque entre les pays socialistes, librairie generale de droit et de Jurisprudence, R. Richon & R. Duran- Aujias,(Paris, 1971), pp. 9-10.

قراراً بإنشاء بنك للدول الاشتراكية عُرف بـ"**البنك الدولي للتعاون الاقتصادي**"، وبدأ في مباشرة أعماله في الأول من كانون الثاني 1964، مهمته تسهيل عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية وبينها وبين بقية دول العالم من ناحية آخرى[1].

عقد المجلس دورته التاسعة عشرة في براغ للمدة(28 كانون الثاني -2 شباط 1965) واتخذ عدة قرارات منها وضع برنامج مشترك لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية أطلق عليه اصطلاح" **السلام**"، واستثمار خط انابيب النفط المشتركة، وتنسيق وسائل المواصلات الحديدية والبرية والنهرية والجوية بين دول الاعضاء، فضلاً عن إقامة مشروعات صناعية مشتركة لتشجيع التخصص في الإنتاج[2].

في السياق نفسه، عقدتْ الدورة الثالثة والعشرون عام 1969، وتم فيهما تحديد الاتجاهات الأساس لتحقيق الوحدة الإقتصادية بين الدول الإشتراكية بشكل تدريجي، عن طريق اعداد برامج متكاملة لتطوير تلك الدول بما يحقق التكامل الإقتصادي على المدى البعيد، كما تُعد الدورة الرابعة والعشرون المُنعقدة في وارشو في آيار 1970 من أهم الدورات التي أسهمت في التحضير للانتقال من مرحلة التعاون المتبادل على أساس الخطط الإقتصادية، إلى مرحلة تحقيق الوحدة الإقتصادية تدريجياً بوضع برنامج متكامل[3].

في ضوء ذلك، عقدتْ في بوخارست الدورة الخامسة والعشرون للمجلس للمدة (27-29 تموز 1971) وأقرتْ بالإجماع "**البرنامج المتكامل لمتابعة وتعميق وتحسين وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي بين البلدان الأعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة**"، إذ تم وضع ذلك البرنامج بجهود مشتركة من دول المجلس كافة، ليتم تنفيذه على مراحل إلى عشرين عاماً أي حتى عام 1991[4].

عبرَّ ذلك البرنامج عن انتقال المجلس إلى مرحلة جديدة ذات أهمية بالغة على صعيد المنظومة الاشتراكية حتى تفككهُ عام 1991، بعد أن تعمق التعاون في مجال الإنتاج والتخصص وتنسيق الخطط الإقتصادية، بشكل أدى إلى زيادة تشابك وتكامل إقتصاديات تلك الدول مع بعضها البعض، واعتماد كل إقتصاد وطني في علاقته الخارجية على الدول الإشتراكية الاخرى في مجالات الإنتاج والتسويق والتعاون العلمي والفني، إذ شمل البرنامج المتكامل المبادئ الاساس لأهداف وطرق ووسائل تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الاعضاء في المجلس .

(1) موسوعة السياسة، ج5، ط2، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص268. تتكون تلك الوثيقة من 90 بنداً. للتفاصيل. يُنظر: وثائق الأمم المتحدة.
=United Nations, Basic Principles of International Socialist Division of Labour, Trade and Development, Trade Expansion, Regional Grouping, Part2, (proceeding the United Nations Conference on Trade and Development), Volume VII, New York, 1964, pp. 336-343.

(2) "مجلة السياسة الدولية"، العدد 1 ، تموز 1965، ص 234.

(3) مفيد حلمي و محمد كمال زبيدة، التكامل الإقتصادي الإشتراكي،(دمشق، دار التقدم العربي، 1973) ص 45-46.

(4) للإطلاع على البرنامج المتكامل لمتابعة تعميق وتحسين وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي بين الدول الأعضاء فيالمجلس. يُنظر:
Comprehensive Program for the Further Intensification and Improvement of Collaboration and Development of Socialist Economic Integration of COMECON Memebre Nations, "Soviet and Eastern European Foreign Trade", Vol. VII, No. 3-4, 1971, pp. 187-301; Iodrache Ionescu, Modalities of Perfecting Collaboration and Cooperation among Comecon Countries, , "Soviet and Eastern European Trade", Vol. VIII, No. 3-4, 1972-1973, pp. 335-348.

ثانياً: أهداف ومبادئ وتنظيم المجلس

أ. أهداف المجلس:

من الممكن تحديد ثلاثة أهداف رئيسة للمجلس الأول: هو التعاون في تنمية الاقتصاديات للدول الأعضاء، والثاني هو تعميق تقسيم العمل الدولي الاشتراكي، والثالث: هو التقريب ما بين مستويات التطور الاقتصادي لدول المجلس.

وبهذا الصدد، تضمن البند الأول من المادة الأولى من ميثاق المجلس لعام 1959، المُشار إليه آنفاً إلى هدف التعاون في تنمية الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء بكل وضوح عندما نص على " **إن هدف مجلس المساعد الاقتصادية المتبادلة هو الإسهام، عن طريق توحيد وتنسيق مجهودات الدول الأعضاء، في التنمية المتوازية للاقتصاد القومي، والإسراع في التقدّم الاقتصادي والفني، من أجل رفع مستوى تصنيع الدول ذات الصناعة الأقل تقدّماً، والزيادة المتواصلة في إنتاجية العمل، فضلاً عن تحسين المستوى المعاشي للدول الأعضاء في المجلس**"[1].

ومن أجل تنفيذ ذلك الهدف اتجهتْ مجهودات المجلس إلى إقامة تعاون إقتصادي لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية والإسراع في تنمية قدرتها الإنتاجية، ودراسة المشكلات الاقتصادية والعلمية والفنية ذات الأهمية المشتركة لتلك الدول، علاوة على اتخاذ قرارات مشتركة لتنمية مختلف قطاعات الزراعة والنقل والتجارة وتبادل الخدمات، والتركيز على الاستثمارات الأكثر كفاءة في الصناعات الإستراتيجية والتحويلية، وإنشاء مشروعات كبرى كفيلة بتحقيق مصالح دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء[2].

أمّا فيما يخص تعميق تقسيم العمل الدولي الإشتراكي، فقد أكد تعديل ميثاق المجلس عام 1962، في نص البند الأول على الآتي:" **يسعى المجلس إلى تعميق تقسيم العمل الاشتراكي بين الدول الأعضاء، عن طريق تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والتخصص والتعاون في الإنتاج** "[3]. ولتحقيق ذلك الهدف تم تنسيق الخطط الاقتصادية القومية لدول الاعضاء لا بعد انتهاء كل دولة من وضعها؛ وإنما قبل إعدادها بحيث لا ينتهي ذلك الإعداد؛ إلا بعد أن يكون التنسيق فيما بينها تم فعلاً، عن طريق لجان المجلس المختلفة [4].

ومن أجل تطبيق الهدف الثالث وهو التقريب بين مستويات تطور الاقتصاد القومي، فقد تطرق البرنامج المتكامل لعام 1971، إلى ذلك، فقد أكد على تعزيز وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي للبلدان الأعضاء المجلس، كما جاء في الفقرتين الأولى والثانية من البند الأول منه على أن "**التقريب والتسوية التدريجيين بين مستويات التطورالاقتصادي لدول الأُسرة الاشتراكية هما عملية تأريخية وموضوعية في تطور هذا النظام العالمي، وهذه العملية يحددها الطابع الاشتراكي للعلاقات الإنتاجية داخل تلك الدول، فضلاً عن تطوير التعاون السياسي والإقتصادي والعلمي والفني والمساعدة المتبادلة فيما بينها، ولاسيما وإن حل اكبر مهمة للبناء الاشتراكي والشيوعي، وهي تحقيق مستوى إنتاجية أكثربالمقارنة مع الدول الرأسمالية؛ إنما يرتبط ارتباطاً عضوياً بعملية التقريب والتسوية التدريجيين بين مستويات التطور الاقتصادي للدول الأعضاء في المجلس**"[5].

---

(1) Marie., Op. Cit., p. 418; Kaser., Op. Cit., pp. 181-182.

(2) CMEA Secretariat., Op. Cit., pp. 20-21.

(3) Caillot., Le C. A. E. M., Op. Cit., p.23-24.

(4) J. M. Montias, Central Planning in Poland (London, Yale Univ Press , 1962), pp.44-46.

(5) Comprehensive...., Op. Cit., pp. 194-195.

وفي هذا الصدد أحتلتْ منغوليا مكاناً خاصاً، باعتبارها أقل الدول الأعضاء في المجلس تقدّماً حتى تفككه عام 1991، إذ تطلب تطوير إقتصاد تلك الدولة استثمارات اقتصادية ضخمة ومساعدات كبيرة من باقي الدول الأعضاء، إذ تضمن البرنامج الشامل الإجراءات الخاصة بالتعجيل بتطوير الإقتصاد المنغولي وزيادة فعاليته مع مراعاة ظروفه الطبيعية والاقتصادية، منها إقامة مشروعات صناعية مشتركة تسهم فيها الدول الأعضاء بالأموال والوسائل المادية والأيدي العاملة، وتقديم قروض ميسرة بموجب إتفاقيات خاصة، وتقديم مساعدة فعّالة في تطوير العلوم والتعجيل بالتقدّم العلمي والفني في منغوليا[1].

ب. مبادئ المجلس

هناك ثلاثة مبادئ رئيسة يقوم عليها المجلس وكافة المنظمات المتخصصة التي أُنشئتْ في نطاقه: الأول هو المحافظة على السيادة الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء فيه، والثاني هو تقرير المساواة المطلقة في الحقوق ما بين هذه الدول، في حين أكد الثالث على تحقيق المزايا المتقابلة والمساعدة المتبادلة ما بينها. وقد نص على هذه المبادئ كلها البند الثاني من المادة الأولى من ميثاق المجلس العام 1959.

1. السيادة الوطنية:

أكدَ هذا المبدأ أن المجلس ليس منظمة فوق الدول، وإنه لا يمكنه على الإطلاق أن يفرض أي قرار على أية دولة من الدول الأعضاء فيه، وإن السيادة الوطنية للدولة الاشتراكية تتحصل في استقلالها القانوني، عن طريق حقها وواجبها في ممارسة صلاحياتها، وفقاً للإدارة الوطنية الحرة لبناء الاشتراكية والشيوعية في الداخل وتطبيق القانون الدولي في مواجهة التحديات الخارجية[2].

رأى بعض الكُتاب الاشتراكيين أن أوضح برهان على احترام السيادة الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء في المجلس؛ هو قاعدة الإجماع في التصويت على المقررات التي يتخذها وإن كانتْ توصيات، فهي تتخذ وفقاً للبند الأول من المادة الرابعة من الميثاق في المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، بينما تتخذ وفقاً للبند الثاني من المادة الذكورة في المسائل التنظيمية والإجرائية. وعليه، لا يمكن أن تُتخذ قرارات المجلس؛ إلا بموافقة كافة الدول الأعضاء التي تعلن اهتمامها بالمسألة موضوع البحث، وفقاً للبند الثالث من المادة الرابعة من ميثاق المجلس لعام 1959[3]. ومعنى هذا إن لكل دولة حق الاعتراض أو النقض(الفيتوVito) على أي مشروع قرار لا توافق عليه في المجلس حتى يمنع إصداره، ومن ثم يستحيل تنفيذ أي إجراء اقتصادي على أراضيها ما لم توافق عليه مقدماً.

أما تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس فإنها تتم بواسطة كل دولة عن طريق الإجراءات التشريعية والتنفيذية المعمول بها. ويؤكد الكُتاب الاشتراكيون بشدة على الاختلاف الجوهري في هذا الخصوص ما بين المجلس، و(السوق الأوربية المشتركة ECM -European Common Market) [4]، إذ تتخذ بعض قرارات الأخير بالأغلبية البسيطة، مما يعني تقييد

(1) Soulet., Op.Cit., pp. 56-59.

(2) M. Shulman,The Communist States and Western Integration," International Organization", Vol. XVII, No.3l ,Summer 1961,,pp.650-652.

(3) M. Hofmon and H. Wuonsche, Coopération économique et souveraineté des Etats Socialistes "Staat und Recht", Vol. VII, No. 4, 1966, P. 811.

(4) منظمة دولية وإقليمية وإقتصادية وسياسية تعود بداياتها الأولى إلى عام 1951 أُسست بشكل رسمي بموجب معاهدة روما في 25 آذار 1957، لتضم كلاً من فرنسا وألمانيا الغربية، وإيطاليا وهولندا ولوكسمبورغ، تهدف إلى توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وإنشاء اتحاد كمركي يمنح حرية مرور البضائع بإزالة القيود والحواجز الكمركية، فضلاً عن حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات، وتحقيق التقارب والتجانس في التشريعات الضريبية، واعتماد سياسة اقتصادية مشتركة، وتُعد اللبنة الأساسية في إقامة الأتحاد الأوربي. يُنظر:

السيادة الوطنية للدول الأعضاء في ذلك السوق وإعطاءها طابعاً فوق الدول. بيدَ إن مبدأ السيادة الوطنية في المجلس يمكن أن يُعد عقبة أمام تطوير التعاون بمختلف أشكاله، ولاسيما في مجاليّ التخطيط والتكامل الاقتصاديين، ودليل ذلك، سعي بولندا الحثيث في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في موسكو في حزيران 1962، من أجل تعزيز التنسيق بين الخطط الاقتصادية والإسراع في عملية التكامل الاقتصادي داخل المجلس ؛ لجأتْ رومانيا لمبدأ السيادة الوطنية لرفض قيام أي شكل من أشكال السُلطة المركزية للتخطيط على مستوى المجلس[1].

2. المساواة المطلقة في الحقوق:

ركز هذا المبدأ ألا تتميز أيةُ دولة داخل المجلس على دولة أُخرى أياً كان وزنها الإقتصادي أو إسهامها المالي في نفقاته، ولعل الدليل الظاهر على تلك المساواة هو قاعدة التساوي في التصويت بين الدول الأعضاء، إذ تمتلك كل دولة منها صوتاً واحداً في مختلف الأجهزة التي يشتمل عليها هيكل المجلس. والأمر هنا على خلاف الحالة في السوق الأوربية المشتركة، فقد لا تتمتع كل دولة من الأعضاء فيها بالعدد نفسه من الأصوات؛ بل بحسب وزنها الاقتصادي بالمقارنة مع الوزن الاقتصادي للدول الأخرى الأعضاء وذلك في بعض هيئات السوق[2].

3. المزايا المتقابلة والمساعدة المتبادلة:

رأى أنصار الفكر الإشتراكي في هذا المبدأ أن العلاقات ما بين الدول الأعضاء في المجلس لا تقوم وفقاً لمبادئ القانون الدولي فحسب؛ كما هي الحال بالنسبة إلى الدول في العالم كافة، وإنما تقوم على أساس مبادئ ذات طبيعة خاصة تربط ما بين تلك الدول ولا توجد إلا في إطار النظام الاشتراكي العالمي، وهي مبادئ الأممية الاشتراكية والبروليتارية[3]. ووفقاً لتلك المبادئ فإنه يتعين أن تعود على الدول الأعضاء في المجلس المُساهمة في مختلف أشكال التعاون الاقتصادي، مزايا أو فوائد اقتصادية متساوية من ذلك التعاون، لا مجرد أن يفتح أمامها فرصاً يكون شانها أفادة الدولة الأقوى اقتصادياً على حساب الدولة الأضعف، كما هي الحال في العلاقات التي بين دول النظام الرأسمالي العالمي. كما إن الدول الأعضاء الأكثر تقدّماً في المجلس يجب إن تلتزم بتقديم المساعدة إلى الدول الأقل تقدّماً من أجل تنمية اقتصادياتها القومية [4].

ثالثاً: تنظيم وأجهزت المجلس حتى عام 1991:

سنتطرق في هذا المجال باختصار إلى عضوية المجلس، ثم إلى أجهزته.

1. عضوية المجلس:

طبقاً للبند الثاني من المادة الثانية من ميثاق المجلس، بعد تعديله في حزيران 1962، فإن باب العضوية مفتوح لكل دولة تؤمن بالأهداف والمبادئ التي يقوم عليها المجلس، وتكون مستعدة لتحمل الالتزامات الواردة في ميثاقه. أما الانسحاب منه فقد وضحهُ البند الثالث من المادة الثانية المذكورة بنصه على حق كل دولة في الانسحاب من المجلس على أن ينفذ ذلك الانسحاب إلا بعد ستة شهور من إبلاغ المجلس، ولا يتوقف انسحاب الدولة على موافقة باقي الدول الأعضاء عليه، ولم

احمد علي دغيم، السوق الأوربية المشتركة حاضرها ومستقبلها،(القاهرة، مطابع الهيئة المصرية، 1986)، ص 5-27؛ أنجلترا والسوق الأوربية المشتركة، " مجلة الاهرام الإقتصادي"، القاهرة، العدد 283، الأول من حزيران 1967، ص 58-60.

(1) Montias., Op.Cit., pp. 1-6.

(2) R. Jaster, CEMA's Influence on Soviet Policies in Eastern Europe, "World Politics", Vol. XIV, No.3 Apr. 1962, pp. 506-508.

(3) Meyer., Op. Cit., p. 368.

(4) V. Morozov, Equality: Cornerstone " Socialist Countries International Affairs" (Moscow), Vol. IX (Dec. 1963), pp. 6-7.

يرد في الميثاق ذكر لإسقاط العضوية عن أحد أعضائه، لذا، فأن الانسحاب هو الطريقة القانونية الوحيدة لإنهاء عضوية أي عضو من أعضاء المجلس أو لإلغاء حقوقه التي نص عليها الميثاق[1].

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى إن البانيا لم تبلغ أعضاء المجلس برغبتها في الانسحاب منه، لكن الذي حدث هو احتجاجها على عدم دعوتها لدورة المجلس السادسة عشرة التي عقدتْ في حزيران 1962، في موسكو وإعلانها بطلان تلك الدورة، إذ بررتْ الدول الأعضاء عدم توجيه الدعوة إلى البانيا لحضور تلك الدورة، برفضها دفع حصتها من نفقات المجلس، مما يعني في الواقع عدم اهتمامها به أو بأعماله، مع ذلك، فإنها وإن لم تعد عضواً في المجلس واقعاً إلا إنها لا تزال عضواً فيه قانوناً[2]. نتيجة ذلك، فإن ألبانيا انسحبتْ رسمياً من (حلف وارشو-The Warsaw Pact) [3] بعد أحداث تشيكوسلوفاكيا في آب 1968[4]، لكنها لم تنسحب رسمياً من المجلس مما يؤكد رغبتها في البقاء فيه، ولو من الناحية القانونية أو الشكلية[5]. ويظهر إن المجلس لا يستطيع إسقاط العضوية عن دولة تعلن إنها لا تزال عضواً فيه، وذلك رغبة منه في إتاحة الفرصة أمامها للعودة إلى المشاركة في أعماله مرة أُخرى.

في السياق نفسه، توجد فضلاً عن الدول الأعضاء في المجلس دول أُخرى تشارك في أعماله سواء بصفة مراقب أو بصفة عضو منتسب، ولا يوجد بهذه الصفة الأخيرة إلا يوغوسلافيا منذ عام 1964، التي تشارك في اجتماعات عدد كبير من اللجان الدائمة التي تبحث أموراً ذات أهمية مشتركة ما بينها وبين الدول الأعضاء في المجلس. ومن الممكن تقريب وضع يوغوسلافيا في المجلس بوضع اليونان وتركيا في السوق الأوربية المشتركة، وإن كانتْ يوغوسلافيا تستطيع المشاركة في أعمال أجهزة المجلس ذاتها، في حين لا تستطيع اليونان أو تركيا ذلك وإنما تشارك في أعمال أجهزة مختلطة مناسبة[6].

2. أجهزة المجلس:

تطورت أجهزة المجلس منذ نشأته عام 1949 حى تفككهُ عام 1991، وأخذت بالتوسع من أجل تقويته وزيادة فعاليته، إذ قُسمت على ما يلي: دورة المجلس، اللجنة التنفيذية، اللجان الدائمة، سكرتارية المجلس.

أ. دورة المجلس:

تُعد أعلى جهاز بالمجلس وتتألف من مندوبين عن كل الدول الأعضاء تتولى كل دولة تحديد عددهم وتكوينهم وعادة ما يرأسهم رئيس وزرائها، وتعقد مرة على الأقل كل عام في عاصمة كل دولة من الدول الأعضاء بالتناوب، بقيادة رئيس الدولة

(1) Morozov., Op.Cit., pp.12-14.

(2) Korbonski., Op.Cit., pp.50-51.

(3) حلف وارشو واسمه الرسمي منظمة (الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة)، وهي منظمة عسكرية لدول أوربا الشرقية والوسطى، أُسست في 14 أيار 1955، لتواجه التهديدات الناشئة من أعضاء حلف شمال الأطلسي(الناتو) وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو بعد إقرار اتفاقات باريس. استمرت المنظمة في عملها أثناء مدة الحرب الباردة حتى سقوط الأنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفيتي ووقتها بدأت الدول تنسحب منها واحدة تلو أخرى، أنفض الحلف رسمياً عام 1991.

George Brown Tindall and David Emory Shl, America A Narrative History, Vol.ll, 5th.ed., (New York, W. Norton, Inc., 1999), 1635.

(4) شنَّ الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الرئيسّيون في حلف وارشو الهجوم على جمهورية تشيكوسلوفاكيا في 20 - 21 أب 1968 لوقف الإصلاحات السياسية فيها والتي عرفت بـ(ربيع براغ) بقيادة (ألكسندر دوبتشيك Alexander Dubček)، إذ كان زعَماء دول حلف وارشو قَلِقين من حركات التحرر التي بدأت تظهر في تشيكوسلوفاكيا، ومدعاة تلك المخاوف هو إنشقاقها عن الحِلف مما يضع الاتحاد السوفيتي في حرب مُحتملة مع الناتو، وذلك من شأنِه أن يؤدي إلى خسارة العُمّق الإستراتيجي للحلف، ليس ذلك فحسب؛ بل أيضاً خسارة القاعِدة الصِناعيّة في تشيكوسلوفاكيا التي يُستفاد مِنها في أي حرب مُحتملة.

سامي منصور، الاتحاد السوفيتي وأزمة تشيكوسلوفاكيا،" مجلة السياسة الدولية"، العدد 14، تشرين الأول 1968، ص 6-18.

(5) الجبوري، المصدر السابق،ص 312-313.

(6) Hofmon and H. Wuonsche., Op. Cit., pp.813.

التي تعقد فيها الدورة، ومن الممكن عقد دورة استثنائية بدعوة من ثلثي الأعضاء على الأقل، لبحث كافة المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص المجلس، واتخاذ توصيات وقرارات وفقاً لنصوص الميثاق، فضلاً عن تحديد اتجاهات مختلف نشاط أجهزة المجلس الأُخرى[1].

من جانب آخر، جرتْ العادة منذ عام 1958، إلى عقد مؤتمرات دورية للسكرتيرين الأوائل للأحزاب الشيوعية والعمالية للدول الأعضاء في المجلس، والتي تعطي أحياناً توصيات للتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، كما حدث في المؤتمرات التي عقدتْ في الأعوام 1958- 1962 -1963. وبالرغم من إن تلك التوصيات لا تُعد ملزمة قانوناً بالنسبة إلى المجلس أو أجهزته المختلفة؛ إلا إنها تُعد بلا شك توجهات سياسية من الضروري دراستها[2].

ب. اللجنة التنفيذية:

تُعد تلك اللجنة، التي أُنشئتْ عقب تعديل ميثاق المجلس في حزيران 1962، الجهاز التنفيذي الرئيس، وتتكون من ممثلين لكل دولة من الدول الأعضاء على أن يكون أحدهم على الأقل في درجة نائب رئيس وزراء، وتعقد مرة على الأقل كل شهرين، إذ أعطى إنشاؤها دفعة قوية إلى الأمام تجاوزتْ بها الدول مرحلة مجرد التعاون في مجال التجارة الخارجية فيما بينها. وتتركز مهمة اللجنة الأساس في السعي على ضمان تنفيذ الدول الأعضاء لآلتزاماتها التي تترتب بناءً على التوصيات التي تتخذها أجهزة المجلس المختلفة، وهي من توصيات سبق أن وافقتْ عليها تلك الدول بطبيعة الحال، كما يسمح للجّنة أن تتخذ بنفسها توصيات بمبادرة منها بمراعاة قاعدة الإجماع في التصويت[3].

فضلاً عن ذلك، يحق للجنة أن تنشئ كافة الأجهزة التي تعتقد في ضرورتها، لكنه لا يحق لها، كما لا يحق لأي جهاز آخر في المجلس؛ أن تصدر قرارات ملزمة للدول الأعضاء إلزاماً مباشراً من اجل تنفيذ التوصيات التي تصدرها. وعقب تعديل ميثاق المجلس في حزيران 1962، الذي أعطى أهتماماً خاصاً لموضوع التبادل التجاري والتعاون الفني والعلمي بين الدول الأعضاء، غدى من مهام اللجنة التنفيذية الأساس تقرير الاتجاهات السياسية في ذلك التعاون والوسائل الكفيلة بتطويره وتنميته، عن طريق دراسة المقترحات التي تعرضها الدول الأعضاء، وتلك التي تعرضها اللجان الدائمة بالمجلس وسكرتاريته ومناقشتها لتتخذ التوصيات في المجال محل البحث[4].

كما أنشأ التعديل المذكور للميثاق مكتباً لوضع للخطط الاقتصادية أُلحق باللجنة التنفيذية، يتكون من ممثل عن كل دولة بدرجة نائب رئيس اللجنة، ويعقد اجتماعاً كل شهر على الأقل، مهمته الأساس تحضير المقترحات للعرض على اللجنة التنفيذية بما يخص تنسيق الخطط الاقتصادية القومية للدول الأعضاء[5].

ج. اللجان الدائمة:

هُناك عدة لجان بالمجلس تختص كل منها بدراسة المسائل الخاصة بفرع معين من فروع الاقتصاد القومي. وتُعد تلك اللجان أجهزة العمل التنفيذية في المجلس، فهي تدرس المشكلات والصعوبات التي يخلقها نمو اقتصاديات مختلف الدول الأعضاء فيه، وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومن أجل تحقيق تلك الغاية تستطيع تلك اللجان أما أن تتخذ قرارات

(1) هلال، المصدر السابق،ص 63-64.

(2) إسماعيل صبري مقلّد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 720-722.

(3) الإقتصاد السياسي للأشتراكية، المصدر السابق، ص 428-430.

(4) CMEA. Secretariat, Op. Cit., pp. 22-25.

(5) Agoton., Op. Cit., pp. 60-67.

وتوصيات كلاً في نطاق اختصاصها، وأما أن تُقدم مقترحات للعرض على دورة المجلس أو اللجنة التنفيذية لاتخاذ توصيات بشأنها. ولكل لجنة سكرتارية خاصة بها يرأسها سكرتير اللجنة، ويتبع تسييرها من الناحيتين الإدارية والمالية سكرتارية المجلس. وأبرز تلك اللجان هي: الطاقة الكهربائية، صناعة الفحم، صناعة النفط والغاز، صناعة الحديد والصلب، صناعة المعادن غير الحديدية، الصناعات الكيماوية، التجارة الخارجية، النقل، الزراعة [1].

د. سكرتارية المجلس:

تتكون من سكرتير المجلس ومساعديه، وواحد من كل دولة من الدول الأعضاء، وعدد من الموظفين من مواطني الدول الأعضاء الذين يشترط فيهم إجادة اللغة الروسية بكونها لغة العمل في المجلس، في حين تُعد لغات كافة الدول الأعضاء لغات رسمية. ويقوم سكرتير المجلس بكونه الموظف الرئيس به؛ بتمثيله أمام منظمات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ويكون مقر السكرتارية والمجلس نفسه مدينة موسكو. ويتم تعيين سكرتير المجلس ومساعديه بواسطة دورته السنوية. وتتولى السكرتارية مهمة الربط بين أجهزته الثلاثة الأُخرى المُشار إليها سابقاً، كما تتولى مهمة التنفيذ لقراراتها وإعداد الوثائق والبيانات والمواد المتعلقة بالمسائل المعروضة على تلك الأجهزة. لكنه لا يمكن للسكرتارية أن تصدر توصيات مباشرة إلى الدول الأعضاء في المجلس، وذلك على خلاف الأجهزة الثلاثة الأخرى، في حين توزع نفقات السكرتارية على الدول الأعضاء فيه وفقاً لما تقرره دوراته، إذ إنه لا توجد قاعدة أو مبدأ ثابت في ذلك الشأن، أما نفقات أعضاء الوفود المشتركة في أجهزة المجلس الثلاثة الأُخرى فإن كل دولة تتحمل نفقات وفدها في تلك الأجهزة[2].

الخاتمة:

رأى بعض الباحثين إن فكرة تأسيس المجلس كان ردة فعل للأزمات التي واجهت الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في فلكه عقب الحرب العالمية الثانية، منها ظهور بوادر (الحرب الباردة)، بين المعسكرين الغربي والشرقي، وإعلان الإدارة الاميركية تنفيذ مشروع مارشال لمواجهة المدّ الشيوعي القادم من الشرق.

ومن أجل مناهضة مشروع مارشال، عمدتْ الإدارة السوفيتية إلى تأسيس (الكومنفورم)، في الخامس من تشرين الأول 1947، ليكون حلقة الوصل بين الاحزاب الشيوعية، وتبادل المشورة وتحديد الموقف بين اعضائه، اما الهدف الأساس منه هو تسريع فرض النظام الاشتراكي في دول اوربا الشرقية، وتوثيق الصلات بينها وبين موسكو.

بمقابل ذلك، عللتْ الدول الأشتراكية سبب انشاء المجلس، هو شعورها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالحاجة إلى قيام تعاون اقتصادي وثيق بينها، إذ أنهى أجتياح الجيش السوفيتي لبراغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) في الثامن والعشرين من شباط 1948 وبقية دول أوروبا الشرقية وتأسيس أنظمة شيوعية تابعة له ؛ تحالف الاتحاد السوفيتي مع الغرب ودشن مرحلة من الحرب الباردة معه. لذا، فرضتْ الدول الغربية حظراً إقتصادياً على تصدير "**المواد الإستراتيجية**" للدول الاشتراكية عام 1948، كما شهد شهر نيسان من العام نفسه تجمع ثماني عشرة دولة من الدول الرأسمالية الأوربية المنتفعة بمشروع مارشال من أجل إقامة تعاون اقتصادي فيما بينها في إطار منظمة اقتصادية جديدة عرفتْ بـ(المنظمة الاوربية للتعاون الإقتصادي) اتخذتْ من باريس مقراً لها، لذا. جاء مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة كرد فعل لتلك الأسباب.

(1) United Nations., Op. Cit., pp.13-17.

(2) Marie., Op. Cit., pp. 383-385.

عبرَّ ذلك البرنامج عن انتقال المجلس إلى مرحلة جديدة ذات أهمية بالغة على صعيد المنظومة الاشتراكية حتى تفككهُ عام 1991، بعد أن تعمق التعاون في مجال الإنتاج والتخصص وتنسيق الخطط الإقتصادية، بشكل أدى إلى زيادة تشابك وتكامل إقتصاديات تلك الدول مع بعضها البعض، واعتماد كل إقتصاد وطني في علاقته الخارجية على الدول الإشتراكية الاخرى في مجالات الإنتاج والتسويق والتعاون العلمي والفني، إذ شمل البرنامج المتكامل المبادئ الاساس لأهداف وطرق ووسائل تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الاعضاء في المجلس.

لآئحة المراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1- أحمد الغندور،(1966)، التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر، " مجلة السياسة الدولية"، العدد 5.
2- احمد علي دغيم،(1986)، السوق الأوربية المشتركة حاضرها ومستقبلها،(القاهرة، مطابع الهيئة المصرية).
3- إسماعيل صبري مقلّد،(1985)، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية).
4- الاقتصاد السياسي للأشتراكية، ترجمة خيري الضامن،(موسكو، دار التقدم، د.ت).
5- أنجلترا والسوق الأوربية المشتركة، (1967)،" مجلة الاهرام الإقتصادي"، القاهرة، العدد 283
6- الأنظمة الإقتصادية المقارنة،(1989) ترجمة عبد الهادي سليم المظفر، (البصرة، مطابع التعليم العالي).
7- أوسكار لانجه،(1972)، مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية،(بيروت، دار الحقيقة).
8- تعريف بعض المصطلحات،(1987)،(بغداد، دار الحرية للطباعة)
9- سامي منصور،(1968)، الاتحاد السوفيتي وأزمة تشيكوسلوفاكيا،" مجلة السياسة الدولية"، العدد 14.
10- سي سبريغ ,(1972)، ماركس حياة وأفكار مؤسس الاشتراكية العلمية وداعية الثورة العمالية , ترجمة فاطمة الخليل، (بيروت، الدار العربية للدراسات والنشر).
11- عبد القادر يوسف الجبوري،(1980)، التاريخ الاقتصادي، (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر).
12- عبد المنعم السيد علي،(1984)، مدخل في علم الإقتصاد،ج2 ، (الموصل، مطبعة الجامعة،).
13- علي هلال الدين،(1966)، الكوميكون والتعاون الاقتصادي في المعسكر الشرقي، " مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، العدد 4.
14- قحطان حميد كاظم و احمد محمد جاسم عبد، (2014)، التطورات الداخلية في الاتحاد السوفييتي 1918 –1939،" مجلة كلية التربية الأساسية" ، جامعة بابل، العدد 17، أيلول
15- كال ماركس، رأس المال. نقد الاقتصاد السياسي، ج1-ج2، ترجمة محمد عيتاني، ط4 (بيروت، مكتبة المعارف، د. ت).
16- لينين، (1969)، موجز ترجمة حياته،(موسكو ، دار التقدم).
17- مفيد حلمي و محمد كمال زبيدة،(1973)، التكامل الإقتصادي الإشتراكي،(دمشق، دار التقدم العربي،)
18- موسوعة السياسة،(1990)، ج5، ط2، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،).
19- وسام هادي عكار التميمي،(2017)، التقارب الأميركي- السوفيتي في ضوء مقررات مؤتمر هلسنكي 1975. " دراسة تأريخية"،(بغداد، الناعور للطباعة والنشر).

20- وليد عبود محمد و وسام هادي عكار،(2018)، سياسة يوغسلافيا الإقتصادية 1965-1971، " مجلة دراسات في التاريخ والآثار"، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 64،.

21- الياس فرح(1971) ، الفكر الماركسي ، ط2 ، (بيروت، دار الطليعة).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. A. Nove, The Soviet Economy (New York, Praeger, 1961)
2. Andrzej Korbonski, COMECON,(New York, Barnes Printing Co., Inc, 1964).
3. Carol Weaver, The Politics of the Black Sea Region : EU Neighbourhood, Conflict Zone or Future Security Community, (London, Routledge Taylor & Francis Group, 2016).
4. Carol Weaver, The Politics of the Black Sea Region: EU Neighbourhood, Conflict Zone or Future Security Community, (London, Routledge Taylor & Francis Group, 2016).
5. CMEA Secretariat,(1969) The Council of Mutual Economic Assistance. 20 years, (Moscow,).
6. Encyclopedia of Russian History, James R. Millar and others (edrs.), vol. 4 (New York, Macmillan Reference,2004).
7. F. L. Pryor, The Communist Foreign Trade System, (Cambridge, Mass., MIT Press, 1963).
8. Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, (New York, Facts On File, Inc., 2004).
9. Gordon M. Gough,(2006) Regional Economic Cooperation," International Business & Economics Research Journal" , February, Volume 5, Number 2".
10. Istvan Agoton, Le Marche common communite, Principle of Pratiques du Comecon Deuxième èdition, librairie Droz, (Gènève , 1965).
11. J. M. Montias, Central Planning in Poland (London, Yale Univ Press , 1962).
12. J.F. Soulet, The Compared History of Communist States since 1945 until the present day (New York, 1998).
13. Jean Caillot, Aspects Juridiques et forms de cooperation econmoque entre les pays socialistes, librairie generale de droit et de Jurisprudence,(Paris, 1971).
14. Jean Caillot, Le C. A. E. M., Aspects Juridiques et forms de cooperation econmoque entre les pays socialistes, librairie generale de droit et de Jurisprudence, R. Richon & R. Duran- Aujias,(Paris, 1971).
15. K. B. Pavlov, La division du travail entre les pays socialistes est un facteur important du renforcement de leur puissance(Vopr, Filos, 1961, 3), "I' U. R. S. S. et les pays de 1'Est". 1962, No. 1.
16. La coopèration èconomique au sein du Bicc des pays de 1'Est(la sociètè de banque Suisse, Bulletin No. 1 de 1966), "Prpblemès èconmique" , No. 975, 8 Sept, 1966.
17. La Participation de la Yougoslavie au Comecon(Conseiller de France a Belgrad, Bulletin du 23-9-1964), "Problems economique", No. 876, 13 Octobre, 1964.

18. Lavigne Marie, Les Economies socialistes soviétique et européennes ,(Paris, Librairie Armand Colin , 1970).
19. M. Hofmon and H. Wuonsche, Coopération économique et souveraineté des Etats Socialistes "Staat und Recht", Vol. VII, No. 4, 1966.
20. M. Shulman,The Communist States and Western Integration," International Organization", Vol. XVII, No.3l ,Summer 1961,.
21. Maria Muresan, Romania's Integration in COMECON. The Analysis of a Failure," The Romanian Economic Journal", Year XI, no. 30, 2008.
22. Maria Muresan, Romania's Integration in COMECON. The Analysis of a Failure," The Romanian Economic Journal", Year XI, no. 30, 2008.
23. Marietta Stankova, Bulgaria in British Foreign Policy, 1943 – 1949,Anthem Press, 2014).
24. Mirovaia ekonmika, The Council for Mutual Economic Assistance at the Present Stag, "Problems of Economics", Vol. VI, No. 10, February 1964, pp. 46-47; Z. Brzezinski, The Soviet Bloc (New York, Praeger, 1961).
25. Moniqye Meyer, Le Comecon: son organization, son foctionnment, Annuaire de 1'U. R. S. S., Droit-Economi-Sociologie- Poltitque Culture, Editions du Centre national de la Recherche scientifique,(Paris, 1966).
26. N.I.Ivanov,Ekonomicheskoesotrudnichestvo i vzaiimopomoshch stran sotsialisma (Moscow, Izdatelstvo Sotsialno-Ekonomicheskoi Literatury, 1962).
27. pp. 215-220; E. Klinkmiiller and M. Ruban, Die wirtschaftliche Zusammenarbeit der Ostblockstaaten (Berlin, Duncker and Humblot, 1960).
28. R. Jaster, CEMA's Influence on Soviet Policies in Eastern Europe, "World Politics", Vol. XIV, No.3 Apr. 1962.
29. Raymond H. Geselbracht (ed.), Foreign Aid and the Legacy of Harry S. Truman, Vol. 10, (Kirksville, Missouri, Truman State University Press, 2015).
30. Robert Conquest, The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror-Famine,(Oxford University Press,1987) .
31. Sidney Dell, Trade Blocs and Common Markets ,(London, Constable, 1963), pp. 232-234; Micheal Kaser, Comecon, Integration Problems of the Planned Economies, (London ,Oxford University Press, , 1965).
32. The New Encyclopaedia Britannica, Vol., III, 15th.ed.,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), p.35; Encyclopedia of Russian History, Vol. 1.
33. United Nations, Economic Integration and Industrial Specialization among the member countries of the Council for Mutual Economic Assistance, New York, 1966).

34. V. Morozov, Equality: Cornerstone " Socialist Countries International Affairs" (Moscow), Vol. IX (Dec. 1963).
35. Walter Clemens, The future o9f the Warsaw Pact, ORBIS, 1968, pp. 1020-1022; James Billington, Force and Counterforce in Eastern Europe, "Foreign Affairs", October 1968.

أثر عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من (1980-2019)

The impact of money supply and exchange rate on inflation rates in the Libyan economy, an econometric study for the period (1980-2019)

أ. يونس علي أمبية أبوخطوة، محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية -تامزاوة الشاطئ

طارق محمد سالم ابوخزام، محاضر مساعد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية-القرضة الشاطئ

الملخص:

هدفت الدراسة الى البحث عن حقيقة العلاقة السببية بين عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1980-2019. باستخدام نموذج ARDL ومنهجية جرائجر ونموذج تصحيح الخطأ وذلك لتحديد اتجاه هذه العلاقة في الأجل الطويل والقصير، حيث دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات. وقد أوضح اختبار السببية وجود علاقة ذات اتجاه واحد وذلك لمتغير سعر الصرف مع عرض النقود بمفهومه الواسع ومعدل التضخم. ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين عرض النقود مع معدل التضخم. وبناء على نتيجة اختبارات السببية تستنتج الدراسة أن: التغيرات في نمو عرض النقود وكذلك التغيرات في نمو سعر صرف الدينار الليبي مقوما بالدولار الأمريكي تساعد في تفسير التغيرات في نمو معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود بالمفهوم الواسع، سعر صرف الدينار الليبي، معدل التضخم.

Abstract

The study aimed to search for the truth about the causal relationship between the money supply in the broad sense, the exchange rate, and the rate of inflation in the Libyan economy for the period 1980-2019. By using the ARDL model, the Gregorian methodology, and the error correction model to determine the direction of this relationship in the long and short term, as the cointegration test indicated the existence of a long-term equilibrium relationship between these variables. The causality test showed that there is a one-way relationship for the exchange rate variable with the money supply in its broad sense and the rate of inflation. And the existence of a one-way causal relationship between the money supply and the rate of inflation. Based on the result of the causal tests, the study concludes that: Changes in the growth of the money supply as well as changes in the growth of the Libyan dinar exchange rate denominated in US dollars help explain changes in the growth of the inflation rate in the short and long term.

Keywords: money supply in the broad sense, the exchange rate of the Libyan dinar, inflation rate.

مقدمة:

يؤثر التضخم على كافه جوانب الحياه الاقتصادية والاجتماعية بصوره واضحة ويظهر ذلك جليا في الاقتصاديات الريعية حيث يعد التضخم مؤشر مهم من مؤشرات اداء الاقتصاد الكلي لما له من اثر على القوى الشرائية للدخول وبالتالي يؤثر على مستوى الرفاهة الاقتصادي للأفراد وكذلك مستوى التنافسية للوحدات الإنتاجية ، ويعتبر سعر الصرف وعرض النقود والانفاق العام من اهم محددات التضخم لما لها من اثر بالغ في تفسير سلوك هذا المتغير حيث يمكن ارجاع التضخم في الاقتصاد الليبي الى اكثر من سبب فيمكن ان يكون سبب التضخم هو اسباب نقديه بحته او زياده في الانفاق العام لا سيما الانفاق التسيري او لأسباب خارجيه باعتبار الاقتصاد الليبي اقتصاد منفتح على الخارج اي يعتمد على الاستيراد من الخارج، ان المتأمل في وضع الاقتصاد الليبي يلاحظ ان انه شهد تغيرات كبيره في الفترات السابقة بسبب الظروف السياسية سواء كانت قبل عام 2011 (فتره الحصار) او بعد عام 2011 (فتره اغلاق الحقول النفطية) اثرت سلبا على وضعه التوازني واضعفته .

مشكله الدراسة

لقد شهد الاقتصاد الليبي خصوصا من عام 2014 اغلاقات للحقول النفطية وايقافات متكررة للتصدير بسبب سيطرة قوة قاهرة على هذه الحقول التي تعتبر المصدر الوحيد للحصول على النقد الأجنبي ما اثر سلبا على الاقتصاد الليبي، فارتفعت معدلات التضخم وارتفعت معدلات البطالة وانعدم الانفاق التنموي واهيك عن مشاكل السيولة التي كان تغيير سعر الصرف من احد الحلول المقترحة لحلها ومحل مشاكل الدين العام المتنامي من خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الاتي:

هل توجد أي علاقة سببية بين عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف مقوما بالدولار الامريكي مع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي وما هو اتجاه هذه العلاقة ان وجدت؟

فرضيات الدراسة: - ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها

- يوجد أثر متبادل ذو دلالة إحصائية بين عرض النقود وسعر الصرف مع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة وبشكل أساسي الى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في عرض النقود والانفاق العام وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حيث اهتمامها بتحليل ودراسة اثر المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، الامر الذي يعطي مؤشرا هاما لبيان الوضع الاقتصادي الليبي وما يعانيه من تضخم وركود، وما يتطلبه من معالجات تحقق الاستقرار الكلي وتعيد الاقتصاد الليبي الى وضع التوازن.

منهجية الدراسة: - تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي القياسي عن طريق تحليل العلاقة التأثيرية بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (عرض النقود والانفاق العام وسعر الصرف) بوصفها متغيرات مستقلة على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي بوصفه متغير تابع للفترة من (1980-2019)

الدراسات السابقة

- دراسة د. عمر فرج القيزاني 2020 بعنوان أهم مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2016

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم مصادر ومسببات التضخم في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال دراسة أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية (داخلية وخارجية) على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي. حيث تم تحديد هذه المتغيرات بناء على أراء عدد من نظريات التضخم. وقد صنفت الدراسة هذه المسببات إلى خمس أسباب أو مصادر نقدية. إنفاقيه، ذات علاقة بعوامل النفقات والتكاليف. هيكلية. خارجية). وفي إطار القياس الكمي. بغرض معرفة مسببات هذه الظاهرة وتحديد مسئولية العوامل المسببة لها في الاقتصاد الليبي، أتت مسئولية العوامل الهيكلية والخارجية في المرتبة الأولى، بما يؤكد أن الاختناقات التي سببتها عملية التنمية - بما رافقها من أخطاء أثناء عمليتي التخطيط والتنفيذ - من أهم العوامل المسببة لهذه الظاهرة، إضافة إلى عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي لمجاراة الطلب المتزايد، الأمر الذي أدى إلى الالتجاء للخارج لتغطية الفجوة الناشئة عن ذلك الخلل، وبالتالي التعرض لضغوط التضخم المستور[1].

- دراسة بوفروة وبركة ومحمد 2019 بعنوان أثر عرض النقود وسعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا دراسة قياسية باستخدام نموذج (VECM) خلال الفترة 2015 -2018

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عرض النقود وسعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (2015-2018)، باستخدام نموذج (VECM) وباستخدام عدة اختبارات منها اختبار ديكي فولر الموسع (ADF Test واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وتحليل دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function ، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل فقط تتجه من سعر الصرف وعرض النقود إلى التضخم وعدم وجود هذه العلاقة في المدى القصير، ووجود علاقة موجبة في الأجل الطويل أي أن زيادة عرض النقود وسعر الصرف يؤديان إلى زيادة التضخم، حيث تؤدي زيادة عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي إلى مزيد من الضغوط التضخمية في الأجل الطويل، والجزء الآخر قد يكون راجع لأسباب هيكلية كعدم استقرار قطاع التصدير المبني على قطاع النفط الذي يتسم بتقلب أسعاره[2].

- دراسة ارحومة والصالحي 2019 بعنوان العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2018

1 د. عمر فرج القيزاني ،اهم مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي ،المجلة العلمية، المجلد الأول،العدد1 ،ابريل ،2020.

2 ابوفروة وبركة ومحمد ،دراسة أثر عرض النقود وسعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد السادس ،العدد الحادي عشر ،2019.

حيث هدفت الدراسة الى فحص وتحليل العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي وتوصلت الدراسة الى نتيجة هامة هي ان التغير في عرض النقود وسعر الصرف يؤثران على التغير في التضخم في الاجل الطويل[1] .

- دراسة البلعزي و بن سليم 2018 بعنوان العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1981- 2016 دراسة قياسية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي للفترة 1981 - 2016، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، حيث تم إجراء اختبار Johansson للتكامل المشترك وأظهرت نتائج هذا الاختبار عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين مما يعني عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين، وبناءً على ذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وذلك لتقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود. وقد بينت النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي[2].

دراسة شوقي فورزي (2016)بعنوان قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجز ائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة

تأتي أهمية دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة في التضخم بالجزائر، كون أن التضخم له أثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في معدله من أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة، حيث كانت دراسة الأثر بين عرض النقود والتضخم في الجزائر في ظل وجود متغيرين اقتصاديين ضابطين(الانفاق الحكومي، سعر الصرف) محل بحثنا حيث تمت معالجتها من جانبين، جانب نظري تم من خلاله عرض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تم تحليل تطور هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة. إضافة للتحليل النظري زودنا دراستنا بدراسة قياسية استطعنا من خلالها التوصل إلى أن معدل التضخم في الجزائر يتأثر بالتغيرات التي تحدث (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي،) وذلك من خلال نتائج تقدير المعادلة الانحدارية المحصل عليها بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS8)[3].

المبحث الأول: الجانب النظري

تتضمن العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم مفاهيم يتكرر حضورها، وبالتالي يلزم التعرض لها بشكل مختصر بغية استجلاء معناها والعلاقة النظرية القائمة بينها.

1 ارحومة،عبدالسلام واخرون ، العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2018، مجلة المعرفة، العدد العاشر ،كلية الاقتصاد -جامعة الزيتونة،ليبيا،2019.

2 مصطفى رجب البلعزي ،سالم عطية بن سليم ، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1981- 2016 دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، ليبيا، العدد الثاني عشر 2018.

3 شوق فوزي، قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الخامس العدد الأول،2018.

1- مفهوم عرض النقود:

يعكس عرض النقود مدى حاجة النشاط الاقتصادي لأي بلد لحجم السيولة المطلوبة، فقد يتوسع ليشمل النقود بالمفهوم الواسع، وقد يضيق ليعبر عن مستوى السيولة المرافقة لنشاط محدود. ويمكن فهم عرض النقود تجريبيا من خلال تحديد مكوناته .

أ- مكونات عرض النقود:

أضحى المفهوم الملائم للنقود المستخدم في التقدير من المصارف المركزية في مختلف دول العالم، موضوعا ذي صبغة تطبيقية، ويمكن التمييز بين أهم نوعين من مقاييسه[1] .

ب - عرض النقود بالمفهوم الضيق (مقياس MS1) :

ويدخل في مفهومه العملة المتداولة في الاقتصاد بين الأفراد والمؤسسات، الورقية منها والمعدنية بالإضافة إلى الودائع المصرفية القابلة للسحب في أي لحظة، وتعرف بالودائع تحت الطلب وعليه فان :

MS1= CR + DD

حيث CR: Currency in circulation أي النقود المتداولة

DD Demand deposits أي الودائع تحت الطلب

لقد قامت عدة دراسات تطبيقية بتقدير دالة الطلب على النقود باستخدام(MS1)بزعم انه يسهل التحكم فيها، وعلى اعتبار أن المفهوم الأوسع للنقود قد يشوه Muddy آثار سعر الفائدة، وفي بعض الدول النامية استخدم المفهوم الضيق (MS1) نتيجة لانخفاض مستوى التطور في القطاع المالي وضعف النظام المصرفي هذه الدول[2].

ج -عرض النقود بالمفهوم الواسع " مقياس (MS2):

ويحتوي بالإضافة إلى (MS1) على الودائع لأجل، باعتبارها لا تتمتع بالسيولة قياسا بالعملة المتداولة والودائع الجارية، وهذا يقلل من إمكانية استخدامها وسيطا للتبادل لذلك يطلق عليها تسمية " أشباه النقود Near monies "[3]وعليه فان :

MS2 = MS1 + TD + S

حيث: TD Time deposits أي ودائع لأجل.

S Savings أي حسابات الادخار الاعتيادية.

1 العيسي، نزار سعد الدين ، واخرون، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ،دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2006.

2 الوكيل ، نشأت محمد ،التوازن النقدي ومعدل الصرف ، دراسة تحليلية مقارنة ، شركة ماس ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

3 ساموبلسون ، بول ، ونورد هاوس، ويليام ،ترجمة هشام عبد الله الاقتصاد، الاهلية ، عمان ، الطبعة 15 الأجنبية، الطبعة الثانية العربية،2006 .ص514.

يعد المفهوم الواسع للنقود (MS2) مقياسا مفضلا لتقدير الأثر طويل الأجل لحدوث تغير في السياسة النقدية، كما إن المجاميع الأوسع (Broader aggregates) تعد أكثر استقرارا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي النقدي وان كانت أكثر صعوبة من حيث درجة الرقابة والتحكم فيها .

وبهذا ظهرت عدة دراسات لتقدير الطلب على النقود تستخدم التعريفات الضيقة أو الواسعة للنقود، فالمجاميع النقدية المستخدمة في التحليل التطبيقي تختلف من دراسة لأخرى، ويتم اختيارها على أساس

2- مفهوم سعر الصرف :

يعد سعر الصرف من المتغيرات التي يجب تقدير آثارها عند وضع أية سياسة اقتصادية، لما يتسم به من حساسية في ظل حجم التبادل الدولي الراهن من خلال حالة ميزان المدفوعات.

أ - تعريف سعر الصرف :

يمكن التمييز بين مفهومين لسعر الصرف بحسب وجهة النظر المحلية أو الأجنبية وذلك كالاتي :

حيث يقصد بسعر الصرف للعملة من وجهة النظر المحلية، عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لمبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

كذلك يقيس عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية[1] .

وبذلك فان سعر الصرف هو علاقة تبادلية، أي له وجهان فكل عملية شراء تعد في نفس الوقت عملية بيع.

وفي واقع الحال، يظل من المفيد تناول سعر الصرف الموزون بالتجارة Trade weighted exchange rate – الذي هو عبارة عن رقم لسعر الصرف بالنسبة لجميع العملات للدول التي يتم التعامل معها.

ب - سعر الصرف الحقيقي:

من غير المؤكد أن يعطي حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام.

فإذا حدث مثلا انخفاض Depreciation في القيمة الاسمية للعملة بمعدل اقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في دولة أخرى، فان القدرة التنافسية للدولة المعنية، قد تميل إلى الانخفاض بالرغم

ج – تغير سعر الصرف :

يمكن التفرقة بين مفهومين يحتملهما تغير سعر الصرف:

1 هالوود، سي بول ،وماكدونالد، رونالد ، ترجمة محمود حسن حسني ،النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض، 2007، ص39

– هبوط قيمة العملة، وارتفاع قيمة العملة، وذلك حين يتراجع سعر الصرف الأجنبي لعملة دولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى، ويتحدد هذا المفهوم وفقا لقواعد العرض والطلب على العملة [1] .

2-2- خفض قيمة العملة، ورفع قيمة العملة، حيث تقوم الدولة بناء على مواقف معينة بتثبيت سعر صرف عملتها تجاه عملة أخرى، أو تجاه الذهب. فحين يرفع سعر الصرف الرسمي لدولة ما (بالنسبة للذهب أو عملات أخرى), فان ذلك يعني أن العملة خضعت إلى خفض قيمة العملة، ويعني العكس حين يخفض سعر الصرف الرسمي للدولة.

وأول المستفيدين من ارتفاع أو رفع سعر الصرف هو قطاع المصدرين حيث تصبح منتجاتهم الأرخص بالنسبة لشركائهم، غيران أثر عكسي يحتمل حضوره فيما لو كانت المواد الأولية تعتمد على الواردات، فترتفع التكاليف مما يستدعي تحميل المنتج المحلي سعرا أعلى، كذلك ترتفع الأجور والأسعار عند خفض القيمة، وتأخذ الأخيرة فترة حتى تظهر نتائجها في الاقتصاد المحلي .

أما في حالة تخفيض سعر الصرف، فان العكس يحدث، حيث يكون أول المتضررين هم المصدرون المحليون، وفي المقابل يشجع على الاستيراد من الخارج لانخفاض التكلفة، وغالبا ما يحدث تدخل من قبل الدول من خلال ضخ المزيد من عملات الاحتياط الدولية وعلى رأسها الدولار للجم الانخفاض الحاد في أسعار صرف عملاتها، تشجيعا منها للشركات الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية[2] .

3- التضخم:

أ - تعريف التضخم :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، وهو ابسط تعريفات التضخم ولكنه مهم، حيث يتضمن شرطان لتطبيق التعريف: أن يكون ارتفاع الأسعار عام، أي في كل السلع والخدمات بدون أن يكون متساوي في كل السلع ولكن الاتجاه العام يكون في شكل صعودي وان يكون مستمر وليس مؤقت[3].

ب - قياس التضخم :

تشير كلمة تضخم إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، فيما يعبر معدل التضخم عن معدل التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة وهناك ثلاثة مقاييس رئيسية للتضخم:

ج - الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر مقاييس التضخم انتشارا، وهو يقيس مؤشر أسعار المستهلك لشراء سلة من السلع والخدمات اليومية في أوقات مختلفة، عن طريق تقييم كل سعر وفقا للأهمية الاقتصادية للسلعة المعنية.

1 ساموبلسون، سبق ذكره، ص695

2 شلهوب، علي محمد / شئون النقود واعمال البنوك ، شعاع ، حلب ، الطبعة الأولى،2007،ص119.

3 أبو حبيل، عبد الفتاح عبد السلام، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات ،جامعة قار يونس ،بنغازي، ط1 ،1985 ، ص474.

ويتم احتسابه عن طريق إعطاء وزنا ثابتا لكل سلعة يتناسب مع أهميتها بالنسبة لميزانية نفقات المستهلك، ويتحدد هذا الوزن بما يتناسب مع مجموع إنفاق المستهلكين على تلك السلعة.

يتضح أن معدل التضخم يعتمد على تحديد الرقم القياسي للأسعار والذي يعتمد على الأوزان الثابتة[1].

ويبقى التغير النسبي في CPI هو المؤشر المعتمد للتضخم كونه المضمون الكمي لمفهوم التضخم

* - رقم عام للأسعار In general .

* - يساعد في المتابعة لتراتبية التغير الزمني Sequence .

* - يتضمن الأهمية النسبية لإنفاق الأفراد .

* - سهل الاستخدام لتحويل القيم النقدية (الجارية) إلى حقيقية خاصة الدخل .

ويعاب على الرقم القياسي لأسعار المستهلك كونه مؤشر لنفقات المعيشة وهي تسمية مظللة, لأنه يحدد على أساس المجتمع الحضري وليس المجتمع ككل, فضلا عن انه يخص أسرة حضرية نموذجية, كما انه يقيس سعر سلة ثابتة من السلع السوقية للمستهلك, والواقع يقول أن المستهلكين يقومون باستبدال السلع التي ارتفعت أسعارها بأخرى أسعارها اقل نسبيا, وفي العقود الأخيرة أصبحت أسعار الفائدة المعبرة عن وزن سلعة السكن أو العقارات, تمثل الوزن النسبي الأعلى في السلة لزيادة أسعار المنازل الأمر الذي دعا الكثيرين يعتقدون أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI يبالغ في تضخيم الزيادة في الأسعار.

ولكن CPI يظل الأفضل لمزاياه خاصة إذا رافقته التحسينات المرغوبة جدا فكل تلك العيوب يمكن تلافيها إذا ما تمت هذه التحسينات [2].

د- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي GDP implicit price deflator :

هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك, الاستثمار، مشتريات الحكومة، صافي الصادرات), وهو يختلف عن CPI , في انه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية, وتشتق من المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي مثبطات أخرى خاصة بالسلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي وغيره, وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار المستهلك[3] .

ويتم احتسابه بالطريقة التالية[4] :

1 ساموبلسون، سبق ذكره، ص609.
2 ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم منصور،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة،دار المريخ،الرياض،ط1988،1،ص364.
3 ساموبلسون، سبق ذكره ، ص609.
4 العيسى، سبق ذكره، ص258.

الناتج المحلي الاسمي

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي = ــــــــــــــــ × 100

الناتج المحلي الحقيقي

وبشكل عام يعني الرقم القياسي المئوي ما يلي:

أولا - إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت.

ثانيا - إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت.

ثالثا - إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

المبحث الثاني: التحليل القياسي لتأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في ليبيا للفترة 1980-

أولا- فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

H_0 الفرضية الأولى العدمية: لا يوجد أثر متبادل بين تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك و عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي.

H_1 الفرضية الأولى البديلة: يوجد أثر متبادل بين تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك و عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي.

ثانيا – عينة الدراسة: - تتمثل عينة الدراسة في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار وعرض النقود بالمفهوم الواسع والرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا للفترة (1980-2019 ف)، ولقد تم الحصول على بيانات المتغيرات من أعداد مختلفة من النشرة الإحصائية لمصرف ليبيا المركزي.

ثانيا – الطريقة القياسية المستخدمة لتقدير النموذج: -

لقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach)، حيث يعد هذا الاسلوب من الأساليب القياسية الحديثة نسبيا التي تم استخدامها من قبل[1] في مجال الاقتصاد القياسي. ومن المتوقع أن يتخذ الشكل العام لنماذج الدراسة الشكل التالي:

$$PCI = f(MS2_t , E_t) \quad \text{.....(1)}$$

1 Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., (2001), Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship, Journal of Applied Econometrics,Vol. 16, PP 289-326.

حيث تم أخذ المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية، وفي هذه الحالة تصبح النماذج بالشكل التالي:

$$LNPCI_t = \beta_0 + \beta_1 LNMS2_t + \beta_3 LNE_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

وبذلك تم تقدير النموذج رقم (2) ، وبهدف اختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية (التشخيصية) قبل تقدير نماذج الدراسة وذلك بهدف اختيار النموذج القياسي المناسب لبيانات الدراسة، وهذه الاختبارات الأولية تشمل:

1- اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Test):

في دراسة قام بها (Nelson and Plosser) تبيّن منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي I(0)، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F) ولمعامل تحديد الانحدار(R^2)[1].

ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية.[2]

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة stationaryعندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(Xt)= \text{constant for all t}$

تباينها ثابت، أي أن: $Var(Xt)= \text{constant for all t}$تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:

$Cov(Xt, Xt+k)= \text{depends on t \& } k\neq 0$

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فانه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين[3].

وتم استخدام اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF الذي يختبر الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة ومن ثم عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي – فولر وفقاً للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير(Y):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t \quad \text{..... (3)}$$

1 Nelson, C. R. and Plosser, C. I., (1982), Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Monetary Economics, Vol.10,PP 139-162.

2 Dickey, D. A. and Fuller, W. A.(1979), "Distribution of the Esimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74 (366).

3 Thomas, R. L., (1997), Modern Econometrics: An introduction, (1st ed.), England: Addison Wesley Longman.

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة. وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها ب (Augmented Dickey- Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta 1 + \beta 2_t + \delta Y_{t-1} + \Sigma \ \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{.....(4)}$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ)، وذلك من خلال مقارنة (t) المحسوبة مع (τ) الجدولية (tau- statistic)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.

2- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

الخطوة الثانية في التحليل هي إجراء اختبار التكامل المشترك، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى فهذا يعني أنها ربما تكون متكاملة من الدرجة الأولى، أي I(1) أو أعلى. وبشكل عام إذا وجد تكامل مشترك فهذا يعني أن السلسلتين تتحركان معاً عبر الزمن، ويمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك ينتج عنه علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة[1].

ولأجل اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، توجد مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار (Engle and Granger)[2] واختبار (Johansen and Juselius)[3]. ولكن إجراء هذه الاختبارات يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، كما أن نتائجها قد تكون غير دقيقة في حالة صغر حجم العينة. ولذلك سيتم اللجوء إلى طريقة لإيجاد هذا التكامل المشترك للمتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag Bounds Testing Approach المقترحة من قبل[4].

Johansen, S. (1991), "Estmation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in the Gaussian Vector Autoregressive Models", Econometrica 59 (6).

2 Engle, R. and Granger, C., (1987), Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods, Econometrica, Vol. 22, PP 117-129.

3 Johansen, S., and Juselius, k., (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration – with Applications to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, No. 2, PP 169-210.

4 Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. Reference already mentioned, (2001), PP 289-326.

وتتميز طريقة ARDLعن غيرها من الطرق لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجرائها سواء أكانت درجة التكامل المشـترك للمتغيرات I(0) أوI(1) أو خليط بينهما، كما أنها تعطي نتائج ومقدرات كفؤة في حالة العينات الصـغيرة كما تكون هذه الطريقة جيدة إذا كان سكون المتغيرات غير واضحاً [1].

وتم استخدام طريقة ARDLوذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيّد Unrestricted Error Correction Model (UECM) بالصيغة الآتية[2]:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \eta_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث: Y: المتغير التابع، X: متجه المتغيرات المسـتقلة، :$\alpha, \beta, \lambda, \varphi, \delta$ معاملات المتغيرات، Δ : الفرق الأول للمتغيرات ،m , n : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول، η : حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (5) من خلال:

اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \varphi = \delta = 0$

مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \varphi \neq \delta \neq 0$

وبعد تقدير المعادلة (5) يتم اسـتخدام اختبار Wald-test لاختبار تلك الفرضـيات حيث يتم مقارنة قيمة F-statistic المحسـوبة بالقيم الجدولية ضـمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل [3]، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الـدرجـة I(0)، وقيم الحـد الأعلى (UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملـة من الدرجة I(1)، فإذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة F-statistic أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضـية الصـفرية التي تشـير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشـترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F-statistic المحسـوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \sum \sigma_i Y_{t-i} + \sum k_i X_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث: X,Y: كما عُرّفت سابقاً، θ, σ, k: معاملات المتغيرات، ε : حد الخطأ العشوائي.

1 Hoque, M. M. and Yusop, Z., (2010), Impact of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach, Journal of Asian Economics, Vol. 21, PP 37-52.

2 Baranzini. A., Weber, S., Bareit, M. and Mathys, N. A., (2013), The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland, Energy Economics, Vol. 36, PP 464-470.

3 Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. Reference already mentioned, (2001), PP 289-326.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصـول على العلاقة قصـيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال اسـتخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصـول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (6)، وبذلك فإن العلاقة قصـيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \Sigma\ \pi_i \Delta Y_{t-i} + \Sigma\ \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma\ \varepsilon_{t-1} + \nu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (7)$$

حيث: γ :معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سـرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصـير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، ν : حد الخطأ العشوائي.

3- اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Test):

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لمعرفة فيما إذا كانت متغيرات النموذج ساكنة مع الزمن، تدعو الحاجة لاستقصاء فيما إذا كانت هذه المتغيرات تظهر تغيراً هيكلياً في سـلوكها عبر الزمن، ويعد اختبار كوزوم (CUSUM) للاسـتقرارية من أكثر الاختبارات شيوعا في هذا المجال.

وتظهر نتائج هذا الاختبار في شـكل منحنى لأخطاء نموذج مقدّر بواسـطة طريقة المربعات الصـغرى الاعتيادية (OLS)، ومجال ثقة بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية غير مستقرة. فإذا كان منحنى الأخطاء ضـمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسـة، فإن الفرضـية العدمية ترفض عند نسـبة معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن ثم إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة[1].

4- اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test):

بعد التحقق من وجود التكامل المشترك الذي يتضمن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي تنطوي هذه العلاقة على وجود علاقة سـببية على الأقل من جانب واحد بدون تحديد اتجاه العلاقة السـببية. ولذلك تم اختبار اتجاه هذه العلاقة باسـتخدام اختبار جرينجر للسـببية (Granger causality) حيث يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الأولى التي ظهرت في مجال تحليل السلاسل الزمنية، إذ يعمل على اختبار وجود العلاقة السببية ما بين متغيرين واتجاه وطبيعة هذه العلاقة إن وجدت (أحادية، أو تبادلية)[2].

1 Brown, R. L., Durbin, J. and Evans, J. M., (1975), Technique for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time, Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 37, PP 149-163.

2 Engle, R. and Granger, C., Reference already mentioned, (1987), Vol. 22, PP 117-129.

ثالثا: نتائج التحليل القياسي: لأثر سعر الصرف وعرض النقود على التضخم

1-اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF):

بهدف استقصاء سكون متغيرات نموذج دالة التضخم، تم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة ديكي–فولر الموسع، حيث كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج دالة التضخم

At Level		LNE	LNMS2	LNPCI
With Constant	t-Statistic	-0.3926	0.7944	0.0519
	Prob.	0.9006	0.9926	0.9576
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4399	-2.2096	-1.4535
	Prob.	0.8329	0.4709	0.8284
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4217	2.6796	1.2652
	Prob.	0.1421	0.9976	0.9451
		n0	n0	n0
At First Difference		d(LNE)	d(LNMS2)	d(LNPCI)
With Constant	t-Statistic	-4.5404	-4.2776	-4.6901
	Prob.	0.0008	0.0017	0.0005
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4733	-4.6026	-4.8785
	Prob.	0.0052	0.0037	0.0018
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.189	-3.1875	-4.627
	Prob.	0.0001	0.0022	0.000
		***	***	***

* ساكنة على مستوى دلالة 10%. ** ساكنة على مستوى دلالة 5%. *** ساكنة على مستوى دلالة 1%.

تشير النتائج أعلاه إلى أن أغلب السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في المستوى، إذ أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة اقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم السكون في المستوى. أما عند اخذ الفرق الأول فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، حيث كانت قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة لجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة 1%، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

2- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

تقوم معادلة التكامل المشترك على تقدير انحدار بين القيمة الاجمالية للواردات الحقيقية كمتغير تابع مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسعار النسبية وسعر الصرف الاسمي كتغيرات مستقلة. وللكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وذلك باستخدام (UECM) وفق الصيغة التالية:

$$\Delta LNPCI_t = a_0 + b_0 LNPCI_{t-1} + b_1 LNMS2_{t-1} + b_2 LNE_{t-1} + \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

حيث: b_0, b_1, b_2, b_3 تمثل مقدرات العلاقة بالأجل الطويل وهي معاملات المتغيرات عند المستوى ولفترة تباطؤ زمني واحدة، والرمز a_0: المقطع الثابت.

$$\dots\dots + \sum_{i=1}^{p-1} C_{0,i}\, \Delta LNPCI_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{t_j=1}^{q-j} C_{j,1_j}\, \Delta\, LN\, MS2_{j\ \ t-1j} + \sum_{j=1}^{k} d_j\, \Delta\, LN\, MS2_{j-t} + \sum_{m=1}^{k} \sum_{t_m=1}^{q-m} C_{m,1_m}\, \Delta\, LNE_{m\ \ t-1m} + \sum_{m=1}^{k} d_m\, \Delta\, LN\, E_{m-t} + \varepsilon t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)_{9\text{-}1}$$

C, d: تمثل مقدرات العلاقة في الأجل القصير وهي معاملات المتغيرات بصيغة الفرق الأول.

والرمز Δ: الفرق الأول، وε_t: حد الخطأ العشوائي.

ولإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات للمعادلات (8) و(9) ، تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \beta_1 = \beta_2 \neq 0$

بعد تقدير المعادلات (8) و(9) بطريقة ARDL وباستخدام Unrestricted Constant and No Trend ، تم الحصول على تكامل مشترك ، والتالي نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج دالة التضخم

K=2		F- statistic
PCI = f ($MS2_t$, E_t) ARDL (3,0,4)		**5.646037**
Significant level	Critical values bounds*	
	Lower Critical Bounds (LCB) I(0)	Upper Critical Bounds (UCB) I(1)
1%	4.77	5.855
5%	3.435	4.26
10%	2.835	3.585

يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة بلغت 5.646037 **وهي** أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية (UCB) الموجودة في الجدول المقترح من Pesaran et al. والتي تساوي 4.26 عند مستوى معنوية 5% وبوجود متغيرين K=2، وهذا يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

رابعا: - اختبار المشاكل القياسية للنموذج:

- **اختبار الارتباط الذاتي (اختبار دارين و اتسون D.W)**

أوضحت النتائج أن قيمة معامل داربن واتسون (D.W=1.992) تقع في منطقة عدم وجود ارتباط بالنموذج **حيث كانت** d_1**=1.284** d_2**=1.567**

وأشارت نتائج اختبار (Correlation LM test) لاختبار الارتباط الذاتي إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=0.04298) بمستوى دلالة محسوب **P-value** = 0.9515، وهي غير معنوية إحصائية، وبذلك نستنتج تحقق شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بالنموذج كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (3) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

F-statistic	0.049823	Prob. F (2,24)	0.9515
Obs*R-squared	0.148852	Prob. Chi-Square (2)	0.9283

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على البيانات في الملاحق.

- **. اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):**

أشـارت نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=0.58989) بمسـتوى دلالة محسـوب **P-value** = 0.7934، وهي غير معنوية إحصـائية، وبذلك نسـتنتج تحقق شـرط تجانس حدود الخطأ كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ

F-statistic	0.58989	Prob. F(9,26)	0.7934
Obs*R-squared	6.10442	Prob. Chi-Square (9)	0.7294

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على البيانات في الملاحق.

خلص الباحثان من خلال التقييم الإحصائي لمعالم النموذج واختبارات المشاكل القياسية للنموذج أن النموذج خالي من المشاكل القياسية.

ونظراً لوجود تكامل مشـترك بين المتغيرات، هذا التكامل ينتج عنه وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتم تحديد عدد فترات الإبطاء لمتغيرات المعادلة باسـتخدام معيار (SBC) حيث كانت ARDL (3,0,4)، وكانت نتائج تقدير المعادلة طويلة الأجل كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

الاحتمال	قيم ت	الخطأ المعياري	المرونة	**المتغيرات**
P-value	t-statistics	S. E	coefficient	**variable**
0.0005	-3.98823	0.159617	-0.63659	**$LNPCI_{t-1}$**
0.0004	4.06294	0.093573	0.38018	**LNMS2**
0.0041	-3.15249	0.102553	-0.32329	**LNE_{t-1}**
0.0003	-4.18602	0.149692	-0.62661	**D(LNE)**
0.0032	-3.24804	0.169636	-0.55098	**D (LNE_{t-3})**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على البيانات في الملاحق.

جدول رقم (6) نتائج تقدير المعادلة عند المستوى

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
الاحتمال	قيم ت	الخطأ المعياري	المرونة	المتغيرات
P-value	t-statistics	S. E	coefficient	variable
0.0000	8.406869	0.071040	0.597221	LNMS2
0.0002	-4.291064	0.118354	-0.507863	LNE
0.0713	-1.880747	0.754435	0.418900	C
EC = LNPCI – (0. 5972* LN MS2 -0.5079* LNE -1.4189)				

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على البيانات في الملاحق.

ومن نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ESM) والذي يبين ديناميكية المدى القصير بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة حيث كانت نتائج تقدير المعادلة في الأجل القصير كما يلي:

جدول رقم (7) نتائج تقدير معادلة الأجل القصير

ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
الاحتمال	قيم ت	الخطأ المعياري	المرونة	المتغيرات
P-value	t-statistics	S. E	coefficient	variable
0.0229	2.41912	0.120482	0.291461	$D(LNPCI_{t-1})$
0.0152	2.59831	0.116061	0.301562	$D(LNPCI_{t-2})$
0.0001	-4.64414	0.134925	-0.626612	D(LNE)
0.0005	3.98326	0.138325	0.550983	$D(LNE_{t-3})$
0.0000	-5.018965	0.126836	-0.636588	CoinEq t-1
		AdjR2 = 0.95369	F=81.0914	D.W = 1.992

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على البيانات في الملاحق.

ويلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل التصحيح CoinEq $_{t-1}$ بلغت 0.636588- وهي تحقق الشرطين (سالبة ومعنوية)، وهي تكشف سرعة عودة متغير نمو الواردات نحو القيمة التوازنية في الأجل الطويل، وتعني أنه عندما ينحرف مؤشر نمو الواردات في الفترة السابقة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل تقريباً 64% من الأخطاء في الفترة (t) أي في السنة، إلى أن يصل للتوازن في الأجل الطويل.

- **اختبار كوزوم للاستقرارية:**

الشكل التالي يبين منحنى الأخطاء لاختبار الاستقرارية، حيث يقع هذا المنحنى داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإنّه لا يوجد حاجة لتقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية ويمكن التعامل مع كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة

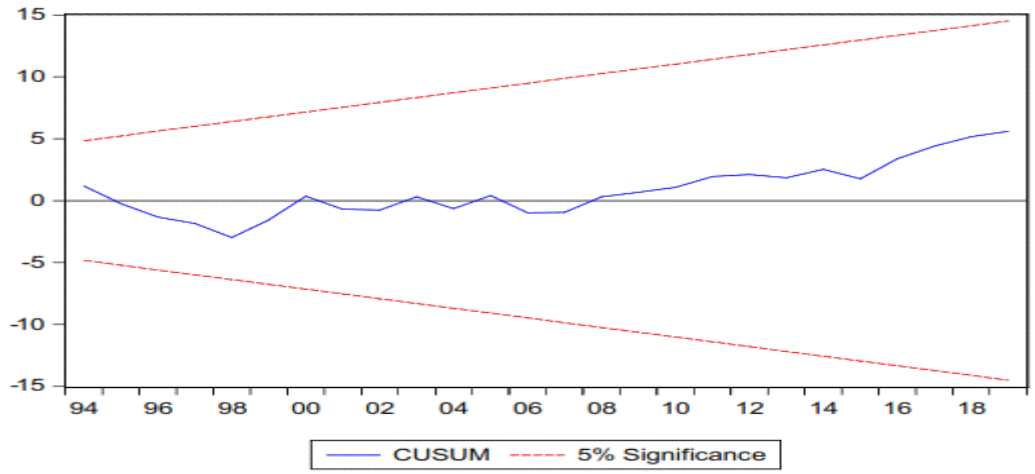

شكل يوضح رقم (6) اختبار كوزوم للاستقرارية

- **اختبار جرينجر للسببية** (Granger Causality Test):

بعد التحقق من وجود التكامل المشـترك الذي يتضـمن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي تنطوي هذه العلاقة على وجود علاقة سببية على الأقل من جانب واحد بدون تحديد اتجاه العلاقة السببية. ولذلك تم اختبار اتجاه هذه العلاقة باستخدام اختبار جرينجر للسببية (Granger causality) كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار جرينجر للسببية

Null Hypothesis		F-statistic	Prpb.
LN MS2 >	LN PCI	5.89351	**0.0065**
LN PCI >	LN MS2	1.58193	**0.2208**
LN E >	LN PCI	5.22000	**0.0107**
LN PCI >	LN E	0.46480	**0.6323**
LN E >	LN MS2	5.74115	**0.0073**
LN MS2 >	LN E	0.19753	**0.8217**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا على البيانات في الملاحق.

تخلص الباحثات من خلال الجدول السـابق أن عرض النقود له علاقة سـببية بالتضـخم أي يسـبب التضـخم بدلالة معنوية بلغت 0.0065 وهي تقل عن 0.01، كذلك يلاحظ أن سعر الصرف له علاقة سببية بالتضخم أي يسبب التضخم بدلالة معنوية بلغت 0.0107 وهي تقل عن 0.01، أيضاً يلاحظ أن سعر الصرف له علاقة سببية بعرض النقود أي يسبب عرض النقود بدلالة معنوية بلغت 0.0073 وهي تقل عن 0.01، ،أي سـيتم رفض الفرضـية العدمية للدراسـة وقبول الفرضية البديلة لها ، أي **يوجد أثر متبادل بين تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك و عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي**.

الخاتمة:

بناءً على نتائج التحليل القياسي للمعادلات التي هدفت إلى تقدير التضخم بمتغيرات سعر الصرف عرض النقود، تم رفض الفرضية العدمية للدراسة وقبول الفرضية البدبلة لها أي (يوجد أثر متبادل بين تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك و عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي) ، وفي ظل أوضاع مثل التي علها الاقتصاد الليبي من حيث جمود الجهاز الإنتاجي يتفق هذا الاستنتاج مع النظرية الاقتصادية، حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام ويدفع بالطلب الكلي لان يفوق حجم المعروض الكلي وبالتالي تظهر النتيجة في شكل موجات من التضخم.

وعن سعر صرف الدينار الليبي فان رفع سعر صرفه (خفض قيمته أمام العملات) خلال فترة الدراسة يعمل على اشتعال فتيل التضخم من جانبين: الأول من السلع المستوردة بما فيها عوامل الإنتاج، والثاني: ارتفاع الأسعار المحلية البديلة للسلع الأجنبية نتيجة لتحول الطلب المحلي نحوها.

النتائج:

بنيت هذه النتائج على ما يلي:

1) أظهرت الدراسة من خلال اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، وهي ساكنة عند الفرق الأول.
2) أظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك لدالة تقدير التضخم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل مع نمو التضخم للسنة السابقة وكذلك نمو عرض النقود وكذلك نمو سعر الصرف للسنة السابقة وأيضاً معدل تغير سعر الصرف للفترات (t ، t-3) وجميعها معنوية عند مستوى معنوية 5 %.
3) أظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك لدالة تقدير التضخم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير مع معدل تغير التضخم للفترات (t-1 ، t-3) ، وكذلك معدل تغير سعر الصرف للفترات (t ، t-3) ، وجميعها معنوية عند مستوى معنوية 5 %.
4) أظهرت النتائج أن النموذج خالي من المشاكل القياسية.
5) وفقاً لاختبار الاستقرارية، يقع منحنى الأخطاء داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإنّه لا يوجد حاجة لتقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية ويمكن التعامل مع كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

التوصيات:

وفقا للاستنتاجات السابق عرضها والتي توصلت إليها الدراسة، يبقى صياغة مجموعة التوصيات أمرا تحتمه كل دراسة لحل بعض مما ورد من مشاكل وفقا لرؤية الدراسة المتواضعة :

1- ضرورة تفعيل مصرف ليبيا المركزي لأدواته المباشرة وغير المباشرة، وان كانت الأدوات المباشرة أكثر نجاعة، لما تنجزه من وظائف دون تعريض الاقتصاد إلى هزات عنيفة تخل بتوازنه، ومن قبيل هذه الأدوات الدخول في السوق المفتوحة كمستثمر بهدف تحقيق التوازن في عرض النقود.

2- خفض سعر صرف الدينار الليبي (دعمه) ليستعيد عافيته، ويخفف من وطأة ارتفاع الأسعار المحلية،

3- فتح آفاق جديدة ومجالات يستثمر فيها الليبيون مدخراتهم حتى لا يعاد استثمارها في بلدان أخرى توفر هذه المساحات، وتضيع بالتالي فرصة استفادة الاقتصاد من هذه الثروات التي هو في أمس الحاجة إليها، لتعزيز قدراته الإنتاجية وبالتالي محاربة التضخم.

4- الغاء القيود على الاحتياطيات الليبية، وذلك لاستثمارها بشكل يجعل من أداة سعر الصرف إلى جانب الأدوات الأخرى أداة فاعلة في محاربة التضخم وسحب السيولة الزائدة عن حاجة النشاط الاقتصادي.

5- ضرورة النهوض بالجهاز المصرفي والرقي بمستوى خدماته، ليضع الأفراد ثقتهم فيه، وبالتالي تفعيل السياسة النقدية حيث تقل السيولة المتداولة خارج المصارف.

6- ثمة أدوات نقدية تساعد في الحد من نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الليبي، وتشمل رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي للمصارف.

لائحة المراجع:

المراجع العربية

1. د.القيزاني، عمر فرج ،اهم مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي ،المجلة العلمية، المجلد الأول،العدد1 ،ابريل 2020،.
2. ابوفروة وبركة ومحمد ،دراسة أثر عرض النقود وسعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد السادس ،العدد الحادي عشر ،2019.
3. ارحومة، عبد السلام واخرون ، العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2018، مجلة المعرفة، العدد العاشر ،كلية الاقتصاد -جامعة الزيتونة،ليبيا،2019.
4. البلعزي ،مصطفى رجب ،سالم عطية بن سليم ، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1981- 2016 دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، ليبيا، العدد الثاني عشر 2018.
5. فوزي ،شوق ، قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الخامس العدد الأول،2018.
6. العيسي، نزار سعد الدين ، واخرون، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ،دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2006.
7. الوكيل ، نشأت محمد ،التوازن النقدي ومعدل الصرف ، دراسة تحليلية مقارنة ، شركة ماس ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
8. ساموبلسون ، بول ، ونورد هاوس، ويليام ،ترجمة هشام عبد الله الاقتصاد، الاهلية ، عمان ، الطبعة 15 الأجنبية، الطبعة الثانية العربية،2006 .
9. هالوود، سي بول ،وماكدونالد، رونالد ، ترجمة محمود حسن حسني ،النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض، 2007.
10. شلهوب، علي محمد / شئون النقود واعمال البنوك ، شعاع ، حلب ، الطبعة الأولى،2007.
11. أبو حبيل، عبد الفتاح عبد السلام، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات ،جامعة قار يونس ،بنغازي، ط1، 1985 .
12. ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم منصور،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة،دار المريخ،الرياض،ط1988،1.

المراجع الاجنبية

13. Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., (2001), Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16.
14. Nelson, C. R. and Plosser, C. I., (1982), Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Monetary Economics, Vol.10.
15. Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1979), "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74.(366)
16. Thomas, R. L., (1997), Modern Econometrics: An introduction, (1st ed.), England: Addison Wesley Longman.
17. Johansen, S. (1991), "Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in the Gaussian Vector Autoregressive Models", Econometrica 59 .(6)
18. Engle, R. and Granger, C., (1987), Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods, Econometrica, Vol. 22.
19. Johansen, S., and Juselius, k., (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration – with Applications to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, No.
20. Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. Reference already mentioned, (2001).
21. Hoque, M. M. and Yusop, Z., (2010), Impact of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach, Journal of Asian Economics, Vol. 21.
22. Baranzini. A., Weber, S., Bareit, M. and Mathys, N. A., (2013), The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland, Energy Economics, Vol. 36.
23. Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. Reference already mentioned, (2001).
24. Brown, R. L., Durbin, J. and Evans, J. M., (1975), Technique for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time, Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 37.
25. Engle, R. and Granger, C., Reference already mentioned, (1987), Vol. 22.

The role of applying the AFROSAI-E
(International standards of the Supreme Audit Institutions)
In achieving administrative reform and improving performance

دور تطبيق معايير الأفروساي-إي
(المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية) في تحقيق الأصلاح الإداري وتحسين الأداء

Dr. Nadra Bushra Naqodi Farah, Ministry of Health, Khartoum, Sudan

Dr. Asad Mubarak Husayn Musa, Business Adm. College, Prince Sattam ben Abd Al-Aziz K.S.A

Abstract :

The stufdy aimed to introduce the AFROSAI-E (international standards of the Supreme Audit Institutions - INTOSAI), as the role of achieving administrative reform and improving the performance of the National Audit Chamber (NAC) Sudan and the performance of the economic units under its control. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed from two main axes that included a number of questions addressed to (60) employees of (NAC)-Sudan on the role of applying the AFROSAI-E in achieving administrative reform and improving performance. The study results showed that the AFROSAI-E Standard provide detailed guidelines that provide a general framework for ensuring that the supervisors of (NAC) have the competence ،integrity and independence in planning ،implementing and reporting the results of their work. The study recommended to increase awareness of applying The AFROSAI-E standards (international standards of the Supreme Audit Institutions - INTOSAI) and support it by the (NAC) at all levels, with the need to support communication with other international, regional and Arabian professional organizations, and get benefit from the experiences of Other countries in the adoption or compatibility of such standards.

key words: AFROSAI-E, INTOSAI, ISSAI, The Supreme Audit Institutions, NAC Sufdan, Administrative Reform, Performance Improving.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بمعايير الأفروساي-إي (المعايير الدولية للأجهزة العليا بالرقابة المالية – الصادرة عن الأنتوساي)، و دور تلك المعايير في تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين أداء ديوان المراجع العام وأداء الوحدات الإقتصادية الخاضعة لرقابته في السوادن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة من محورين رئيسيين تضمنت العديد من الأسئلة التي وجهت إلى (60) من العاملين في ديوان المراجع العام - السودان بشأن دور تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين الأداء، ومن نتائج الدراسة أن معايير الأفروساي-إي تمثل إرشادات تفصيلية توفر إطاراً عاماً للتأكد من أن القائمين على عملية الرقابة يمتلكون الكفاءة والنزاهة والإستقلالية في التخطيط والتنفيذ والإبلاغ عن نتائج أعمالهم، ومن التوصيات: أهمية نشر ثقافة تطبيق معايير الأفروساي-إي (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية الصادرة عن الأنتوساي) ودعمها من ديوان المراجع العام وعلى كافة المستويات، مع ضرورة دعم التواصل مع بقية المنظمات المهنية الدولية والأقليمية والعربية والإستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال تبني تلك المعاييرأو التوافق معها .

الكلمات المفتاحية: الأفروساي-إي، الإنتوساي، المعايير الدولية، الأجهزة العليا للرقابة المالية، المراجع العام السودان، الإصلاح الإداري، تحسين الأداء

Introduction

The International Organization of the Supreme Audit Institutions (INTOSAI) is independent, professional and non-political organization, established to supply mutual support, incourage exchange of expertise and knowledge, also to represent Supreme Audit Institutions (SAI) into international socity, offering high auditing standards for the public sector, supporting governerance, developing the capacity of (SAI) and continuasly improve its performance, were the auditing standards considered the approved tool of (SAI) to issue the reports that inform the beneficiaries and adminsration in the supervised economical units about the performance of this units, and vits ability of using the available resources. So raised the necessity of applying the International standards of the Supreme Audit Institutions (ISSAI), helping the (SAI) to acheive an effective working mechanism, which reflected on the final result reaching Administrative Reform and Performance Improving.

To achieve the objectives of the research, it was divided into four axes, the first to present the Methodology and previous studies, while the second focused on explaining the relation between the application of the AFROSAI-E standards (the international standards for supreme audit institutions) and achieving administrative reform and improving performance. The third axis, which was devoted to presenting the aspect The practical side of the research, including a set of questions divided into two axes, then the fourth axis, including a number of conclusions reached by the research in its theoretical and practical aspects, and also included a number of recommendations in light of the previous conclusions.

First Axis: Methodology and Previous Studies

First: Methodology

1. **Research problem:** The research problem is summarized in the following questions:
   a) Does the application of AFROSAI-E standards (International Standards for Supreme Audit Institutions issued by INTOSAI) and supporting it from National Audit Chamber (NAC) Sudan lead to achieving administrative reform and improving the performance of (NAC) and the performance of the economic units subject to (NAC) supervision?
   b) What are the requirements to apply the AFROSAI-E standards from the (NAC) in Sudan?
2. **Objectives of the research:** are to clarify the role of applying the AFROSAI-E standards in achieving administrative reform and improving the performance of (NAC) the the economic unit's subject to (NAC) supervision, by organizing a questionnaire distributed to a sample of Auditors staff in (NAC) and its affiliated bodies.

3. **Hypothesis of the research:** The research adopted the hypothesis that "there is a statistically significant relation between appliying AFROSAI-E standards and achieving administrative reform and improving performance in Sudan".

The independent variable and dependent variables of the research hypothesis can be explained in the following research model (Figure 1)

Fig (1): The research Model

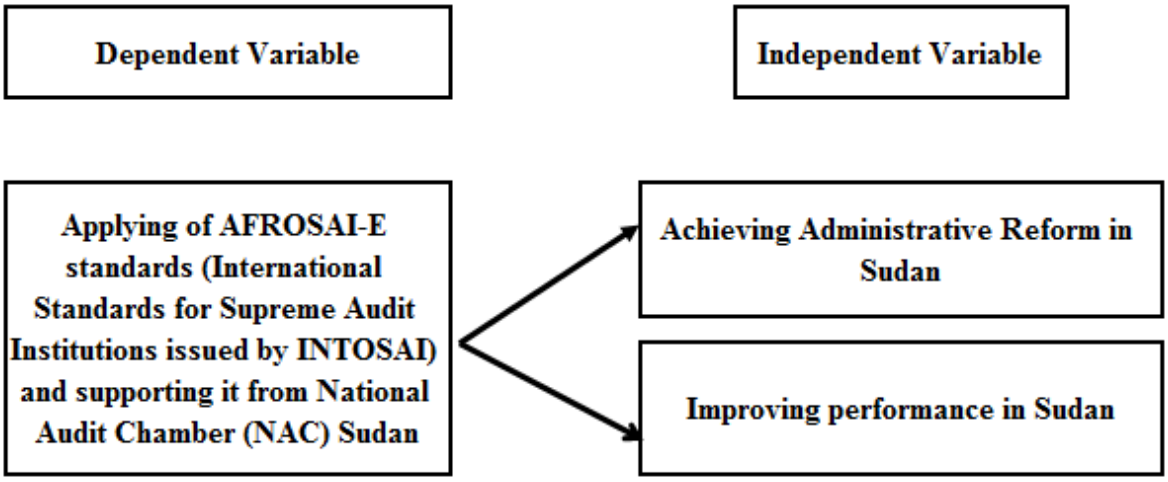

4. **The Importance of the Research:** is in strengthening the role assigned to (NAC) Sudan in achieving administrative reform, combating all forms of corruption and reducing the misuse of resources, especially after the transformations that took place in the local environment after the year 2019 and are still continuing, which requires strengthening the economic aspect. And preserving public money.
5. **Research population and sample:** The research population consists of federal auditors as the staff of (NAC) Sudan, who are assigned to tasks whether within Khartoum State or in other states. A deliberate sample were chosen from those available in White Nile State, both its citizens and those assigned to work outside it, and the current war conditions forced them to Returning to their original residence, or among (NAC) employees who assigned to work in White Nile State and who were unable to return to their headquarters under the same circumstances.
6. **Research tool:** The questionnaire method was adopted due to its many advantages, in addition to that the respondent was exempted from writing his name, which motivates him to give correct and reliable information. To deal with the research hypothesis through the questionnaire, two main axes were identified: the first is: the role of applying standards and

includes a number of (8) questions, and the second is: the requirements for applying these standards and includes a number of (6) questions.

Second: Previous studies and the contribution of the current study

1. (Mohamed, 2013): The study aimed to identify both the general framework of the concept of administrative reform and its importance, and the role of the Federal Financial Auditing Bureau under the laws regulating its work, as well as to survey the pioneering role that the Bureau plays in monitoring the work of government institutions to achieve the requirements of its administrative reform processes, the study resulted that administrative reform has witnessed continuous attention over the past years, which helps improve the level of performance of the state's administrative apparatus. also the lack of the necessary funding resources, technical skills and expertise directly affects the requirements for implementing administrative reform programs and their success at the state level. The study recommended That the state shouuld secure the necessary fund supporting all its agencies, and provide the skills and expertise required to achieve the requirements of the expected administrative reform operations in accordance with the plans efficiently and effectively, as well as the applied laws and legislation must includes the texts concerned with advancing the requirements of the reform operations. Administrative in all state departments and agencies.
2. (Al-Azzawi, 2013), the study aimed to highlight the role of external auditing as an important part in the auditing process, as well as its effective role in administrative reform and thus improving performance. The study resulted that external auditing plays an important role in audit process in general, especially financial audit in particular, cause its great importance in enhancing the role it plays. Also indicated that building an administrative and organizational environment through activating external auditing contributes in improving performance in government departments, especially in auditing departments, which reflected on enhancing efficiency and effectiveness of administrative reform. The study recommended activating the role of financial auditing while influencing the connection of this type with the state's highest authorities for the purpose of ensuring integrity. It recommended helping managers to deal with unproductive and complaining individuals for the purpose of promoting administrative reform.
3. (Dye et.al: 1998) The study aimed to identify the role of supreme audit institutions in enhancing transparency and accountability of economic units. The study indicated some factors that make audit institutions more effective. It also indicated that supreme financial audit institutions can be a powerful force in combating corruption and misuse of public resorces, which add transparency to the decision-making process serving the public interest.

Also, preparing the reports from the supreme financial audit institutions and informing their contents to Parliament. The important relation with the media in combating corruption, and ultimately leads to giving priority to budget control decisions and reducing public services, as well as taking various measures in the field of privatization of government units and liberalization of private economic units

To determine the contribution of the current research compared to previous studies, the following areas of difference can be identified:

1. The current research focused in part on explaining the relation between applying of the AFROSAI-E standards in (NAC) Sudan and achieving administrative reform and improving the performance of (NAC) also improving the performance of the economic unit's subject to its auditing, through preparing a questionnaire that was distributed to a number of individual staff in (NAC) (research sample).
2. The current research presented a set of requirements necessary to apply the AFROSAI-E standards in a way that ensures the development and advancement of the tasks and work of the (NAC) in a manner that achieves the requirements of administrative reform and improvement of performance on the one hand and is consistent with what is required. Performing tasks and work at the international level, on the other hand.

The second axis: The role of AFROSAI-E standards in achieving administrative reform and improving performance in Sudan.

The (NAC) in Sudan issued the (**Systematic Audit Guide - AFROSAI-E November 2013)**. It is considered part of a comprehensive process to improve public sector auditing in the AFROSAI-E region in order to comply with international public sector auditing standards. The guide provides an introduction to auditing in accordance with (ISSAI) (1000-2999) which means full compliance with (IAS) and Additional Notes on (INTOSAI) Practices, and this guide is being improved and updated by the AFROSAI-E Central Technical Team.

First: The framework of international auditing standards for supreme audit institutions

Professional standards and guidelines are essential given the credibility, quality and professionalism of public sector auditing. International Standards for (INTOSAI) (*Al-Gharib, 2005*), aim to promote effective and independent auditing and encourage INTOSAI members to adopt their own professional approach in accordance with their laws. These standards and guidelines are embedded in the theoretical framework of (ISSAI), which consists of four levels as follows:

First Level: Includes the Founding Principles of (INTOSAI) in Lima Declaration of Independence.

Second Level: Sets out the primary requirements for the proper conduct and professional discipline of SAI's. These contain principles and guidelines for independence (ISSAI 10:11), transparency and accountability (ISSAI 20:21), ethics (ISSAI 30), and quality control (ISSAI 40)

Third level: includes the basic auditing standards (ISSAI 100-999) for the theoretical framework and expresses the essence of public sector auditing around recognized professional principles that enhance the effectiveness and independence of auditing public sector facilities.

Fourth level: Explains the basic audit principles as guidelines in a more specific, detailed and practical level that can be used on a daily basis in the discipline of audit tasks. The general audit guidelines (ISSAI 1000-4999) contain the recommended requirements for financial performance and compliance audits, while the guidance on topics Identified (ISSAI 5000-5999) provides alternative guidance for reviewing identified topics or other matters of concern that may require special attention from SAIs.

Second: The concept of administrative reform and its importance

The general concept of administrative reform refers to it being an integrated package of necessary amendments and changes that the government makes in its public administration systems, which aim to contribute to solving structural problems, addressing the problems of overlap between the activities of its administrations, and making them more suitable for the requirements brought about by globalization, the information revolution, and other changes that surround them. The world in its various aspects, in a way that ensures improving performance levels and creating a qualitative shift in providing high-quality services to citizens, and achieving harmony and consistency with the requirements of achieving the state's general policy goals (Anbar and Kazem, 2016)

Achieving administrative reform requires three basic factors: the political factor, the social factor, and the administrative factor. The political factor indicates that administrative reform is a political process that reshapes the relation between administrative authority and the rest of the elements of society. This implicitly demonstrates that the problems of the administrative apparatus stem from politics. It comes from the top of the political pyramid, and the social factor refers to the importance of the social environment and the necessity of taking it into account when carrying out the process of administrative reform, as it gives this process legitimacy and makes it accompanied by understanding and commitment, while the administrative factor refers to the efforts designed to bring about changes in the public

administration systems in the country. In sites that were suffering from a defect to make them able to do their work effectively (Salama, N.D)

There are many definitions of administrative reform, including:

1. Administrative reform is a set of measures that are taken to address a group of behavioral deviations occurring in society or in some sectors of the state from the proper administrative path, regardless of whether these deviations are in the field of administration, individuals, organizations, or others. (Ezzat and Salem, 2014).
2. Administrative reform is organizational changes to solve administrative problems once and for all, meaning that reforms reflect organizational stability more than organizational change (Brunsson, 2006).
3. The United Nations definition indicated that major administrative reforms are nothing but special efforts aimed at attracting fundamental changes in public administration systems by improving one or more major elements in the administrative system, such as reforming the administrative structure, personnel affairs, or administrative processes (Al-Hajj, 2006).

From the previous presentation, the researchers believe that the success of any reform process is based on a set of elements, the most important of which is clarifying the ideas that support reform programmes, as well as putting them into effect, identifying their results, and addressing deficiencies, if any, along with formulating laws that lead to achieving all reform requirements and in a way that ensures development. Effective administration, as well as improving the performance of government units in order to become distinguished in providing their services to citizens.

In order to achieve the philosophy of administrative reform, it is necessary to make a radical change in the general structure of public administration and the overall administrative culture at the state level, and distribute roles, responsibilities and powers among the three authorities in a way that ensures transparency, accountability, efficiency, effectiveness and popular participation, and granting administrative and financial independence to the national and local parliamentary areas (Al-Shiha, 2013), in addition to activating the private sector mission by empowering it according to clear work mechanisms to contribute to various administrative, economic and social development efforts, and working hard and continuously towards coordinating administrative development efforts under one umbrella to ensure unification, integration and harmony of efforts and achieving optimal investment of the resources available for development and reform processes. administrative and raising the degree of its responsiveness to the current stages of work and future aspirations (Anbar, 2013).

Reform is a factor in administrative development, as it represents a process linked to administration and the development of the state, its activities and tasks. The more the state develops and the administration grows in it, the more the necessary efforts for the reform process appear. Administrative reform works to address various administrative problems, the most important of which is the decline in the level of performance required of government units, as well as On assisting the government in achieving its political and economic goals through the methods and techniques provided by reform that open horizons for leaders and managers to develop, implement and follow up integrated work programs in their units (Mahdi, 2013)

Third: The concept of performance and the motivations for improving it

Researcher's differed in their approaches towards defining a specific definition of the term performance. It was defined as:

1. Performance is the act that leads to the completion of work as it should be done, and which is characterized by comprehensiveness and continuity. Therefore, in this sense, it is considered the determinant of the success of the unit and its survival in its target markets. It also reflects at the same time the extent of its ability to adapt to its environment or its failure to achieve The required adaptation (Sharaf El-Din, 2012)
2. Performance is the extent to which goals are achieved through the optimal use of resources, and then a comprehensive, integrated, and dynamic system. It requires following the process and continuous improvement process. It is also multi-criteria, as it focuses on cost, time, and quality (Yahyawi, 2007)
3. Performance is the implementation of actions based on setting a goal or a set of goals, taking into account the consequences of these actions. (Wafa, 2011)
4. Performance is the sum of the economic, environmental, and social results. Economic performance includes financial performance, operational performance, and organizational effectiveness and is measured using financial statements. Environmental performance is based on the effective contribution of the economic unit to the development of its environment by alleviating environmental pollution and reducing Waste and the economy of resources and energy, while social performance is based on making human resources active players in the unit by achieving economic and social well-being (Sharafi, 2016)

The researchers tend to adopt the latter definition because it includes all economic, environmental, and social aspects.

As for the term performance improvement, it refers to the comprehensive method for treating the problems that the economic unit suffers from. It is an organized process that begins by

comparing the current situation with the desired situation for individual performance and the economic unit and trying to identify the gap in performance, and then analyzing the causes to find out the effect of the work environment on performance and then taking action. Appropriate procedures to improve it, and this may include reviewing and evaluating the system, providing new means and equipment, designing a new rewards system, selecting and changing the locations of employees and training them. When one or more of these procedures are agreed upon, they are actually applied and then the results of the application are evaluated.

Third: The relation between the AFROSAI-E standards and achieving administrative reform and improving performance.

The AFROSAI-E standards have an important role in this context, as they are detailed guidelines that provide a general framework to ensure that auditors have competence, integrity, objectivity and independence in planning, implementing and reporting the results of their work, leading to revealing areas of shortcomings in the performance of government units and recommending improvement in the future. The Auditing standards specify the conditions that must be met by the auditor and the Audit Institution to practice work efficiently and effectively. They describe the academic qualifications and practical experience, as well as the specialization and conditions of independence, objectivity, and necessary care that the auditorr and the higher audit institution must have. For supervising, so that they can carry out auditing tasks efficiently and effectively, ensuring the preservation of public funds, achieving the requirements of transparency and accountability, and achieving economic and social goals through optimal exploitation of public funds (Al-Dais, 2005).

It is known that in every internal or external work environment, some negative practices and phenomena may emerge as a result of the political and economic conditions and perhaps the security conditions that a country is going through, such as the spread of corruption, bribery, job laxity, lack of a sense of responsibility, and weak accountability procedures in general, which cause administrative deviations to occur. It requires taking steps towards administrative reform and improving performance, as administrative deviations, from the researcher's point of view, are violations committed by workers in the economic unit or its management while performing the tasks and duties assigned to them, and weak adherence to laws, instructions, and work ethics.

In the field of financial audit, and because of the variables and negative phenomena surrounding the work environment of the units as well as the financial audit institution, it is possible that the above affects the efficiency of the performance of those units, as well as the efficiency of the performance of the financial audit institution, in a way that causes a decline

in the level and quality of the services they provide to society, especially what It is related to exposing cases of corruption and failure in monitoring public funds and ensuring the optimal use of available resources. Therefore, the matter requires the availability of specific performance standards that guarantee the safety of work and the resulting results. (Noor et al., 2007)

In this context, the researcher's emphasizes the importance of having financial audit standards that are binding for workers in financial audit institution, as they are a guide to carrying out supervising efficiently and effectively and in a way that reveals and limits cases of corruption and failure to perform the duties and tasks assigned to staff in unit's subject to the supervision of those institution, and to reach the required level of performance.

In the same context, the Bali Declaration emphasized that in order to be able to impose credibility and encourage reform in order to achieve effective and efficient management in the public sector, SAIs need to maintain the highest professional standards and adopt practices and approaches based on... Standards are considered one of the most productive means for carrying out their oversight mission in order to prove their existence and achieve quality in the oversight work they perform and the observations they discover and the recommendations they make (Bali Declaration, 1988).

The (INTOSAI) provide an opportunity for less developed SAIs to compare their work with international best practices, but before these SAIs can work with these standards they must secure the necessary human resource base. The work of INTOSAI and regional working groups such as ASOSAI is now focused on disseminating standards, building awareness, and developing the necessary knowledge and expertise to align oversight work with standards (Rai, 2013).

Through the review of the AFROSAI-E standards, the researcher's believes that they are guidelines whose application leads to improving the performance of SAIs, and this is reflected in improving the performance of the units subject to their oversight and achieving the required administrative reform through the characteristics that workers in those SAIs must possess, the most prominent of which is independence, which It is considered one of the basics of its work, as the Mexico Declaration on Independence, standards (ISSAI 10) and (ISSAI 11) issued in 2013, stressed the necessity of forming independent oversight bodies that supervise the monitoring of work in both governmental and private units.

The Lima Declaration also stressed that special attention should be paid to the professional development of all employees of regulatory agencies, through local and international training programs. Such development must be supported by all possible financial and organizational

means, and must include knowledge of new technologies in management, including automated data processing, as These programs have a role in increasing the effectiveness of the training process of all kinds, linking training to improving performance, enhancing cases of creativity and development, working to develop training plans that are commensurate with the requirements determined by regulatory bodies organizations, and cooperating between training centers and institutes to meet those requirements at a high scientific and professional level.

In our present world, we find that an ideal, orderly society is characterized by the presence of basic conditions represented by transparency and accountability. The INTOSAI has issued many approved standards in this field, the most important of which are Standard (20) on the principles of transparency and accountability, and Standard (21) on the applications of transparency and accountability. The aim of issuing these two standards is to advance these principles in order to help the supreme financial audit institutions to carry out their work objectively, impartially and independently in the field of identifying violations and determining the responsibilities resulting from them. The application of these standards works to achieve reform in government units.

Therefore, providing a high degree of transparency and accountability enhances the fight against corruption, reduces deviations and transgressions, and works to improve behaviors, which makes engaging in corruption inconsistent with values, moral goals, and integrity. This requires the use of comprehensive, continuous, and diverse political, legal, and public means. The application of transparency also requires the necessity of Commitment of all departments to this and strengthening the role of accountability and oversight aimed at achieving transparency, as well as working to understand business transparency through feedback and continuous monitoring of the results of these actions and reporting this to the beneficiaries.

Professional ethics is considered a set of organizational principles or values and work and behavior charters issued by professional organizations (Arens et al., 2013), and personal and professional ethics differ from one person to another, and such differences and discrepancies become clear to the observer regarding the extent of response or not, whether by temptation or coercion, to Everything that leads him to actions that do not fit with ethical standards, such as negligence in work, bias, weak objectivity, betrayal of trust, or favoritism for a particular party when writing his reports. Therefore, work and guidance must always be done on the necessity of taking into account personal and professional ethical standards and adhering to them (Mahmoud et al., 2011 AD).

INTOSAI has focused on establishing international ethics for the auditing profession in the public sector, which are implemented by all employees of the Supreme Audit Authority, including the head of the agency. These ethics are represented by trust, honesty, credibility, integrity, objectivity, independence, and impartiality. (ISSAI 30)

In the context of clarifying the role of international standards for supreme audit institutions in achieving administrative reform and improving performance, he discussed the second level of INTOSAI standards for quality control (ISSAI 40), which emphasizes achieving efficiency and effectiveness, which in turn leads to improving the performance of the supreme financial audit institution and the unit's subject to its supervision.

From the above, the researchers believe that the international standards for SAIs, especially the first and second levels, which are represented by the basic principles that must be available in SAIs, have a clear impact in achieving administrative reform and improving the performance of government units by providing a scientific approach on which the SAI is based. Finance in confronting all factors of corruption, dysfunction and other factors.

Figure (2): The relation of AFROSAI-e standards to achieving administrative reform and improving performance

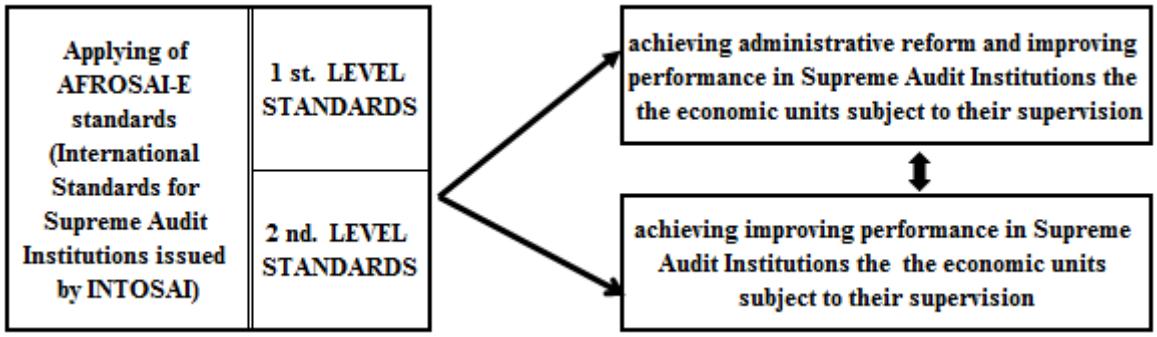

The previous figure shows the relation of AFROSAI-E standards (issued by INTOSAI for the first and second levels of SAIs to achieve administrative reform and improve the performance of the audit institutions themselves and then the performance of the economic unit's subject to their supervision.

The third axis: Presentation and analysis of the questionnaire results

The apparent validity of the tool was verified by presenting the questionnaire to a group of arbitrators in the field of accounting in Sudanese universities to carry out measurement and evaluation, to ensure the clarity and linguistic integrity of the expressions and the extent to which the paragraph belongs and is measured to the field it was prepared to measure. Their

observations were taken into consideration and the questionnaire paragraphs were modified to suit the arbitrators' proposed amendments.

Tests were conducted taking into account the consistency of the questionnaire items to confirm the initial tests of consistency by determining the (Alpha Cronbach's) coefficient. To confirm consistency, tests (validity and reliability) were conducted for each group of questions consisting of each axis separately, then the test was conducted for all paragraphs at the level of the questionnaire as a whole. The results were as follows:

Table (1): Results of the validity and reliability test for the study's axes

	QUESTIONAIRE COUNT	Questions Counts	Alpha Cronbach's coefficient	validity and reliability
1 st. Axis	60	8	0.986	0.992
2 nd. Axis	60	6	0.981	0.990
All; Axes	60	14	0.991	0.995

The Cronbach's alpha coefficient showed ranging from 0.981 to 0.991, which are high results that are considered very good, which achieves reliability coefficients that ranged from 99.0% to 99.2% for the different axes, and in the general framework of the consistency of the questionnaire items, it achieved a rate of 99.5%, which are good rates. Which indicates the stability of the analysis results, and if the questionnaire is redistributed again, results approaching those achieved in the current analysis can be achieved, with the possibility of minor changes that do not affect the overall results.

First: Presenting the analysis results of the first axis statements, "The role of applying the AFROSAI-E standards in achieving administrative reform and improving performance in Sudan."

Table (2): The first axis Statements

Statement No.	Statement Text
1.	Helping The National; Audit Chamber (NAC) with financial and administrative independence contributes to carrying out its tasks objectively and effectively, which reflected in improving its performance in exercising supervision of economic units.
2.	Adopting a specific mechanism to publish audit reports on a periodic basis supports increasing transparency and accountability and increasing community awareness of the value of financial auditing reports.
3.	The periodic and continuous audit enhance the performance of the (NAC) as well as the units subject to its supervision, as a requirements of AFROSAI-E standards, also analyzing deviations and its causes provide solutions to achieve the desired performance.
4.	Adopting training and development programs increases the professional performance of (NAC) and contributes to achieving administrative reform.

5.	Activating policies and procedures to provide an appropriate evironment in the (NAC) as requirements of AFROSAI-E standards, helps in achieving the effectiveness of the administrative reform process.
6.	Following up on the remarks contained in (NAC) reports contributes to overcoming deficiencies and introducing improvements in the performance of the entities subject to (NAC) supervision, and achieving administrative reform at the general level.
7.	The (NAC) diagnosis of weak points in the performance of the units subject to its supervision guides to enhance using the available resources to use those units, which is reflected in the achievement of administrative reform in them.
8.	The efficiency of adopting the AFROSAI-E standards by (NAC) is reflected in providing a general frame for improving the performance of (NAC) and the units subject to its supervision, and achieving administrative reform.

1. Regarding the first statement, the agreement percentage (strongly agree 45.00% and agree 31.70%) amounted to 76.70%, supported by the value of the mean of (4.13) with a standard deviation (S.D) of 0.982, which suggests the statistical decision to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the first statement (TAB. 2).
2. Regarding the second statement, the agreement percentage amounted to 87.70%, with the mean of (4.15), and (S.D) of 0.777, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the second statement (TAB. 2).
3. Regarding the third statement, the agreement percentage amounted to 88.30%, with the mean of (4.20), and (S.D) of 0.732, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the third statement (TAB. 2).
4. Regarding the fourth statement, the agreement percentage amounted to 85.00%, with the mean of (4.10), and (S.D) of 0.838, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the fourth statement (TAB. 2).
5. Regarding the fifth statement, the agreement percentage amounted to 81.70%, with the mean of (4.02), and (S.D) of 0.833, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the fiifth statement (TAB. 2).
6. Regarding the sixeth statement, the agreement percentage amounted to 90.00%, with the mean of (4.20), and (S.D) of 0.708, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the sixeth statement (TAB. 2).
7. Regarding the seventh statement, the agreement percentage amounted to 83.30%, with the mean of (4.05), and (S.D) of 0.832, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the seventh statement (TAB. 2).

8. Regarding the eight's statement, the agreement percentage amounted to 80.00%, with the mean of (4.07), and (S.D) of 0.778, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the eigbbht's statement (TAB. 2).

Table (3) shows the ranalysis esults of the study sample's answers in the field of the contribution of applying international standards for supreme audit institutions to achieving administrative reform and improving performance

Table (3): The role of applying the AFROSAI-E standards (International Standards for Supreme Audit Institutions - INTOSAI) in achieving administrative reform and improving performance

Statement	Strongly agree		Agree		Neut.		Disagree		Strongly disagree		Mean	S.D
	Freq	%	Freq	%	Freq	%	Freq	%	Freq	%		
1.	27	45.0	19	31.7	10	16.6	3	5.0	1	1.7	4.13	0.982
2.	20	33.3	32	53.4	5	8.3	3	5.0	0	0.0	4.15	0.777
3.	21	35.0	32	53.3	5	8.3	2	3.3	0	0.0	4.20	0.732
4.	19	31.7	32	53.3	6	10.0	2	3.3	1	1.7	4.10	0.838
5.	16	26.7	33	55.0	8	13.3	2	3.3	1	1.7	4.02	0.833
6.	20	33.3	34	56.7	4	6.7	2	3.3	0	0.0	4.20	0.708
7.	17	28.3	33	55.0	7	11.7	2	3.3	1	1.7	4.05	0.832
8.	18	30.0	30	50.0	10	16.7	2	3.3	0	0.0	4.07	0.778

Second: Presentation and analysis of the results of the second axis, "Requirements of the AFROSAI-E standards (International Standards for Supreme Audit Institutions - INTOSAI) in the Office of the Auditor General in Sudan".

Table (4): Statements of the second axis

Statement No.	Statement Text
1.	It is necessary to adapt the laws and regulations in force in (NAC) according to the requirements of applying AFROSAI-E standards and eliminate any conflict between them
2.	A plan must be developed to implement the AFROSAI-E standards in light of the results of the assessment of the level of compliance with them
3.	The importance of preparing a trainer's team specialized in AFROSAI-E standards in cooperation with INTOSAI. Their responsibility is to train employees of (NAC).
4.	It is necessary to spread the culture of applying AFROSAI-E standards and support them from (NAC) at all levels.
5.	It is necessary to create an active knowledge community by providing an online knowledge portal to establish communication with AFROSAI-E standards trainers and among SAI staff.
6.	It is imperative to conduct a number of Aud tasks (planning, implementing, monitoring, evaluating, and writing reports about them) based on AFROSAI-E, and with the assistance of trainers in applying these standards.

1. Regarding the first statement, the agreement percentage (strongly agree 35.70% and agree 38.30%) amounted to 74.00%, supported by the value of the mean of (4.08) with a standard deviation (S.D) of 0.850, which suggests the statistical decision to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the first statement (TAB. 5).
2. Regarding the second statement, the agreement percentage amounted to 77.70%, with the mean of (4.02), and (S.D) of 0.833, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the second statement (TAB. 5).
3. Regarding the third statement, the agreement percentage amounted to 90.00%, with the mean of (4.28), and (S.D) of 0.691, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the third statement (TAB. 5).
4. Regarding the fourth statement, the agreement percentage amounted to 90.00%, with the mean of (4.30), and (S.D) of 0.696, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the fourth statement (TAB. 5).
5. Regarding the fifth statement, the agreement percentage amounted to 90.00%, with the mean of (4.28), and (S.D) of 0.739, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the fiifth statement (TAB. 5).
6. Regarding the sixeth statement, the agreement percentage amounted to 90.00%, with the mean of (4.32), and (S.D) of 0.701, which suggests to reject the null hypothesis and accept the study hypothesis within the limits of the mentiond in the sixeth statement (TAB. 5).

Table (5) below shows the results of the study sample's answers regarding "Requirements of the AFROSAI-E standards in (NAC) in Sudan":

Table (5): Requirements for applying AFROSAI-E standards in (NAC) Sudan

Statement	Strongly agree		Agree		Neut.		Disagree		Strongly disagree		Mean	S.D
	Freq	%	Freq	%	Freq	%	Freq	%	Freq	%		
1.	22	35.7	23	38.3	13	21.7	2	3.3	0	0.0	4.08	0.850
2.	18	30.0	28	47.7	11	18.3	3	5.0	0	0.0	4.02	0.833
3.	24	40.0	30	50.0	5	8.3	1	1.7	0	0.0	4.28	0.691
4.	25	41.7	29	48.3	5	8.3	1	1.7	0	0.0	4.30	0.696
5.	25	41.7	29	48.3	4	6.7	3	3.3	0	0.0	4.28	0.739
6.	26	43.3	28	46.7	5	8.3	1	1.7	0	0.0	4.32	0.701

Thus, the researcher's concludes that there is statistical evidence to accept the hypothesis that proves the existence of a statistically significant relation between applying the AFROSAI-E standards and the achievement of administrative reform and improvement of performance in the National; Audit Chamber (NAC) Sudan and the unit's subject to its oversight in Sudan.

Fourth axis: results and recommendations

First: Results

1. The AFROSAI-E standards (International Standards for Supreme Audit Institutions Issued by INTOSAI) provide detailed guidance that specifies a general framework to ensure that those in charge of the Audit process possess competence, integrity, and independence in planning, implementing, and reporting the results of their work, which provides a guarantee for the effectiveness of the supervision process and the disclosure of any Deficiencies in the performance of the National Audit Chamber – Sudan (NAC) and the units subject to its supervision and improving their performance.
2. Adopting a specific mechanism to publish the (NAC) reports periodically supports increased transparency, accountability, and the growth of community awareness of the value of financial audit reports.
3. The commitment to developing and adapting the auditing standards by (NAC) in accordance with the AFROSAI-E standards and adopting them is one of the means required to increase the effectiveness of financial auditing, to advance the administrative reform requirements of the supreme audit institutions and improve their performance, thus improving the performance of the unit's subject to their supervision and ensuring the optimal use of public resources and preserving them from waste and misuse.
4. The application of AFROSAI-E standards supports achieving administrative reform and improving the performance of the (NAC) and the performance of the unit's subject to its supervision by strengthening the following areas:
   a. Financial and administrative independence of the (NAC) and its affiliated institutions.
   b. Follow up on the remarks contained in the reports of the (NAC) to overcome deficiencies and introduce improvements in the performance of audited entities.
   c. Adopting training and development programs to raise the professional efficiency of the (NAC) to achieve administrative reform by providing scientifically and practically qualified cadres.

Second: Recommendations

Regarding the study results, the following recommendations can be made:

1. The importance of providing requirements to facilitate compliance with AFROSAI-E standards (international standards for supreme audit institutions), including:
   a) It is necessary to adapt the laws and regulations in force in the National Audit Chamber (NAC) in accordance with the AFROSAI-E standards and eliminate any conflict between them.
   b) Preparing a team of AFROSAI-E standards specialized trainers, in cooperation with the International Organization of INTOSAI, whose responsibility will be to train the staff of (NAC).
2. Conducting a number of auditing tasks (planning, implementing, monitoring, evaluating, and writing reports about them) based on AFROSAI-e, and with the help of trainers in applying these standards, while creating an active knowledge community by providing a knowledge portal on the Internet, which would achieve broader communication between INTOSAI standards trainers and (NAC) staff.
3. Spreading the culture of applying the AFROSAI-E standards (the international standards for supreme audit institutions issued by INTOSAI) and supporting them from the (NAC) at all levels, with the need to support communication with the rest of the international, regional and Arab professional organizations and benefit from the experiences of other countries in the field of adopting these standards. Or compatibility with it.

Bibiliographie

First: Books in Arabic

1. *Arens, Alvin et al., Auditingb and Assurance Services: An Integrated Introduction, translated by Al-Ashmawy, Muhammad Abdel Fattah and Anam, Gharib Jabr Jabr, Riyadh, Al-Marreikh Publishing House, 2013.*
2. *Abdel Moneim Al-Gharib, International Organization of Supreme Audit Institutions, Kuwait, Audit Bureau, 2005.*
3. *Nour, Ahmed Muhammad, and others, Advanced Studies in Auditing, Alexandria, University House, 2007.*

Second: Official published documents

4. *Lima Declaration, Basic Principles of Financial Supervision, Lima - Peru, 1977 AD.*
5. *Bali Declaration, The Role of Financial Supervision in Supporting Reform to Achieve Highly Efficient Public Administration and Management of institutions, Indonesia, 1988.*
6. *Systematic Audit Guide - AFROSAI-E, issued by the Sudan National Audit Chamber (NAC), November 2013.*

Third: Academic studies

7. *Al-Hajj, Muhammad Ahmed Sayed Ahmed, Administrative Reform between Theory and Practice, Case Study, Master's Thesis, Institute for Studies in Public Administration and Federal Government, University of Khartoum, 2006.*
8. *Al-Dais, Munir Abdullah Naji, The extent of application of the auditing standards of the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) in the Central Organization for supervision and Accounting in Yemen, Master's thesis, College of Finance and Business Administration, Al-Bayt University, Amman, 2005.*
9. *Charafi, Khalil, The role of total quality management in improving the performance of higher education institutions, case study, doctoral dissertation, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Mohamed Khaydar University - Biskra, 2016.*
10. *Sharaf El-Din, Moamen, The role of operations management in improving the performance of an economic institution, case study, Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Farhat Abbas University - Setif, 2012.*

Fourth: Scientific publications and periodical publications

11. *Al-Shiha, Adnan, The Administrative Reform Process from Bureaucracy to Local Parliamentary Councils, Administrative Development Magazine issued by the Public Relations and Media Department at the Institute of Public Administration, Issue 109, 2013.*
12. *Al-Azzawi, Enas Khudair, The role of external auditingb in administrative reform - a research submitted to participate in the second annual scientific conference held by the Federal Financial Audit Office, held 12/4/5/2013, Baghdad, 2013.*
13. *Salama, Salman, Administrative Reform, published research, electronic magazine, Damascus University, Faculty of Economics, Damascus, (N.D).*
14. *Ezzat, Maha Farouk and Salem, Adel Talib, The importance of factors influencing administrative reform to confront corruption: applied research, electronic magbazine, published research, Iraq, 2014.*
15. *Anbar, Aseel Jabbar, Federal Financial The Federal Bureau's of Financial Supervision on executive agencies and its role in achieving administrative reform and supporting government performance, research submitted to the second annual scientific conference, held 4-5/12/2013, Baghdad, 2013.*
16. *Anbar, Aseel Jabbar and Kazem, Hadeel Mahdi, 2016, The effectiveness of monitoring public funds regbardingb the phenomenon of internal displacement and its impact on the requirements of administrative reform: submitted research. For the Eleventh International Scientific Conference at the University of Karbala, Iraq, April 2016.*
17. *Mahmoud, Saddam Muhammad, Hussein and Ahmed, Ali Ibrahim, Muhammad Hamid, The impact of the administrative accountant's ethical standards on the quality of financial reporting information, a case study, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 4, Issue 7, 2011.*
18. *Muhammad, Muwaffaq Abdel Hussein, The Federal Bureau's of Financial Supervision on executive agencies and its role in achieving administrative reform and supporting government performance, research submitted to the second annual scientific conference, held 4-5/12/2013, Baghdad, 2013.*
19. *Mahdi, Zainab Abdel-Daem, The role of Internal audit in administrative reform and supporting government performance, research submitted to the second annual scientific conference, held 4-5/12/2013, Baghdad, 2013.*
20. *Wafaa, Rice, The role of organizational learning in improving the competitive performance of business organizations, research presented to the international forum held under the*

title: Intellectual Capital in Arab Business Organizations in Modern Economies, 13-14/12/2011, Algeria, 2011.

21. *Yahyawi, Elham, 2007, Quality as an input for improving the productive performance of industrial institutions in Algeria: A field study at the Ain Touta Cement Company, Al-Baheth Sci. Magbazine, Volume, No. 5, 2007.*

Fifth: Foreign sources

22. *Brunsson ، Nils (2006) " Administrative reforms as routines"، Scandinavian Journal of Management، Vol 22، Issue 3.*
23. *Dye ،Kenneth M & Rick ،Stapenhurst (1998), Pillars of Integrity: The Importance of Supreme Audit Institutions in Curbing Corruption, The Economic Development Institute of the World Bank.*
24. *Rai ،Viond (2013), International Journal of Government Auditing, Vol.40, No. 30.*

The Impact of cultural marketing on intellectual capital through organizational Performance - Applied Study in Iraqi Universities

تأثير التسويق الثقافي على رأس المال الفكري من خلال الأداء التنظيمي
دراسة تطبيقية في الجامعات العراقية

Dr. Ali Aboudi Nehme Al Jabouri
Imam Al-Kadhum College (IKC), Iraq

Abstract :

This research examines the impact of cultural marketing components on intellectual capital through organizational performance in Iraqi universities. Empirical results suggest that the marketing mix positively affects relational and structured capital. Both associative and for 48.4% organizational performance. It is not expected to be found not significantly, directly impact organizational performance, it is correct to mention significantly affects organizational performance because it is an integral part of relational capital if the culture is in a dynamic state. The impact of relational capital on organizational performance is adjusted by gender and age. The effect is stronger among younger men. In the case of structural capital, its impact is mitigated only by sex so that the impact is slightly stronger for females rather than males. key findings. mediated by the impact of regulatory performance to guide the global market on the performance of higher education institutions. Second, this research is the first attempt to understand how intellectual capital has enhanced the performance of organizations through organizational performance readiness. Thus, the primary meaning of these findings is that private higher education institutions need to direct their innovations to society for society's future performance and benefits. Applied implementation is important in the relationship between organizational performance and intellectual capital

Key words: cultural marketing, higher education institutions, relational capital, structural capital, associative capital.

ملخص:

يبحث هذا البحث في تأثير مكونات التسويق الثقافي على الراس المال الفكري من خلال الأداء التنظيمي في الجامعات العراقية. تشير النتائج التجريبية إلى أن المزيج التسويقي له تأثير إيجابي على رأس المال العلائقي ورأس المال الهيكلي. يمثل كل من رأس المال الترابطي ورأس المال الهيكلي 48.4٪ من الأداء التنظيمي. من غير المتوقع أن نجد أن رأس المال البشري ليس له تأثير مباشر كبير على الأداء التنظيمي. ومع ذلك، فمن الصحيح أن نذكر أن رأس المال البشري يؤثر بشكل غير مباشر وبشكل كبير على الأداء التنظيمي لأنه جزء لا يتجزأ من رأس المال العلائقي اذا كانت الثقافة في حالة ديناميكية. يتم تعديل تأثير رأس المال العلائقي على الأداء التنظيمي حسب الجنس والعمر. التأثير أقوى بين الرجال الأصغر سنا. في حالة رأس المال الهيكلي، يتم تخفيف تأثيره حسب الجنس فقط بحيث يكون التأثير أقوى قليلاً بالنسبة للإناث بدلاً من الذكور. يكشف هذا البحث عن النتائج الرئيسة التالية. أولاً، يتوسط جاهزية رأس المال الفكري بشكل كامل تأثير الأداء التنظيمي لتوجيه السوق العالمية على أداء مؤسسات التعليم العالي. ثانيًا، هذا البحث هو المحاولة الأولى لفهم كيف عمل رأس المال الفكري على تعزيز أداء المؤسسات من خلال استعداد الأداء التنظيمي. وبالتالي، فإن المعنى الأساسي لهذه النتائج هو أن مؤسسات التعليم العالي الاهلية بحاجة إلى توجيه ابتكاراتها إلى المجتمع من أجل الأداء المستقبلي ومزايا المجتمعات. التنفيذ المطبق مهم في العلاقة بين أداء التنظيمي وراس المال الفكري.

الكلمات المفتاحية: التسويق الثقافي، مؤسسات التعليم العالي، رأس المال العلائقي، ورأس المال الهيكلي، رأس المال الترابطي.

Introduction

broad that intellectual capital affects a company's organizational performance in a variety of industries, intellectual capital has continued to grow using different methods of analysis in different contexts. Thus, a lot of compelling concepts have been in knowledge-intensive industries and advanced technology. In the past decade, the state of emergency in the knowledge economy has been attributed to the widespread recognition of the IFRC as a decisive factor driving innovation and economic growth. Intellectual capital provides a potential source of sustainable competitive advantage. Although intellectual capital is difficult to accurately measure as an intangible primary resource, its added value remains undisputed. Moreover, most research has been conducted on intellectual capital and its relationship to performance in Western business environments. Meanwhile, although few researchers have been involved in highlighting the impact of international cooperation in the knowledge-intensive industry such as telecommunications, their overall subscriptions to the IC literature are very limited. Thus, this research aims to investigate the impact of intellectual capital on organizational performance in Iraqi private universities. One of the main reasons for examining these institutions in Iraq is that universities are among and rapidly growing sector. The education sector contributes significantly to the Iraqi economy, and this sector represents an opportunity for the country to increase its competitive advantage over its Arab neighbours in the region. Iraq possesses the vital elements of a knowledge hub in the region .

3-methodology

problem

The role of international cooperation in the functioning and progress of the Organization is clear. Therefore, the research focuses on whether cultural marketing impacts intellectual capital and whether its three main components have the same positive relationship with the performance of private universities as with other sectors of society. And how universities manage their intellectual capital to achieve efficiency in their performance"

Objectives

1. To explore the role and function of IC in relation to private universities in Iraq.
2. nvestigate the link between intellectual capital and university performance and effective work.
3. Study the role of intellectual capital by comparing public and private sector universities.
4. To understand the importance of intellectual capital management in developing countries

Hypotheses

The main objective of the research was to determine the impact of the components of intellectual capital, namely human capital, structural capital, relational capital, and the performance of institutions in private universities in Iraq. Most researchers agree that intellectual capital is positively correlated with performance in the education sector and universities. The conceptual framework of this research is based on three variables that predict human capital, structural capital, relational capital, and two dimensions of organizational performance.

1. Human capital is positively related to organizational performance in Iraqi universities
2. Structural capital is positively related to organizational performance in Iraqi universities
3. Relational capital is positively correlated with organizational performance in Iraqi universities
4. There is a positive impact of intellectual capital on the performance of the organization.

2-theoretical

Intellectual Capital

First of all, we define intellectual capital, its inclusion and classification, which is the total inventory of all intangible assets, knowledge and capabilities of an organization that can create competitive values or advantages to achieve its excellent goals. Another definition is the total inventory of all intangible assets and capabilities in an organization that can create competitive values or advantages and another definition is the total inventory of the group – knowledge, information, technologies, intellectual property rights, experience, organizational learning, competence, collective communication systems, customer relationships and brands capable of creating value for the organization. (Chen, 2008). (Smith, 2017) In addition, with the popularization of the Internet and the service industries, the gap between the organisation's market value and book value is constantly increasing; Consequently, the real value of the Organization is no longer correct in its financial statements. (Huang,2020)

Determining the mutual influence of the intellectual capital of universities is therefore of great importance to ensure their development. Within the framework of the university concept, higher education institutions can ensure the creation and which in turn is a source and component of their intellectual capital, taking into account the relationships established with other subjects of the regional economy. With proper management, the synergistic effect can create the interaction

of the parties, enhancing the role of intellectual capital for individual region's subjects as well as the multiplier effect that arises during the development of the intellectual capital of the university increasing the intellectual capital of the region, It can be ensured only by the active participation and participation of the intangible resources of the territory in the activity of the University. Literature analysis made it possible to identify separate publications on issues of mutual influence of intellectual capital of regions and universities located within their borders, which are often of a framework nature. Therefore, we focus more on the role of universities in developing the human potential of the country and the region. (Chávez,2021) and also take into account the role of university education as a decisive factor in the creation and development of intellectual capital. In this regard, we note the need to develop the intellectual capital of the university that is broadcast to the region during staff training. The role of the university in the formation of its intellectual capital is much broader and argues that it should not be determined solely by the training of specialists; it should be the basis of scientific, technical, social and economic development, the foundation that binds professors, based on ideas, developments and projects historically accumulated and their active birth. In the new historical stage of the development of society.

The development of human capital for regional economic subjects is ensured in the process of training professors in universities; the development of organizational capital is based on technologies created in universities. We suggest that special attention be paid to technological networks, which represent a group of economic entities that interact with each other at all stages of the innovation process. The role of universities in developing the intellectual capital of professors, which is expressed through the following key directives: (Ďuriček, 2014)

1. Training competitive specialists on the basis of close integration of educational activities with basic and applied research.
2. Developing the entrepreneurial activity on the university platform with the participation of the external community and ensuring that its requests are met, which is ensured by involving professors in an activity directed towards joint practice
3. Ensure the implementation of individual pedagogical paths that can meet the educational needs of each person at their appropriate level. (Nuryaman,2015)

University performance is measured on the basis of academic excellence achieved. In line with the paradigm shift of higher education in the era of globalization, the university must change the orientation from a national and analogue economy to a global, digital and information-based economy. To meet these challenges, universities must enhance their performance in both academics and administration. Performance measurement has increasingly

prompted the call for accountability in higher education. However, there are still a few university performance measurement frameworks that have been developed. Many performance measurement frameworks are created from private sectors to intentionally generate profits. The performance of universities can be measured through aspects of education and research, which are aligned with the roles and functions of the university. Intellectual capital is the most important strategic asset and importance towards organizational performance in various fields. The university is an organization and therefore provides a means to achieve IC since international cooperation is very important for universities. Universities produce knowledge, also within the framework of scientific and technical research such as research or publication results or through scientific tourism. Thus, university organizations are the best framework for presenting ideas related to intellectual capital theory. We assume the academic community, as well as the global community, that the intellectual capital of the University should receive the highest quality and not require any kind of intervention. However, reality refutes this statement and today's universities are slowly progressing towards innovation. Public universities do not have an owner structure like private institutions. (Al-Jubouri,2020)The motivation for this case is a set of challenges related to how to embed tacit knowledge and collective intelligence into human capital and organizational processes. (Albassam et al,2022) This means that the intangible nature of IC leads to difficulty in understanding and management within the entire organization. In fact, most scientists and managers have only vague concepts about how to manage invisible resources based on nurturing and developing human capital, structural capital, and relational capital. (Gogan,2014)

Dimensions of intellectual capital in Universities

Intellectual capital refers to the asset that will produce future intellectual flows and those that first come to mind are inherently innumerable. So what is intellectual capital? Intellectual capital has been defined in many ways and by a large number of researchers, most of them as a combination of resources and intangible activities that allow an organization to transform resources into a system capable of creating value for professors and a combination of human, relational, and organizational resources and activities. Human capital is defined as the knowledge and competencies that universities have and organizational intellectual capital is defined as the collective knowledge, even the capabilities of individual employees, that contribute to an organization. (Ďuriček, 2014) As a result of the work of many researchers, there is general agreement that IC simultaneously refers to three distinct dimensions of capital: human, structural and relational. Human capital: the knowledge and competencies that exist

with professors. This type of capital, along with relational capital, they cannot be owned, but it must be shared with professors and grown according to the environment we create. The culture will lead to rapid growth and long service. Organizational capital: collective knowledge, beyond the capabilities of individual professors. For example information systems, policies and procedures and intellectual property. (Draghici etal, 2016)opened up the knowledge economy Provide opportunities for each organization to replace expensive physical assets with inexpensive ones. Relationship capital: In all relationships with external parties, the relationship between these three components is very close and the task of management is to integrate them into their management thinking, which requires understanding its components. Walasek, 2016 The strategy should integrate these perspectives into a broad-based synergistic solution that can be economically assessed. This integration represents the last step on the road to organizational capacity. Unlike physical assets, intellectual assets can be multiplied (we can use them simultaneously and at low costs) and this is what makes intellectual assets much higher than physical assets. The three types of capital often work together to create core competencies that will have a strategic impact. (Al-Jubouri,2021) and we will explain the dimensions in detail.

Human Capital

Human capital includes all business capabilities embedded in employees and not owned by the enterprise. It is the individual store of knowledge of the organization as sent by its employees. Human capital is the core element of intellectual assets and one of the most important sources of organizational performance for companies. In this context, human capital refers to resources that include the knowledge, skills, and experience of employees, or members of an organization possess individual tacit knowledge. The concept of human capital (gifted capital) is associated with innate ability, intelligence, creativity and gifted mental ability. (Anwar et al, 2022)

Structural

elements of codified knowledge. It is embedded in systems, databases, and software Unlike human capital, structural capital (SC) includes the mechanisms and structures of an organization that support the productivity or performance of employees. It brings them together. (Marcin,2013)

Relational capital

Relational capital represents the knowledge embedded in customer preferences including suppliers and relationships with partners. At its core, RC is concerned with mobilizing knowledge and relationship resources through social structure. It is the broad concept of customer capital. It is through research in the existing literature to relational capital as

knowledge embedded in all relationships between the organization and stakeholders. . (Galiakhmetov,2015)

Implementation of intellectual capital operations in universities

There is growing interest in the academic community and researchers to find new ways to measure IC. The IC metrics industry has more than 15 different inputs to measure what has long been considered unmeasurable. The growing interest in intangible assets has extended from corporations to public institutions such as universities over the past decade. As universities are critical institutional actors in national innovation systems, higher education and research institutions are trying to make them more comparable, flexible, transparent, and competitive. We all see universities as a pipeline for intellectual capital because we form human capital and give the necessary knowledge in terms of intellectual capital, but do universities understand and rely on their intellectual capital? Most educational institutions point out that we should not assume that universities are aware of what they have or do not have in terms of intellectual capital, (Al-Jubouri, 2019) it directs its efforts to improve research management and contribute to comparative analysis in universities, By highlighting some methodological and conceptual considerations in relation to an analytical framework needs to be developed in a unified manner. A common disclosure model should be used in the intellectual capital scheme applied to all universities. There are already some tools for disclosing research collaboration within universities, through three selected main areas, which are the most representative works of current trends in international cooperation that can apply to universities: (Al-Jubouri, 2022)

1. Ministry of Science, Technology and Innovation for intellectual capital data on the methods of the new guidance by regulatory performance
2. Guidelines for managing and reporting intangible assets. It is the only experiment in the field of universities at the researcher level.
3. development and innovation in universities through scientific conferences. (Kayacan,2017).

Organizational Performance (OP)

Organizational performance is an important issue for both for-profit and non-profit organizations. Improving company performance is something that most organizations strive to achieve. Some of the factors mentioned in the literature that have an impact on organizational performance and improvement include organizational culture, organisational environment and strategy, individual and organizational learning, and employee engagement and commitment to organizational goals. Performance refers to the ability of an organization to create results and actions at an acceptable level. In addition, organizational performance indicates the degree to which an organization meets its own needs and the needs of stakeholders for survival.

Organizational performance as a measure of how well an organization has achieved its objectives. Organizational performance can be measured using different goals and measurements. However, (Aqqad,2017) Performing this task is not easy when it comes to measuring organizational performance based solely on financial metrics. Adequate non-financial measures must also be used. Most researchers suggest measuring organizational performance using five dimensions: innovation, rate of new product development, customer satisfaction, customer retention, and operating costs. On the other hand, others have proposed four dimensions to measure organizational performance: return on assets, return on equity, revenue growth, and employee productivity. This research uses the dimensions of operational performance and financial performance as proposed in today's environment, organizations must strive to operate in the most efficient and effective way. This is because organizations need to face the changes brought about by these highly dynamic and unstable environments. Operational performance refers to performance related to the internal operation of organizations, such as productivity, product quality, and customer satisfaction. (Shehzad, 2014) In addition, operational performance is the ability to measure the results of an organization's operations. Operational performance can be defined as the non-economic aspects of an organization's social and societal relations and competitive success factors that affect the efficiency of its operations. Operational performance is typically measured using five dimensions: cost, quality, delivery, flexibility and innovation. The reason why these non-financial measures are so popular is that they are used as a way to transform a company's strategy and vision into a tool that affects performance and leads to superior financial performance.

Therefore It is a vital issue for all for-profit and non-profit organizations. Organizational performance is also the most important criterion in evaluating organizations, their work and their environments. Improving organizational performance is a prerequisite for the strategic management of an organization seeking maximum performance. Performance is a comprehensive concept of all activities in organizations of all kinds. Organizational performance is defined as the quality of work, the efficiency of employees in decision-making, the improvement and development of processes, the relationship of employees with their leaders, the diversity of services and products, innovations, market share, employees' skills and experience in solving problems, new methods and modern technologies for product development. (Hasan, 2016). In our research, we focused on measuring the performance of organizations on two main dimensions: (1) financial performance and (2) operational

performance. The two dimensions were used in the research to measure the performance of the organization. (Al-Jubouri,2022)

Financial Performance (FP)

Traditionally, financial reporting heavily influences performance measurement, leading to the development of many financial metrics. Financial performance is referred to as the achievement economic objectives that are reflected in the results of financial and market indicators. Financial performance also refers to a measure of how the financial condition of an organization changes, or the financial results resulting from management decisions and the implementation of those decisions by the organization's members. In fact, most of the financial indicators used include profit margins, return on assets, return on equity, growth, costs, return on investment, and sales growth.

Non-Financial Performance (NP)

Non-financial performance metrics are non-financial aspects of an organization, such as product quality, customer satisfaction, on-time delivery, efficiency, productivity, market share, employee satisfaction, achieving the strategic goal, and developing and optimizing the workforce. The main advantage of measuring non-financial performance is its positive impact on future financial performance. In addition, non-financial performance metrics are widely used to convey an organization's strategy and vision to influence organizational performance and thus influence the future performance of the organization. (Al-Jubourim2023)

Intellectual Capital and Organizational Performance

It can be concluded that regardless of the industry in which the organization operates, intellectual capital has an important relationship with the performance of the company. To examine the relationship between intellectual capital and the performance of the organization in terms of profitability and productivity. The results showed that intellectual capital has a lot to do with productivity but nothing to do with profitability. In addition, research on 300 British companies has shown that there is a significant positive correlation between intellectual capital and a company's financial performance. Intellectual capital has a significant impact on organizational performance. Moreover, intellectual capital positively affects the performance of the company. This competitive advantage arises from the use of rare, intangible and company assets. Also, the current and future competitiveness of the company as well as the growth of the company's value is determined by intellectual capital. Competitive advantage is achieved by those companies that succeed in mobilizing their intellectual capital in the form of knowledge, technological skills, experience and strategic capabilities.(Al-Jubouri,2019) therefore,

Intellectual capital depicts valuable and uncommon resources and competencies, giving the company a permanent competitive advantage and superior performance for the company, and human capital is the human factor in the organization, which combines in intelligence, skills and experience that employees use and exploit when they leave the organization and give a distinctive feature to it. At the same time, macroeconomic perspectives are human capital a driver of national economic activity, competitiveness and company prosperity, and a source of innovation and strategic innovation. Intellectual capital takes into account what happens between individuals, and how employees relate within a company; intellectual capital is the store of knowledge that an organization has and includes information system, explicit knowledge, product and process innovation, and process improvement. Relational capital is an intangible asset that relies on developing and maintaining high-quality relationships with any organization, individual, or group that affects or affects your business. (Al-Jubouri,2020)

4-analytical aspect: Hypothesis I: There is a significant correlation

Table (1) shows results testing the relationship between human capital and organizational performance.

minion	**Organizational Performance**						
Variable Independent	Sig.	F Calculated	T Calculated	R^2	R	Beta	**Constant**
Human Capital	.000[b]	30.732	4.025	.523	0.74	.723	**1.803**

Source: Prepared by the researcher according to the outputs of the calculator and the SPSS program

It is clear from Table (1) that the regression equation indicates the constant (a = 1.803), which means that there is a human capital value of (a=1.803) when the value of organizational performance is zero.

The value of the marginal tendency of human capital has reached (β = 0. 723) It indicates that a change of (1) in organizational performance will lead to a negative change of (0.723) in the calculated value of human capital, and that the correlation rate estimated at (0.74) and this indicates a correlation between the two variables a good positive positive relationship at a significant significance (0.000), The value of the coefficient of determination (R2) also indicated a coefficient of (0.523), which means that human capital is interpreted by its value (0.523) from the variation in the calculated value, which is of significant significance within the limits of a significant level (0.05) and in light of these results this hypothesis is not rejected.

Second hypothesis: significant correlation between structural capital and organizational performance.

Table (2) shows results testing the relationship human capital

minion	Organizational Performance values						
Variable Independent	Sig.	F Calculated	T Calculated	R^2	R	Beta	Constant
Structural Capital	.000b	30.732	4.025	.623	0.53	0.512	1.601

Source: Prepared by the researcher according to the outputs of the calculator and the SPSS program

It is clear from Table (2) that the regression equation indicates the constant (a = 1.601), and this means that there is a structural capital value of (a = 1.601)) when the value of organizational performance is equal to zero, while the value of the marginal slope of structural capital has reached (β = 0. 512) It indicates that a change of (1) in organizational performance will lead to a negative change of (0.512) in the calculated value of structural capital. The correlation rate estimated at (0.53), and this indicates a good positive correlation between the two variables at a significant significance (0.000).

The value of the coefficient of determination (R2) also indicated a coefficient of (0.623), which means that the structural capital is explained by its value (0.623) of the variation in the calculated value, which is of significant significance within the limits of the level of significance (0.05) and in the light of these results this hypothesis is not rejected.

Hypothesis III: significant correlation

Table (3) shows results of testing the relationship between relational capital and organizational performance.

minion	Organizational Performance values						
Variable Independent	Sig.	F Calculated	T Calculated	R^2	R	Beta	Constant
Relational capital	.000b	30.742	4.225	.801	0.62	0.551	1.432

Source: Prepared by the researcher according to the outputs of the calculator and the SPSS program

It is clear from Table (3) that the regression equation indicates the constant (a = 1.432), and this means that there is a relational capital value of (a = 1.432)) when the value of the organizational performance is equal to zero, while the value of the marginal tendency of the relational capital has reached (β = 0. 551) It indicates that a change of (1) in organizational performance will lead to a negative change of (0.551) in the calculated value of the relational capital. The correlation rate is estimated at (0.62) and this indicates a positive correlation between the two variables at a significant significance (0.000).

The value of the coefficient of determination (R2) also indicated a coefficient of (0.801), which means that the structural capital is explained by its value (0.801) of the variation in the calculated value, which is of significant significance within the limits of a significant level (0.05) and in light of these results this hypothesis is not rejected.

Fourth hypothesis: There is a significant impact

Table (4) shows the results of the impact relationship test between intellectual capital and organizational performance.

minion	Organizational Performance values					
Variable Independent	Sig.	F Calculated	Calculated'T	R^2	Beta	Constant
Intellectual Capital	.000b	30.742	4.225	.801	0.781	1.873

Source: Prepared by the researcher according to the outputs of the calculator and the SPSS program

It is clear from Table (4) that the regression equation indicates the constant (a = 1.873), and this means that there is a value of intellectual capital (a = 1.873)) when the value of organizational performance is equal to zero, while the value of the marginal inclination of intellectual capital has reached (β = 0. 781) It indicates that a change of (1) in organizational performance will lead to a negative change of (0.781) in the calculated value of intellectual capital. The value of the coefficient of determination (R2) also indicated a coefficient of (0.801), which means that the structural capital is interpreted by its value (0.801) from the variation in the calculated value, which is of significant significance within the limits of a significant level (0.05) and in light of these results this hypothesis is accepted.

4-Conclusions and recommendations :

The research has a set of conclusions and recommendations that resulted from finding the relationship between the research variables, namely:

Conclusions:

1. Intellectual capital has a major role in the development, organization and preparation of organizations, but most of our organizations are unable to invest intellectual capital.
2. Lack of attention to competencies and knowledge holders within organizations, which led to a decline in their organizational performance, which made most organizations delay in their future activities.
3. The decline of most of our organizations in their organizational performance, which is the neglect of intellectual capital, which is the basis of all organizations.
4. The departments in the Iraqi organizations work in the spirit of the manager and not the leader, which lost confidence between the senior and lower management and made

employees as a tool to meet the work in the renewed time without giving room to put forward ideas and opinions.

5-Recommendations:

1. Business organizations should allow workers to put forward ideas and opinions in solving outstanding problems
2. Paying attention to competencies and expertise within the organization to solve outstanding and emergency problems to raise organizational performance within organizations.
3. Empowering workers to find optimal solutions in critical times, solve emergency problems and achieve a sense of responsibility among subordinates to push organizations forward.
4. Senior management must work in the spirit of leader and group discussions to achieve the desire and initiative of individuals to put forward ideas and opinions to achieve a future vision for the advancement of the reality of organizations.

Bibiliographie

1. *Huang C -Chin H a, Shyh-M H (2020), External and internal capabilities and organizational performance: Does intellectual capital matter?, Contents lists available at ScienceDirect Asia Pacific Management Review journal homepage: www.elsevier.com/locate/apmrv .*
2. *Nuryaman,(2015), The Influence of Intellectual Capital on The Firm's Value with The Financial Performance as Intervening Variable, 2nd Global Conference on Business and Social Science-2015, GCBSS-2015, 17-18 September 2015, Bali, Indonesia, Procedia - Social and Behavioral Sciences 211 (2015) 292 – 298.*
3. *Albassam A A Al-Tit 1,* , Sura Al-Ayed , A Alhammadi , Mohammad H ,A Alsarayreh 5 and Wijdan Albassam,(2022), The Impact of Employee Development Practices on Human Capital and Social Capital: The Mediating Contribution of Knowledge Management, J. Open Innov. Technol. Mark. Complex. 2022, 8, 218. https://doi.org/10.3390/joitmc8040218 https://www.mdpi.com/journal/joitmc.*
4. *Gogan M –L ,(2014), An innovative model for measuring intellectual capital, Procedia - Social and Behavioral Sciences 124 (2014) 194 – 199 1877-0428 © 2014 The Authors. Published by Elsevier Ltd. Open access under CC BY-NC-ND license. Selection and peer-review under responsibility of SIM 2013 / 12th International Symposium in Management. doi: 10.1016/j.sbspro.2014.02.477 Science Direct.*
5. *Beliz D ,(2014), Unorthodox forms of capital in organizations: positive psychological capital, intellectual capital and social capital, 2014 The Authors. Published by Elsevier Ltd.Selection and peer-review under responsibility of the Organizing Committee of the ERPA Congress 2014.Keywords:positive psychological capital; social capital; intelectual capital; structural capital; relational capital; human capital.*
6. *Draghici L Maria Gogan*, Alin A , Ioana S , Anca ,(2016), The Impact of Intellectual Capital on Organizational Performance, Available online at www.sciencedirect.com the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/). Peer-review under responsibility of SIM 2015 / 13th International Symposium in Management doi: 10.1016/j.sbspro.2016.05.106 Science Direct.*

7. *Walasek R àataĞ, Dariusz,(2016), Intellectual capital within the project management, XXV Polish – Russian – Slovak Seminar "Theoretical Foundation of Civil Engineering", Available online at www.sciencedirect.com.*
8. *Anwar m Tjahjadi N Soewarno , J Jermias , Ha Hariyati , A Fairuzi and Dewi Nabilah ,(2022) Does Engaging in Global Market Orientation Strategy Affect HEIs' Performance? The Mediating Roles of Intellectual Capital Readiness and Open Innovation, J. Open Innov. Technol. Mark. Complex. 2022, 8, 29. https://doi.org/10.3390/joitmc8010029 https://www.mdpi.com/journal/j.*
9. *Marcin Kozak,(2013), Intellectual Capital as a Key Factor of Socio-Economic Development of Regions and Countries, International Economic Conference of Sibiu 2013 Post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 2013.*
10. *Galiakhmetov V Kireevaa, Linar ,(2015), The Assessment of the Intellectual Capital as a Factor of Investment Attractiveness of the Region, 22nd International Economic Conference – IECS 2015 "Economic Prospects in the Context of Growing Global and Regional Interdependencies", IECS 2015.*
11. *Kayacan N Ozkan , S Cakan , Murad Kayacan,(2017), Intellectual capital and financial performance: A study of the Turkish Banking Sector, Available online at www.sciencedirect.com Borsa _Istanbul Review Borsa _Istanbul Review 17-3 (2017) 190e198 http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450.*
12. *Maqableh B Yousef Obeidat1, Ayman B Abdallah1, N O Aqqad1, Abdel Hakeem Oqlah M. Akhoershiedah2, Mahmoud Maqableh,(2017), The Effect of Intellectual Capital on Organizational Performance: The Mediating Role of Knowledge Sharing, Communications and Network, 2017, 9, 1-27 http://www.scirp.org/journal/cnISSN Online: 1947-3826 ISSN Print: 1949-2421.*
13. *Hasan Saad G. Yaseen , Dima Dajani , Yasmeen,(2016), The impact of intellectual capital on the competitive advantage:Applied study in Jordanian telecommunication companies, Computers in Human Behavior 62 (2016) 168e175.*
14. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. (2022). Marketing religious tolerance and its role in peaceful coexistence between religions and its impact on the local economy is an applied study in Iraq. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 3(1), 1-14.*
15. *Al Jabouri, A. A. N., & Kadhum, S. A. (2021). Flying instruments and their impact on the national economy and the extent of their control (CTS guidelines model).*
16. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. A. K. (2020). Viral Marketing and its Role in Making a Global Economic Crisis: COVID Virus as a Model. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 2(4).*
17. *Mohammed, S. J., & Al-Jubouri, A. A. N. (2022). Participation in corporate and individual social responsibility and their role in the management and marketing of solid waste in Iraq from the perspective of sustainable development.*
18. *Al-Jubouri, A. A. N. (2022). Administrative governance and its role in reducing financial and administrative corruption. Studies, 6(02), 625-646.*
19. *Al Jabouri, A. A. N., Al-Yasiri, N. H., & Al-Akili, R. N. K. (2023). The role of the effective external control system of central banks on commercial banks.*
20. *Al-Jubouri, A. A. N., IKC, I. A. K. C., & Center, D. A. Impact of green intellectual capital on the environmental performance of business.*
21. *Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank, Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.*
22. *Al Jabouri, A. A. N., Al-Yasiri, N. H., & Al-Akili, R. N. K. (2023). The role of the effective external control system of central banks on commercial banks: The role of the effective external control system of central banks on commercial banks. Ishtar journal of economics and business studies, 4(1).*

23. *Al-Jubouri, A. A. N. (2022). Administrative governance and its role in reducing financial and administrative corruption. Studies, 6(02), 625-646.*
24. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Akili, R. N. K. (2020). Financial engineering between industry and innovation in the global economy.*
25. *Nehme, A. A., & Al-Akili, R. N. K. (2021). Financial engineering between industry and innovation in the global economy. Ishtar journal of economics and business studies, 2(3), 1-11.*

D’une approche traditionnelle à une approche innovante du contrôle de gestion

من النهج التقليدي إلى النهج المبتكر للرقابة الإدارية

HAMMOUCH Hind

Docteur chercheur en Economie ET Gestion, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Fès Maroc

Résumé :

L'évolution des approches en gestion a ouvert la voie à l'incorporation de nouvelles préoccupations liées aux mécanismes de pilotage de la performance globale. Les entreprises sont désormais invitées à réévaluer la définition de la performance et, par conséquent, à ajuster leurs systèmes de contrôle de gestion pour répondre aux nouvelles normes.

Afin de clarifier cet aspect d’évolution du contrôle de gestion, cet article propose une revue de la littérature en sciences de gestion, mettant en évidence le rôle du contrôle de gestion, qui était traditionnellement axé sur la gestion de la performance économique de l'entreprise, se voit de plus en plus attribuer la responsabilité d'élargir son champ d'application pour englober de nouvelles dimensions de la performance, notamment celles liées aux aspects sociaux et environnementaux

Mots clés : Performance économique, Performance globale, Contrôle de gestion, Contrôle, Pilotage.

ملخص:

إن تطور أساليب الإدارة قد فتح الطريق أمام دمج اهتمامات جديدة مرتبطة بآليات إدارة الأداء العام. ويطلب الآن من الشركات إعادة تقييم تعريف الأداء، وبالتالي تعديل أنظمة الرقابة الإدارية الخاصة بها للوفاء بالمعايير الجديدة.

ومن أجل توضيح هذا الجانب من تطور الرقابة الإدارية، يقترح هذا المقال مراجعة الأدبيات في علوم الإدارة، مع تسليط الضوء على دور الرقابة الإدارية، والتي كانت تركز تقليديا على إدارة الأداء الاقتصادي للشركة، نظرا بشكل متزايد إلى مسؤولية توسيع نطاقها لتشمل أبعادا جديدة للأداء، ولا سيما تلك المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والبيئية

الكلمات المفتاحية: الأداء الاقتصادي، الأداء العام، الرقابة الإدارية، التحكم، التوجيه.

Introduction

Depuis son émergence au début des années 1930 au sein des grandes entreprises industrielles américaines, le contrôle de gestion a connu une évolution constante. En effet, dans un contexte économique axé sur la production, le contrôle de gestion reposait principalement sur deux techniques clés : la comptabilité analytique et la budgétisation. De plus, l'apparition de différentes approches en matière de contrôle de gestion a été constatée ; telles que le contrôle de gestion par les activités, la méthode des coûts cibles, la gestion stratégique des coûts ainsi que le contrôle de gestion basé sur l'autonomisation.

Ces évolutions peuvent être dues à deux facteurs majeurs : d'une part, les changements dans le contexte organisationnel, et d'autre part, les exigences de l'environnement externe, caractérisé par son instabilité et son incertitude. Par conséquent, on peut constater que le champ d'action du contrôle de gestion s'élargit de manière significative pour englober plusieurs aspects. Ainsi, son rôle en ce qui concerne la gestion de la performance, autrefois axé sur la performance économique, a évolué vers la prise en compte de la performance sociale et environnementale. A cet effet, l'intégration des objectifs sociaux et environnementaux dans le processus de gestion a permis de les incorporer dans le cadre du contrôle de gestion. Par conséquent, la fonction de pilotage de la performance, qui était autrefois principalement axée sur les aspects économiques, a évolué vers une gestion de la performance globale.

C’est ainsi qu’en prenant en considération les différents aspects de la performance globale, nous constatons actuellement l'émergence d'une nouvelle approche en matière de contrôle de gestion, cette approche vise à personnaliser les outils du contrôle de gestion afin de les transformer en instruments de mesure et de gestion de la performance globale de l'entreprise.

L'objectif de cet article sera, donc, d'apporter une clarté de l’évolution du contrôle de gestion traditionnel vers un contrôle de gestion rénové et innovant, en essayant d’intégrer des données non comptables, en particulier celles liées à l'environnement et aux aspects sociaux, dans les systèmes de gestion de la performance globale de l’entreprise.

1. Contrôle de gestion : Revue de littérature

L’évolution historique du contrôle de gestion reflète l'évolution du sens de cette pratique, suivant les changements des structures de production et la complexité croissante de l'environnement économique et technologique des entreprises. De nombreux développements

ont enrichi cette thématique en le transformant en une fonction stratégique qui ne se limite plus à une simple vérification, mais s'affirme désormais comme un processus essentiel de régulation et de direction de l'entreprise

Selon Anthony « le contrôle de gestion est un processus par lequel les dirigeants influencent les membres de l'organisation pour mettre en œuvre les stratégies de manière efficace et efficiente », en d'autres termes, le contrôle de gestion agit comme un support pour mettre en œuvre la stratégie ; il transforme les objectifs stratégiques en actions concrètes dans la gestion quotidienne et permet de formaliser les compétences pratiques du quotidien au niveau stratégique

1.1.Evolution du concept « Contrôle de Gestion »

En 1965, Anthony, père de la discipline, propose d'organiser le contrôle de gestion autour de trois niveaux1 :

– Celui de la planification stratégique, « processus qui consiste à décider des objectifs de l'organisation, des changements de ces objectifs, des ressources à utiliser pour les atteindre et des politiques qui doivent gouverner l'acquisition, l'usage et le déclassement de ces ressource »[2].

– Celui du contrôle de gestion, « le processus par lequel les managers obtiennent l'assurance que les ressources sont obtenues et utilisées de manière efficace et efficiente dans la réalisation des objectifs de l'organisation »[3].

– Celui du contrôle opérationnel, « processus qui consiste à obtenir la garantie que les tâches spécifiques sont effectuées de manière efficace et efficiente »[4].

Selon Malo & Mathe (2002), lorsque les orientations stratégiques sont clairement définies en dehors du processus de contrôle, ce dernier peut être vu comme : « le processus par lequel les responsables influencent les autres membres de l'organisation pour mettre en œuvre les stratégies de cette dernière ». Cette vision du contrôle de gestion met en lumière son rôle crucial au sein de l'organisation, agissant en tant que conseiller pour toutes les autres fonctions. Antony a lié le contrôle de gestion à la stratégie, avec pour objectif final de ce lien (stratégie/contrôle)

1 Bouquin H. & Presquex Y. (1999), « vingt ans de contrôle de gestion ou le passage d'une technique à une discipline », Revue Comptabilité-Contrôle-Audit, Tome 5, p :97.

2 Anthony R.N. (1965), « Plannig and control systems, A Framework for analysis», 1er edition, Boston, Divion of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University, p16.

3 Ibid, p: 17.

4 Ibi.d, p: 18.

la gestion de la performance économique de l'entreprise. Cette perspective du contrôle engendre deux types de mécanismes :

– Un mécanisme de coordination, de la décision qui cherche à rendre le système plus performant, par une meilleure coordination des processus d'allocation des ressources.

– Un mécanisme d'animation qui a pour objectif d'agir sur les comportements des acteurs dans le sens attendu par l'organisation, il concerne les aspects humains (motivations, rétributions, incitations, apprentissages, cultures…).

En parallèle, le contrôle de gestion prend une orientation plus sociologique en se concentrant sur le contrôle des comportements. En d'autres termes, il évolue d'une approche chiffrée à une approche axée sur les comportements.

Une autre référence apparue plus tôt, est celle de H.A Simon (1945) précurseur dans la construction d'une nouvelle psychologie de l'agent sur la base de son apport à l'information, complété par un modèle canonique de l'entreprise vue comme un système d'information, sur la base de la boucle suivante :

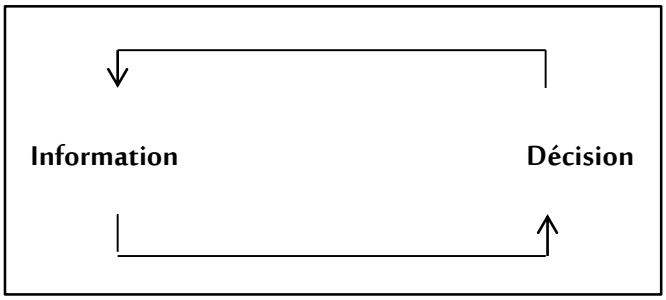

Figure 1: Boucle de H.A Simon (1945)[1].

Selon Bouquin, ce modèle de Simon est important à double titre :[2]

– Il offre d'une part, une base théorique qui dispense le contrôle de gestion, de devoir se positionner vis-à-vis de l'information.

– Il offre, d'autre part, une base théorique en termes de modèle de comportement du manager qui fait défaut au modèle de R.N Anthony.

Robert Simons (1995) définit le contrôle de gestion comme[3] « *l'ensemble des processus et procédures formels,* construits *sur la base de l'information que les managers utilisent pour*

1 Bouquin H. & Presquex Y. (1999), Op.cit, p :98.

2 Ibid.

3 Simons R., « Levers of control: How managers une innovate control systems to drive strategic renewal, Renewal», (1995) Strategic Management Journal, Harvard Business School Press, Boston Massachussetts, Volume 15, p:5.

maintenir ou modifier certaines configurations des activités de l'organisation ». Pour lui, le contrôle de gestion peut se contenter de cueillir l'information qui passe. Il lui faut la maîtriser complètement et s'assurer de sa qualité (fiabilité et ponctualité). Il aura besoin d'information spécifique, sans autre usage que celle qu'il fera, et peut avoir à la construire lui-même. L'auteur explique le rôle du contrôle formel qui garantit que la stratégie définie par la direction est correctement appliquée par les acteurs de l'organisation.

Simon explique également à partir d'une étude de cas, que «toutes les organisations, qu'elles soient grandes et complexes, possèdent des systèmes de contrôle de gestion similaires… Cependant, la manière d'utiliser ces systèmes de contrôle varie»[1]. Cette constatation l'amène à identifier deux catégories de systèmes de contrôle : la première est celle des systèmes surveillés de près par les managers. La seconde regroupe les systèmes de contrôle dont la surveillance est déléguée. Cette différenciation correspond à la distinction entre le contrôle dit « *interactif* » et le contrôle dit « *diagnostic* » ou programmé selon la terminologie employée par l'auteur dans plusieurs de ses publications.

De sa part, Bouquin définit le contrôle de gestion comme « *un élément du contrôle organisationnel. Son rôle fondamental est de permettre aux dirigeants de la hiérarchie d'être assurés de la cohérence entre les actions quotidiennes et les stratégies définies dans le long terme* ».[2]

La discipline du contrôle de gestion a connu une évolution significative au fil du temps, influencée par plusieurs facteurs. Son histoire débute au début du siècle avec le message de Henry Fayol, qui prône dans sa théorie "Administration industrielle et générale" de 1916 les concepts de "prévoir, organiser, commander, coordonner et contrôler". À cette époque, le contrôle est envisagé de manière statique, principalement comme un outil de surveillance et de sanction. Cette perspective était également rétrospective, se limitant à mettre en lumière des événements déjà survenus.

La concurrence, l'incertitude et les fluctuations de l'environnement économique ont donné naissance à un nouvel aspect du contrôle de gestion : celui du pilotage de la performance. Selon Anthony (1965), contrôler implique non seulement de vérifier, inspecter et surveiller, mais aussi

1 Errami Y. (2007), « Les systèmes de contrôle classiques et modernes : articulation et modes d'existence dans les entreprises françaises », France, p :7.
2 Bouquin H. (1997), « le contrôle de gestion », PUF, p :29.

de maîtriser et guider les actions individuelles pour atteindre les objectifs fixés par les organisations. Ainsi, le contrôle de gestion devient à la fois rétrospectif et proactif.

Actuellement, le contrôle de gestion est davantage défini comme "le pilotage de la performance". Cette définition décrit une approche où une organisation gère progressivement la réalisation de ses objectifs de performance tout en alignant les actions des différentes parties de sa structure. Ces évolutions sémantiques ne sont pas anodines car elles reflètent l'évolution de cette fonction vers un rôle plus orienté vers l'assistance opérationnelle et stratégique, tout en réduisant la coercition.

1.2.Pôles et objectifs du contrôle de gestion

Le contrôle de gestion prend tout son sens au sein d'une entreprise orientée vers des objectifs clairs, établis à travers un processus défini de fixation des objectifs. Au-delà de ces objectifs, deux autres notions essentielles émergent : les ressources et les résultats. Le rôle d'un responsable se définit par un champ d'action où son activité se concentre sur la mise en œuvre de trois éléments :

- Les objectifs à atteindre.
- Les ressources mises à disposition.
- Les résultats obtenus.

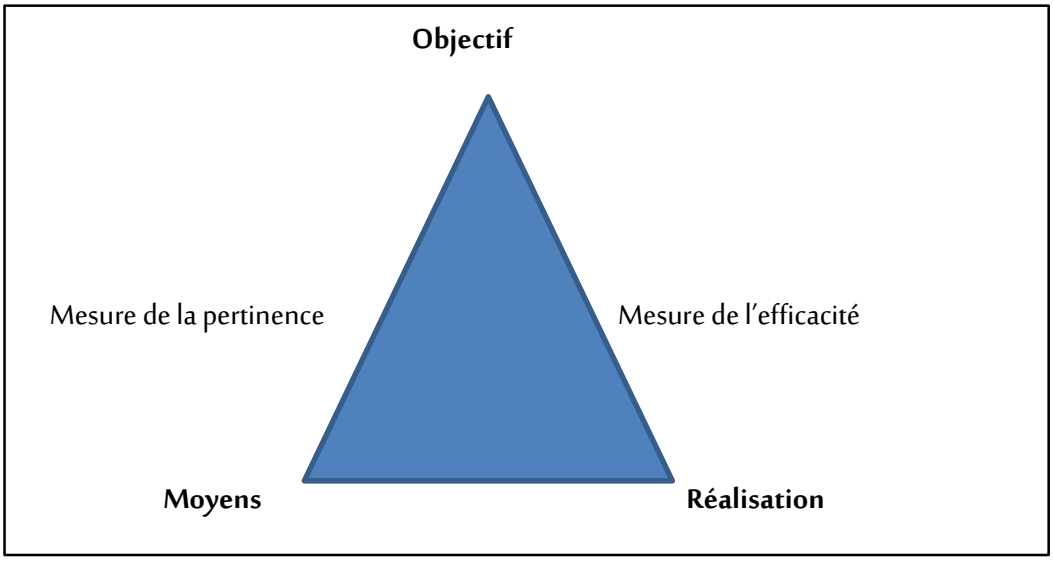

Figure 2: Triangle de contrôle de gestion[1].

1 LÖning H. & Pesqueux Y. (1998), Op.cit p :6.

Dès 1965, Robert N. Anthony définit le contrôle de gestion comme « le processus par lequel les managers s'assurent que les ressources sont obtenues et utilisées avec efficacité et efficience dans l'accomplissement des objectifs de l'organisation ». Il affinera, ensuite, cette définition en faisant de manière explicite le lien entre contrôle de gestion et stratégie dans la mesure où il indique que le contrôle de gestion est le processus par lequel les managers influencent d'autres membres de l'organisation pour appliquer les stratégies. Cette conception du contrôle induit deux types de mécanismes :

– Un mécanisme de coordination de la décision qui cherche à rendre le système plus performant avec une meilleure coordination des processus d'allocation des ressources.

– Un mécanisme d'animation qui pour objectif d'agir sur les comportements des acteurs dans le sens attendu par l'organisation. Il concerne les aspects humains (motivation, rétributions, incitations, apprentissage, culture ...).

2. Renouvellement de la pensée du contrôle de gestion

En parallèle avec l'évolution des objectifs de l'entreprise, le processus classique de contrôle de gestion doit s'ajuster aux nouvelles demandes de la société ainsi qu'au nouveau concept de performance globale.

Actuellement, les entreprises visent moins à contrôler l'avenir qu'à le gérer et à s'adapter rapidement à celui-ci. Les systèmes d'évaluation de la performance globale se diversifient considérablement. Les méthodes standardisées de contrôle de gestion englobent désormais toutes les activités (administration, logistique, qualité, délais, conception des produits...) et touchent tous les secteurs (public, associatif, commerce, services...). Selon Zimnovitch (1999) et Naulleau et Rouach (1998), plusieurs outils incarnent la refonte du contrôle de gestion en vue d'une mesure plus complète de la performance globale.

2.1.D'une approche traditionnelle du contrôle de gestion

La conception traditionnelle de cette approche a été initiée par Anthony (1965). Il se base sur une répartition du contrôle organisationnel en trois niveaux à savoir ;

- La planification stratégique ;
- Le contrôle de gestion ;
- Et le contrôle opérationnel.

En 1998, Bouquin avance que : « La planification stratégique est le processus qui consiste à décider les buts de l'organisation et les stratégies à employer pour atteindre ces buts.(…) le contrôle de gestion (management control) est le processus par lequel les dirigeants influencent

les membres de l'organisation pour mettre en œuvre ces stratégies de manière efficace et efficiente,(…) le contrôle opérationnel est le processus qui consiste à garantir que les tâches spécifiques sont mises en place de manière efficace et efficiente.

En fait, cette conception est tirée de la pensée militaire déjà ancienne (stratégie, tactique, opérations) et, particulièrement « s'appuie sur un découpage présomptueux et linéaire du temps du management, où la connaissance, et sa fixation dans la planification, une sorte d'arrogance face au temps ainsi organisé, précèdent l'action »[1].

	Stratégie	Gestion	Tâche
Finaliser	- Choix de l'offre et des ressources. - Organisation de la chaine de Valeur.	- Missions des processus et des centres de responsabilité dans la chaine de valeur. - Plan d'action et d'incitation - Incitation, Budgets	- Missions des tâches de routine dans les processus. - Organisation de ces tâches.
Piloter	- Suivi des hypothèses et de mise en œuvre.	- Suivi et anticipation. - Action corrective.	- Suivi du déroulement par exception.
Post-évaluer	- Evaluation de la réussite d'une stratégie et de sa pérennité.	- Mesure de la performance du « contrat de gestion ». - Sanction positives et négatives	- Bilan périodique des incidents.
	Contrôle stratégique	Contrôle de gestion	Contrôle opérationnel

Tableau 1: Les modes de contrôle[2].

La typologie proposée par Anthony, découle du paradigme classique de la planification et du positionnement stratégique qui favorisent la question de la formulation de la stratégie plutôt que celle de la mise en œuvre. Cette distinction entre contrôle stratégique et contrôle de gestion, n'est claire que si l'on admet une vision « Top-down » de l'entreprise, où les dirigeants décident de la stratégie et la font appliquer en se référant au schéma taylorien. La frontière apparait alors relativement claire et stable car elle se base sur la vision traditionnelle du partage entre conception et exécution. « Aux uns la charge de la pertinence de la conception, aux autres la responsabilité de se doter des moyens d'assurer l'excellence de l'exécution »3.

Dans un tel schéma, le contrôle en général, et plus particulièrement contrôle de gestion, se considère comme étant des instruments favorisés de la mise en place de la stratégie. La mission du contrôle de gestion est d'assurer une adéquation entre le long terme et le court terme, décliner

1 Bouquin H., (1998), « Le contrôle de gestion », 4e éd., PUF, Paris, p : 72.

2 Ibid.

3 Ibid.

la stratégie avec efficacité tout en optimisant les ressources utilisées, et satisfaire les orientations de la Direction Générale.

2.2.Vers une approche innovante du contrôle de gestion

Plusieurs critiques destinées aux approches traditionnelles du contrôle. Pour Geert Hofstede (1981), à partir des années 1980, les outils du contrôle généralement mobilisés n'étaient en réalité applicables que dans des cas très particuliers. Avec les changements organisationnels et environnementaux le modèle est devenu de plus en plus obsolète. Il est primordial de satisfaire certaines hypothèses pour améliorer la pertinence de ce modèle. Ces hypothèses sont:

- Le caractère non ambigu des objectifs ;
- La possibilité de mesurer les résultats ;
- La connaissance des effets des actions correctives et enfin ;
- Le caractère répétitif de l'activité.

Lorino expose deux hypothèses, explicitement et implicitement fondamentales pour les divers systèmes de contrôle : l'hypothèse de la simplicité et celle de la stabilité. "La simplicité repose sur la décomposabilité, où la performance globale est la somme des performances locales. La simplicité et la stabilité sous-tendent l'idée selon laquelle une fois établie, une norme peut servir de référence de manière durable. Une implication clé de ce paradigme de contrôle est la gestion basée sur les ressources." Selon cette perspective, si les activités sont considérées comme stables, l'amélioration des ressources et des produits (inputs/outputs) peut être considérée comme directe.

Cependant, selon Lorino, à mesure que les organisations et leurs activités deviennent plus complexes, les mécanismes de performance deviennent instables. Cela conduit à des systèmes sociaux moins prévisibles et plus difficiles à contrôler selon la conception classique du terme "contrôle". L'auteur souligne ainsi la nécessité de passer d'un "paradigme du contrôle" à un "paradigme du pilotage", ou encore d'un modèle axé sur les ressources à un modèle orienté vers les activités pour maîtriser ces systèmes.

Par ailleurs, Bouquin (1994) a soulevé des critiques à l'encontre des trois hypothèses fondamentales de la fonction du contrôle de gestion dans l'approche traditionnelle. Ces critiques portent sur l'hypothèse de la séparation stricte des responsabilités, l'hypothèse culturelle selon laquelle la régulation se fait à travers la définition d'objectifs et de moyens, ainsi que sur

l'articulation entre le court terme et le long terme, notamment la déclinaison de la stratégie en plans opérationnels et budgets.

Pour résumer, en suivant Band et Scanlan (1995), l'approche traditionnelle du contrôle stratégique, malgré sa simplicité conceptuelle attrayante, se heurte à d'importants défis lors de sa mise en pratique sur le terrain. Elle subit la plupart des critiques adressées au contrôle de gestion dans son approche traditionnelle, ce qui a progressivement conduit à l'émergence d'une réflexion renouvelée sur le sujet.

Au cours des dernières décennies, une vaste littérature s'est développée autour du contrôle de gestion. Band et Scanlan (1995) présentent une synthèse de ces travaux basée sur trois approches : l'approche critique, l'approche par l'alignement et la focalisation, et l'approche par les leviers de contrôle. Dans cette lignée, Denis (2002) propose une vision novatrice du contrôle de gestion qui met en lumière les rôles spécifiques joués par le contrôle dans sa relation avec la stratégie (voir figure 3). Les points suivants exposent les quatre rôles élaborés par J.P. Denis1.

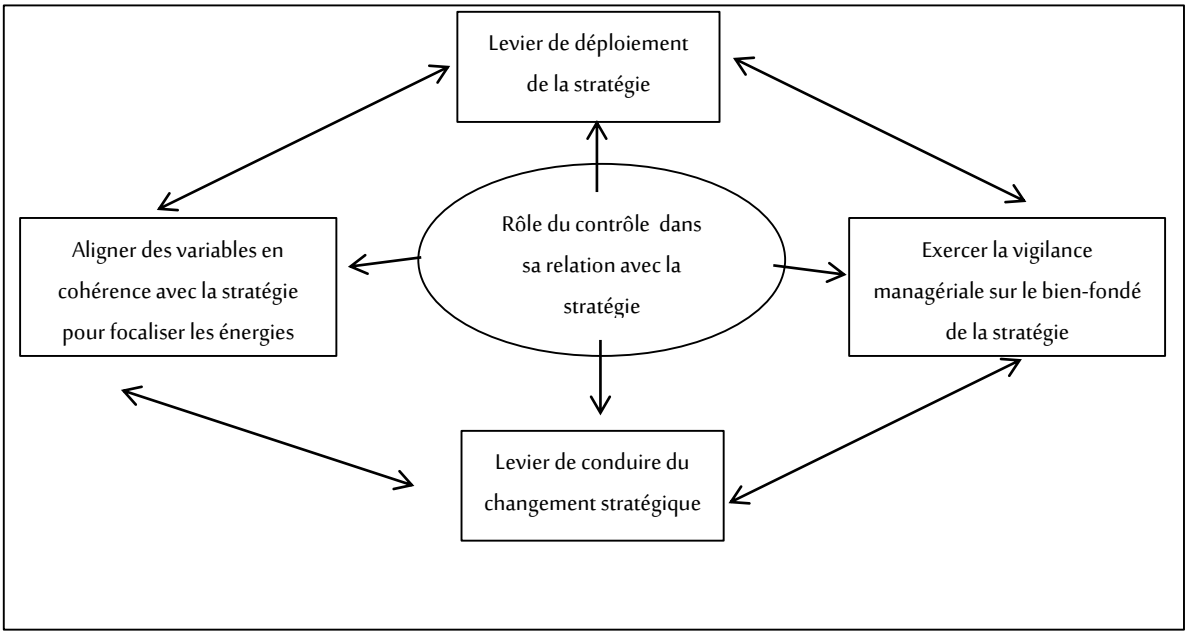

Figure 3: Les quatre pôles de questionnement des recherches sur les rôles du contrôle et la nature de son articulation avec la stratégie[2].

1 Denis J-P., (2002), « Retour sur les pratiques d'articulation entre le contrôle et la stratégie » -Une perspective ago-antagoniste », Acte de L'AIMS.

2 Denis J.-P. ,(2000) « Conception d'un système de contrôle du développement du groupe – Architecture et principes ingénieries », Thèse pour le doctorat ès sciences de gestion, Université Jean Moulin-Lyon III.

- **Le contrôle ; levier de déploiement de la stratégie :** Des progrès significatifs ont été réalisés dans ce

domaine, suggérant ainsi une transition du paradigme traditionnel du contrôle vers celui du pilotage. Cette transition examine l'inadaptation entre les principes tayloriens du modèle traditionnel de contrôle de gestion et les nouvelles formes organisationnelles et de production. Selon Denis (2002), ces avancées trouvent leur origine dans les concepts introduits par M. Porter, notamment celui de la chaîne de valeur, permettant une mesure plus réaliste des coûts imputés aux activités et intégrant la préoccupation stratégique dans les comportements opérationnels.

Il est également préconisé d'adopter une approche transversale, axée sur une vision en processus plutôt que sur une logique cloisonnée. Cette transition suggère l'adoption d'un tableau de bord prospectif, mettant en avant « l'importance d'insuffler le souci de la stratégie aux comportements des opérationnels »1.

- **Le contrôle ; levier d'alignement pour focaliser les énergies :** Dans cette perspective, Denis (2002) souligne l'importance d'une série de travaux qui affirment que "pour qu'un contrôle stratégique soit satisfaisant, il doit rechercher une concentration des efforts grâce à un alignement approprié entre différentes variables stratégiques, organisationnelles et de contrôle." Dans cette optique, l'auteur mentionne plusieurs études. Bungay et Goold (1991), par exemple, suggèrent "d'harmoniser le contrôle avec les facteurs clés de succès de la stratégie", dans le but de "mettre en place un système de contrôle orienté pour s'assurer que les mesures et l'attention des managers se concentrent sur les aspects essentiels de la performance".

- **Le contrôle ; levier de vigilance sur le bien-fondé de la stratégie :** Dans le cadre des travaux sur l'apprentissage organisationnel initiés par Argyris et Schon (1978) et K.E. Weick (1979), formalisés par Schreyogg et Steinman (1987), le contrôle stratégique occupe un niveau élevé au sein des entreprises pour identifier les menaces, les opportunités et les facteurs de contingence impactant la pertinence des choix stratégiques. Ces auteurs définissent trois types de contrôle stratégique : "le contrôle des prémisses", impliquant une évaluation continue des normes et hypothèses sous-jacentes aux plans élaborés, exerçant une vigilance permanente pendant l'action ; "le contrôle de la mise en œuvre de la stratégie", permettant d'identifier et

1 Kaplan R.S. et Norton D.P. (2001), « Comment utiliser le tableau de bord prospectif ? Pour créer une organisation orientée stratégie », Éditions d'organisation, p :78.

d'évaluer les facteurs critiques non pris en compte dans la formulation et la planification stratégique, envisagé non seulement comme un nouveau projet risqué, mais aussi comme un processus stratégique ; enfin, "la surveillance stratégique", complémentaire des deux précédents, surveille les événements émergents pendant l'action pouvant menacer la réalisation des choix stratégiques, nécessitant une collecte étendue et ouverte d'informations sur tous types d'événements.

- **Le contrôle ; levier de conduite du changement stratégique :** Mise à part son rôle d'être perçu comme un gardien des objectifs et un promoteur du conformisme, le contrôle de gestion peut également être perçu comme un outil crucial pour l'apprentissage organisationnel lorsque l'accent est mis sur le progrès plutôt que sur la conformité. Dent (1991) souligne que le contrôle peut contribuer à améliorer la culture de l'entreprise. R. Simons (1995) a élargi les cadres théoriques du contrôle en proposant une vision innovante de son interaction avec la stratégie. Il identifie quatre leviers de contrôle pour la stratégie commerciale :

1. Les systèmes de bornage fixent des limites pour éviter la dispersion des ressources dans des projets non pertinents.
2. Les systèmes de croyances communiquent les valeurs de l'organisation et guident la recherche de nouvelles opportunités.
3. Les systèmes de contrôle interactif stimulent l'apprentissage organisationnel en surveillant les incertitudes critiques et en favorisant l'émergence des idées et stratégies nouvelles.
4. Les systèmes de contrôle diagnostique motivent, surveillent et récompensent l'atteinte d'objectifs préétablis pour assurer l'efficience de la gestion.

Denis (2002) stipule que le contrôle stratégique s'exerce à travers ces quatre leviers en parallèle, et non pas uniquement via un seul levier. Chaque levier de contrôle correspond à une dimension de la stratégie, comme l'a présenté Mintzberg (1987). Cette approche s'accorde avec l'évolution de la pensée stratégique dans son ensemble.

3. De la notion du contrôle à la notion du pilotage en contrôle de gestion

Le contrôle de gestion présente une panoplie des travaux qui permettent de rapprocher la conceptualisation de la stratégie avec les recherches en contrôle, en précisant l'importance de lier le souci de la stratégie avec les comportements des opérationnels.

3.1.Passage du contrôle au pilotage

Pour Lorino (1995), le contrôle de gestion constitue une nouvelle conception du contrôle qu'il est décrit par « paradigme du pilotage » où le management, caractérisé par un certain niveau d'autonomie et de pouvoir à chaque acteur de l'entreprise, en passant d'un registre d'autorité à un registre d'influence. Le pilotage devient un méta contrôle, selon Lorino (1995), qui implique une action sur « l'environnement des décisions pour agir indirectement à une décision ». Avec le passage du contrôle au pilotage, de l'allocation des ressources au diagnostic des causes, on passe aussi d'un paradigme des ressources à un paradigme des modes opératoires et des compétences, de l'allocation des ressources au diagnostic des causes, de séquence d'événement discrets à la durée continue, de la décomposition hiérarchique à l'intégration en réseau. Le tableau suivant résume le basculement dans la logique du contrôle :

Paradigme du contrôle	Paradigme du pilotage
Ressources	Modes opératoires et compétences
Allocation, transactions	Diagnostic
Décision	Activités
Séquences d'événements discrets	Déroulements continus
Clivage plan/contrôle	Changement continu
Décomposition	Intégration

Tableau 2: Comparaison du paradigme du contrôle et du paradigme du pilotage[1].

En fait, cette conception des systèmes de pilotage tire ses origines des postulats de la pensée systématique et du paradigme de la complexité2. Ce paradigme a ouvert la voie à des dogmes connaissances comme la science des systèmes ago-antagonistes qui reposent sur l'analyse de couples qui ont la propriété d'avoir des actions à la fois antagonistes qui « correspondent à des effets opposés sur certains récepteurs de ces actions » et agonistes qui « correspondent à des effets de même sens sur d'autres récepteurs (ou d'autres parties du même récepteurs) »3.

À cet égard, la pensée stratégique doit admettre les couples ago- antagonistes : « liberté-adaptations, apprentissage- réaction, compétition –coopération…il convient de se donner les moyens de penser la complémentarité des antagonistes, les luttes coopérations et les

1 Lorino P., (1995), « Comptes et récits de la performance », éd. D'Organisation, Paris.

2 Synthèse des travaux de (Morin, 1986,2005 ; Poole et Van De Ven ; Martinet, 1990 ; Bernard-weil, 1998).

3 Bernard-Weil E .(2003), « la science des systèmes ago-antagonistes et les stratégies d'action paradoxales »In Perret.

dialectiques généralisées dans le cadre d'un paradigme dialogique qui accueille la logique nécessaire à l'intelligibilité mais autorise son dépassement indispensable à l'intelligence »1.

À ce niveau d'analyse, il est possible de tirer les dimensions critiques pour la conception d'un système de pilotage de la performance globale.

3.2.Dimensions critiques du système de pilotage de la performance globale

À la suite de Denis (2000), la structure d'un système de pilotage de la performance globale repose sur trois dimensions fondamentales : le contexte stratégique, la structure de l'organisation et les processus et procédures de gestion. Les liens entre ces trois pôles présentent la dynamique du processus de pilotage.

A. La dimension « Contexte et options stratégiques » : Cette dimension vise à définir les relations entre l'entreprise, son environnement et les décisions stratégiques prises. Elle clarifie les paramètres influençant le contenu et l'utilisation des systèmes de contrôle. S'inspirant des travaux de Chandler, prolongés par Thompson (1967) et Williamson (1970), cette approche vise à aligner les éléments des décisions stratégiques avec les mêmes facteurs, tout en tenant compte des influences environnementales sur la structure et les outils de gestion destinés à soutenir la mise en œuvre de la stratégie.

B. La dimension « Structure et organisation » : Les travaux de Brower (1970), Hall et Sias (1979), Fredrickson (1986), Bartlett et Ghoshal (1989) remettent en question la thèse initiale de Chandler, suggérant que la structure organisationnelle filtre et détermine largement les processus stratégiques et les possibilités d'évolution, notamment par les processus d'information et de prise de décision. Selon Bower (1970), lorsque la direction choisit une forme d'organisation, elle définit non seulement un cadre pour les tâches quotidiennes, mais aussi les voies par lesquelles circule l'information stratégique.

C. La dimension « Processus et procédures de gestion » : Denis (2000) souligne que l'émergence des processus de stratégie selon Mintzberg (1987), l'intégration de ceux-ci dans les pratiques de contrôle, ainsi que l'évolution des approches axées sur les ressources et les compétences, remettent en question la conception traditionnelle de contrôle d'Anthony. Cela conduit à envisager une structure plus large, selon Simons (1995), privilégiant une typologie des missions de contrôle et des risques associés. Pour Simons,

1 Martinet A.C., (2008), « Gouvernance et management stratégique : une nouvelle science politique », Revue Française de Gestion, n° 183, p :95.

réguler l'attention limitée des managers est crucial pour le Return-on-Management, le rendement entre l'attention limitée des managers et les opportunités illimitées de l'environnement. L'interaction entre ces dimensions et les outils de gestion (Berry, 1983 ; Hatchuel et Weil, 1992 ; Moisdon, 1997 ; Denis, 2000) montre que ces outils structurent les rationalités locales et façonnent les représentations des managers. Les processus et procédures de gestion constituent ainsi une "technologie invisible" qui influence la perception des opportunités exploitables dans le contexte stratégique. Bouquin (1998) souligne que le contrôle lui-même produit les finalités, car les objectifs sélectionnés peuvent être ceux qui semblent contrôlables.

En schéma, le cadre d'analyse du contrôle déterminent les dimensions fondamentales pour la structuration d'un système de pilotage de la performance peuvent être représentées à travers le figure ci-dessous.

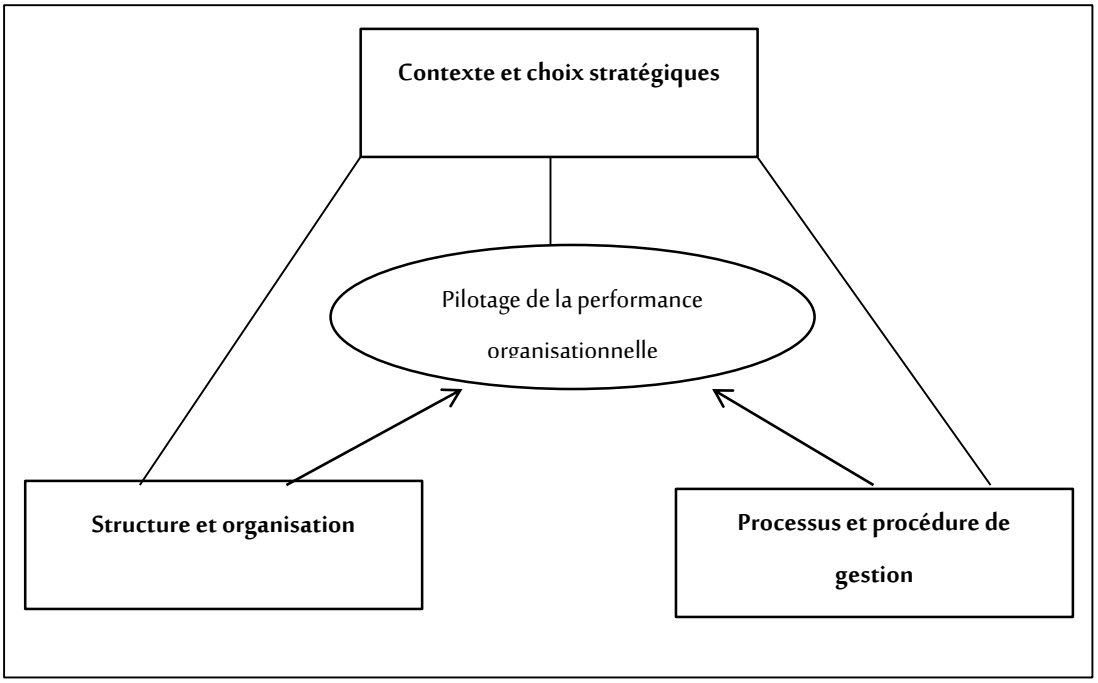

Figure 4 : Les trois dimensions critiques d'un système de pilotage de la performance organisationnelle[1].

Par ailleurs, Bouquin (1989) stipule qu'« Un système de contrôle peut se définir comme un système d'assurance qualité des décisions doté de deux objectifs : une évaluation de la

1 Denis J.-P., (2000), « Conception d'un système de contrôle du développement du groupe – Architecture et principes ingénieriques », Thèse pour le doctorat en sciences de gestion, Université Jean Moulin-Lyon III.

performance (en terme d'efficience et d'efficacité) et un repérage et une réduction des dysfonctionnements ».

Selon Lorino, la croissance de la complexité et de l'instabilité environnementale des entreprises rend obsolète un contrôle principalement axé sur la mesure des performances. Certains chercheurs préfèrent remplacer le terme "contrôle" par "pilotage". L'émergence de ce nouveau terme est liée à l'essor du courant constructiviste, mettant en lumière le rôle des acteurs de l'organisation dans leur interprétation et leur représentation des indicateurs de mesure. Lorino souligne ainsi que la transition du contrôle au pilotage implique un changement simultané : du paradigme de la mesure, associé au contrôle, vers le paradigme de l'interprétation, caractéristique du pilotage.

Conclusion

La contribution du contrôle de gestion à l'établissement d'un système de pilotage de la performance globale est essentielle. Son objectif principal consiste à incorporer divers indicateurs comptables et non-comptables qui aident les entreprises à améliorer leur gestion de la performance dans sa globalité.

C'est ainsi que ce contrôle de gestion est confronté à la nécessité de développer un cadre conceptuel dédié à cette nouvelle pratique émergente à savoir la performance globale. Par ailleurs, il est important de noter que sa mise en œuvre au sein des entreprises demeure encore restreinte, car elle exige la présence d'un système d'information de performance globale, d'une stratégie de développement durable, et d'une approche de gestion basée sur la notion de Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE).

De plus, le contrôle de gestion est souvent confronté à de nombreuses résistances, notamment la résistance au changement, les comportements individualistes, les approches autoritaires de la direction, la méfiance des opérationnels, les lacunes en compétences, l'opacité des règles, et le manque de crédibilité de la fonction. En dépit de ces défis, chaque entreprise a intérêt à mettre en place un système de pilotage de la performance globale qui soit adapté à ses particularités, favorisant ainsi un équilibre entre les dimensions économique, sociale et environnementale de la performance.

Bibiliographie

1. *ALAZARD C., SÉPARI S. (2010), « Contrôle de gestion, Manuel et applications », Edition Dunod.*
2. *BERLAND N. et SIMON F-X (2010), « Le contrôle de gestion en mouvement – Etat de l'art et meilleures pratiques », Eyrolles, Paris.*
3. *BERLAND N., DE RONGÉ Y. (2010), « Contrôle de gestion. Perspectives stratégiques et managériales », Paris, Pearson.*
4. *BOITIER M. (2002), « Le contrôle de gestion : une fonction aux prises avec les transformations organisationnelles et techniques des entreprises ». Thèse de doctorat en Sciences de gestion. Université des sciences sociales – Toulouse*
5. *BOLLECKER M. (2001), « Les contrôleurs de gestion : des hommes de liaison ? », Revue Direction et Gestion, N°188-189, juillet.*
6. *BOLLECKER M. (2007), « Vers des systèmes de mesure des performances sociétales » L'apport des conventions, Revue française de gestion,*
7. *BOUQUIN H, (2004), « Le contrôle de gestion », PUF, 6ème édition.*
8. *BOUQUIN H, (2011), « Les fondements du contrôle de gestion », P.U.F. 4ème édition.*
9. *BOUQUIN H. (1994) « Les Fondements Du Contrôle de Gestion ». Presses universitaires de France ».*
10. *BOUQUIN H. , PESQUEUX Y. (1999). « Vingt ans de contrôle ou le passage d'une technique à une discipline », Comptabilité Contrôle et Audit.*
11. *BOURGUIGNON A. (2000), « Performance et contrôle de gestion », Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Ed. Economica.*
12. *BURLAUD A., TELLER R., CHATELAIN-PONROY S., MIGNON S., WALLISER E. (2004), « Contrôle de gestion », Vuibert*
13. *CAPPELLETTI L. (2006), « Le contrôle de gestion socio-économique de la performance : enjeux, conception et implantation », Finance Contrôle Stratégie, Volume 9, N° 1.*
14. *DEGOS J-G. (2009), « Aux origines du contrôle de gestion : modèles conceptuels de référence et outils incontournables ». Revue marocaine de Contrôle de Gestion, Premier Numéro.*
15. *GERMAIN C. (2005), « La conception des systèmes de contrôle de gestion: les relations entre les budgets et les systèmes de mesure de la performance », congrès de l'AFC*
16. *GERMAIN C., GATES S. (2010), « L'engagement des parties prenantes internes dans les démarches de Responsabilité Globale (RG) : l'intégration des indicateurs de RG dans les outils de pilotage du contrôle de gestion ». , Management et Avenir,.*
17. *HELLUY A., DURAND X. (2003), « Repères pour un contrôle de gestion orienté développement durable », Communication à l'atelier développement durable de l'AIMS.*
18. *LÖNING H, PESQUEUX Y, CHIAPELLO E, al. (1998), « Le Contrôle de Gestion ». Vol 20. Dunod Paris.*
19. *MALO J.L., MATHÉ J.C. (1998), « L'essentiel du contrôle de gestion », Editions d'Organisation, Paris.*
20. *MÉVELLEC P. (1998), « Le contrôle de gestion à la recherche d'une nouvelle assise : de la mise en œuvre d'outils à la modernisation des organisations », Management et organisation des entreprises, n°287, Septembre-Octobre*
21. *MEYSSONNIER F., (2008), « Le contrôle de gestion entre responsabilité globale et performance économique : le cas d'une entreprise sociale pour l'habitat », Comptabilité Contrôle Audit, Tome 14 – Volume 2.*

Effets de la Pandémie de Covid-19 et Conflit Ukraine-Russie: L'Économie Marocaine en épreuve ?

Effects of the Covid-19 Pandemic and the Ukraine-Russia Conflict: Is the Moroccan Economy on Trial ?

FERROUD Abderrahim, Docteur en Sciences Economiques, Faculté D'Economie et Gestion de SETTAT, Université Hassan Premier - Maroc

DABNICHI Youness, Docteur en Sciences Economiques, Faculté D'Economie et Gestion de SETTAT, Université Hassan Premier - Maroc

Résumé :

La pandémie de COVID-19 et le conflit en Ukraine-Russie ont eu un impact profond sur le Maroc, tant sur le plan économique que social. Les mesures de confinement ont entraîné des perturbations économiques majeures, tandis que le conflit en Ukraine-Russie a eu des répercussions sur les prix de l'énergie et les échanges internationaux. Le gouvernement marocain a mis en place des mesures pour faire face à ces crises, mais des défis subsistent. Cette recherche examine les effets de ces crises sur le Maroc, les mesures prises pour y répondre et propose des recommandations pour renforcer la résilience économique du pays. Les résultats de cette étude sont essentiels pour comprendre les dynamiques économiques en période de crise et pour orienter les politiques futures.

Objectifs de la recherche :

Ce papier réuni quatre objectifs centraux qui sont les suivants ; Évaluer l'impact socio-économique de la pandémie de COVID-19 sur le Maroc, Analyser les conséquences économiques et humanitaires du conflit en Ukraine-Russie sur le Maroc, Examiner les mesures prises par le gouvernement marocain pour atténuer les effets de ces crises et Proposer des recommandations pour renforcer la résilience de l'économie marocaine face à de telles situations de crise.

Mots clés : COVID-19, conflit en Ukraine-Russie, effet économique et social, Maroc.

Abstract :

The COVID-19 pandemic and the conflict in Ukraine-Russia have had a profound impact on Morocco, both economically and socially. Lockdown measures led to major economic disruptions, while the Ukraine-Russia conflict had repercussions on energy prices and international trade. The Moroccan government implemented measures to address these crises, but challenges remain. This research examines the effects of these crises on Morocco, the measures taken in response, and offers recommendations to strengthen the country's economic resilience. The results of this study are essential for understanding economic dynamics in times of crisis and guiding future policies.

Research objectives:

This paper brings together four central objectives which are as follows; to assess the socio-economic impact of the COVID-19 pandemic on Morocco, the analyse of the economic and humanitarian consequences of the Ukraine-Russia conflict on Morocco. To examine the measures taken by the Moroccan government to mitigate the effects of these crises and to propose recommendations to strengthen the resilience of the Moroccan economy in the face of such crises.

Keywords: COVID-19, conflict in Ukraine-Russia, economic and social impact, Morocco.

Introduction

Pendant la pandémie de Covid-19 et la guerre en Ukraine-Russie, les gouvernements du monde entier ont été confrontés à un dilemme déchirant : choisir entre la préservation de la vie de leurs citoyens ou celle de leurs économies. Cette décision s'est révélée complexe en raison de la nature socio-économique de la crise. Les personnes vulnérables ont besoin de la continuité des activités pour leur subsistance, mais le risque de propagation du virus reste omniprésent. Les nations se sont donc trouvées à la recherche de solutions optimales pour ne pas sacrifier le développement économique au détriment de la santé de leur population. C'est dans ce contexte que nous nous pencherons sur les questions suivantes : Quel est l'impact de la crise sanitaire et de la guerre en Ukraine-Russie sur les économies ? Comment cet impact s'est-il manifesté sur le plan social et économique ?

Dans un premier temps, nous examinerons quelques-unes des mesures prises par le gouvernement marocain pour contenir la propagation du virus. Ensuite, nous analyserons une note stratégique qui détaille l'impact économique de la crise du Covid-19 et propose des recommandations pour y faire face. Nous aborderons également les mesures prises pendant et après la crise sanitaire et la guerre en Ukraine-Russie.

Il est indiscutable qu'actuellement, la crise sanitaire en cours est la plus grave depuis les chocs de l'an 2001 ou encore depuis la faillite de Lehman Brothers en 2008. Plusieurs pays en subissent les conséquences, avec la France qui connaît le taux de croissance le plus bas depuis 1945, Wall Street enregistre une chute de 30 % depuis 1987, la croissance en Chine est de 0 %, l'Allemagne enregistre une croissance de seulement 5 %. Le chômage a explosé dans le monde entier, et la pauvreté menace plus de 6 % de la population mondiale.

Problématique : La pandémie de COVID-19 et le conflit en Ukraine-Russie ont engendré des crises sanitaires, économiques et humanitaires à l'échelle mondiale. Ces événements ont posé un dilemme aux gouvernements, les obligeant à équilibrer la préservation de la vie de leurs citoyens et la stabilité économique. Dans le contexte du Maroc, comment ces crises ont-elles affecté l'économie et la société du pays, et quelles mesures ont été prises pour faire face à ces défis sans précédent ?

Méthodologie de recherche : Cette recherche adoptera une approche multidisciplinaire et utilisera des données qualitatives et quantitatives. Les données quantitatives seront collectées à partir de statistiques officielles, d'analyses économiques et de rapports gouvernementaux. Des entretiens qualitatifs seront menés avec des experts en économie, des responsables

gouvernementaux et des acteurs du secteur privé pour recueillir des informations contextuelles. Tandis que les données qualitatives seront soumises à une analyse de contenu.

Les recommandations seront formulées à partir des résultats de l'analyse et de la littérature pertinente sur le sujet.

Cet article vise à fournir une évaluation des effets économiques et sociaux de la crise sanitaire du Covid-19 et à analyser l'effet initial de la guerre en Ukraine-Russie. Il examine les défis posés par ces différents chocs et propose des recommandations. La structure de l'article est la suivante : dans Le premier point, nous allons présenter le cadre théorique et conceptuel de notre recherche, le deuxième point fera l'objet d'une analyse sur Les effets socio-économiques de la pandémie de Covid-19 et de la guerre Ukraine Russie. Alors que le dernier point de notre article abordera les perspectives économiques actuelles au Maroc à court et moyen terme, ainsi que sur les leçons tirées et les recommandations formulées.

1. Le cadre théorique des concepts clés :

La pandémie de Covid-19 et le conflit en Ukraine-Russie ont ébranlé les économies mondiales de manière inédite. Au Maroc, ces deux crises ont posé un défi sans précédent, exposant l'économie à une double épreuve. Pour comprendre pleinement les effets de ces événements, il est essentiel de se pencher sur le cadre théorique des concepts clés qui sous-tendent l'analyse économique de cette période tumultueuse. Cette partie examine les concepts clés tels que le PIB, l'emploi, l'inflation, le secteur du tourisme, et le secteur agricole, et comment ils ont été affectés par la pandémie de Covid-19 et le conflit en Ukraine-Russie, en se concentrant sur l'économie marocaine.

1.1. Le PIB : Mesurer la Production Économique

Le Produit Intérieur Brut (PIB) est un indicateur central de la santé économique d'un pays. Il mesure la valeur totale des biens et services produits dans une économie sur une période donnée. La pandémie de Covid-19 a provoqué une chute abrupte du PIB marocain. Les mesures de confinement ont paralysé plusieurs secteurs, de l'industrie au tourisme. Le PIB a été le premier à ressentir les effets néfastes de la pandémie, chutant de manière significative en 2020.

Cependant, le secteur du tourisme est un exemple illustrant la capacité du PIB à se redresser. En créant des emplois et générant des revenus, il peut contribuer à la reprise économique du pays. Cette théorie de la croissance économique suggère que le PIB peut stimuler la création

d'emplois, mais son rythme peut ne pas suffire pour réduire le chômage structurel, une réalité que le Maroc doit affronter1.

1.2. Emploi : Perturbations et Possibilités

L'emploi est un autre indicateur clé de l'impact économique. La pandémie a déclenché des perturbations massives sur le marché du travail marocain. Certains secteurs ont vu une augmentation de la demande de main-d'œuvre, tandis que d'autres ont subi des pertes d'emplois significatives. Les politiques gouvernementales ont joué un rôle crucial dans la gestion de ces déséquilibres.

Le secteur du tourisme, bien qu'affecté négativement par la pandémie, offre également des opportunités. Des politiques de relance ciblées peuvent stimuler ce secteur en augmentant la demande globale. Parallèlement, le secteur agricole a vu sa part diminuer dans le PIB à mesure que l'économie marocaine se développait, mais il demeure un acteur essentiel pour l'emploi dans les zones rurales2.

1.3. Inflation : L'équilibre Précaire

L'inflation est un aspect crucial à considérer. Elle peut être provoquée par une demande globale excessive ou par des coûts de production croissants. Les politiques économiques, monétaires et budgétaires, ont un rôle essentiel à jouer dans la maîtrise de l'inflation.

De plus, les variations de la demande touristique peuvent influencer les prix des services touristiques au Maroc. De même, le secteur agricole est soumis à des fluctuations de l'offre et de la demande, qui peuvent influencer les prix alimentaires.

1.4. Le Secteur du Tourisme et le Secteur Agricole : Deux Réalités Contrastées

Le secteur du tourisme peut être un moteur de croissance du PIB, mais sa vulnérabilité aux crises est évidente. La pandémie de Covid-19 a fortement impacté ce secteur, réduisant considérablement le nombre de touristes étrangers. Pourtant, des politiques de relance adaptées peuvent contribuer à sa résilience.

En revanche, le secteur agricole a connu une évolution différente. Bien qu'il puisse contribuer au PIB, sa part diminue généralement à mesure que l'économie se développe. Cependant, il demeure vital pour la sécurité alimentaire et l'emploi dans les régions rurales3.

1 Brahima DIARRA, « La mesure de l'impact économique du tourisme : Problématique et pistes de solution », 2019.

2 Mohamed Berriane, « Le tourisme marocain de l'après-COVID-19 », revue de recherche en tourisme, 2020.

3 Rapport « le plan Maroc vert : Bilan et Impacts 2008 et 2018 », Ministre de l'agriculture de la pêche maritime du développement rural et des eaux et forêts.

Le cadre théorique des concepts clés liés à l'impact économique de la pandémie de Covid-19 et du conflit en Ukraine-Russie sur l'économie marocaine est essentiel pour comprendre les dynamiques complexes de cette période. Le PIB, l'emploi, l'inflation, ainsi que les secteurs du tourisme et de l'agriculture, sont tous interconnectés. Les politiques gouvernementales et les mesures de relance joueront un rôle vital pour stimuler la croissance, atténuer l'inflation et promouvoir l'emploi dans ces secteurs. Le Maroc se trouve à un moment critique de son histoire économique, où une compréhension approfondie de ces concepts est essentielle pour guider les décisions futures.

TABLEAU N°1: Les principales théories économiques liées au PIB, à l'emploi, à l'inflation, au secteur du tourisme et au secteur agricole :

Théories économiques	PIB	Emploi	Inflation	Secteur du tourisme	Secteur agricole
Théorie de la croissance économique	Le PIB mesure la production totale de biens et de services d'une économie sur une période donnée.	La croissance du PIB peut stimuler la création d'emplois, mais elle peut également être insuffisante pour réduire le chômage structurel.	Une croissance économique rapide peut entraîner une hausse de la demande globale, contribuant à l'inflation.	Le secteur du tourisme peut être un moteur de croissance du PIB en créant des emplois et en générant des revenus.	Le secteur agricole peut contribuer au PIB, mais sa part diminue généralement à mesure que l'économie se développe.
Théorie du multiplicateur	Une augmentation des dépenses publiques ou des investissements privés peut entraîner une augmentation du PIB plus importante que l'investissement initial.	Le multiplicateur peut contribuer à la création d'emplois lorsque le PIB augmente.	Le multiplicateur peut également augmenter la demande globale et potentiellement entraîner une inflation si l'économie fonctionne près de sa capacité maximale.	Les politiques de relance peuvent stimuler le tourisme en augmentant la demande globale.	Le secteur agricole peut bénéficier d'une augmentation de la demande intérieure résultant des politiques de relance.
Théorie de la demande et de l'offre	L'inflation peut être causée par une demande globale excessive (inflation de la demande) ou par des coûts de production croissants (inflation des coûts).	Les politiques économiques peuvent influencer la demande globale et l'emploi.	La gestion de l'inflation nécessite souvent des mesures monétaires et budgétaires.	Les variations de la demande touristique affectent l'offre de services touristiques et les prix.	Le secteur agricole est soumis à des fluctuations de l'offre et de la demande, ce qui peut influencer les prix alimentaires.
Théorie de la croissance endogène	La croissance économique peut être auto-entretenue grâce à l'innovation, à l'investissement dans le capital humain, et à l'accumulation de connaissances.	Une croissance économique soutenue peut entraîner une création d'emplois durable.	L'inflation peut être maîtrisée grâce à des politiques monétaires et budgétaires adaptées.	L'innovation peut améliorer l'expérience touristique et stimuler le secteur du tourisme.	Les progrès technologiques peuvent également affecter la productivité agricole.

SOURCE : Elaboré par les auteurs.

Tableau N°2 : Plus de détail sur les théories économiques précédentes

Théories économiques	Auteurs	Explications
Théorie de la croissance économique[1]	Robert Solow	Cette théorie se concentre sur la croissance à long terme de l'économie et met en avant l'importance de l'accumulation de capital, du progrès technologique et de l'innovation pour stimuler la croissance économique. Le PIB mesure la production totale de biens et de services d'une économie sur une période donnée. La croissance du PIB peut stimuler la création d'emplois, mais elle peut également être insuffisante pour réduire le chômage structurel. Une croissance économique rapide peut entraîner une hausse de la demande globale, contribuant à l'inflation. Le secteur du tourisme peut être un moteur de croissance du PIB en créant des emplois et en générant des revenus. Le secteur agricole peut contribuer au PIB, mais sa part diminue généralement à mesure que l'économie se développe.
Théorie du multiplicateur[2]	John Maynard Keynes	Cette théorie suggère que les changements dans les dépenses publiques ou privées peuvent avoir un effet multiplicateur sur l'économie, en provoquant une augmentation du PIB plus importante que l'investissement initial. Le multiplicateur peut contribuer à la création d'emplois lorsque le PIB augmente. Cependant, il peut également augmenter la demande globale et potentiellement entraîner une inflation si l'économie fonctionne près de sa capacité maximale. Les politiques de relance peuvent stimuler le tourisme en augmentant la demande globale. Le secteur agricole peut bénéficier d'une augmentation de la demande intérieure résultant des politiques de relance.
Théorie de la demande et de l'offre[3]	John Maynard Keynes	Cette théorie se concentre sur les mécanismes de formation des prix et de régulation de l'économie par l'offre et la demande. L'inflation peut être causée par une demande globale excessive (inflation de la demande) ou par des coûts de production croissants (inflation des coûts). Les politiques économiques peuvent influencer la demande globale et l'emploi. La gestion de l'inflation nécessite souvent des mesures monétaires et budgétaires. Les variations de la demande touristique affectent l'offre de services touristiques et les prix. Le secteur agricole est soumis à des fluctuations de l'offre et de la demande, ce qui peut influencer les prix alimentaires.
Théorie de la croissance endogène[4]	Paul Romer, Robert Lucas	Cette théorie met en avant le rôle de l'innovation, de l'investissement dans le capital humain et de l'accumulation de connaissances comme moteurs de la croissance économique. Une croissance économique soutenue peut entraîner une création d'emplois durable. L'inflation peut être maîtrisée grâce à des politiques monétaires et budgétaires adaptées. L'innovation peut améliorer l'expérience touristique et stimuler le secteur du tourisme. Les progrès technologiques peuvent également affecter la productivité agricole.

SOURCE : Elaboré par les auteurs.

1 Solow, R. M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. The Quarterly Journal of Economics, 70(1), 65-94.

2 Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. Harcourt, Brace and Company.

3 ibid

4 Robert Lucas 1988 "On the Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics

2. Les effets socio-économiques de la pandémie de Covid-19 et de la guerre Ukraine Russie sur l'économie marocaine.

2.1. Récession Économique au Maroc : Analyse des Impacts de la Pandémie de Covid-19 et de la Guerre Russie-Ukraine sur le PIB

La crise de la pandémie de Covid-19 et la guerre en Russie-Ukraine ont eu des impacts significatifs sur l'économie marocaine. Ces deux événements ont généré des répercussions économiques importantes, mais elles ont différé dans leur nature et leurs conséquences.

La scène internationale a été secouée par la guerre en Ukraine, un conflit qui a débuté en 2014 et dont les répercussions se sont fait ressentir dans le monde entier. Toutefois, cet impact s'est manifesté de différentes manières selon les pays et les régions du globe. Parmi les nations touchées, le Maroc, situé en Afrique du Nord, n'a pas été épargné par les conséquences économiques de cette guerre, en particulier en ce qui concerne ses relations commerciales avec l'Ukraine et la Russie.

Cette partie se propose d'explorer l'influence profonde qu'a eue la guerre Russie-Ukraine sur la situation économique du Maroc. Pour ce faire, nous nous attarderons sur les liens économiques du Maroc avec ces deux pays et sur la manière dont ce conflit a façonné ces relations. D'une part, nous analyserons les importations de matières premières en provenance d'Ukraine, notamment le blé, qui joue un rôle vital dans l'économie marocaine. D'autre part, nous examinerons les exportations de produits agricoles vers la Russie, une facette essentielle du commerce extérieur marocain.

L'objectif de cette étude est de comprendre comment la guerre en Ukraine a perturbé ces échanges commerciaux cruciaux pour le Maroc, ainsi que d'évaluer les répercussions économiques globales sur le royaume. Dans cette optique, nous allons analyser comment le Maroc a cherché à s'adapter à cette nouvelle donne géopolitique, quelles mesures ont été prises pour atténuer les effets négatifs, et quelles opportunités se sont présentées dans un contexte international en mutation.

Tableau N°3 : Récapitulation des effets économiques de la pandémie de Covid-19 et de la guerre Russie-Ukraine :

Indicateur économique	Effet de la pandémie de Covid-19	Effet de la guerre Russie-Ukraine
PIB	Récession économique	Perturbations dans les importations et les prix des matières premières
Emploi	Perte d'emplois, chômage accru	Impact sur les exportations et la demande intérieure
Inflation	Faible inflation, pressions déflationnistes	Inflation due à la hausse des coûts de l'énergie et des matières premières
Secteur du tourisme	Effondrement du tourisme international	Réduction du tourisme et des voyages d'affaires
Secteur agricole	Impact sur les chaînes d'approvisionnement et les exportations	Perturbations dans les prix des denrées alimentaires

Source : Elaboré par les auteurs.

2.1.1. Impact de la Pandémie de Covid-19 sur le PIB du Maroc :

La pandémie de Covid-19, qui a émergé à la fin de 2019, a eu un impact significatif sur l'économie du Maroc, se traduisant par une récession économique. L'un des principaux indicateurs pour évaluer ces conséquences est le Produit Intérieur Brut (PIB), qui mesure la valeur totale de la production de biens et de services dans un pays. Dans cette section, nous analyserons comment la pandémie de Covid-19 a contribué à cette récession économique au Maroc.

Récession Économique : La pandémie de Covid-19 a d'abord touché le Maroc au début de 2020, conduisant le gouvernement à mettre en place des mesures drastiques pour contenir la propagation du virus. Parmi ces mesures figuraient un confinement strict, la fermeture des frontières et des restrictions sur la mobilité des citoyens. Bien que nécessaires sur le plan sanitaire, ces mesures ont eu un impact économique significatif.

Selon les données officielles, le PIB du Maroc a enregistré une contraction majeure en 2020. En 2019, avant la pandémie, le PIB s'élevait à environ 128 milliards de dollars américains (USD)1. Cependant, en 2020, en raison des perturbations économiques causées par la pandémie, le PIB a chuté d'environ 7,0 %, atteignant environ 115 milliards de dollars USD2. Cette baisse spectaculaire du PIB résulte de plusieurs facteurs économiques.

1https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=MAR&codeStat=NY.GDP.MKTP.CD&codeTheme=2

2 Haut-Commissariat au Plan du Maroc

Tout d'abord, les fermetures d'entreprises et la réduction de l'activité économique dans de nombreux secteurs, tels que le tourisme, la restauration et l'industrie manufacturière, ont entraîné une baisse de la production. De plus, le chômage a augmenté, avec un taux atteignant 12,5 % en 2020, contre 9,2 % en 20191.

L'impact sur le PIB s'est également ressenti dans la consommation des ménages. Les données indiquent que les dépenses de consommation des ménages ont diminué en 2020, car de nombreuses familles ont réduit leurs dépenses en raison de l'incertitude économique. Cette baisse de la demande intérieure a contribué à la contraction économique.

Alors que le Maroc et d'autres pays cherchent à se remettre de cette crise, il est essentiel de mettre en œuvre des politiques économiques appropriées pour stimuler la reprise et atténuer les effets à long terme de la pandémie sur l'économie nationale.

La pandémie de Covid-19 a eu un impact profond sur l'économie marocaine, se traduisant par une récession économique en 2020. Les mesures de confinement, la baisse de la production, la hausse du chômage et la diminution de la demande intérieure ont été autant de facteurs contribuant à cette contraction économique. La reprise économique et la résilience face à ces défis sont désormais des priorités pour le Maroc et d'autres pays confrontés à des situations similaires.

2.1.2. Impact de la Guerre Russie-Ukraine sur le PIB du Maroc :

L'impact de la Guerre Russie-Ukraine sur l'économie mondiale n'a pas épargné le Maroc, et les répercussions de ces événements internationaux ont été ressenties de manière significative dans le pays. Plusieurs facteurs clés ont contribué à façonner cette situation économique complexe et à créer des défis pour le Maroc.

Tout d'abord, la guerre en Ukraine a engendré une série de perturbations dans les chaînes d'approvisionnement mondiales. Les tensions géopolitiques et la reconfiguration de ces chaînes ont entraîné une hausse des coûts de production à l'échelle mondiale. Cette augmentation des coûts s'est rapidement traduite par une poussée inflationniste tirée par l'offre, avec l'indice des prix à la consommation (IPC) atteignant un sommet de 8,3 % vers la fin de l'année 2022 au Maroc2.

1 Ibid

2 Rapport de la BANQUE MONDIALE « MAROC RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ECONOMIQUE Le Maroc face aux chocs d'offre Hiver 2022/23 p : 9

Cette inflation accrue a eu un impact significatif sur les coûts de la vie pour les ménages marocains, en particulier ceux à revenu fixe ou modeste.

Malgré la résilience de certaines sources de revenus telles que les recettes des Marocains résidents à l'étranger (MRE), les exportations de biens et l'amélioration rapide des recettes touristiques, le Maroc a dû faire face au choc des prix des matières premières. Les fluctuations des prix mondiaux des matières premières, en particulier des produits de base tels que le pétrole, ont exercé des pressions sur la balance des paiements du pays. Cette situation a nécessité une gestion prudente des ressources et des politiques économiques adaptées pour faire face aux déséquilibres commerciaux.

Dans l'ensemble, cette conjoncture économique complexe a eu des conséquences directes sur le bien-être des citoyens marocains. La hausse des prix, en particulier celle des produits alimentaires et de l'énergie, a eu un impact sur le pouvoir d'achat des ménages, en particulier ceux à faible revenu. La réduction du pouvoir d'achat a pu accentuer les inégalités économiques, car les ménages les plus pauvres consacrent une part plus importante de leurs revenus à ces biens essentiels.

Pour atténuer ces répercussions, le gouvernement marocain a mis en œuvre diverses mesures, y compris des subventions de prix, pour stabiliser les coûts de certains produits de première nécessité. Cependant, ces mesures ont également nécessité des dépenses publiques supplémentaires, soulignant les défis budgétaires auxquels le Maroc a dû faire face.

À l'avenir, la situation économique du Maroc dépendra de plusieurs facteurs, notamment l'évolution des tensions géopolitiques mondiales, la résilience de l'économie nationale et la capacité à mettre en œuvre des politiques économiques adaptées pour faire face à ces défis. Il est impératif que le Maroc continue de surveiller attentivement ces développements et d'ajuster ses politiques en conséquence pour promouvoir la stabilité économique et le bien-être de sa population.

2.2. Évolution de l'Emploi au Maroc : L'Impact de la COVID-19 et de la Guerre Russie-Ukraine

2.2.1. Impact de la COVID-19 sur l'Emploi au Maroc : Analyse Régionale et Évolution 2019-2022

La pandémie de COVID-19 a eu un impact profond sur l'emploi au Maroc, exacerbant des défis préexistants sur le marché du travail. Cette analyse examine l'évolution des taux de chômage et l'impact de la COVID-19 sur l'emploi par région entre 2019 et 2022. Nous mettrons en lumière

la complexité de la situation, en nous appuyant sur des données officielles du Haut-Commissariat au Plan (HCP) et en proposant des pistes pour atténuer les inégalités régionales.

Figure N°1 : Taux de chômage par région entre 2019 et 2021 (données HCP)

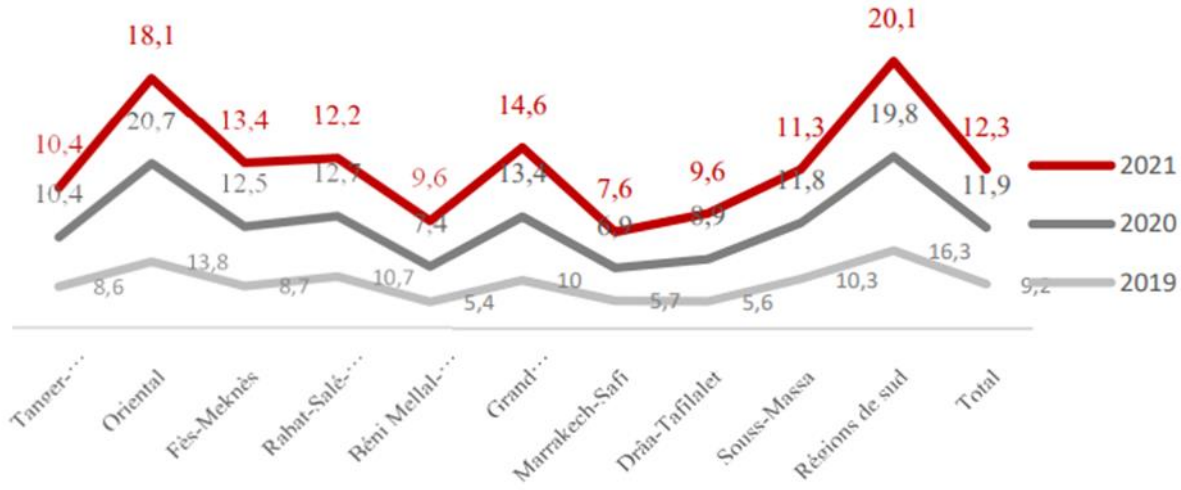

Source : HCP « les indicateurs sociaux du Maroc » Edition 2023

Cette Figure présente une analyse des taux de chômage par région entre 2019 et 2021, mettant en lumière les disparités régionales préexistantes ainsi que l'impact de la pandémie de COVID-19 sur l'emploi au Maroc. En 2019, avant la pandémie, le pays avait un taux de chômage moyen de 9,2 %. Cependant, ces chiffres masquent des réalités régionales significativement différentes.

En 2019, les régions du Sud du Maroc et de l'Oriental affichaient déjà des taux de chômage élevés, atteignant respectivement 16,3 % et 12,7 %. En revanche, des régions telles que Marrakech-Safi (7,4 %) et Drâa-Tafilalet (7,6 %) avaient des taux de chômage nettement inférieurs à la moyenne nationale.

L'arrivée de la pandémie en 2020 a eu un impact immédiat sur l'emploi, faisant grimper le taux de chômage national à près de 12,5 % en 20201, en grande partie en raison des perturbations économiques qu'elle a entraînées. Cependant, cette augmentation du chômage variait considérablement d'une région à l'autre.

En 2020, les régions du Sud ont été les plus touchées, affichant un taux de chômage atteignant 20,1 %. L'Oriental a également connu une hausse significative, avec un taux de chômage de 18,1 %. Les régions de Casablanca-Settat (14,6 %) et Fès-Meknès (13,4 %) dépassaient

1 Haut-Commissariat au Plan (HCP), Rapport sur la Situation de l'Emploi au Maroc 2021.

également la moyenne nationale de 12,3 %, suggérant que les zones urbaines ont été plus gravement touchées.

En 2021, bien que la situation se soit légèrement améliorée, les disparités régionales persistent, avec les régions du Sud et de l'Oriental maintenant les taux de chômage les plus élevés, à 16,4 % et 15,1 % respectivement. En revanche, Marrakech-Safi (7,6 %), Drâa-Tafilalet (9,6 %) et Béni Mellal-Khénifra (9,8 %) enregistrent toujours des taux de chômage nettement inférieurs à la moyenne nationale.

En 2022, cinq régions concentrent la majorité des actifs marocains, avec la région de Casablanca-Settat en tête, abritant 22,2 % de la population active. Trois régions se distinguent par des taux d'activité supérieurs à la moyenne nationale : Tanger-Tétouan-Al Hoceima (50,1 %), Casablanca-Settat (46,7 %) et Marrakech-Safi (45,0 %).

Cependant, les régions de Souss-Massa (38,3 %), Drâa-Tafilalet (41,0 %) et de l'Oriental (42,0 %) affichent les taux d'activité les plus bas, reflétant une participation relativement faible à l'activité économique.

La pandémie de COVID-19 a eu un impact disproportionné sur les régions fortement dépendantes du tourisme, telles que Marrakech-Safi, où la fermeture d'entreprises liées au tourisme a entraîné une augmentation du chômage1 .. Plusieurs facteurs contribuent à ces disparités régionales, notamment le manque d'opportunités d'emploi locales et la concentration de secteurs touchés par la pandémie dans les zones urbaines.

Pour atténuer ces inégalités, des mesures peuvent être envisagées, notamment des investissements dans les régions moins développées, la diversification économique, la formation professionnelle, la promotion de l'entrepreneuriat local et le suivi continu des données du marché du travail. Ces actions visent à créer des opportunités d'emploi, à réduire la migration vers les zones urbaines et à favoriser la reprise économique dans l'ensemble du pays.

2.2.2. L'impact de la guerre Russie-Ukraine sur l'emploi au Maroc

L'impact de la guerre Russie-Ukraine sur l'emploi au Maroc est une question complexe qui nécessite une analyse approfondie. Avant même le déclenchement de ce conflit en 2022, le Maroc faisait déjà face à des disparités régionales significatives en termes d'emploi et de

1 HCP « ACTIVITÉ, EMPLOI ET CHÔMAGE RÉSULTATS ANNUELS 2022 CTIVITÉ, EMPLOI ET CHÔMAGE RÉSULTATS ANNUELS 2022 » la Direction de la Statistique p :10-11

chômage. D'après la figure N°1, En 2021, le taux d'activité national était de 45,3 %, mais des différences notables étaient observées entre les régions1.

Trois régions se distinguaient avec des taux d'activité supérieurs à la moyenne nationale : Tanger-Tétouan-Al Hoceima (49,8 %), Casablanca-Settat (47,7 %) et Marrakech-Safi (46,8 %). En revanche, les taux les plus bas étaient enregistrés dans les régions de Souss-Massa (41,3 %), Fès-Meknès (42,3 %) et l'Oriental (42,5 %).

En termes de chômage, les régions du Sud et de l'Oriental étaient particulièrement touchées, avec des taux atteignant 20,1 % et 18,1 % respectivement. Cela mettait en lumière des disparités économiques structurelles entre les régions du Maroc.

La guerre en Ukraine a eu des répercussions économiques sur le Maroc, principalement en raison de l'augmentation des prix des matières premières, notamment du blé. Cette hausse des prix a affecté plusieurs secteurs marocains, tels que l'agroalimentaire et le transport, créant ainsi des pressions inflationnistes.

Bien que des emplois aient été créés en 2022, le taux de chômage a augmenté, atteignant 12,3 %. Les zones urbaines ont été particulièrement touchées, avec un taux de chômage de 16,9 %. Les inégalités persistantes sont également visibles, avec des taux de chômage élevés parmi les jeunes, les diplômés et les femmes.

Pour atténuer ces défis, le Maroc doit mettre en place des politiques économiques régionales ciblées, investir dans la création d'emplois, la formation professionnelle et la diversification économique. La surveillance continue de la situation en Ukraine est essentielle pour anticiper les impacts économiques sur l'emploi.

L'impact de la guerre Russie-Ukraine sur l'emploi au Maroc est intrinsèquement lié aux répercussions économiques du conflit. Les disparités régionales en matière d'emploi et de chômage existaient déjà avant la guerre, mais cette crise a exacerbé les défis économiques auxquels le pays est confronté. La résilience économique et des politiques ciblées sont essentielles pour garantir une stabilité économique à long terme dans un contexte mondial complexe.

1 HCP « les indicateurs sociaux du Maroc » Edition 2023 p :

2.3. Double Choc Économique : L'Impact de la Pandémie de Covid-19 et de la Guerre Russie-Ukraine sur l'Inflation au Maroc

2.3.1. L'impact de la Pandémie de Covid-19 sur l'Inflation au Maroc

La pandémie de Covid-19 a eu des répercussions massives sur l'économie mondiale, touchant de nombreux aspects, dont l'inflation. Au Maroc, comme ailleurs, la pandémie a entraîné des changements significatifs dans le comportement des consommateurs, la demande intérieure et les prix. Dans cette partie, nous allons analyser l'effet de la pandémie sur l'inflation au Maroc, en utilisant des statistiques pour étayer notre analyse.

FIGURE N°2: Inflation et inflation sous-jacente au Maroc

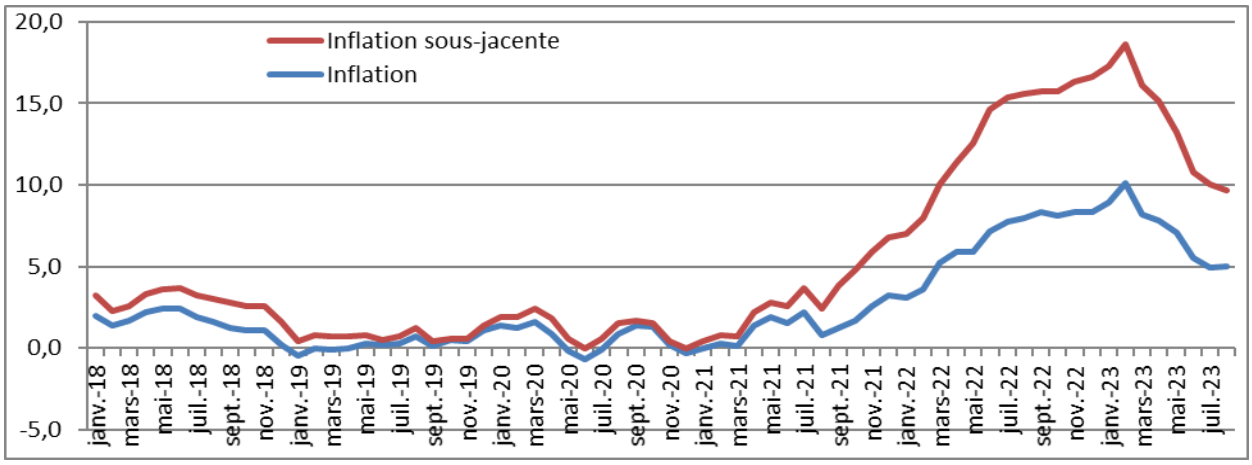

Source : Par les auteurs d'après les données statistiques de Banque Al Maghrib[1]

D'après la figure 2 La pandémie de Covid-19 a eu un impact significatif sur l'inflation au Maroc, et cet effet peut être analysé en trois phases distinctes.

Avant la pandémie, entre janvier 2018 et décembre 2019, l'inflation au Maroc était relativement stable, oscillant entre 0,2%2 et 2,4 %. L'inflation sous-jacente, qui exclut les éléments volatils, se maintenait généralement en dessous de 1,6 %. Cette période était caractérisée par une inflation modérée et contrôlée.

Cependant, avec l'irruption de la pandémie en janvier 2020, l'inflation a connu une période de volatilité accrue, atteignant même des valeurs négatives en mai et juin 2020. Cette baisse de l'inflation est attribuée en grande partie à la réduction de la demande intérieure et aux pressions déflationnistes résultant des mesures de confinement et des restrictions économiques.

1 https://www.bkam.ma/Statistiques/Prix/Inflation-et-inflation-sous-jacente

2 Haut-commissariat au Plan du Maroc

Après cette période de turbulence, l'inflation a commencé à se redresser progressivement, mais elle est restée en deçà des niveaux précédant la pandémie. La période post-pandémique a été marquée par une légère reprise de l'inflation, notamment en 2021, mais elle est restée inférieure aux niveaux antérieurs à la crise. L'inflation sous-jacente a également suivi une tendance similaire, restant modérée mais légèrement plus élevée que l'inflation globale.

En 2022, l'inflation au Maroc a connu une brusque accélération, atteignant des niveaux bien supérieurs à ceux des années précédentes. Cette augmentation notable peut être attribuée à divers facteurs, notamment la hausse des coûts de production, l'augmentation des prix de l'énergie et d'autres éléments économiques mondiaux. En décembre 2022, l'inflation a atteint son sommet en trois décennies, culminant à un taux alarmant de 8,3 %. Cette montée de l'inflation a principalement été déclenchée par des facteurs externes, tels que la flambée des prix des matières premières et la baisse de la production agricole nationale.

Les chiffres parlent d'eux-mêmes : les prix du carburant ont enregistré une impressionnante augmentation de 45,3 % en glissement annuel en novembre, tandis que les produits alimentaires volatils ont grimpé de 16,1 %. Même l'inflation sous-jacente, qui mesure les pressions inflationnistes sur un large éventail de biens et services, a connu une hausse significative, atteignant 7,6 %. Pourtant, malgré ces tendances inflationnistes inquiétantes, la Banque centrale (Bank-al-Maghrib) a relevé son taux directeur à deux reprises en réponse à cette inflation. Cependant, il est important de noter que la politique monétaire est restée accommodante, maintenant un taux directeur relativement bas par rapport à d'autres pays de la région1.

Cette accélération de l'inflation en 2022 reflète un contexte économique complexe et pose des défis importants en matière de stabilité des prix. Les facteurs externes et les pressions inflationnistes continueront de nécessiter une attention particulière des décideurs économiques pour maintenir la santé économique du Maroc.

Ces données indiquent que la pandémie de Covid-19 a eu un impact significatif sur les taux d'inflation au Maroc, créant une période de volatilité, suivie d'une reprise économique progressive mais toujours en deçà des niveaux d'avant la pandémie. La période récente montre une accélération de l'inflation, ce qui nécessite une attention particulière de la part des décideurs économiques pour maintenir la stabilité des prix.

1 Groupe de la Banque mondiale « RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ECONOMIQUE Le Maroc face aux chocs d'offre » Banque internationale pour la reconstruction et le développement/La Banque mondiale 2023 p :4

La faible inflation et les pressions déflationnistes ont été en grande partie attribuables à la baisse de la demande intérieure. Les consommateurs ont réduit leurs dépenses en raison de l'incertitude économique et de la perte de revenus liées à la pandémie. Les entreprises ont également fait face à une demande réduite, ce qui a limité leur capacité à augmenter les prix.

Il est essentiel que les autorités économiques au Maroc surveillent de près l'évolution de l'inflation et prennent des mesures appropriées pour soutenir la reprise économique. L'inflation excessive ou la déflation prolongée peuvent avoir des conséquences néfastes sur l'économie, et il est important de maintenir la stabilité des prix pour assurer la santé à long terme de l'économie marocaine.

2.3.2. L'Impact de la Guerre Russie-Ukraine sur l'Inflation au Maroc

Selon les données statistiques du rapport de HCP intitulé : « activité, emploi et chômage résultats annuels 2022 activité, emploi et chômage résultats annuels 2022 » L'inflation est un indicateur économique clé qui mesure la hausse générale des prix des biens et des services sur une période donnée. En 2022, le Maroc a connu une importante inflation, avec une augmentation de l'Indice des Prix à la Consommation (IPC) de 6,6 % par rapport à l'année précédente. Cette hausse significative de l'IPC a eu un impact considérable sur l'économie marocaine et la vie quotidienne des citoyens.

L'IPC annuel moyen en 2022 a atteint 6,6 %, enregistrant une forte hausse par rapport à l'année 2021. Cette augmentation de l'inflation est principalement due à la hausse des prix des produits alimentaires, qui a augmenté de 11,0 %, ainsi qu'à la hausse des prix des produits non alimentaires, qui a augmenté de 3,9 %. Le secteur des transports a été particulièrement touché, avec une augmentation de 12,2 % de l'indice des prix, ce qui a contribué à la hausse générale de l'IPC.

L'indicateur d'inflation sous-jacente, qui exclut les produits alimentaires et énergétiques volatils, a également connu une augmentation significative en 2022, avec une hausse de 5,8 % par rapport à l'année précédente. Cette mesure de l'inflation sous-jacente est souvent utilisée pour évaluer la tendance de l'inflation à long terme, indiquant ainsi une pression inflationniste persistante.

Par ville, plusieurs villes marocaines ont enregistré des IPC élevés en 2022, notamment Al-Hoceima (+8,4 %), Kénitra et Béni-Mellal (+8,0 %), Errachidia (+7,6 %), Marrakech (+7,3 %), Safi (+7,0 %), Fès et Oujda (+6,9 %), et Tétouan et Meknès avec (+6,8 %). Ces variations

régionales soulignent les défis que rencontrent différentes parties du pays en ce qui concerne la hausse des prix.

L'impact de cette inflation sur la population marocaine a été significatif. Le niveau de vie des ménages a connu une baisse en termes réels entre 2021 et 2022, avec une diminution de 5,5 % au niveau national, de 5,2 % en milieu urbain, et de 6,2 % en milieu rural. Les ménages les moins aisés ont été particulièrement touchés, avec une baisse de leur niveau de vie de 6,2 %. Les taux de pauvreté absolue ont également augmenté, passant de 3 % à 4,9 % au niveau national, de 1 % à 1,7 % en milieu urbain, et de 6,8 % à 10,7 % en milieu rural.

La vulnérabilité monétaire a également augmenté, avec des taux passant de 10 % à 12,7 % au niveau national, de 5,9 % à 7,9 % en milieu urbain, et de 17,4 % à 21,4 % en milieu rural. En fin de compte, les inégalités sociales, mesurées par l'indice de Gini, ont également augmenté, passant de 40,3 % à 40,5 %. Cela signifie que l'inflation a contribué à accentuer les inégalités économiques au Maroc.

L'impact de la guerre Russie-Ukraine sur l'inflation au Maroc en 2022 a été significatif, avec une hausse notable des prix des biens et des services. Cette inflation a eu des conséquences sur le niveau de vie, la pauvreté et les inégalités sociales au Maroc. Il est essentiel pour le gouvernement marocain de mettre en œuvre des politiques économiques et monétaires appropriées pour atténuer les effets de cette inflation et stabiliser l'économie.

2.4. Tourisme au Maroc : Les Répercussions de la Pandémie de Covid-19 et de la Guerre Russie-Ukraine

2.4.1. L'Impact de la Pandémie de Covid-19 sur le Secteur du Tourisme au Maroc

Le secteur du tourisme joue un rôle essentiel dans l'économie marocaine, contribuant de manière significative aux recettes nationales. Cependant, la pandémie de Covid-19 a eu un impact dévastateur sur ce secteur, entraînant un effondrement du tourisme international. Dans cette partie, nous analyserons en détail l'effet de la pandémie sur le secteur du tourisme au Maroc, en utilisant des statistiques pour étayer notre analyse.

FIGURE N° 3: Evolution des arrivés des touristes au Maroc (entre 2015 et 2021)

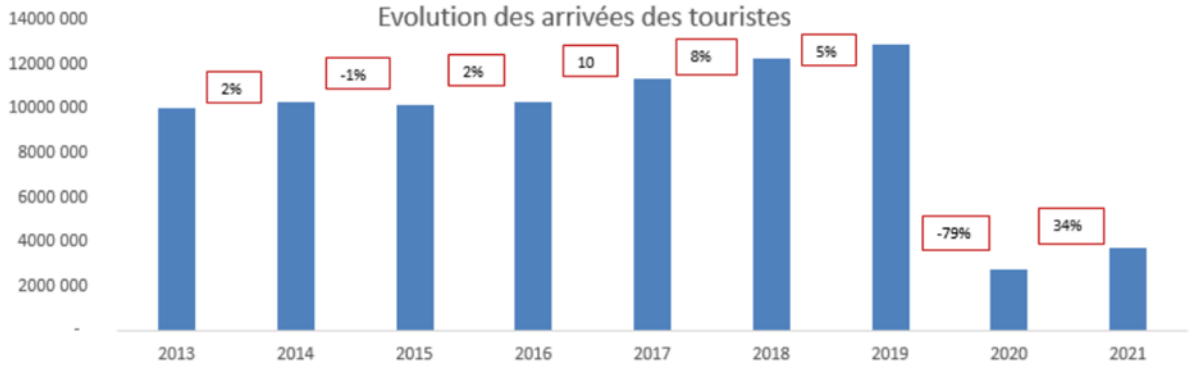

Source[1] : Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire

La pandémie de Covid-19 a eu un effet dramatique sur le secteur du tourisme au Maroc, se traduisant par un effondrement du tourisme international. Les fermetures de frontières, les restrictions de voyage et les préoccupations sanitaires ont fortement découragé les voyageurs internationaux.

Avant la pandémie, le Maroc était l'une des destinations touristiques les plus populaires en Afrique. En 2019, le pays a accueilli plus de 13 millions de visiteurs étrangers (Source : Organisation mondiale du tourisme). Cependant, en 2020, en raison de la pandémie, le nombre de touristes internationaux a chuté de manière drastique pour atteindre environ 2,7 millions2.

Avec une baisse de 79% des arrivées aux postes frontières et de 72% des nuitées par rapport à 2019. En 2021, malgré les contraintes liées aux variantes et aux déplacements internationaux, le secteur a montré des signes de redressement, soutenu par le tourisme interne et la reprise progressive du transport aérien. Les indicateurs du secteur ont affiché des améliorations par rapport à 2020, mais ils demeurent nettement inférieurs aux niveaux d'avant la pandémie, avec une baisse estimée de 71% des arrivées de touristes, une régression de 64% des nuitées, et une perte de 44,5 milliards de dirhams en recettes (-56%)3.

Cette réduction massive du nombre de visiteurs a eu des répercussions économiques graves. Le secteur hôtelier, les agences de voyage, les restaurants et de nombreux autres acteurs du

1 Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire https://mtaess.gov.ma/fr/tourisme/chiffres-cles/ consulté le 01/06/2022 à 23H00

2 Observatoire du tourisme du Maroc

3 Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire Chiffres Clés https://mtaess.gov.ma/fr/tourisme/chiffres-cles/ consulté le 01/06/2022 à 23H30

secteur du tourisme ont connu des pertes considérables. De plus, de nombreux travailleurs du tourisme ont perdu leur emploi ou ont subi une réduction drastique de leurs revenus.

La pandémie de Covid-19 a eu un effet dévastateur sur le secteur du tourisme au Maroc, entraînant un effondrement du tourisme international. Les restrictions de voyage et les fermetures de frontières ont entraîné une baisse spectaculaire du nombre de visiteurs internationaux, ce qui a eu des conséquences graves pour l'ensemble de l'industrie du tourisme.

Alors que le Maroc cherche à se remettre de cette crise, il est essentiel de mettre en place des mesures de relance du secteur du tourisme. Cela peut inclure la promotion de destinations locales pour encourager le tourisme domestique, la mise en œuvre de protocoles sanitaires stricts pour rassurer les voyageurs internationaux et l'investissement dans la diversification des offres touristiques. La relance du secteur du tourisme est cruciale non seulement pour l'économie marocaine mais aussi pour le bien-être des communautés locales qui en dépendent.

2.4.2. L'Impact de la Guerre Russie-Ukraine sur le Secteur du Tourisme au Maroc

Le secteur du tourisme au Maroc, essentiel à son économie, a subi l'impact de la guerre en Russie-Ukraine, bien qu'éloignée géographiquement. Avant la pandémie, le Maroc enregistrait une croissance touristique constante, contribuant de manière significative au PIB et à l'emploi. Cependant, la guerre a entraîné une chute drastique des arrivées internationales en 2020, impactant les recettes.

Le tourisme domestique a connu une baisse moins sévère, augmentant la part des nuitées nationales. Les autorités ont mis en place un programme de relance 2020-2022 avec trois objectifs clés : préserver l'économie et l'emploi, accélérer la reprise et amorcer une transformation durable.

En 2022, le Maroc a débloqué un plan d'urgence de 2 milliards de dirhams pour soutenir la reprise. Malgré sa distance de l'Ukraine, le pays a ressenti les répercussions de la guerre sur les voyages en provenance d'Europe. Les coûts opérationnels plus élevés dus à l'augmentation des prix du pétrole ont également affecté l'industrie.

La guerre a eu un impact sur l'image de marque du Maroc, suscitant des préoccupations en matière de sécurité. Pour contrer cela, le Maroc a intensifié ses efforts de marketing touristique.

En 2022, le secteur touristique marocain a montré une résilience remarquable, enregistrant 11 millions de touristes, soit une récupération de 84 % par rapport à 2019. Les recettes en devises

étrangères ont atteint près de 94 milliards de dirhams, en hausse de 19 %. Le dynamisme positif s'est poursuivi en 2023, avec 5,1 millions de touristes générant environ 41 milliards de dirhams en recettes1.

Malgré les défis géopolitiques, le secteur touristique marocain continue de prospérer, illustrant sa résilience et sa vitalité.

2.5. Le Secteur Agricole au Maroc : Les effets de la Pandémie de Covid-19 et de la Guerre Russie-Ukraine

2.5.1. L'Impact de la Pandémie de Covid-19 sur le Secteur Agricole au Maroc

La pandémie de Covid-19 a eu un impact significatif sur le secteur agricole crucial pour l'économie marocaine. En 2022, le pays a connu sa plus grande sécheresse en plus de trois décennies, entraînant des restrictions sur l'utilisation de l'eau pour l'irrigation et des impacts majeurs sur la production agricole, notamment une baisse notable de la production de céréales, d'agrumes et d'olives. Cette sécheresse a représenté près de la moitié du ralentissement économique de l'année, soulignant la vulnérabilité du Maroc aux aléas climatiques et la nécessité de développer des stratégies de gestion de l'eau plus résilientes.2

La pandémie a également perturbé les chaînes d'approvisionnement mondiales, entraînant une baisse des exportations agricoles marocaines. En 2020, les exportations totales de produits agricoles et agroalimentaires ont enregistré une baisse de 4 %3 par rapport à l'année précédente en raison de retards logistiques, de problèmes de transport maritime et de fluctuations des prix des matières premières.

Pour surmonter ces défis, le Maroc doit renforcer la résilience de ses chaînes d'approvisionnement, investir dans la logistique et prendre des mesures pour faire face aux variations des prix des matières premières. La diversification des marchés d'exportation et la promotion de la consommation locale peuvent également aider à atténuer les risques liés aux perturbations mondiales.

Malgré ces difficultés, le secteur agricole demeure essentiel pour la sécurité alimentaire du Maroc, et des mesures doivent être prises pour soutenir sa croissance et sa résilience, en

1 Tourist Arrivals: Recovery Rate of 84% in 2022 « 7 July 2023 » https://www.maroc.ma/en/news/tourist-arrivals-recovery-rate-84-2022 a consulté le 01/09/2023

2 Groupe de la Banque mondiale « RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ECONOMIQUE Le Maroc face aux chocs d'offre » Banque internationale pour la reconstruction et le développement/La Banque mondiale 2023 p :4

3 Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et de l'Eau du Maroc

particulier dans un contexte de perturbations économiques mondiales comme celles engendrées par la pandémie de Covid-19.

Le Maroc a réagi de manière audacieuse en mettant en place des mesures d'atténuation pour soutenir son économie face aux répercussions de la pandémie. De plus, le pays a lancé des initiatives ambitieuses pour diversifier son économie, notamment le Programme de Relance Économique, axé sur le développement des secteurs numériques et technologiques. Cette réorientation économique témoigne de la capacité du Maroc à s'adapter à un environnement économique en constante évolution et à préparer un avenir économique plus robuste et prospère.

2.5.2. L'Impact de la Guerre Russie-Ukraine sur le Secteur Agricole au Maroc

Le secteur agricole est d'une importance capitale pour l'économie marocaine, tant en termes de production alimentaire que d'exportations.

L'impact de la guerre en Russie-Ukraine sur le secteur agricole au Maroc est complexe, et une analyse détaillée est nécessaire pour comprendre ses implications.

La guerre Russie-Ukraine a provoqué d'importantes perturbations sur les marchés mondiaux des matières premières agricoles. Les prix des denrées alimentaires ont connu des variations notables, impactant ainsi les agriculteurs marocains.

Augmentation des Prix des Matières Premières Agricoles : Certains produits agricoles ont enregistré une hausse de leurs prix sur les marchés internationaux en raison des perturbations dans l'offre. Cette augmentation peut être bénéfique pour les agriculteurs marocains, notamment ceux produisant des cultures comme le blé.

Le Maroc est un acteur majeur dans l'exportation de produits agricoles, et toute perturbation dans les chaînes d'approvisionnement mondiales peut avoir des conséquences sur ses exportations.

Les exportations de certains produits agricoles marocains ont connu des variations en raison de problèmes logistiques et des incertitudes sur les marchés mondiaux.

Les revenus générés par les exportations agricoles ont également été touchés par ces fluctuations, ce qui peut avoir des conséquences économiques pour le Maroc.

Les coûts de production dans le secteur agricole sont étroitement liés aux prix des intrants importés, tels que les engrais et les carburants. Les perturbations dans les importations et les prix de l'énergie peuvent influencer.

Les coûts de production agricole ont augmenté en raison de la hausse des prix des intrants importés, ce qui peut mettre une pression supplémentaire sur les agriculteurs marocains.

Il est également essentiel de noter que, malgré ces défis, la production prévisionnelle des principales céréales au Maroc pour la campagne agricole 2022/23 devrait atteindre 55,1 millions de quintaux, une augmentation significative par rapport à la campagne précédente. Cette augmentation est attribuable en partie à une superficie cultivée en céréales principales plus étendue1.

L'impact de la guerre Russie-Ukraine sur le secteur agricole marocain est complexe et multifactoriel, avec des répercussions sur les prix, les exportations et les coûts de production. Cependant, le Maroc fait preuve de résilience en continuant de stimuler sa production agricole malgré ces défis économiques mondiaux.

Figure N° 4 : Evolution des prix à la tonne à l'importation de certains produits alimentaires (entre 2018 et 2022)

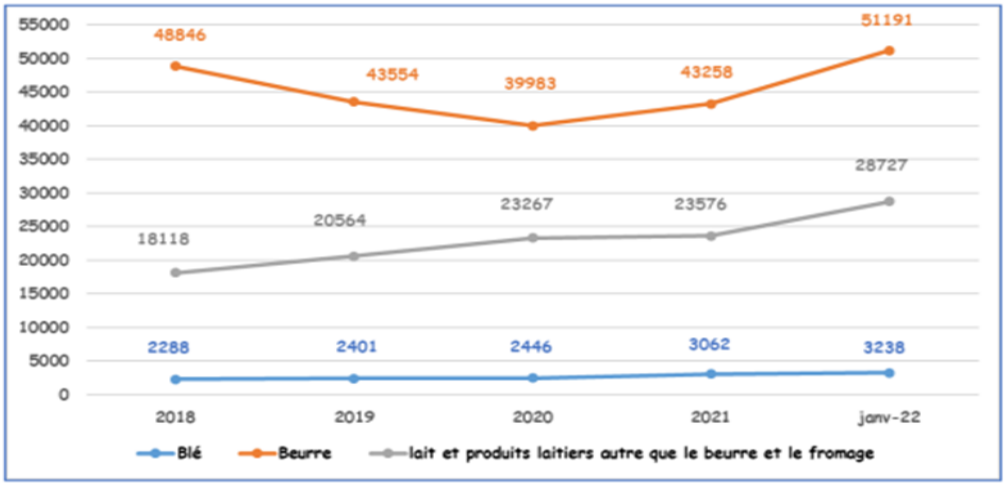

Source : Conseil de la Concurrence, La flambée des prix des intrants et matières premières au niveau mondial et ses conséquences sur le fonctionnement concurrentiel des marchés nationaux p : 6.

Au cours des quatre dernières années, le prix du blé importé au Maroc a augmenté de 33,8%, passant de 2288 Dh/t en 2018 à 3062 Dh/t en 2021. En janvier 2022, ce prix a atteint 3238 Dh/t,

1 https://www.agriculture.gov.ma/fr/actualites/previsions-de-la-campagne-agricole-2022-2023 consulté le 01 MAI 2023 à 02H00

soit une hausse de 21,2% par rapport à janvier 2021. Il est important de noter que les importations de blé au Maroc dépendent en grande partie de la production nationale.

Concernant les lentilles, le Maroc importe environ 60% de ses besoins en ce produit. En revanche, pour d'autres légumineuses telles que les pois-chiches et les haricots, le Maroc dispose d'une importante production locale qui satisfait en grande partie sa demande.

En ce qui concerne le beurre, environ 30% de la demande nationale est couverte par la production nationale, tandis que le reste est importé. Le prix d'importation du beurre a augmenté de 8,2% entre 2021 et 2022, passant de 39 983 Dh/t à près de 43 258 Dh/t. En janvier 2022, le prix a connu une augmentation de près de 37% par rapport à janvier de l'année précédente.

La guerre Russie-Ukraine a eu un impact mixte sur le secteur agricole au Maroc. Si certaines cultures ont bénéficié de l'augmentation des prix des matières premières, les perturbations dans les exportations et les coûts de production plus élevés représentent des défis pour ce secteur. Il est essentiel pour le Maroc de prendre des mesures pour atténuer ces effets, diversifier ses exportations agricoles et garantir la sécurité alimentaire nationale.

L'effet de la guerre Russie-Ukraine sur l'économie marocaine est multidimensionnel, avec des impacts potentiels sur le PIB, l'emploi, l'inflation, le secteur du tourisme et le secteur agricole. Il est essentiel pour le Maroc de surveiller de près ces développements et d'adopter des stratégies appropriées pour atténuer les risques et saisir les opportunités qui se présentent.

Les effets conjugués de la pandémie de Covid-19 et de la guerre en Ukraine-Russie ont engendré des répercussions significatives sur l'économie marocaine, créant ainsi un paysage économique complexe et en constante évolution.

La pandémie de Covid-19, qui a touché plus de 204 pays et territoires dans le monde, a provoqué une série de vagues de contamination, dont certaines ont été beaucoup plus graves que d'autres. Cette crise sanitaire a mis une pression considérable sur les services de santé à travers le globe, et le Maroc n'a pas fait exception. Le système de santé marocain, bien que faisant de son mieux, a montré des signes de fragilité face à l'augmentation du nombre de patients, et le taux de vaccination reste inférieur à l'idéal. La situation dans les différentes régions du pays est sous surveillance constante, car l'évolution des données relatives aux cas de Covid-19 continue de poser des défis.

En ce qui concerne l'économie marocaine, elle a réussi à rebondir après une année de production perdue due à la pandémie, enregistrant une croissance de 7,9 % en 2021. Cependant, le premier trimestre de 2022 a vu une forte contraction de l'activité économique, avec une croissance du PIB chutant à 0,3 %. Cette baisse significative est principalement attribuée à la contraction du secteur agricole, affecté par une nouvelle sécheresse, la troisième en quatre ans. De plus, le Maroc, qui dépend fortement des importations d'énergie et de produits alimentaires, a été touché par la hausse des prix mondiaux des matières premières découlant de la guerre en Ukraine.

La guerre en Ukraine a en effet créé un choc d'approvisionnement négatif à l'échelle mondiale, bien que certains problèmes liés à la chaîne d'approvisionnement apparus pendant la pandémie semblent s'estomper. Les effets de cette guerre sont multidimensionnels et évolueront avec le temps si le conflit persiste. Malgré leur rôle modeste dans l'économie mondiale, la Russie et l'Ukraine représentent ensemble environ 2 % du PIB mondial aux prix du marché et une part similaire du commerce mondial total, bien que leurs échanges bilatéraux avec la plupart des pays restent limités.

Le Maroc et l'Ukraine ont établi une coopération en matière d'investissements en 2001, notamment dans le domaine de la promotion et de la protection mutuelle des investissements.

Le Maroc importe principalement des céréales en provenance d'Ukraine, qui est l'un de ses cinq principaux fournisseurs alimentaires depuis 2012. Cependant, l'Ukraine fournit également d'autres produits, tels que des métaux non ferreux, du beurre, du miel, des aliments pour animaux, de l'huile végétale, de l'ammoniac, du papier, du carton et des meubles. Le Maroc demeure un partenaire commercial essentiel pour la Russie, avec un commerce en augmentation de 42 % en 2021, atteignant 1,6 milliard de dollars. Les exportations russes vers le Maroc ont également inclus de nouveaux produits, tels que le gaz de pétrole, des hydrocarbures gazeux, des moteurs à combustion interne, des cosmétiques, des articles de toilette, du verre plat, des équipements de préparation du tabac, des appareils électroménagers électromécaniques, du bœuf et du miel congelé.

Dans un monde interconnecté où les crises internationales se propagent rapidement, que ce soit sur le plan économique, sanitaire ou militaire, il est clair que la guerre en Ukraine a exacerbé les dysfonctionnements du système international de régulation économique déjà fragilisé par la pandémie de Covid-19. Cette situation souligne également les enjeux de la concurrence stratégique entre les grandes puissances, notamment la Chine et les États-Unis. L'invasion de

l'Ukraine par la Russie a des conséquences politiques et économiques majeures pour le monde entier, et bien que l'économie ukrainienne soit relativement petite par rapport à celle de la Russie, elle joue un rôle essentiel sur le marché alimentaire international, en particulier pour le blé.

Tableau N° 4 : Importations du blé par principaux pays

PAYS	2018	2019	2020		Variation 2020/2019	
	MDH	MDH	MDH	Part %	MDH	%
France	1 496	3 734	4 230	31,3	496	13,3
Canada	2 846	2 318	3 481	25,8	1 163	50,2
Ukraine	2 975	1 947	1 974	14,6	27	1,4
Russie	982	158	997	7,4	839	-
Allemagne	-	132	903	6,7	771	-
Autres	825	944	1 920	14,2	976	-
Total	**9 124**	**9 233**	**13 505**	**100**	**4 272**	**46,3**

Source : office des changes rapport annuel commerce extérieur du Maroc 2020 département études et statistiques p:26

L'impact de la guerre en Russie-Ukraine sur l'économie marocaine est profondément complexe et multifactoriel, exigeant une analyse approfondie et étayée par des statistiques significatives. Plusieurs aspects cruciaux méritent d'être examinés :

Le Maroc dépend fortement des importations de céréales, notamment de blé, pour son alimentation. En 2021, plus de 4,5 millions de tonnes de céréales ont été importées, avec 36 % provenant de Russie et d'Ukraine. En 2022, une mauvaise récolte prévue a augmenté le besoin d'importations, ce qui pourrait coûter entre 1 % et 2 % du revenu national1 en raison de la hausse des prix du pétrole et des céréales.

Le Maroc maintient ses importations massives de blé, dépassant les 3 millions de tonnes, principalement en provenance de la France, suivie de l'Argentine et de l'Allemagne. Cette tendance se poursuit en 2023, avec plus d'un million de tonnes provenant de la France, 758 908 tonnes d'Allemagne, et 156 104 tonnes de Pologne. Des subventions gouvernementales ont permis de diversifier les sources d'approvisionnement en blé, garantissant ainsi une stabilité dans l'approvisionnement malgré les fluctuations mondiales des prix2.

1 Abdelaaziz Ait Ali, Fahd Azaroual, Oumayma Bourhriba et Uri Dadush « Les répercussions économiques de la guerre en Ukraine pour l'Afrique et le Maroc » Policy Brief - N° 11/22 - Février 2022 p :7

2https://fr.le360.ma/economie/ble-voici-comment-le-maroc-a-diversifie-ses-fournisseurs-entre-2018-et-2023-pour-securiserses_NSOPVIL2B5EYXBMP76BLFJQX7E/

En ce qui concerne l'huile de tournesol, elle représente 50 % des exportations mondiales1. Après la fin de la guerre en Ukraine en mai 2022, les entreprises des industries manufacturières et de la construction ont rencontré des difficultés d'approvisionnement en produits semi-finis et en matières premières. Bien que ces difficultés aient légèrement diminué, elles sont restées élevées. Il convient de noter que les problèmes d'approvisionnement liés à la guerre en Ukraine ne sont peut-être pas les seuls obstacles auxquels ces entreprises sont confrontées, mais le contexte de la guerre a sans aucun doute exacerbé les difficultés préexistantes.

La Russie joue un rôle central dans les marchés de l'énergie, représentant 11 % et 9 % des importations mondiales de pétrole et de gaz, respectivement. De plus, elle représente une part significative des importations mondiales de céréales et de blé. Les répercussions de cette crise ont des implications directes sur les coûts de l'énergie au Maroc, entraînant des pressions sur les prix intérieurs.

L'inflation mondiale accrue, due en grande partie à la hausse des prix de l'énergie et des denrées alimentaires, exerce une pression sur les budgets des ménages marocains. Les hausses de prix alimentaires, en particulier pour les céréales, les huiles et le lait, peuvent avoir des conséquences négatives sur la sécurité alimentaire nationale et l'équité économique.

À l'échelle nationale, les prix devraient continuer d'augmenter en 2022, au-dessus de la moyenne de la dernière décennie. Les influences externes et la sécheresse devraient encore accroître l'incertitude relative à l'inflation au niveau des pays. Les risques d'inflation restent incertains à court terme. La hausse des prix des matières premières importées et la crise dans la région de la mer Noire, combinées à une flambée des prix du baril à environ 140 $/b, devraient maintenir l'inflation à un niveau élevé en 20222.

L'analyse des perspectives d'évolution des prix en 2022, tant au niveau mondial que national, révèle plusieurs tendances importantes qui méritent d'être développées et interprétées.

Inflation mondiale accrue : L'une des tendances majeures est l'augmentation de l'inflation à l'échelle mondiale. Cette inflation est principalement attribuable à la hausse des prix du pétrole. La hausse des prix de l'énergie a un impact direct sur de nombreux secteurs de l'économie, ce qui se traduit par une augmentation généralisée des prix. L'inflation était plus élevée et plus

1 Abdelaaziz Ait Ali, Fahd Azaroual, Oumayma Bourhriba et Uri Dadush « Les répercussions économiques de la guerre en Ukraine pour l'Afrique et le Maroc » Policy Brief - N° 11/22 - Février 2022 p :3

2 Ibid

répandue que prévu en 2022, ce qui a des conséquences importantes pour les consommateurs, les entreprises et les gouvernements.

Le Maroc, en tant qu'économie ouverte, est influencé par les tendances économiques mondiales. L'augmentation de l'inflation à l'échelle mondiale, notamment due à la hausse des prix du pétrole, a un impact sur les coûts de l'importation de l'énergie, ce qui peut se répercuter sur les prix intérieurs des produits et services. Les consommateurs marocains peuvent ressentir une pression sur leur pouvoir d'achat à mesure que les prix augmentent

Le Maroc est confronté au risque de ralentissement économique en Europe, son principal partenaire commercial, ce qui pourrait réduire la demande de produits marocains. La dépendance aux importations pour certains produits essentiels met également le pays dans une position vulnérable.

L’'analyse de l'impact de la guerre Russie-Ukraine sur l'économie marocaine met en lumière des défis économiques complexes et dynamiques. Pour atténuer ces défis, le Maroc doit envisager des réformes structurelles, diversifier son économie et surveiller de près les développements économiques mondiaux. L'adaptabilité et la gestion prudente de ces enjeux sont essentielles pour assurer la stabilité économique à long terme dans un contexte économique mondial en constante évolution

L’analyse de l'impact de la guerre Russie-Ukraine sur l'économie marocaine met en évidence les défis multiples auxquels le pays est confronté, notamment en ce qui concerne les importations de céréales et d'énergie, l'inflation, le secteur du tourisme et le secteur agricole. Le Maroc doit faire preuve de prudence dans la gestion de ces enjeux, envisager des réformes structurelles et diversifier son économie pour atténuer les effets négatifs de ces chocs économiques1. La situation économique mondiale en évolution rapide nécessite une surveillance constante et une adaptabilité aux nouvelles réalités économiques. Cette analyse approfondie offre des pistes précieuses pour la prise de décision économique au Maroc face à ces défis complexes.

3. Maroc : Analyse des Perspectives Économiques et Propositions d'Actions.

L'évaluation des perspectives économiques actuelles au Maroc revêt une importance capitale pour le bien-être de la nation. Alors que le pays se trouve à un carrefour économique, il est

1 Jamal Machrouh, « Le Maroc et la Guerre en Ukraine : position et conséquences »,www.institutmontaigne.org, consulté le 12/09/2023.

essentiel de comprendre les indicateurs clés qui guident son développement. Dans cette analyse, nous examinerons en profondeur les indicateurs économiques fondamentaux, tels que le PIB, le taux de chômage, l'inflation, ainsi que les secteurs du tourisme et de l'agriculture. Nous identifierons les défis qui se présentent et élaborerons des recommandations stratégiques pour renforcer la stabilité et la croissance de l'économie marocaine.

Tableau N°5: Récapitulation des perspectives économiques et recommandations

Indicateurs Économiques	Perspectives Actuelles	Recommandations
PIB	Faible croissance économique	Stimuler l'investissement et la diversification
Emploi	Taux de chômage élevé	Encourager la formation professionnelle et l'entrepreneuriat
Inflation	Inflation maîtrisée	Maintenir une politique monétaire prudente
Secteur du Tourisme	Reprise progressive, mais fragile	Promouvoir le tourisme intérieur et durable
Secteur Agricole	Vulnérabilité aux perturbations internationales	Investir dans les technologies agricoles et diversifier les marchés

Source : Elaboré par les auteurs.

3.1. Le Maroc : Perspectives du PIB après la COVID-19 et la guerre en Ukraine et Recommandations pour une Croissance Économique Durable

Le Maroc, en tant que pays situé à la croisée de l'Afrique, de l'Europe et du Moyen-Orient, a été fortement impacté par deux événements majeurs récents : la pandémie de COVID-19 et la guerre en Ukraine.

Ces événements ont eu des répercussions significatives sur l'économie marocaine, en particulier sur la croissance du Produit Intérieur Brut (PIB). Cette partie examine les perspectives actuelles du PIB du Maroc à la lumière de ces événements et propose des recommandations pour stimuler la croissance économique, en mettant particulièrement l'accent sur l'investissement et la diversification.

3.1.1. Perspectives actuelles du PIB après la COVID-19 et la guerre en Ukraine

3.1.1.1. Impact de la COVID-19 sur le PIB

La pandémie de COVID-19 a été un choc économique mondial sans précédent. Au Maroc, les mesures de confinement, les fermetures d'entreprises et les perturbations dans la chaîne d'approvisionnement ont entraîné une contraction significative de l'économie en 2020. Selon les statistiques de l'Office des Statistiques du Maroc (Haut-Commissariat au Plan), le PIB marocain a chuté de 7% en 2020 par rapport à l'année précédente.

3.1.1.2.Incidence de la guerre en Ukraine sur le PIB

La guerre en Ukraine a également eu des répercussions sur l'économie mondiale, en particulier sur les prix des matières premières. En tant qu'importateur net de matières premières, le Maroc a été confronté à une augmentation des coûts de l'énergie, ce qui a pesé sur les coûts de production. Les données du Ministère de l'Énergie, des Mines et de l'Environnement montrent une hausse des prix du pétrole et du gaz en 2021, ce qui a contribué à la pression sur le budget national1.

3.1.2. Recommandations pour stimuler la croissance économique

3.1.2.1.Stimuler l'investissement

- Le Maroc devrait continuer à promouvoir son environnement favorable aux investissements étrangers en offrant des incitations fiscales et des garanties de stabilité politique. En 2020, les données de l'Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations ont montré une baisse des investissements étrangers directs, soulignant le besoin de mesures incitatives.
- Le gouvernement marocain devrait travailler en partenariat avec le secteur privé pour encourager l'investissement dans des secteurs clés tels que les infrastructures, l'industrie et les technologies de pointe. Les statistiques montrent que l'investissement privé intérieur a également diminué en 2020.

3.1.2.2.Diversifier l'économie

- Le Maroc dispose d'un fort potentiel en énergies renouvelables, en particulier dans le solaire et l'éolien. Le développement de ces secteurs pourrait contribuer à réduire la dépendance aux importations d'énergie. En 2020, la part des énergies renouvelables dans la production d'électricité a augmenté, mais il y a encore un potentiel de croissance.
- Le pays devrait continuer à investir dans des industries à forte valeur ajoutée, telles que l'industrie pharmaceutique, l'aérospatiale et les technologies de l'information, afin de diversifier son économie et de créer des opportunités d'exportation. Les données montrent que ces secteurs ont connu une croissance ces dernières années.
- Moderniser le secteur agricole en utilisant des techniques agricoles avancées, l'irrigation efficace et la recherche agricole pourrait améliorer la productivité et la résilience aux variations climatiques. Les statistiques montrent que l'agriculture a continué de contribuer de manière significative au PIB en 2020.

Le Maroc, tout comme de nombreux pays, a été confronté à des défis économiques majeurs à la suite de la COVID-19 et de la guerre en Ukraine. Cependant, en mettant en œuvre des recommandations telles que l'encouragement de l'investissement, la diversification de l'économie et le développement des énergies renouvelables, le Maroc peut espérer stimuler sa croissance économique et surmonter les défis actuels. Il est essentiel que le gouvernement

1 Le Point, Afrique (Avec AFP), « Maroc : l'économie « fortement impactée » par la guerre en Ukraine », www.lepoint.fr/afrique.

marocain continue de mettre en œuvre des réformes économiques pour favoriser une croissance à long terme et améliorer le bien-être de sa population.

Les statistiques économiques présentées dans cette partie illustrent l'ampleur de l'impact de la COVID-19 et de la guerre en Ukraine sur l'économie marocaine. La chute du PIB en 2020 et la hausse des prix de l'énergie en 2021 soulignent les défis auxquels le pays est confronté. Cependant, en suivant les recommandations formulées, le Maroc peut viser un avenir économique plus prospère et résilient.

Il est crucial de noter que ces recommandations ne sont que le début. La mise en œuvre efficace de politiques économiques nécessitera une collaboration étroite entre le gouvernement, le secteur privé et la société civile. Le suivi constant des indicateurs économiques et l'ajustement des politiques en conséquence seront essentiels pour garantir une croissance économique durable et la création d'emplois au Maroc.

3.2. Le Maroc : Perspectives d'un Taux de Chômage Élevé après la COVID-19 et la Guerre en Ukraine, Recommandations pour Encourager la Formation Professionnelle et l'Entrepreneuriat

Le Maroc, comme de nombreux pays, a été durement touché par les conséquences économiques de la pandémie de COVID-19 et les perturbations liées à la guerre en Ukraine. Parmi les défis majeurs auxquels le pays est confronté figure un taux de chômage élevé.

3.2.1. Perspectives actuelles du taux de chômage après la CYOVID-19 et la guerre en Ukraine

3.2.1.1.Impact de la COVID-19 sur le chômage

La pandémie de COVID-19 a entraîné des perturbations massives de l'économie marocaine. Les confinements, la fermeture de certaines entreprises, et les restrictions de voyage ont eu un impact négatif sur le marché du travail. Selon les données de l'Office des Statistiques du Maroc (Haut-Commissariat au Plan), le taux de chômage a augmenté de manière significative en 2020, passant de 9,2% en 2019 à 12,5% en 2020.

3.2.1.2.Répercussions de la guerre en Ukraine

La guerre en Ukraine a également eu des conséquences sur l'économie mondiale, notamment sur les prix des matières premières. En tant qu'importateur net d'énergie, le Maroc a été confronté à une hausse des coûts de l'énergie, ce qui a pu avoir des répercussions sur les coûts de production et, par conséquent, sur le chômage.

3.2.2. Recommandations pour encourager la formation professionnelle et l'entrepreneuriat

3.2.2.1.Formation professionnelle

- Étant donné l'augmentation du chômage, le Maroc devrait investir davantage dans l'accessibilité à la formation professionnelle. Les statistiques montrent que seulement 26% des Marocains âgés de 15 ans et plus avaient un niveau de formation formelle en 2020, ce qui souligne le besoin d'une plus grande accessibilité.
- Les programmes de formation professionnelle doivent être alignés sur les compétences demandées par les employeurs. Une enquête du Haut-Commissariat au Plan a montré que 76,4% des entreprises marocaines ont des difficultés à recruter du personnel qualifié.

3.2.2.2.Entrepreneuriat :

- Le Maroc devrait mettre en place des mécanismes de financement pour soutenir les startups. Selon des données du Global Entrepreneurship Monitor, seulement 6,6% de la population adulte était impliquée dans la création d'une nouvelle entreprise en 2020.
- Les données indiquent que l'intégration de l'éducation à l'entrepreneuriat dans les programmes scolaires reste limitée, ce qui suggère un besoin d'expansion. En 2020, seuls 17,6% des élèves du secondaire avaient suivi une formation en entrepreneuriat.

Le Maroc fait face à un taux de chômage élevé après la COVID-19 et la guerre en Ukraine, ce qui nécessite des mesures immédiates. Encourager la formation professionnelle et l'entrepreneuriat est essentiel pour réduire le chômage et stimuler la reprise économique. Les statistiques actuelles soulignent la nécessité d'une plus grande accessibilité à la formation professionnelle et d'une meilleure éducation à l'entrepreneuriat. En mettant en œuvre ces recommandations, le Maroc peut contribuer à améliorer la situation de l'emploi et à favoriser une croissance économique durable.

3.3. Le Maroc : Perspectives d'un Taux d'Inflation Après la COVID-19 et la Guerre en Ukraine, Recommandations pour une Inflation Maîtrisée en Maintenant une Politique Monétaire Prudente :

Le Maroc, comme de nombreux pays à travers le monde, n'a pas échappé aux conséquences économiques dévastatrices de la pandémie de COVID-19 et aux perturbations liées à la guerre en Ukraine. L'un des défis majeurs qui se profilent à l'horizon est la question du taux d'inflation. Dans cette partie, nous examinerons les perspectives de l'inflation au Maroc à la suite de ces événements majeurs, tout en mettant en avant les recommandations nécessaires pour maintenir une inflation sous contrôle grâce à une politique monétaire prudente.

3.3.1. Perspectives Actuelles du Taux d'Inflation Après la COVID-19 et la Guerre en Ukraine

3.3.1.1.Impact de la COVID-19 sur l'inflation

La pandémie de COVID-19 a eu un impact profond sur l'économie mondiale, et le Maroc n'a pas été épargné. Les confinements, la réduction de la demande, et les perturbations des chaînes

d'approvisionnement ont créé une pression déflationniste significative. En réponse à cette situation, le gouvernement marocain a mis en place des politiques de relance budgétaire et abaissé les taux d'intérêt pour stimuler l'économie. Cependant, ces mesures ont suscité des préoccupations quant à une éventuelle inflation à long terme.

3.3.1.2.Répercussions de la guerre en Ukraine

La guerre en Ukraine a ajouté une dimension géopolitique aux défis économiques. Les tensions internationales ont entraîné des perturbations sur les marchés mondiaux des matières premières, ce qui a eu un impact sur les coûts de production, notamment ceux liés à l'énergie. Le Maroc, étant un importateur net d'énergie, a été touché par cette hausse des coûts, avec des implications potentielles sur l'inflation.

3.3.2. Recommandations pour une Inflation Maîtrisée en Maintenant une Politique Monétaire Prudente

3.3.2.1.Surveillance de l'inflation

Pour garantir une inflation maîtrisée, il est impératif de surveiller de près l'évolution du taux d'inflation. Le Maroc doit s'appuyer sur des données fiables et collaborer avec des institutions financières internationales pour détecter rapidement tout signe d'inflation incontrôlée.

3.3.2.2.Ajustement graduel des taux d'intérêt

Il est essentiel de considérer un ajustement graduel des taux d'intérêt pour contenir les pressions inflationnistes. Cependant, cette mesure doit être mise en œuvre avec précaution pour ne pas entraver la reprise économique en cours. Les taux d'intérêt ne doivent pas être relevés brusquement, mais progressivement, en tenant compte de l'état de l'économie.

3.3.2.3.Diversification de l'économie

Le Maroc doit poursuivre ses efforts de diversification économique pour réduire sa vulnérabilité aux fluctuations des prix des matières premières. L'investissement dans des secteurs non liés aux matières premières, tels que l'industrie, le tourisme et les nouvelles technologies, peut contribuer à stabiliser l'économie.

En conclusion, le Maroc est confronté à un défi majeur en matière d'inflation après la COVID-19 et la Guerre en Ukraine. Pour maintenir une inflation maîtrisée, il est essentiel de surveiller attentivement l'inflation, d'ajuster les taux d'intérêt de manière prudente et de diversifier l'économie nationale. Une politique monétaire prudente et des décisions stratégiques en matière d'investissement peuvent contribuer à assurer la stabilité économique du Maroc dans les années à venir.

3.4. Le Maroc : Perspectives du Secteur du Tourisme après la COVID-19 et la Guerre en Ukraine, Recommandations pour une Reprise Durable axée sur le Tourisme Intérieur et Durable

Le Maroc, en tant que destination touristique prisée, a été profondément impacté par la pandémie de COVID-19 et les répercussions économiques de la guerre en Ukraine. Le secteur du tourisme, l'un des piliers de l'économie marocaine, a connu une période difficile marquée par une reprise progressive mais fragile. Cette partie examine les perspectives actuelles du secteur du tourisme au Maroc à la lumière de ces événements et propose des recommandations pour promouvoir une reprise durable, en mettant l'accent sur le tourisme intérieur et durable.

3.4.1. Perspectives actuelles du secteur du tourisme après la COVID-19 et la guerre en Ukraine

3.4.1.1. Impact de la COVID-19 sur le tourisme

La pandémie de COVID-19 a eu un impact dévastateur sur l'industrie du tourisme au Maroc. Les restrictions de voyage, les fermetures d'hôtels et la diminution du nombre de touristes étrangers ont entraîné une chute drastique des arrivées touristiques et des recettes touristiques en 2020. Selon les statistiques du Ministère du Tourisme, de l'Artisanat, du Transport Aérien et de l'Économie Sociale, les arrivées touristiques ont chuté de 78% en 2020 par rapport à l'année précédente.

3.4.1.2. Répercussions de la guerre en Ukraine sur le tourisme

La guerre en Ukraine a également eu des répercussions indirectes sur le secteur du tourisme au Maroc, en particulier en ce qui concerne la hausse des prix de l'énergie, qui a eu un impact sur les coûts de transport et les coûts de fonctionnement des entreprises du secteur.

3.4.2. Recommandations pour promouvoir le tourisme intérieur et durable

3.4.2.1. Promouvoir le tourisme intérieur

- Le gouvernement marocain devrait lancer des campagnes de sensibilisation pour encourager les Marocains à explorer leur propre pays. Les statistiques montrent que le tourisme intérieur représentait seulement 30% du total des nuitées en 2020.
- Les incitations, telles que des tarifs préférentiels pour les résidents, pourraient encourager davantage de Marocains à voyager à l'intérieur du pays.
- Investir dans l'infrastructure touristique, y compris les routes, les hébergements et les attractions, dans des régions moins fréquentées pourrait stimuler le tourisme intérieur.

3.4.2.2. Promouvoir le tourisme durable

- Le gouvernement devrait promouvoir les pratiques durables dans le secteur du tourisme, telles que la réduction des déchets, l'utilisation d'énergies renouvelables et la préservation de la biodiversité.
- Encourager les établissements touristiques à obtenir des certifications environnementales peut inciter à des pratiques plus respectueuses de l'environnement.

- Mettre en valeur le patrimoine culturel et historique du Maroc peut attirer les touristes intéressés par le tourisme culturel durable.

Le secteur du tourisme au Maroc, bien que durement touché par la COVID-19 et la guerre en Ukraine, a le potentiel de se redresser en promouvant une reprise progressive mais durable. En mettant l'accent sur le tourisme intérieur et durable, le Maroc peut non seulement attirer davantage de visiteurs nationaux, mais aussi contribuer à la protection de son environnement naturel et culturel.

Les statistiques économiques ont montré l'impact significatif de la pandémie et des perturbations mondiales sur le tourisme au Maroc. Cependant, la mise en œuvre de recommandations axées sur le tourisme intérieur et durable peut aider à atténuer les effets à long terme de ces événements et à construire un avenir plus résilient pour le secteur du tourisme au Maroc. Il est essentiel que le gouvernement, les acteurs du secteur et la société civile collaborent pour mettre en œuvre ces recommandations de manière efficace.

3.5. Le Maroc : Perspectives d'un secteur Agricole Vulnérable après la COVID-19 et la Guerre en Ukraine, Recommandations pour Renforcer la Résilience par l'Investissement dans les Technologies Agricoles et la Diversification des Marchés

Le secteur agricole du Maroc, bien que vital pour l'économie nationale, fait face à une vulnérabilité accrue à la suite de la pandémie de COVID-19 et des perturbations liées à la guerre en Ukraine. Les conséquences de ces événements ont mis en lumière les défis auxquels le secteur est confronté, notamment sa dépendance aux perturbations internationales. Cette partie examine les perspectives actuelles du secteur agricole marocain dans le contexte de la COVID-19 et de la guerre en Ukraine, et propose des recommandations visant à renforcer sa résilience. Nous mettrons l'accent sur l'investissement dans les technologies agricoles de pointe et la diversification des marchés.

3.5.1. Perspectives actuelles du secteur agricole après la COVID-19 et la guerre en Ukraine

3.5.1.1. Impact de la COVID-19 sur le secteur agricole

La pandémie de COVID-19 a eu des répercussions sur le secteur agricole du Maroc, en perturbant les chaînes d'approvisionnement, en restreignant les déplacements des travailleurs saisonniers, et en réduisant la demande de produits agricoles. Selon les données du Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts, la

production agricole a connu une croissance négative de 3,2% en 2020 par rapport à l'année précédente.

3.5.1.2.Vulnérabilité aux perturbations internationales

La guerre en Ukraine a perturbé les marchés internationaux, notamment en ce qui concerne les prix des céréales et des matières premières agricoles. Le Maroc, en tant qu'importateur net de céréales, a été exposé à l'instabilité des prix et à la volatilité des marchés mondiaux. Les statistiques du Ministère de l'Agriculture montrent que les prix des céréales ont connu une hausse significative en 2021.

3.5.2. Recommandations pour renforcer la résilience du secteur agricole

- Le Maroc devrait investir massivement dans la modernisation de son agriculture en adoptant des technologies avancées telles que l'irrigation intelligente, la télédétection, et les drones agricoles. Les données montrent que moins de 20% des terres agricoles au Maroc sont irriguées de manière efficace.
- Des programmes de formation et de sensibilisation devraient être mis en place pour permettre aux agriculteurs d'acquérir les compétences nécessaires pour utiliser efficacement les nouvelles technologies. Les statistiques indiquent que seulement 18% des agriculteurs marocains ont accès à une formation agricole formelle.

3.5.2.1.Diversification des marchés

- Le Maroc devrait encourager la consommation de produits locaux et la création de marchés locaux pour réduire sa dépendance vis-à-vis des marchés internationaux. Les données montrent que la part des produits locaux dans la consommation intérieure est actuellement faible.
- Diversifier les destinations d'exportation des produits agricoles marocains permettrait de réduire les risques liés à la dépendance à certains marchés. Les statistiques montrent que la majorité des exportations agricoles du Maroc sont destinées à l'Union européenne.

Le secteur agricole du Maroc est confronté à des défis importants en raison de la COVID-19 et de la guerre en Ukraine, qui ont mis en évidence sa vulnérabilité aux perturbations internationales. Cependant, en investissant dans les technologies agricoles de pointe et en diversifiant les marchés, le Maroc peut renforcer la résilience de son secteur agricole.

La résilience du secteur agricole est non seulement cruciale pour la sécurité alimentaire du Maroc mais aussi pour son développement économique durable. En investissant dans les technologies agricoles et en diversifiant les marchés, le Maroc peut s'adapter aux défis futurs, renforcer sa position sur la scène mondiale et garantir la prospérité de ses agriculteurs et de ses communautés rurales.

CONCLUSION

La crise sanitaire mondiale provoquée par la pandémie de Covid-19 et le conflit en Ukraine ont eu des conséquences profondes sur les pays en voie de développement, avec des répercussions significatives sur l'emploi, les revenus et la sécurité alimentaire. De plus, la hausse dramatique des prix des denrées alimentaires, de l'énergie et des matières premières a créé une situation économique inhabituelle, caractérisée par une combinaison d'inflation élevée et de stagnation économique, ce que l'on appelle "stagflation" à l'échelle mondiale. Cette situation précaire menace les avancées réalisées dans le domaine du développement humain et de la lutte contre la pauvreté, en particulier sur le continent africain.

Il est essentiel de souligner que les pays en voie de développement ont été plus durement touchés que les pays riches, ce qui met en lumière les inégalités économiques mondiales exacerbées par ces crises. Dans ce contexte, le Maroc doit prendre conscience des risques géopolitiques majeurs associés à cette inversion de tendance. Il est impératif de mettre en place des politiques et des stratégies visant à atténuer les effets néfastes de ces crises sur l'économie nationale et sur le bien-être de sa population.

La collaboration internationale et régionale devrait jouer un rôle central pour faire face à ces défis complexes. En fin de compte, la résilience économique et la sécurité alimentaire du Maroc, ainsi que de nombreux autres pays en développement, dépendent de leur capacité à anticiper, à s'adapter et à réagir de manière proactive aux évolutions mondiales, tout en maintenant un engagement continu envers le développement humain et la réduction de la pauvreté.

Malgré les défis posés par la pandémie de Covid-19 et le conflit Russie-Ukraine, le Maroc a également la possibilité de tirer parti de certaines opportunités de croissance et de développement. En adoptant des mesures proactives telles que des stratégies de diversification économique, le renforcement des systèmes de gouvernance, et la promotion de collaborations internationales, le Maroc peut se positionner pour un avenir plus prometteur. Il est essentiel que les décideurs politiques et les parties prenantes travaillent ensemble pour relever ces défis et créer un environnement propice à la croissance économique durable dans l'ère post-pandémique.

Bibiliographie

1. *Abdelaaziz Ait Ali, Fahd Azaroual, Oumayma Bourhriba et Uri Dadush (Février 2022). «Les répercussions économiques de la guerre en Ukraine pour l'Afrique et le Maroc » Policy Brief - N° 11/22.*
2. *Brahima DIARRA, 2019 « La mesure de l'impact économique du tourisme : Problématique et pistes de solution ».*
3. *Jamal Machrouh, « Le Maroc et la Guerre en Ukraine : position et conséquences », www.institutmontaigne.org .*
4. *Keynes, J. M. (1936) "The General Theory of Employment, Interest, and Money. Harcourt, Brace and Company."*
5. *Le Point, Afrique (Avec AFP), « Maroc : l'économie « fortement impactée » par la guerre en Ukraine », www.lepoint.fr/afrique .*
6. *Le Point, Afrique (Avec AFP), « Maroc : l'économie « fortement impactée » par la guerre en Ukraine », www.lepoint.fr/afrique*
7. *Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire https://mtaess.gov.ma/fr/tourisme/chiffres-cles.*
8. *Mohamed Berriane, 2020, « Le tourisme marocain de l'après-COVID-19 », revue de recherche en tourisme.*
9. *Mohamed Berriane, 2020, « Le tourisme marocain de l'après-COVID-19 », revue de recherche en tourisme.*
10. *Rapport « activité, emploi et chômage résultats annuels 2022 activité, emploi et chômage résultats annuels 2022 », HCP la direction de la statistique*
11. *Rapport « le plan Maroc vert : Bilan et Impacts 2008 et 2018 », Ministre de l'agriculture de la pêche maritime du développement rural et des eaux et forêts.*
12. *Rapport annuel commerce extérieur du Maroc, office des changes – 2020, département études et statistiques p:26*
13. *Rapport de suivi de la situation économique, 2023, « Le Maroc face aux chocs d'offre » Banque internationale pour la reconstruction et le développement, La Banque mondiale.*
14. *Rapport sur la Situation de l'Emploi au Maroc - Haut-Commissariat au Plan (HCP), Edition 2021 .*
15. *Rapport, « les indicateurs sociaux du Maroc », – HCP Edition 2023*
16. *Robert Lucas, 1988, "On the Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics".*
17. *Solow, R. M. A, (1956) "Contribution to the Theory of Economic Growth. The Quarterly Journal of Economics", 70(1), 65-94.*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

ورقة تعريفية بأعضاء اللجنة العلمية

ورقة تخصص في كل عدد لتعريف بعضو من أعضاء اللجنة العلمية بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

رحم الله الدكتور محجوب كماز

الدكتور محجوب كماز، مواليد 1969 بمدينة كلميم، المغرب، مغربي الجنسية، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة ابن زهر، أكادير، عضو مختبر البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية بكلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة ابن زهر اكادير ، حاصل على الدكتوراه في السوسيولوجيا مركز الانسان والمجال في العالم المتوسطي تخصص التغير الاجتماعي والتنمية المحلية علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس الرباط سنة 2014، حاصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة وحدة التكوين والبحث علم الاجتماع القروي والتنمية بكلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس الرباط سنة 2000، مشارك في عدد من المؤتمرات والندوات والملتقيات وطنيا ودوليا، عضو لجنة علمية لعدد من المؤتمرات العلمية على مستوى الدولي والوطني، عضو الجنة العلمية للمجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، لديه العديد من البحوث والدراسات العلمية المنشورة محليا ووطنيا ودوليا.

رحم الله الدكتور محجوب كماز عضو اللجنة العلمية للمجلة الدولية للدراسات الاقتصادية رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء والصالحين والأبرار وحسن أولئك رفيقا

وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون .

فقدنا برحيله عقلا راجحا وخيرا صاحب

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.

2- مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)

3- ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.

4- أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.

5- ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.

6- أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.

7- ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.

8- ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.

9- يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.

10- اللغة:

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- عناصر الدراسة:

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** **economie@democraticac.de**

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2024

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2024	28	01 شباط/ فبراير 2024	28 شباط/ فبراير 2024
	29	01 أيار/ مايو 2024	31 أيار/ مايو 2024
	30	01 أب/ أغسطس 2024	31 أب/ أغسطس 2024
	31	01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center